

نائل أبو شقرا

facebook.com/musabaqat.wamaarifa

التحويلات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع جبل لبنان

١٥٥٠ - ١٩٠٠



أبو عبدو البغل
أنموذج
عماط -
جزين - إقليم التفاح
دراسة موثقة

قدم له:

الدكتور عصام خليفة
المحامي سليمان تقي الدين

دار إشارات
للطباعة والنشر والتوزيع
١٩٩٩

نايل أبو شقرا

التحويلات
الاقتصادية والاجتماعية
في مجتمع جبل لبنان

١٥٥٠ - ١٩٠٠

أنموذج

عماط — ور

جزين - إقليم التفاح

دراسة موثقة

قدم له:

الدكتور عصام خليفة

المحامي سليمان تقي الدين

دار إشارات للطباعة والنشر والتوزيع

١٩٩٩

الإهداء

إلى كل من ساهم ويساهم في بناء دولة المؤسسات
نايل أبو شقرا

شكر

هذا البحث لم يكن ليرى النور، لولا مساعدة كثيرين، قدموا كل من موقعه مساعدة في إخراجه، بين هؤلاء من فتح صندوق أجداده، حيث الوثائق على بكريتها وأخص بالذكر، السيد أنور محمود أبو شقرا الذي وضع بتصرفي ما يتجاوز المئة وثيقة يعود بعضها إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبعضها الآخر إلى القرن التاسع عشر، كذلك مكنتني السيد نجيب أمين أبو شقرا من الإطلاع على ما يتجاوز الخمسين وثيقة، كما ساعدني السيد حكمت هاني عبد الصمد والسيد بهجت سليمان أبو شقرا، والسيد رأفت سعيد عبد الصمد، والدكتور وليد رفيق عبد الصمد، والذين وضعوا بتصرفي عدة وثائق كان البحث يتطلبها. هذا بالنسبة لوثائق خاصة ببلدة عماطور، أما الوثائق المتعلقة بقرية حارة جندل فقد وضعها بتصرفي مختار حارة جندل السيد رؤوف حسن ملاك.

ورغبة مني في إعطاء البحث صفته المنهجية لذلك كان لكل من الدكتورين عصام خليفة وعبد الله سعيد، والمحامي الأستاذ سليمان تقي الدين قراءة معينة. وقد كان للدكتور خليفة ملاحظات قيمة حول نظامي التيمار والالتزام تم الأخذ بها، كذلك كان للملاحظات التي قدمها الدكتور سعيد حول الملكية العقارية، أن عززت البحث بعد تبنيها، كما قدم الأستاذ سليمان تقي الدين ملاحظات حول صياغة تأسيس البحث، ما أعطى البحث هدفه الواضحة.

خارج الإطار المنهجي للبحث قدم الأستاذ نعمان أبو شقرا ملاحظاته اللغوية التي أسست لقراءة واضحة.

لكل هؤلاء أقدم شكري

تقديم

تنتمي هذه الدراسة بوضوح إلى المدرسة الجديدة في كتابة التاريخ . ومن أبرز الخصائص التي تتصف بها :

١- الإرتكاز على عدد كبير من الوثائق الهامة التي تنشر للمرة الأولى.
٢- محاولة التعمق في فهم الآليات المعقدة للعلاقات بين الفلاحين والمشايخ في إطار نظام الالتزام وفي إطار البنى الطائفية القائمة- وبخاصة الدرزية المسيحية - وذلك إبان مرحلة مفصلية من مراحل تاريخنا الحديث والمعاصر (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر).

٣- الصرامة في المنهجية العلمية التي تكتب وتحلل الأحداث والمعطيات بروح موضوعية بعيدة كل البعد عن العصبية الطائفية، أو الخلفيات الأيديولوجية الجامدة.

ولئن كان الصديق الباحث نايل أبو شقرا غير متابع بدقة كل الأبحاث والدراسات الحديثة الصادرة عن التاريخ الريفي وعن نظام الالتزام العثماني، فهذا أمر لا يقلل بأي حال من جدية عمله ومن ريادته ومن الأضواء الجديدة التي سلطتها دراسته على منطقة هامة من المناطق اللبنانية.

إن المنهجية العلمية التي تتصف بها هذه الدراسة، هي نموذج يجب أن يحتذى، في هذه المرحلة التي تتعرض فيها الأبحاث التاريخية، حول المناطق اللبنانية ، لكثير من الدخلاء ذوي الأغراض المتنوعة.

وإن الجهد المبذول في جمع الوثائق وفي تحليلها ومقارنتها، ورفدها بمصادر ومراجع أساسية، ووضعها في السياق العام للمرحلة التاريخية التي تنتمي إليها، مع الاستنتاجات المستخلصة، هو جهد يفرض الاحترام والتقدير.

ومن الأكيد أن هذا البحث سيكون له موقعه الخاص والتأسيي إلى جانب دراسات أخرى لزملاء لبنانيين، يسعون لتحقيق نهضة فعلية في كتابة تاريخ لبنان، وهاجسهم خدمة العلم، وتحصين الذاكرة التاريخية لشعبنا، في مواجهة كل

الأخطار المحدقة والعاملة للقضاء على قيم الإستقلال والوحدة والديمقراطية الحقّة.

١٩٩٨/١٢/٢٤

د. عصام خليفة

أستاذ تاريخ الدولة العثمانية في الجامعة اللبنانية

تقديم

سليمان تقي الدين

رغب إلينا الصديق الأستاذ نايل أبو شقرا قراءة المخطوط الذي أعده حول جوانب مهمة من تاريخ جبل الشوف، لم يسبق أن درسها الباحثون والمؤرخون. فقد كانت مهمة الأستاذ أبو شقرا منطلقة من إجراء تحليل تفصيلي للوثائق الخاصة ببلدة عماطور، ونحن بدورنا نشكر الأستاذ أبو شقرا ثقته، ونعد بأن لا تكون هذه المقدمة مجاملة شخصية، بل هي في الحقيقة قراءة نقدية بالمعنى العلمي للكلمة، نحاول أن تبرز جوانب أساسية من البحث العلمي، وتنبيه القارئ إليها، ونحاول أن توازن بينها وبين الشائع في الكتابة التاريخية. وبغض النظر عن أسلوب الكتابة التي تبقى مرتبطة بشخص المؤلف، فإن الخوض بجوانب معينة من تاريخ لبنان تملّي عادة هذا الاستطراد إلى التاريخ السياسي، فكيف إذا كان هذا التاريخ السياسي موضوع جدل واسع. من هنا نجد أن الأستاذ أبو شقرا قد مهد لأفكاره الأساسية بنبذات متعددة خارج العناوين، التي انكب على بحثها ودراستها بشكل معمق، ونعني بها تحديداً تاريخ العصابات العائلية في الجبل ودور الأسرتين الكريميتين آل أبو شقرا وآل عبد الصمد في تاريخ جبل الشوف، ونحن لا نتجاوز على أطروحات الأستاذ أبو شقرا عندما نشير إلى المواضيع الرئيسية التي تناولها وسعى إلى إيضاحها. ويدور بحث الأستاذ أبو شقرا في إطار المرحلة التاريخية الممتدة من أواسط القرن الخامس عشر الميلادي حتى مطلع القرن التاسع عشر، ولكنه لا يهدف إلى كتابة التاريخ السياسي والاجتماعي لهذه المرحلة التاريخية كما درج عليه المؤرخون والباحثون، لذا لا نجد هذا التسلسل التاريخي في متابعة أحداث تلك المرحلة بل نجد الإشكاليات التي حاول رصدها ولعل البذرة الرئيسية للكتاب تبدأ في الصفحة ٣٩ عندما يقول في الوقت الذي كان فيه أمراء الغرب يحكمون بلدان المتن والجرد والغرب، كان المعنيون يضبطون بلاد الشوف في

النصف الثاني من القرن الخامس عشر وكان مقدم المرج (مرج بسري) وابن بشارة مقدم بلاد صفد وابن عقيل مقدم بلاد صيدا، وكان مرج بسري أو مرج العواميد تحت سيطرة الشيعة وربما كانت مقدمة المرج في القسم الجنوبي من بلاد جزين. وكانت الأراضي الواقعة على ضفتي نهر الباروك أو ما كان يسمى بنهر بسري أو نهر الفراديس، تابعة في قسمها الشمالي لمقدمة الشوف بينما كان قسمها الجنوبي تابع لمقدمة المرج.

وهكذا يعين الإطار الجغرافي للبحث، ويرى أن بلدة عماطور قد لعبت دوراً في النزاعات التاريخية التي قامت حول حماية طرق المواصلات بين البقاع والجنوب، وبين المجموعات الطائفية المسيطرة في تلك المنطقة، إما لأسباب سياسية وإما لأسباب دينية وإما لأسباب اجتماعية، وهنا يعتقد الأستاذ أبو شقرا أن الأسرتين آل عبد الصمد وآل أبو شقرا كانتا قد لعبتا دوراً في هذا الصراع مطلع القرن السادس عشر وأن وجودهما في عماطور كعصبيتين كبيرتين يرتبط بدورهما في المحافظة على موقع استراتيجي، هو طريق العبور إلى جزين وإلى إقليم التفاح وإلى صيدا. وبالاستناد إلى وثائق الملكية يرى أن هاتين العائلتين كانتا تملكان ملكيات واسعة في بلاد جزين وإقليم التفاح، ويطرح السؤال حول مكانة هاتين العائلتين في المجتمع الدرزي بالمقارنة مع عائلات أخرى، معتبراً أنهما تمتعا بحجم ملكية توھلھما إلى لعب دور مؤثر في الحياة السياسية آنذاك فضلاً عن كونهما عائلتان من الفرسان ويستنتج أنه بتاريخ لاحق تمت مخاطبتهما بالمشايخ وكان لهم شركاء من عائلات صغيرة في بلدة عماطور ولكننا نلاحظ أنه وصف دور هاتين العائلتين عن حق بتأمين الطريق الذي يربط البقاع بصيدا كما أعطى لهما وظيفة لعب دور في استخلاص الربيع العقاري من بعض مناطق الأطراف التي كانت كالتابعة للإمارة المعنية لكننا، لا نشاركه الرأي بأن هاتين العائلتين قد أسندت لهما مهمة تشكيل حاجز بشري استدراكاً لأي خطر شيعي (ص ٥٨) في عهد الإمارة المعنية لأنه في ما نعلم فإن علاقات المذاهب الإسلامية في تلك المرحلة لم تكن تثير أي حساسيات خارج الفترة المملوكية التي حصل فيها الضغط

على كسروان، وفيه مجموع قوى الرفض. وتاريخياً لا يشر التاريخ الدرزي في جبل لبنان إلى نزاعات مذهبية، على العكس من ذلك هناك توحيد بين هذه المذاهب الإسلامية في مواجهة الصليبيين والفرنجة ما أسس بعلاقات تضامن يعكسها تاريخياً استمرار الوجود المذهبي الإسلامي المتنوع في جبل الشوف كما هو واضح في إقليم الخروب مثلاً حيث هناك وجود سني وشيعي وسط استمرار ملكيات كبيرة للدروز في منطقة الإقليم.

ولا نعتقد أن فرزاً طائفياً أو مذهبياً قد عرفته إمارة الجبل آنذاك، بدليل أول تشكل واضح للتعدد الطائفي المذهبي الذي ظهر منذ مطلع عهد المعنيين واستمر في بلاد الشوف وهذا ما يذكره الأستاذ أبو شقرا في ما يتعلق بالمسيحيين ويظهر أن النزاع الشيعي الدرزي كما يسميه (ص ٦٩) في القرن الثامن عشر على إعادة توزيع العهودات في إقليم التفاح كما تملك عائلات درزية في جزيين (ص ٧٠) وإشارته إلى تكليف الأمير حيدر الشهابي الشيخ محمود بو هرموش بالولاية على بلاد بشارة سنة ١٧٠٩ (ص ٧١) ما يؤكد نظرنا التالية.

يبدو من تاريخ الجبل أن الجماعة الدرزية التي توطنت أسرها الغرب من بيروت ومن ثم تدرجت الثغور قد حافظت على وظيفتها هذه بعد المرحلة الصليبية والعهد المملوكي، وأن النظام العسكري الذي قام في الجبل، قد استمر يؤدي وظيفة حيوية للدولة العثمانية من خلال اعتماد ولاية محليين يلتزمون بجباية الأموال في الجبل والمقاطعات اللبنانية الأخرى، وقد لاحظنا تاريخياً هذا الدور للإمارة المعنية في التزام جباية الأموال حتى بلاد صفد جنوباً وعريش مصر وإمارة الحج وغيرها، ويبدو أنه في عهد الإمارة الشهابية كانت قد بدأت تظهر أدوار للعصبيات المحلية وللعشائر، مما أدى إلى إشراكها في مردود الجباية إما عبر إعطاء عهودات صغيرة لها خارج بلاد الجبل، وإما عبر إعطائها صفة الإدارة لهذه العهودات، وقد لاحظنا في أواخر القرن الثامن عشر هذا النمط بوضوح مع آل مكارم والقنطار في توليهم لإدارة شؤون زحلة من قبل

الأمرء اللّمعين ونستنتج بالتالي أن المجتمع الدرزي كان يقوم على تراتبية اجتماعية في قمتها الأمير الملتزم أو الوالي، يليه مجموعة العائلات التي تقوم بحماية الأموال وإدارة المقاطعات من خلال تزعمها لحلقات أخرى من العائلات الفاعلة في الجبل، وقد تكون هذه العائلات عصبيات كبيرة تستطيع أن تقدم الإدارة العسكرية لهذه السيطرة أو قد تكون ذات مراتب دينية أو قضائية أو إدارية، والأرجح كما يستنتج الأستاذ أبو شقرا نفسه أن عائلي عبد الصمد وأبو شقرا كانا قد لعبتا دوراً في فرض الأمن وتحقيق الجباية في منطقة جنوبي جبل لبنان وخاصة في إقليم جزين وإقليم التفاح، ومن الملاحظ أن الكثير من العائلات المشابهة كانت تمتلك أراضي بحكم هذا الدور وإن قلة قليلة من هذه العائلات الدرزية كانت تعد شريكاً ضعيفاً في الملك، مع هذه العائلات ولا شك بأن لهاتين العائلتين مرتبة اجتماعية متميزة داخل نظام عائلات الجبل، وهو أمر يؤكد أنه أن البلدات الكبرى في الجبل لم تدخل في عهدة أي إقطاع محلي وكانت مرتبطة مباشرة بمركز الإمارة وهي دير القمر وبعقلين وعماطور ونيحا وعين دارة بالنظر لموقع عائلتهما، ويبدو واضحاً أن هاتين الغرضيتين الشقراوية والصمدية قد تحولتا لاحقاً إلى قوتين تابعتين للقيادة الإقطاعية المحلية التي عرفت في ما بعد بالجنبلاتية واليزبكية. أما ما يقوله الأستاذ أبو شقرا عن أهل السمية ورزق السمية فهو لا يختلف كثيراً عن ما هو معروف من أن الإقطاع في جبل لبنان عندما كان يستولي على عهديات جديدة أو يلتزم جباية الأموال عليها فكان يشرك عدداً من العائلات في الريع العقاري، وجباية الأموال عبر ما يسمى رزق السمية، أي ما يسمى على إقطاع معين ويشارك في ملكيته أو التزامه آخرون وقد ورد ذلك في توزيع المقاطعات والإقطاعات في عهد الأمير حيدر الشهابي بعد معركة عين داره، ولا يكون بالتالي رزق السمية المعطى لبعض العائلات في إقليم جزين والتفاح من قبل آل جنبلاط، كما يرد في (ص ٧٣) دليلاً على ضعف مكانة تلك العائلات فقد يكون لها أملاكها الخاصة في مناطق أخرى بل لعل الأستاذ أبو شقرا قد أكد أن آل عساف وسيف وورد وحصن الدين وحمدان قد نالوا من آل جنبلاط حصة من رزق السمية لأنهم كانوا كتاباً

وخولية (مدراء أعمال عند آل جنبلاط) وفي كل حال نسجل للأستاذ أبو شقرا هذا المرجع بين الثقافة التاريخية والثقافة القانونية كما تجلت في تحليله لنظام الملكية والضرائب في جبل لبنان، لكننا نلاحظ أنه يعتبر انتقال الملكية العقارية في جبل لبنان الجنوبي إلى المسيحيين قد تم عن طريق توسيع نظام الشراكة مع المشايخ الدروز وتملك المسيحيين للأراضي بسبب ما بذلوه من جهد في تنمية موارده، والحقيقة أن جزءاً كبيراً من أملاك الدروز الممتدة خارج نطاق جبل الشوف خاصة في البقاع والجنوب، قد تعرضت إلى رفع اليد بسبب التبدلات في النظام السياسي وضعف السيطرة الإقطاعية وضعف القوى الدرزية العاملة بالأرض، ما أدى إلى تملك المسيحيين لهذه الأراضي وإعمال الدروز لإدارتها وقد أشار الأستاذ أبو شقرا إلى خطورة النزاعات السياسية بين الدروز أنفسهم، ما أدى ذلك إلى ضعف سيطرتهم على الأوضاع الاجتماعية في الجبل (ص ٢٥٠) وانشغال الدروز في هذه الصراعات والتفرغ عن أملاكهم للغير إقتداءً حتى بزعمائهم ويبدو واضحاً من ذلك كما جاء في تقييم نتائج ١٨٤٥ - ١٨٦٠ فقد كان للأحداث الطائفية أثر كبير في شل سيطرة الدروز على موارد رزقهم خاصة في المناطق البعيدة عن جبل الشوف ومنها طبعاً إقليم جزين وإقليم التفاح وربما كان هذا من نتائج تمرد الفلاحين المسيحيين على المشايخ الدروز وعلى العائلات الدرزية وهو الذي أدى إلى النقص الكبير في قيمة الأراضي التي كانت تحت سيطرة الدروز والعجز عن إدارتها في المناطق المسيحية فتخلى الدروز عن حق التصرف وحق الملكية وقد ضعفت شوكتهم إلى حد أنهم فسروا الكثير من النزاعات القضائية في عهد متصرفية الجبل وقد أورد الأستاذ أبو شقرا هذه الواقعة تحت عنوان النزاعات على حدود الملكيات العقارية بشكل صريح.

ولعل الاستنتاج الأساسي الذي يخرج به القارئ متابعة هذا الجهد العلمي الذي يقدمه الأستاذ أبو شقرا هو أنه أول محاولة لفهم الانقلاب الاجتماعي والسياسي في جبل لبنان من زاوية التحولات الحاصلة داخل المجتمع الدرزي الأمر الذي أغفله المؤرخون السابقون والباحثون الذين ركزوا على جانب واحد من هذا الانقلاب

برصد صعود الدور المسيحي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجبل ولكم كان مهماً جداً لو أن التأريخ قد تجاوز نطاق البحث الذي اختاره لنفسه الأستاذ أبو شقرا والمحصور عملياً في منطقة الشوف الأعلى وأطراف جبل لبنان الجنوبي المتاخمة للجزيرين وإقليم التفاح لكن العبرة التي خرج بها الأستاذ أبو شقرا تؤكد أن انهيار الموقع الدرزي داخل نظام جبل لبنان كان سببه انهيار نظام السيطرة المقاطعية دون أن يتمكن الدروز من إيجاد بديل اجتماعي لهم يؤمن فعاليتهم بعد أن اُفترت الوظائف العسكرية والإدارية التي قاموا بها طوال ما يقرب الأربعة قرون والتي ساهمت في تشكيل النظام السياسي في لبنان في ما بعد.

مصادر البحث

يستند هذا البحث إلى ثلاثة مصادر أساسية هي :

أولاً: مخطوط البيوع : وهو كناية عن كتاب غير مرقم يتألف من متين وخمسين

وخمسين صفحة، مؤلفه البطريك مكسيموس مظلوم، وهو حلي الأصل، رقي إلى درجة الأسقفية سنة ١٨١٠ وعين وكيلاً للبطريك أنناسيوس في روما سنة ١٨١٣. انتخب بطريكاً في ٢٤ آذار ١٨٣٣، وخلال سنة ١٨٤٨ نال من السلطان عبد المجيد، براءة تعترف بسلطته المدنية على الروم الكاثوليك، وتمتع بالحقوق والامتيازات نفسها التي كان بطريك القسطنطينية يتمتع بها^(١).

يتناول المخطوط ثمانين مسألة فقهية عمل البطريسيك مظلوم على جمعها وتصنيفها، وهي تعالج القضايا المدنية، من شفعة وإجارة ورهن، وقسمة، وهبة، وشركة، ومزارعة، ومساقاة، إلى ما هنالك من قضايا وقد شكلت هذه المسائل في ما بعد أحكام المجلة العدلية.

نسخة المخطوط التي اعتمدها، هي بخط القس إيليا حجار، أحد رهبان دير المخلص الباسيلياني المخلصي "القاطن يومئذ بدير القمر" وفقاً لما ورد في الصفحة ٢١٢ من المخطوط. أما تاريخ نسخه فهو سنة ١٨٥٢ مسيحية، كما ورد في الصفحة رقم ١٥٦. هذه النسخة يحتفظ بها السيد أنور محمد سليمان نجم محمد منصور أبو شقرا وقد وصلت إلى جده سليمان بطريق الشراء كما أشير في آخر المخطوط.

ثانياً: الوثائق: وهي إيصالات ميري وعقود بيع ورهن، وهبة، وشراكة وغيرها من

معاملات، وهي تغطي بتقطع المرحلة الممتدة من سنة ١٦٩٩ إلى سنة ١٩١٥،

وقد وضعنا لهذه الوثائق فهرساً كي يسهل الإطلاع عليها.

^(١) من كتاب تاريخ الكنية الشرقية لمؤلفه المطران ميشال بيم، والأرشمندريت أغناطيوس ديك، معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت حريصا، منشورات المكتبة البولسية، الطبعة الثالثة ١٩٩١ ص ٣١١.

ثالثاً: دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩: هذا الدفتر يحتفظ به السيد أنور

محمد أبو شقرا، وهو كان باستلام جد والده نجم محمد منصور، (١٧٨٠- ١٨٦٥) تقريباً، وقد سجلت فيه الملكيات العقارية ضمن خراج عماطور، وهذا الخراج كانت تشكله ملكيات في عماطور، حارة جندل، باتر، العوامية، مرج بسري، الحورانية، ريمات، شقادي، برته، صيدون، جل ناشي، وهو أوسع وأكبر خراج في جبل لبنان على الإطلاق.

شكل هذا الدفتر أساساً في معرفة الملكيات العائدة لآل جنبلاط في مزرعة الحورانية، والموزعة دراهمها على الدرروز والمسيحيين.

رابعاً: القوانين العثمانية: وهي عشرات القوانين، احتوتها ستة مجلدات، نشرت

فيها جميع القوانين التي كان يعمل بموجبها في جميع البلاد العربية، المنسلخة عن الحكومة العثمانية وهي بحسب ما يعيننا منها:

أ- الجزء الثاني: وهو يشتمل على معظم القوانين التجارية، ورسوم المحاكم وغيرها.

ب- الجزء الثالث: وهو يشتمل على معظم القوانين المتعلقة بالأراضي.

ج- الجزء السادس: وهو يتضمن مجلة الأحكام العدلية وعدة قوانين إدارية وتجارية. إن النصوص القانونية التي استندنا إليها في هذا البحث، شكلت المفهوم القانوني للأراضي المملوكة والموقوفة وقد تم ربط الملكيات العقارية من حيث هي حيازة قانونية، بمسألة الحقوق العينية والتصرفية من جهة وبتطور الملكيات في ظل نظام الالتزام من جهة ثانية.

إن المصادر التي نوهنا عنها أعلاه، أضفت على البحث الصفة القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي أكسبته مفهوماً جديداً في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لجبل لبنان من خلال أنموذج إداري تميز بالتحويلات الحادة.

إشكاليات البحث

يحاول هذا البحث، تبني مبدأ التحولات الاقتصادية والاجتماعية في أحد أهم المقاطعات في جبل لبنان خلال عهد الإماراتين، كنموذج بنيوي لهذه التحولات، التي شكلت مدخلاً مهماً وحاسماً، للعوامل الخارجية، وتبريراً، للبنى الاجتماعية المختلفة الانتماءات، لفرض شروطها على ساحة جبل لبنان، مما أدى إلى الأحداث الطائفية. وإذا كان هذا البحث، يتناول إقليمي جزين والتفاح كمدخل مثلي لهذه التحولات، فأبنة يطرح من خلال قراءة علمية موثقة إشكالية التحول الديموغرافي فيهما، على مدى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والذي تمثل في نزوح الشيعة عن هذين الإقليمين. كنتيجة لتصارع القوى السنية، بجناحيها الرسمي والعشائري، وبأداة حماية، شكلتها عائلات امتدادية درزية تآقت إلى الانتصارات بعد نزوحها عن مواطنها الأساسية. وقد استطاعت هذه العائلات في إطار دورها العسكري البارز من وضع يدها على الإقليمين، بعد انكفاء الشيعة إلى عمق جبل عامله. وتبرز خلال القرن السابع عشر في مزارع إقليم التفاح عائلات مارونية وكاثوليكية، بعد نزوحها عن شمالي لبنان وحوارن والشوف المحيطي في عملية تحول ديموغرافي طبيعية وتشكل نواة قوى الإنتاج التي سببني عليها الموقع السياسي في المجتمع الدرزي.

على أثر معركة عين دارة سنة ١٧١٠، تحدت الإشكالية التاريخية من خلال انقلاب سياسي طال البنية الاقتصادية للجبل، وذلك بإلغاء الدور العائلي الدرزي، في هرمية السلطة السياسية للإمارة الشهابية، واستحداث المقاطعة، كتعبير سياسي، اقتصادي، واجتماعي وجبائي. وقد أدى الثقل الوظيفي والعقاري لصاحب المقاطعة، إلى قمعيش العائلات المتعهددة للربيع العقاري، في الجبل، ووضعها على الدرجة الوسطى من السلم الاجتماعي، بعد أن شكلت رأس الهرم، ضمن المنطقة الجنوبية لجبل لبنان خلال العهد المعني.

في هذا الإطار، يطرح البحث، إشكالية علاقة أصحاب العهودات أو "المشايع الصغار" مع صاحب المقاطعة، ضمن مسلسل التحول العقاري في المجتمع الدرزي، والذي أسس لمرحلة سياسية أساسية، تمثلت في محاولة ملتزم المقاطعة الجنوبية الشيخ علي جنبلاط التقدم إلى موقع يمكن من خلاله قلب الصيغة السياسية في الجبل، وفي الإطار ذاته، نشهد تطور قوى الإنتاج وتنشيط الريع العقاري. هذا وقد توضحت ضمن دائرة العلاقة النفعية بين الفلاح وصاحب العهدة، أهمية الفقه الإسلامي الذي أجاز للمسيحيين بتملك الأرض وفقاً لبدأ شراكة الملك بحيث حقق هؤلاء ملكيات عقارية كبيرة، بقيت مغمورة على مدى النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، نظراً لسوء تطبيق نظام الالتزام، الذي تقاطع مع السياسة المحلية لصاحب المقاطعة وأدى في النهاية إلى قهر الفلاح، الذي لم تتوضح هويته الاقتصادية والاجتماعية إلا بالقدر الذي يظهر فيه تفوقه المهني في إطار العمل في الأرض.

بدءاً من العقد الأول من القرن التاسع عشر، توضحت مواقف الجبهة السياسية الملتزمة للمقاطعات الجنوبية لجبل لبنان، بمواجهة العمق السياسي، في الإمارة الشهابية، من خلال مساحات لافقة من الملكيات العقارية، بحيث أن مشروعاً سياسياً كان يعد للإمساك بكل الأوراق الفاعلة في الجبل، ولكن خلط الأوراق عن يد والي مصر محمد علي باشا، أدى إلى قلب المعادلات الأساسية وإعادة الأمر بشير إلى الواجهة بعد مقتل بشير جنبلاط.

إن تقاطع التحولات الاقتصادية في الجبل، مع ازدياد النمو الديموغرافي للموارنة، والصراعات الخارجية التي كان جبل لبنان هدفاً أساسياً فيها، أججت الصراع في الجبل، ولكن هنا تبرز إشكالية أخرى وهي ضياع الأراضي الشاسعة من الدروز، فهل كان لهذه الأراضي دور محوري في إغيار الصيغة السياسية في جبل...؟ وهل أن مسألة تحول الملكيات العقارية قد أسس لواقع جديد، كان مبرراً للصراع. إن هذا الأسئلة ترفدها أسئلة محورية مهمة:

- هل أن النظام الالتزامي أو "نظام العهدة" هو الذي استنفد طاقاته، ولم يطور أهدافه، وساهم في هدم مواقعه الاقتصادية فكان لا بد أن ينهار...؟
- هل شكلت فعلاً الرهبانية اللبنانية، عاملاً حاسماً في سيطرة المسيحيين على الملكيات العقارية للدروز، وهل يمكن تحميل هذه المؤسسة الدينية مسؤولية ضياع ملكيات الدروز العقارية.
- هل أن الظروف الخارجية، ولا سيما التجاذبات السياسية، بين السلطنة العثمانية وأوروبا، وبالتالي المحاولات الحثيثة، لربط الاقتصاد الشرق أوسطي بالاقتصاد الأوروبي، هما اللتان ساهمتا في انتقال الأراضي إلى المسيحيين.
- هل أن سياسة الأمير بشير الثاني، تركت أثراً فاعلاً في تغليب المسيحيين على الدروز، مما عجل في ضياع الملكيات العقارية للدروز؟

إن بحثنا هذا، يطرح هذه الأسئلة في سياق موضوعه المتكامل ويقدم القراءات الموثقة لها بما يؤمن الوقوف على تطورات مرحلة مهمة من تاريخ الجبل.

عماطور في ١٩٩٩/٢/١

نايل أبو شقرا

الفصل الأول

الإطار التأسيسي التاريخي للبحث

- ١ -

قسم الممالك بلاد الشام إلى ست نيابات على مدى فترات متلاحقة وهي: نيابة دمشق، نيابة حلب، نيابة طرابلس، نيابة حماه، نيابة الكرك، نيابة صفد، وقسموا النيابات إلى أعمال وولايات فكان من الأعمال: البقاع العزيزية، والبقاع البعلبكية، وبيروت وصيدا^(١)، وأتبع جبل لبنان إلى عمل البقاع البعلبكية^(٢). أما جبل عامل فأتبع خلال أواخر القرن الخامس عشر إلى نيابة صفد، وكانت ولاية تبين من ضمن جبل عامل، ويعرف العمري تبين وهونين بأتهما من جبل عامل^(٣)، ويؤكد العمري أن عمل صيدا كان تابعاً لنيابة دمشق وكان يشتمل على نيف وستمئة ضيعة^(٤)، ويفيدنا صالح بن يحيى أن أحد الأمراء التنوخيين كان خلال الربع الأول من القرن الخامس عشر أميراً ومقدماً على الأشواف في صيدا^(٥) وإذا أخذنا بالتقسيمات الإدارية التي كانت معتمدة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، لأمكن القول، إن البلدان ضمن جغرافية لبنان الحالية والتي عرفت فيما بعد بالمقاطعات وكذلك بلاد جزين وما جاورها كانت تابعة لنيابة دمشق، وقد ارتبطت بلاد الشوف بما فيها قرينا عين زحلنا ودميت^(٦) بعمل صيدا وشكل نهر الصفا الحد الفاصل بين هذا العمل وبيروت^(٧).

- ٢ -

يفيدنا ابن سباط أن "الأمير ناصر الدين محمد ابن الحنش جمع الجموع وكانوا خمسة آلاف رجل وزحف على عبد الساتر ابن بشارة إلى قرية "شبحين"^(٨) وما تناقله الألسن في جبل عامل ... أن قرية زيقين من أعمال صور كانت مركز إمارته^(٩) وكذلك فإن حدود جبل عامل التي غلب عليها اسم بلاد بشارة، يعرفها

العامّة بأنّها "من" البصة إلى جباع"^(١٠) ويتفق هذا التعريف مع الحدود التي أشار إليها العمري في أواخر القرن الخامس عشر. إذ يقول : "ولاية تبين ومنها هونين، وهما حصنان منيعان بناهما الفرنج، بعد الخمسة، وهما من جبل عامل، بين بانياس وصور"^(١١) ويذكر الهمداني أن عامل في جبلها مشرفة على طرية وجبل عامل مشرف على عكا"^(١٢).

-٣-

لم تترك لنا المدونات التاريخية أية معلومات تفصيلية حول سكان جبل عامل، لكن الدراسات المتأخرة توضح أن الذين توطنوا هذا الجبل كانوا من الشيعة الإثني عشرية لاعتقادهم بإثني عشر إماما رضي الله عنهم. لقد تشبثت هذه الجماعة بجذورها المذهبية، وربما اعتمدت التقية عبر مراحل طويلة من تاريخها، كما فعلت فرق أخرى تتعارض بمعتقداتها مع السنة.

حافظ سكان جبل عامل على هويتهم المذهبية رغم محن الزمن، وعلى مدى الحكم الإسلامي، وإذا كان شيعة كسروان قد لعبوا دورا معارضا لحكم المماليك، مما أدى إلى الانتقام منهم وتهجيرهم، فإن شيعة جبل عامل، رغم الإرهاب السياسي والعسكري الذي مورس عليهم، لم يكابدوا ما كابدته أهل كسروان لعدة أسباب أهمها:

أ - موقع جبل عامل القريب من نيابة صفد التي كانت لديها حامية من الجيش، الأمر الذي جعل من هذا الجبل منطقة هادئة نسبيا لا مجال للمعارضة انطلاقا منه.

ب- إنحكام مدينتي صيدا وصور وحصني تبين وهونين بالعمليات العسكرية، بين الصليبيين والمسلمين طيلة قرنين من الزمن الأمر الذي أدى إلى انهيار الواقعين الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي عدم إمكان ظهور تيارات دينية أو سياسية ضد فريقي الصراع على ساحة جبل عامل بدءا بالنصف الثاني من القرن الرابع عشر وانتهاء بالنصف الأول من القرن السادس عشر.

ج- الاعتاظ من الماضي الذي استمر في ذاكرة الشيعة والذي شهد مأساة القضاء على كثير من أبناء مذهبهم وتهجير آخرين إلى بلاد جزين والبقاع، أي ما سمي بفتوح كسروان.

إلا أن هذه الاستنتاجات، ربما لا تخفي أسبابا أخرى يتعذر تقديرها، ولا سيما أن الأدبيات العاملة تكاد لا تلم بحقبة هامة من تاريخ الشيعة في جبل عامل.

- ٤ -

تعتبر الدراسات المتقدمة أن جزين كانت تابعة لجبل عامل وتستند في ذلك إلى أن واحدا على الأقل من علماء جزين كان يلقب بـ "الجزيني العاملي" مما يضع جزين في تلك المرحلة ضمن حدود جبل عامل^(١٣). ولكن ياقوت الحموي- (وفاته سنة ١٢٢٦)- يقول في معجم البلدان ان وادي الجرمق^(١٤) من أعمال صيدا، ويقع وادي الجرمق، جنوبي جزين وتبعد الجرمق عن جزين مسافة خمسة وعشرين كيلو مترا^(١٥). وخلال تاريخها الطويل كانت جزين ترتبط بمرج العواميد^(١٦) ولا سيما خلال وجود الشيعة فيها وفي ضواحيها^(١٧)، علما أن مرج العواميد لم يكن يوما تابعا لجبل عامل بل ارتبط دائما ببلاد الشوف، ويفيدنا مؤلف "قواعد الآداب حفظ الأنساب" إن قرية كفرالوس تقع على باب صيدا^(١٨)، وكان الشريف الأديسي (١١٠٠-١١٦٥) يعتبر أن إقليم جزين هو أحد الأقاليم الأربعة التابعة لصيدا^(١٩).

هذه الشواهد وغيرها مما سنبينه لاحقا تؤكد على أن جزين كانت من أعمال صيدا بدءا من النصف الثاني من القرن الثاني عشر، وتؤكد إحدى الدراسات العاملة الحديثة أن جزين "كانت منبع علماء جبل عامل الشيعة إلى أوائل القرن الثالث عشر". تجاه هذه الاختلاف حول تبعية بلدة جزين نميل إلى الاعتقاد بأن القسم الجنوبي من هذه البلدة ربما كان تابعا لجبل عامل وربما كان مسكنا لمقدمي الشيعة^(٢٠). إن قرب جزين من صيدا المدينة البحرية، جعل من الدول الإسلامية المتعاقبة على حكم بلاد الشام تحكم قبضتها على هذه البلدة الجبلية، التي شكلت إحدى

الطرق المهمة بين دمشق والساحل اللبناني.

-٥-

شهد القرن الرابع عشر صراعات مذهبية، تجلّت في قيام الشيعة والنصيرية والدروز، بممارسات عدائية تجاه الماليك وقد أدى ذلك إلى حالات من الشغب، ويمكن القول إن هذه الحركات بين المذاهب ذات الجذور الدينية الواحدة، إنعكست سلباً على الريف اللبناني ولا سيما على استقرار الجماعات المذهبية في الجبل النازلة فيه، أو الملتجئة إليه، ونحن في هذه الدراسة لا نرمي إلى إعادة التذكير بهذه الصراعات، وإنما نحاول تقديم قراءة جديدة لجانب منها، انطلاقاً من مفهومين مهمين هما : العامل الديني الذي ساهم إلى حد بالغ في انعزال كل جماعة مذهبية في ركن معين من جبال لبنان، والعامل الجغرافي الذي أسهم في تقوقع هذه الجماعات المذهبية ضمن حدود آمنة نسبياً، وهذان العاملان يعتبران مدخلاً مهماً في فهم توطن هذه الجماعات، وسنحاول التوقف عند محطات تساعد على فهم افضل لعمليات التهجير والهجرة التي كانت تحصل من بلد إلى آخر.

حتى القرن الخامس عشر لم تكن الجماعات^(٢١) العربية قد تركزت في مواطنها التاريخية في لبنان، وذلك بسبب تشبثها بالعادات والتقاليد العربية، والتي انصفت بنوع من التباعد الاجتماعي بين جماعة وأخرى، وتعذر إرساء علاقات اقتصادية بينها، ورفض كل جماعة التبعية للجماعة الأخرى. وكان الدين يشكل محوراً أساسياً في هذه العلاقات، ولم تكن القوى السياسية في تشكيلها الدولي أم في نظام قبلي^(٢٢)، قادرة على الانتظام في عقد شراكة بين الدولة أو رأس القبيلة من جهة والسكان من جهة أخرى وكان الدين هو المعيار الأساسي لمدى أخلاقية التشريع، من هنا فإن الدولة الإسلامية السنية مثلاً كانت تعتبر معاقبة الشيعة عملاً أخلاقياً، نظراً لاعتماد العقاب على الفتوى وإذا كانت الدولة تتحصن بتشريعاتها وفتاواها، فإن أبناء المذهب السني كان لديهم شعور في اللاوعي، يوطرهم في دائرة الصراع مع المذهب الآخر، الذي لا يتألف مع إيمانهم، وقد أدت الحساسيات المذهبية إلى ممارسات تنم عن

كراهية السنة لاتباع المذهب الشيعي، ويذكر المقريري خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر أن السنة اعتبروا يوم عاشوراء يوم سرور، يوسعون فيه على عيالهم وينبسطون في الطعام ويصنعون الحلوات ... وقد أدرك المقريري، بقايا مما عمله بنو أيوب من اتخاذ يوم عاشوراء يوم سرور^(٢٣)، وقد كانت المذاهب الإسلامية غير السنة تعتمد بمواجهة هذا الواقع إلى التكتل والانعزال في مناطق تؤمن لها الحماية، واستمرار العيش في منأى عن الطرق والمعابر التي تسلكها جيوش الدولة الحاكمة، حيث أن الدول الإسلامية المتعاقبة كانت بمعظمها سنية المذهب، لذلك فإن أتباع المذاهب غير السنة كانوا قد توطنوا مناطق بعيدة عن مواقع السلطة الإسلامية، وتذكر الدراسات التاريخية الحديثة أن الذين استمروا في هذه المواقع قد تحولوا إلى السنة في نهاية الحروب الصليبية^(٢٤)، وهذه الأسباب نجمت كثافة سكانية إسلامية سنية في معظم مدن سوريا ولبنان وفلسطين ولا سيما الساحلية منها، بينما نرى أن اتباع المذاهب الإسلامية غير السنة قد استقروا في الجبال، جبل النصرية، جبل عاملة، جبل السماق، جبل الضنية، جرود كسروان، وغيرها من الأماكن التي تتصف بالبعد عن الساحل أو مدن الداخل الكبيرة، وقد لعبت هذه المواطن في مناخها ومائها دوراً مهماً في أخلاق وطباع ساكنيها، الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى الانعزال واتخاذ مواقف حذرة من السلطة التي غالباً ما كانوا يعتبرونها غير عادلة.

لذلك تأتي هذه الدراسة، لإلقاء الضوء على النزوح الشيعي من كسروان إلى المنطقة الشمالية من "جبل عامل" ومن ثم انحسارهم عنها دون ضجة تاريخية، ودخول المسيحيين إليها في أوائل القرن السابع عشر حيث توزعوا ضمن مثلث شكلته: جزين - جباع الحلاوة - صيدا.

-٦-

تعتبر بلدة جزين من المواقع المهمة في تاريخ جبل عامل، وقد استحوذت على حيز هام في الأدبيات الشيعية، نظراً لاحتضانها عدداً من علماء الشيعة، وهي وإن لم

تأخذ موقعاً عسكرياً في الحروب الإسلامية الصليبية إلا مرة واحدة خلال الربع الأول من القرن الثالث عشر، إلا أنها وانطلاقاً من المفاهيم التاريخية والجغرافية، كانت ولم تزال لغزاً يصعب فكّه، ولا سيما أنها شكلت الباب الشرقي الشمالي لجبل عامل، وبالرغم من ذلك، فقد كانت اضعف الحلقات في أطراف هذا الجبل، ربما لوجودها على حدود جبل الدروز، وعلى الطريق الأوسط الذي يربط دمشق بالساحل اللبناني، وهذا ما أدى إلى انكفاء سكانها الشيعة الأصليين والمهاجرين إلى داخل جبل عامل.

كانت جزين عامرة، خلال أحداث كسروان في بداية القرن الرابع عشر، وقد أشارت إليها^(٢٥)، مصادر تلك الحقبة على أنها إحدى مواقع المعارضة، للمالِك، ولكن القرى المحيطة بها والقرية منها كانت مجهولة، خلال تلك الفترة، ويذكر صالح بن يحيى أن المالِك قاموا بحملة على كسروان، لتأديب أهلها الذين كثروا وطفغوا واشتدت شوكتهم وامتدوا إلى أذى العسكر عند انهماكه من التتر... فزاد طغيانهم واطهروا الخروج عن الطاعة...^(٢٦) وأنه بعد خراب كسروان تفرق أهلها في جزين وبلادها والبقاع وبلاد بعلبك^(٢٧) وإذا كانت هذه المصادر لا تذكر القرى التي نزحوا عنها ولا تلك التي توزعوا فيها، فهل يمكن الاعتماد على دراسة جغرافية للتوصل إلى مقارنة أسماء القرى التي توطنها بعض أهل كسروان بعد تهجيرهم...؟

في لبنان عشرات القرى التي تتطابق في أسمائها وتختلف في مرجعياتها الإدارية، أكان للقضاء أم للمحافظة وهناك عدة قرى في كسروان والمثن الأعلى تقدم الدليل على ذلك كما سنلاحظ وكانت كسروان قديماً قسمين : داخله وخارجه فالداخلية حدها القديم من نهر الكلب إلى نهر الجمعانة^(٢٨) الفاصل بينها وبين المثن قديماً^(٢٩) وتذكر الدراسات الحديثة بسكنتا كإحدى قرى كسروان الخارجه^(٣٠).

-٧-

تعتبر الجغرافيا مدخلاً مهماً في فهم التاريخ، وتعويضاً عن النقص في المصادر التي تحدثت عن فتوح كسروان، لذا يفترض بنا التركيز على جغرافية كل من كسروان والمثن وجزين لكشف الغموض الذي يلف موضوع تهجير الشيعة إلى جزين.

إن الكسروانيين والجرديين كانوا قبل فتوح كسروان قد اعتزلوا في جبالهم المنيعه وجمعهم الكثيرة^(٣١) وأياً تكن أسباب انعزالهم، فإن انتماءهم السكني يعود الى كسروان، ولكن المصادر التاريخية لا تذكر أياً من الكسروانيين كانت المقصودة كسروان الداخلة أم كسروان الخارجة. وكذلك فإن هوية الكسروانيين والجرديين المذهبية تبقى في إطار الافتراض إلا أن هذه المصادر أجمعت على أنهم من الرافضة، ورغم ذلك فإن مفهوم الدولة الإسلامية للرافضة لا يعني الشيعة فقط، فهناك تعريفات اعتمدها السنة لغيرهم من الفرق الإسلامية، كالعاصية، والرافضة، والباطنية ونحوها هذه التعريفات ينضوي في نظر السنة، الدروز، والإسماعيلية، والقرامطة، والنصيرية، وكل الأسماء الأخرى مرادفات نعتية لهذه الفرق، كالحاكمية، والتيامنة والظنيين، والكسروانيين^(٣٢)، وإذا كان ساكنو كسروان وجردها هم من الرافضة وفق الاستنتاج الذي وصلنا إليه فمن هم الجرديون...؟.

إن السلطات الإدارية في العهود التي تعاقبت على حكم لبنان لم تضع تسميات جديدة للمناطق اللبنانية إلا في حالات شاذة وقد اعتمدت في جميع العهود التسميات التاريخية، التي كانت تتداولها العامة، إضافة إلى ذلك كانت متصرفية جبل لبنان قد وضعت تقسيماً إدارياً لقرى المتصرفية أبقت فيه بشكل عام على التقسيم الذي كانت قد اعتمدته كل من الإمارة المعنية والإمارة الشهابية، مع بعض الإضافات التفصيلية، وهذه التقسيمات موروثه منذ عهد المالك وفاقاً لمصادر تلك الحقبة، من هنا فإن المتن وكسروان وجبيل هي تسميات قديمة ولكل منها جردها ويدخل في هذا الإطار، الشوف والجرد، كذلك يذكر صالح بن يحيى على سبيل التحديد والحصص "الجرديين" وقد يكون المقصود بالجرديين ليس أهل جرود كسروان فقط، وإنما أهل جرود المتن أو أي جرد آخر، طالما لا يقدم لنا ابن يحيى أي توضيح حول الجرد المقصود.

نجاه هذا الغموض التاريخي، والواقع الجغرافي الثابت، لا يمكن معرفة الجرد الذي قصده مؤرخو أحداث فتوح كسروان، ولا يبقى لنا سوى الاستنتاج المبني على

دراسة جغرافية في قرى كسروان والمتن وحردها لمعرفة تلك التي حصلت فيها الأحداث أو قربت منها.

إن مسرح الأحداث فيما سمي بـ "فتوح كسروان" ووفقاً للمصادر التاريخية كان كسروان وحرده وعين صوفر^(٣٣) القرية من الحدود الجنوبية الشرقية لكسروان الخارجة، فإذا كانت قرية بسكتنا من كسروان الخارجة فهذا يعني أن قرى المتن والمتن الأعلى كـ "صليماً مثلاً هي أيضاً تابعة لكسروان الخارجة، ويشير ابن يحيى إلى أن أمراء الغرب كانوا ضد الجرديين، وهذا يفسر أن المعارك لم تجر فقط في كسروان وحرده، وإنما في الجرد أيضاً الذي من قراه صوفر وبتاتر، واستناداً إلى التقسيم الإداري الذي كان معتمداً في تلك الحقبة التاريخية ولم يزل، فإن قسماً مما يعرف اليوم بالمتن والمتن الأعلى كان يشكل الفاصل بين الجرد وكسروان الخارجة، أما القسم الآخر الشمالي الشرقي فكان في كسروان الخارجة، فهل كان المتن والمتن الأعلى في قلب الأحداث...؟

بعد أن حسمت معركة فتوح كسروان لصالح المماليك، وحلفائهم، هزم الكسروانيون وتفرقوا في جزين وبلادها والبقاع وبلاد بعلبك وهذا يوضح ان جزين البعيدة عن كسروان والجرد، كانت في مأمن من الأحداث، وكانت ملاذاً للكسروانيين والجرديين، لذلك شكلت وبلادها، المحطة الأولى للمنهزمين من الجيش المملوكي، وهنا لا بد من التساؤل هل ان التجاء الكسروانيين والجرديين إلى جزين وبلادها كان مؤقتاً...؟، أم أن هؤلاء استقروا في هذه البلاد لتعذر عودتهم إلى كسروان وحرده...؟.

في هذا الموضوع يذكر صالح بن يحيى أن نائب الشام بعد ان فرغ من احتياح كسروان عاد إلى الشام "وجعل الناظر في بلاد بعلبك وجبال الكسروانية بهاء الديسن قراقوش^(٣٤) فأخلى ما كان تأخر بجبال كسروان وقتل من أعيانهم جماعة ثم أعطوا أماناً لمن استقر في غير كسروان^(٣٥)"؟ وتستنتج إحدى الدراسات الحديثة أن أقطاع

كسروان لأمرء من المماليك كان يهدف إلى إستبعاد أي أمل عند الكسروانية بعودتهم إلى بلادهم^(٣٦)...

إن المصادر التاريخية لا تضع الجردين في عداد الذين تفرقوا في جزين وبلادها فهل هذا يعني أن عملية التهجير طالت الكسروانيين فقط...؟

-٨-

على مدى التاريخ العربي الوسيط والحديث كانت العائلة هي أساس النظام القبلي، تأتي بعدها بالأهمية المنازل أو الديار^(٣٧)، التي كانت القبيلة تكتسبها" بحكم القوة^(٣٨)، ولذلك فإن الانسلاخ عن العائلة والديار هو من الأمور المأساوية بالنسبة للعربي البدوي وهذه الجذور التي اكسبها الزمن نوعاً من القداسة، استمرت في المجتمع العربي رغم الانتقال من حال البداوة إلى حال الحضرة، وقد أدت الحروب بين حين وآخر، إلى نزوح بعض العرب عن دياره، فكان هذا ينتقل إلى مكان آخر ويطلق عليه إسم المكان الذي كان فيه، ويقدم معجم البلدان لياقوت الحموي دليلاً هاماً على هذه المقولة.

بعد أن ترجحت مواقع الصراع في كسروان يفترض التوقف عند هوية الكسروانيين والجردين، وكذلك تحديد أماكن القرى التي نزع عنها أهلوها، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن سكان كسروان والجرد، كانوا في تلك المرحلة على خلاف مع أمرء الغرب" وقد حاول الملك الأشرف خليل قبل دخول المماليك كسروان استرضاءهم سنة (٦٩٠هـ - ١٢٩١م) وذلك بأن أغرى أكابرهم بالعطاءات وهذا ما يفسر استقلالهم عن أمرء الغرب، وكانوا يشكلون عشائر كبيرة وقد أشار صالح بن يحيى إلى كثرة عددهم، ومن حيث المبدأ فإن توزيعهم في بلاد جزين لم يكن على حساب موقعهم الاجتماعي، ولم يكن بصفة إلتجائية، لذلك لم يتوطنوا قرى غصيرهم في بلاد جزين، بل عمروا قرى جديدة، تؤمن وحدتهم، وتلاحمهم السياسي، ويظهر أن نزوحهم إلى بلاد جزين، لم يكن صدفة، فهم قصدوا أبناء مذهبهم، وتوزعوا حول

حزبن للجهة الجنوبية والغربية علماً أن الممالك أعطوا أماناً لمن استقر في غير كسروان^(٣٩) ولذلك يمكن التأكيد على انهم شيعة وليسوا من مذهب آخر ولكن أين هي مواطنهم الأساسية...؟

لقد أحصينا إحدى عشرة قرية، من قرى متصرفية جبل لبنان^(٤٠) خمساً منها في المتن الأعلى، وجرود المتن وأربعاً كانت منتشرة في كسروان، وكسروان الوسطى وكسروان الفتوح والمتن القاطع، وهذا الأخير كان تابعا لكسروان قبل أن يفصله الأمير حيدر موسى الشهابي سنة ١٧١٢^(٤١)، وقرية في جبيل قرب مجرى نهر إبراهيم، الذي يعتبر الحد الفاصل بين كسروان الداخلة وبلاد جبيل، فهل تكون هذه القرى، هي التي دخلتها قوات الممالك وهجرت سكانها، حيث توزعوا في بلاد جزين والبلاد الأخرى من جبل عامل ثم اتخذوا من هذه البلدان مواطن لهم...؟

في هذا السياق أجرينا مقابلة بين القرى التي كانت تابعة إدارياً لكسروان وكسروان الوسطى وكسروان الفتوح والمتن والمتن الأعلى وهي التي كانت على ما نظن مسرحاً لأحداث فتوح كسروان، وتلك التي تحمل نفس الأسماء في أقضية جزين وصور والنبطية والتي عبر عنها بـ "جبل عامل". فتبين أن سبع قرى هي : (داريسا، صليما، الهلالية، قطين، قتالة، كفرحين، زغرين) منتشرة في كسروان والمتن الأعلى وكسروان الفتوح وكسروان الوسطى والمتن القاطع، موجودة أيضاً في ما كان يسمى جبل عامل، ويشكل حالياً محافظة الجنوب وهذه القرى تابعة اليوم لقضاء جزين، كذلك فإن قرية "القرية" التابعة للمتن موجودة في قضاء صيدا، كما أن قريتي القصيبة و صربا، الأولى تابعة للمتن الأعلى والثانية تابعة لكسروان، موجودتان حالياً في قضاء النبطية، أما قرية يانوح التابعة لبلاد جبيل فموجودة أيضاً في قضاء صور.

كيف يمكن أن نفسر هذه التوأمة في أسماء أربع قرى في المتن الأعلى وأربع قرى في جزين...؟، إن المصادر التاريخية القريبة من تلك الفترة، ألفت الضوء على معارك كسروان ويذكر صالح بن يحيى أن الجيوش توجهت إلى جبال الكسروانيين والجردين من جميع الجهات، فهل يكون المتن الأعلى من بين الجرود التي دخلتها

جيوش الممالك...؟ وإذا صح ذلك، إلا يمكن الاستنتاج أن أهالي بعض قرى المتن الأعلى كانوا من الشيعة...؟

محافظة الجنوب		محافظة جبل لبنان	
القرية	لقضاء	القرية	القضاء
داريا	جزين	داريا ^(٢)	كسروان
صليما	جزين	صليما	المتن
الهلالية	جزين	الهلالية	المتن
قطين	جزين	قطين	كسروان
قنالة	جزين	قنالة	المتن
كفر حق	جزين	كفر حق	كسروان
القرية	صيدا	القرية	المتن
القضية	النبطية	القضية ^(٣)	المتن
صربا	النبطية	صربا	كسروان
يانوح	صور	يانوح	جبل

- ١- وضع هذا الجدول بالاستناد إلى جدول قرى لبنان وفوائده الوارد في الجزء الأول من كتاب، لبنان مباحث علمية اجتماعية من ٥٤ وحتى ٧١، وكتاب أعرف لبنان
- ٢- هناك قريتان أيضا تحملان اسم داريا، واحدة في قضاء الشوف وأخرى في قضاء البترون.
- ٣- تابعة اليوم لقضاء بعبدا.

-٩-

بالرغم من الضربة القاسية التي تلقاها شيعة كسروان وربما شيعة المتن فإن المهجرين منهم إلى جزين استمروا على ما يبدو عامل عدم استقرار في تلك المنطقة، ويتضح من الإنذار الذي وجه إليهم من قبل الملك الظاهر بيبرس خلال عام ١٣٦٢ م أي بعد سبع وخمسين سنة على تهجيرهم أن محاولات حثيثة جرت من قبل السلطة

الملوكية لفصلهم عن مذهب الشيعة، ولكن هذه المحاولات زادتهم إصراراً على التمسك بهذا المذهب، ولا سيما أن رفضهم عززه وجود شيعة بلاد جزين الأصليين في نفس الموقع الرفض، ويظهر أن محاولات الضغط قد كشفت عن خطة عامة قام بها الماليك لحمل "شيعة بيروت وصيدا ونواحيها وأعمالها المضافة إليها وجهاتها المحسوبة عليها، ومزارع كل من الجهتين وضياعاها وأصقاعها وبقاعها"^(٤٢)، على الرجوع إلى السنة والجماعة، وقد أدى الضغط المذهبي إلى تظاهر شيعة بيروت بالسنة بموجب مرسوم سلطاني^(٤٣)، في حين رفض شيعة جزين هذا الأمر. مما أدى إلى اعتقال شيخهم الكبير شمس الدين محمد بن مكّي من قبل نائب الشام وذلك خلال سنة ١٣٨٣م فسجن مدة سنة ثم أعدم سنة ١٣٨٤م^(٤٤)، ولا تذكر مصادر تلك الحقبة، ما إذا كانت سلطات الماليك قد قامت بحملة على جزين، ولكن الأحداث التي جرت في مطلع القرن السادس عشر، تفسر بداية انكفاء الشيعة من جزين، بدليل تطور الأحداث باتجاه عمق جبل عامل.

لم يمض قرن من الزمن على إعدام الشيخ الجزيني شمس الدين محمد بن مكّي، حتى عادت مسألة وجود الشيعة في بلاد جزين تطرح من جديد، وهذه المرة لم تكن السلطة الملوكية وجهاً لوجه معهم بل عبر عملائها في البقاع وربما في الشوف.

إن أول ما يلاحظ في تاريخ ابن سباط الذي لا يغطي الكثير من الأحداث السياسية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، الصراع بين السنة من البقاعيين والشيعة في جبل عامل، هذا الصراع وإن كان يخفي نزاعاً مذهبياً، إلا أنه كان محاولة لسيطرة أعيان السنة في البقاع على جبل عامل، وفي هذا الإطار تبرز عائلة آل الحنش السنية في قيادة هذا الصراع، ولا تذكر حوليات تلك المرحلة موقف نيابة دمشق مما كان يجري على ساحة جبل عامل إلا أن اللافت ظهور موقف حاسم من الماليك خلال أوائل القرن السادس عشر إتجاه أحد أعيان السنة في البقاع ناصر الدين محمد بن الحنش، وإذا كان لا يجب التقليل من هذه الأحداث، إلا أنه يمكن تبريرها انطلاقاً من المفهوم الذي كان سائداً في تلك الحقبة، والعقلية القبلية التي كانت تحرك ممارسات

الجماعات الطائفية، ففي العام ١٤٢٤ حاول أمير الحج سلب صالح بن يحيى مؤلف تاريخ بيروت في بلدة صغين، إلا أن حضور أهالي وادي التيم وجماعة كثيرة من الشوف^(٤٥) فوت على هذا الأمير الفرصة.

قبل عشرين سنة تقريبا من وصول العثمانيين إلى بلاد الشام كانت دولة الماليك، قد بدأت بالتفسخ واصبح السلاطين لا يأتمنون حتى لنواهم، فخرج هؤلاء عن طاعتهم، واستقوى عربان الأطراف، وشهدت دمشق اختلافا بين القيسية واليمنية^(٤٦)، في هذا الوقت برز ناصر الدين بن الحنش كأحد محاور الفوضى في البقاع، ويأتي ابن سباط لأول مرة على ذكر أمير معني هو الأمير فخر الدين عثمان^(٤٧) كأمر على الأشواف من أعمال صيدا، وهو لا يذكر أحدا من أعيان الشيعة في البقاع وبلبك، مما يفسر عجز هؤلاء، عن القيام بأي دور سياسي أو عسكري بينما يبرز في جبل عامل المقدم ابن بشار في الربع الأخير من القرن الخامس عشر، كأحد أعيان هذا الجبل ويذكر ابن سباط، أن ناصر الدين محمد بن الحنش، زحف سنة ١٥٠٤ على المقدم ابن بشار إلى قرية شيجين^(٤٨) إلا أن محاولته بءت بالفشل والمفارقة هنا انه بعد سنة ١٥٠٤، لم يعد من ذكر للمقدم ابن بشار في حين يفيدنا ابن سباط انه سنة ١٥٠٦ جرت أمور كثيرة وحوادث عظيمة^(٤٩)، بينها قيام نائب دمشق بالقبض على الأمير فخر الدين عثمان ابن معني^(٥٠) ومهاجمة الأمير ناصر الدين بن الحنش^(٥١)، ويوضح هذا المصدر أن نائب دمشق "جعل محمد بن قرقماس كاشفا على البقاع"^(٥٢).

هذه الأحداث على اختصارها، توضح الواقع السياسي لشيعة جبل عامل، وهنا لا بد من أن نربط بين هجوم ناصر الدين بن الحنش على عمق جبل عامل، وملاحقته بعد ستين تقريبا مع فخر الدين عثمان ابن معني من قبل نائب الشام، ولا سيما أن ابن سباط، يفيد بأن النائب المذكور "ولى على البلاد حكاما غير أهلها"^(٥٣)، فهل كان فخر الدين عثمان يساهم مع ابن الحنش في الهجوم على ابن بشار في جبل

عامل...؟ وبالتالي هل شهدت تلك المرحلة بداية إزاحة معظم الشيعة عن بلاد جزين والأطراف الشمالية من جبل عامل...؟ علماً أن ابن الحنش كان قد فرض نفسه قبيل وصول العثمانيين إلى بلاد الشام أو بعده، على صيدا والبقاعين.

في السياق ذاته، يفيدنا صالح بن يحيى أن دروز الغرب وشيعة جزين كانوا على وفاق تام خلال الربع الأخير من القرن المذكور، ويفسر ذلك، تأخير مراسم دفن أحد الأمراء التنوخيين خلال سنة ١٣٨٢ م إلى اليوم التالي حتى "حضر أهل جزين"^(٥٤)، وكذلك تعاطف الأمير سيف الدين يحيى التنوخي مع شيعة بسروت^(٥٥) سنة ١٣٨٣ م.

هذه الإشارة الإيجابية في إطار العلاقات الودية بين دروز الغرب وشيعة جزين أكد إستمراريتها، موقف ابن سباط بعد مضي ما ينيف على قرن من الزمن لذلك يجب أن تؤخذ بمفهومها السياسي، وإن تقرأ في ضوء علاقة دروز الغرب مع المقدم ابن بشارة العاملي، فابن سباط الدرزي لا يخفي عاطفته القوية تجاه ابن بشارة على اثر

هجوم ابن الحنش عليه سنة ١٥٠٤ وفشل الهجوم ورد المهاجمين على أعقابهم. بعد تكبيدهم مئتي قتيل إذ يقول: "ثم عفوا بعد ذلك عنهم ولو أرادوا كانوا هلكوا الغالبة، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم"^(٥٦)، والواضح من تاريخ ابن سباط أن فخر الدين عثمان كان خلال سنة ١٥٠٥ أميراً على الاشواف، في حين ان مقدمة الشوف خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر، كانت للأمراء التنوخيين^(٥٧). فهل أن هذه العلاقات شكلت مصدر إزعاج للسلطات المملوكية...؟، وبالتالي هل كانت أحد الأسباب المباشرة لإزاحة التنوخيين عن الشوف وحلول المعينين مكانهم...؟. وذلك خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر.

- ١٠ -

كانت العامة والسلطات المحلية ومنذ منتصف القرن الرابع عشر، قد أخذت

بالتسميات المحلية التي اكتسبتها المناطق اللبنانية عبر التاريخ، ويذكر ابن سباط البلدان^(٥٨) كبلاد جزين. وفي أوائل القرن السابع عشر توضحت أكثر تسميات هذه البلدان، فالخالدي الصفدي يذكر "بلاد الشوف، وبلاد المتن، وبلاد الجرد، وبلاد كسروان، وبلاد الشقيف، وبلاد بشارة"^(٥٩). وقد عرفت هذه البلدان بحدود لم تتغير على مدى زمن طويل، فكان جسر القاضي مثلاً الحد الفاصل بين بلاد الشوف وبلاد الغرب^(٦٠).

- ١١ -

تختلف الروايات حول تسمية بلاد بشارة، ويقارب محمد جابر آل صفاء، التسمية إلى النسبة التي يمكن الأخذ بها، إذ يرى أن بلاد بشارة سميت على اسم الأمير "حسام الدين بشارة"^(٦١). إلا أن مورخ رحلة الملك الأشرف، يقول إن ابن بشارة (٩٠٩ هـ - ١٥٠٤ م)^(٦٢) كان من بين مقدمي بلاد صفد الذين ألبسوا سنة ١٤٧٧ "تشاريف شريفة"^(٦٣) من قبل الملك الأشرف، وقد استمر جيل عامل يعرف باسمه حتى أوائل القرن السابع عشر، حيث غلب على تسميته "بلاد بشارة" علماً أن الدراسات العلمية تعيد نسب ابن بشارة إلى عامله بن سبأ، وإنما غيّل إلى الأخذ بصحة نسبة تسمية بلاد بشارة إلى ابن بشارة طالما لا يوجد أي رأي مخالف، رغم وجود خلاف في نسب ابن بشارة إلى عاملة أو إلى غيرها.

- ١٢ -

يشير الخالدي الصفدي إلى، أنه خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، كانت قرى "تبين وعيناتا وبت جيل، وأنصار والزراية وحومين الفوقا وكوثريّة السياد"^(٦٤)، من قرى بلاد بشارة وهي تقع إلى الجنوب الشرقي من صور وقاعدتها تبين ومن قراها، بنت جيل وحداثا والطيبة وقانا وبدياس والزراية ومرجعيمون ويفصل بينها وبين بلاد الشقيف نهر الليطاني^(٦٥)، وإذا أخذنا القرى المنوه عنها أعلاه نجدها واقعة حالياً، ضمن أقضية بنت جيل وصور والنبطية والمنطقة الجنوبية من قضاء صيدا، وتحديدًا المنطقة الواقعة جنوبي شهر الزهراني، الأمر الذي يؤكد أن ما يسمى

اليوم "قضاء صيدا" و"قضاء جزين" كانا تابعين لمعاملة صيدا ومن ثم لسنجق صيدا، ومهما كان الاختلاف على حدود جبل عاملة أو بلاد بشارة فانه من الثابت أن جبل عاملة، كان خلال القرن الخامس عشر تابعا لنيابة صفد، وعليه لا يمكن أن يكون عمل صيدا تابعا لجبل عاملة ولنيابة صفد في آن واحد، ولا سيما أن الدراسات المتأخرة تعتبر أن نهر الليطاني كان يشكل الحدود الشمالية لبلاد بشارة^(٦٦).

إستنتاج

تركت الخلافة الفاطمية في بلاد الشام جماعات كثيرة على مذهب الشيعة، توزعت في المدن الأساسية كدمشق وطرابلس وبيروت وصيدا وصور، وأطراف هذه المدن والجبال المحيطة بها، وقد أدى انتقال الخلافة من الفاطميين الشيعة إلى السلاجقة ومن ثم الأيوبيين السنة إلى تغيير مذهب الدولتين بحيث أصبح سنياً وبالتالي إلى خنق المذهب الشيعي في هذه المدن، وقد أدى ذلك إلى تبديل سكان هذه المدن ومعظم أطرافها مذهبهم، فتمذهبوا بالسنة، وبعد وصول المماليك إلى بلاد الشام، واجهتهم الساحة الداخلية، بتناقضاتها، ولا سيما وجود جماعات في المناطق البعيدة عن المدن وهذه الجماعات كالشيعة، والنصيرية والدروز ذات الجذور الشيعية، لعبت دوراً معارضاً للحكم الإسلامي، وقد حاول المماليك إقناعها باعتناق مذهب السنة ولكنهم لم يوفقوا بسبب اعتزالها في جبالها المنيع والصعبة المسالك، وقد أدت تصرفاتها العسكرية الماثرة للمماليك، إلى شن الحملات العسكرية على معقلها، ولا سيما في كسروان والحرود، أنهت هذه المعارضة، وقد سمحت السلطات المملوكية لمن توزع منها في بلاد حزين بممارسة شؤونها العادية، بشرط إلزام السكينة، إلا أن شيعة حزين استمروا حجر عثرة في نيابة دمشق، ولا سيما أن حزين كانت تشكل محطة هامة على الطريق الذي يربط دمشق بالمدن الساحلية. وهذا ما يفسر الصراع على هذه القرية، منذ الربع الأول من القرن الثالث عشر حيث جرت معارك عنيفة، في قلبها بين المسلمين والصليبيين باعتبارها معقلاً بين مواقع المتحاربين، ويتضح من إحدى الإنذارات بأنه كان هناك اتجاه، لإزاحتهم عن حزين مهما كان السبب، وترسم أحداث العقد الأول من القرن السادس عشر صورة للضغط المتماذي على جبل عامل عبر حزين، ويمكن القول، بالاستناد إلى طبيعة المعارك التي كانت تحصل على مدى الحكم الإسلامي إن السلطة الإسلامية السنية هي صاحبة القرار الأول والأخير في

ضرب شيعة جزين وتهجيرهم، وإذا كان الأمراء الدروز، قد شكلوا دعماً معيناً لهذه السلطات، فهذا الدعم كان محدوداً، وانطلاقاً من مصالحهم القبلية التي كان يعبر عنها بالسلب والنهب.

إن اتهام الأمراء المعينين، بتهجير الشيعة من جزين هو طرح غير دقيق لأسباب عدة أهمها عامل الربيع العقاري إذ أن الدروز وبالرغم من أنهم كانوا يشكلون قوة عسكرية ضاغطة إلا أن عددهم لم يكن كبيراً بما يؤمن الانتشار في بلاد جزين وقد كان يترتب على الانتشار تحقيق الربيع العقاري الذي كان متعزراً خلال بداية القرن السادس عشر. وإذا عدنا إلى أحداث تلك المرحلة رغم ما يكتنفها من غموض، يمكن التحقق من الدور الذي مارسه ناصر الدين محمد ابن الحنش في الضغط على شيعة بلاد جزين، وكان هجومه على جبل عاملة سنة ١٥٠٤، ربما بموافقة ضمنية من نائب الشام، وقد أثار ذلك المؤرخ ابن سباط الدرزي ولم يخف عاطفته تجاه مقدم الشيعة ابن بشارة.

إن تطور الأحداث بعد سنة ١٥٠٤، وإن لم يكن واضحاً، إلا أن ناصر الدين ابن الحنش كان قد أصبح قبيل وصول العثمانيين إلى بلاد الشام أو بعده بقليل "صاحب صيدا والباقعيين" وربما كان وجوده في صيدا قد عجل في انكفاء معظم شيعة بلاد جزين إلى داخل جبل عاملة، علماً أننا نشك في وقوف فخر الدين عثمان على الحياد، إذ ربما ساعد ابن الحنش ولكن هذه المساعدة قد تكون محدودة، وفي إطار الهجمات العشوائية الهادفة إلى السلب.

هوامش الفصل الأول

الإطار التأسيسي التاريخي للبحث

- ١- مسالك الأبصار، في ممالك الأمصار، دولة المماليك الأولى لابن فضل الله العمري، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى (١٣٠١-١٣٤٩) دراسة وتحقيق دوروتيا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث الطبعية الأولى ١٩٨٦ ص ١٩٠ و ١٩١.
- ٢- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مرجع سابق ص ١٩٣.
- ٣- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مرجع سابق ص ٢٠٧.
- ٤- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مرجع سابق ص ٢٠٧.
- ٥- صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، أشرف على تحقيقه فرنسيس هورس اليسوعي وكمال الصليبي، دار المشرق ١٩٨٦ ص ٨٧.
- ٦- صالح بن يحيى مصدر مذكور ص ١٩٠ وابن سباط تاريخ الدروز في آخر عهد المماليك حسب رواية حمزة بن أحمد بن سباط في كتاب صدق الأخبار، حققه وعلق حواشيه ورتب فهرسه نائلة تقي الدين قانديسه، دار العودة الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص ٥٧.
- ٧- ابن سباط مصدر سابق ص ٩٩.
- ٨- ابن سباط مصدر سابق ص ١٠٠.
- ٩- محمد حابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، دار النهار للنشر ١٩٨١ ص ١٠ من تقديم حسن الزين.
- ١٠- السيد محسن الأمين، خطط جبل عامل، حققه وأخرجه حسن الأمين الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٩٦١ ص ٢١١ و ٢١٢ والبصة اليوم ضمن الحدود الفلسطينية.
- ١١- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مصدر سابق ص ٢٠٧.
- ١٢- الحسن بن أحمد بن يعقوب الحمفاني، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوخ مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الآداب بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٣ ص ٢٤٧ و ٢٤٥.
- ١٣- محسن الأمين مرجع سابق ص ٢١٨.
- ١٤- ياقوت الحموي وفاته (٦٢٦ هـ - ١٢٢٨ م) معجم البلدان، دار صادر بيروت لا تاريخ نشر، الجزء الثاني ص ١٢٩.
- ١٥- عفيف مرهج، اعرف لبنان، موسوعة المدن والقرى اللبنانية، الجزء الثالث ص ٥٠٠.
- ١٦- مرجع العواميد تعرف اليوم بمرج جبلي.
- ١٧- اسطفانوس الدويهي، تاريخ الأزمنة، نشره لأول مرة وعلق حواشيه، الأبائي بطرس فهد، مطابع الكرم الحديثة ١٩٧٦ ص ٢٠٧ و ٢٥٠.
- ١٨- قواعد الآداب، حفظ الأنساب، نشره وحققه ووضع مقدماته وملاحقه وفهارسه، د. إلياس القطار، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٨٦ ص ٤٤.

- ١٩- محسن الأمين خطط جبل عامل مرجع سابق ص ٣٨.
- ٢٠- يوسف ابراهيم يزبك، أوراق لبنانية، السنة الثانية ١٩٥٦ الجزء السابع ص ٣٠١.
- ٢١- إن تعريف الجماعة هنا، هو أنها مجموعة من الناس تعيش حياة مشتركة وفق قواعدها مشتركة، ومبادئ سلوك مشتركة وتقوم على تقليد مشترك وتخضع لنية حكم، أو حكومة مقبولة من الجميع، وتكون مثل هذه الجماعة في العادة، مكاناً أو أرضاً هي بلد الجماعة أو بلادها، ومع ذلك فإن أفراداً من هذه الجماعة الأصلية قد تنتقل وتعيش في مكان آخر وتبقى مع ذلك جماعة، ... أما الوعي بالانتماء إلى الجماعة فأمر لا يحدث عموماً، إلا في لحظة الحرب، أو لحظات الأزمات بعامة (يراجع ف. ج رايت، مبادئ علم الاجتماع، ترجمة د. محمد شيا، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م. ١٩٩٦ ص. ١١).
- ٢٢- يتحدث بعض الدراسات في اعتبار القبيلة قائمة على دعامتين: القرابة والخلف، فالأولى تبني وتشدد على العلاقات الرحمة والولاء في العائلة البشرية، والثانية تركز على تحالف قبيلة قليلة العزوة وضعيفة الموقع، مع قبيلة ذات أرض اقتصادية وحملية كبيرة ويشدد بعض علماء الاجتماع على "أن رابطة الدم لا تعني بمجرد العلاقة الحيوانية (البيولوجية) بل هي تعني، علاقة مجتمعية، إذ أن الجماعة القرابية الواحدة، قد تضم أشخاصاً حُرّى تبنيهم من قبل الجماعة..." (يراجع جاك لومبار، مدخل إلى الأنثولوجية، ترجمة د. حسن قبيسي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ص. ٩٨ و ٩٩).
- إلا أن رابطة النسب كانت قد بدأت تتلاشى خلال القرن الرابع عشر، بين الجماعات التي كانت تنتمي إلى نسب واحد وذلك لبعدها عن بعضها البعض جغرافياً بسبب التهجير والمهجرات المتكررة.
- ٢٣- تقي الدين المقرئ، كتاب المواعظ والإعتبار، بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرئية، الجزء الأول، طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر ص ٤٩٠.
- ٢٤- محمد علي مكّي لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (٦٣٥-١٥١٦) دار النهار للنشر ص ٣٢٠ و ٣٢٢
- ٢٥- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٧٨
- ٢٦- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٢٧
- ٢٧- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٩٦
- ٢٨- لهر الجمعان هو ما يعرف اليوم بنهر بيروت
- ٢٩- لبنان باحث علمية واجتماعية، نشرته لجنة من الأدباء، بهمة إسماعيل حقي بك، متصرف جبل لبنان سنة ١٩١٨، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد إفرام البستاني، منشورات، الجامعة اللبنانية ١٩٦٩، الجزء الأول ص ٤٥ و ٤٦.
- ٣٠- كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، منشورات كاركافان ١٩٧٩ ص ٤٤.
- ٣١- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٢٧.
- ٣٢- نابل أبو شقراء، فوج كسروان، عامل اقتصادي ومألة واضحة، غامضة حريدة النهار، الخميس ١٩٩٣/٧/١٥.
- ٣٣- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٢٨

- ٣٤- قراقوش : ضرب به المثل لكل حاكم جائر ومتصف، فيقال لمن يمارس الجور والتعسف "حكم قراقوشي".
- ٣٥- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٢٨
- ٣٦- د. أحمد رمضان أحمد محمد، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، جمهورية مصر العربية ١٩٧٧ ص ٢٠١.
- ٣٧- الديار أو المنازل : هي المساحة اللازمة لمضارب القبيلة ومداها المطلوب لرعي مواشيها، وكان يقال ديار بكر، ديار ربيعة، ديار مصر، يراجع بوجه عام، صفة جزيرة العرب، مصدر مذكور.
- ٣٨- جبرائيل سليمان جبور، البدو والبادية، صور من حياة البدو في بادية الشام، اشرف على تحريره د. سهيل جبرائيل جبور، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ٢٣٠ و ٢٣٢.
- ٣٩- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٢٨
- ٤٠- اعتمدنا في هذه الدراسة على جدول القرى التابعة لمتصرفية جبل لبنان، خلال العهد المذكور، لأنه الأقرب زمنًا إلى أحداث كسروان ولأن التقسيم الإداري الجديد أي بعد العام ١٩٢٠ يختلف عن التقسيم القديم لجهة المرجعيات الإدارية لهذه القرى، يراجع لبنان مباحث علمية واجتماعية مرجع سابق ص ٥٤ إلى ٧١ ضمناً.
- ٤١- لبنان مباحث علمية واجتماعية مرجع سابق ص ٤٦.
- ٤٢- طه الولي، القرامطة، أول حركة اشتراكية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨١ ص. ٣٧٢
- ٤٣- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ١٩٥
- ٤٤- محمد علي مكّي، مرجع سابق ص ٢٥٣
- ٤٥- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٢٤٩
- ٤٦- محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٩٦٩، الجزء الأول ص ١٩٧
- ٤٧- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠١
- ٤٨- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠٠
- ٤٩- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠١
- ٥٠- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠١
- ٥١- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠١
- ٥٢- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠١
- ٥٣- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠١
- ٥٤- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ١٩١
- ٥٥- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ١٩٥
- ٥٦- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠٠ و ١٠١
- ٥٧- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٥٧
- ٥٨- صالح بن يحيى، مصدر سابق ص ٩٦
- ٥٩- الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع

- مقدمته وفهارسه، د. أسد رستم ود، فواد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٩ ص ٢٠ و ٢٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٦٧ و ٧٤.
- ٦٠- ابن سباط، مصدر سابق ص ٥٩
- ٦١- محمد حابر آل صفا، مرجع سابق ص ٢٨
- ٦٢- ابن سباط، مصدر سابق ص ١٠٠
- ٦٣- القاضي بدر الدين أبو البقاء محمد بن يحيى بن شاذكر بن عبد الغني، القول المستطرف في سفر مولانا، المملكت الأشرف أو رحلة قايتاي إلى بلاد الشام، تحقيق د. عبد السلام تدمري، منشورات حروس - برس الطبعة الأولى ١٩٨٤ ص ٩٤.
- ٦٤- تراجع هذه القرى ومرجعياتها الإدارية في : الخالدي الصفدي مرجع سابق.
- ٦٥- محسن الأمين، مرجع سابق ص ١٠٨
- ٦٦- محسن الأمين، مرجع سابق ص ١٠٨

الفصل الثاني

الأطر التأسيسية الاجتماعية والاقتصادية للبحث

- ١ -

تركزت الإقطاعات في عهد المماليك في رجال السيف^(١) وكان بين هؤلاء بالإضافة إلى أمراء المماليك، أمراء العربان، والتركمان والأكراد ومن يستخدمهم السلطان في الأعمال الحربية^(٢)، هذا وقد اعتبر النظام المملوكي رؤساء العشائر، من العرب والتركمان والأكراد، الداخلين في طاعة دولة المماليك، من رجال السيف المقطعين. لأن معظم عملهم يتركز في حماية أطراف الدولة... وعرف الواحد من هؤلاء باسم "الشيخ" واكتسب بعضهم لقب مقدم كبنى تنوخ فسمي الواحد منهم مقدم الجبلية^(٣) كابن معن، وقد امتاز عربان الشام، بأن لهم المقرلة الأولى في نظر المماليك، ولذلك جرت سياسة سلاطين المماليك على إكرامهم، وإقطاعهم الإقطاعات الوافرة^(٤). ويذكر صالح بن يحيى أن بعض أمراء الغرب تمتع بأمرة عشرين وخمسة أي انه كان بخدمته عشرون مملوكاً أو خمسة ممالك ويفهم من المصادر المحلية أن المعنيين لم يكونوا كلهم أمراء بل كان بينهم مقدمون خلال عهد المماليك.

- ٢ -

برز خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر عشائر اكتسبت القوة عبر ممارساتها التاريخية إلا أنها لم تكن بمستوى العشائر التي كانت معروفة في بلاد الشام كآل فضل وآل علي^(٥) وكان توطن هذه العشائر خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر في جبال بيروت وصيدا نوعاً من المخاطرة فكانت دولة المماليك تضع في حساباتها إمكانية عودة الصليبيين إلى المشرق، وكان ذلك يتطلب حشد قوى على جبال بيروت وصيدا لضمان عدم دخولهم إلى دمشق. وهذه المقولة تؤكد المناشير التي كانت تصدر عن سلاطين المماليك. بإنعامات على الأمراء، وكانت تتضمن الحض على الجهاد، وقد ارتضت بعض العشائر النزول في بلاد الشوف والمثمن والجرد.

إلى جانب الجماعات التي كانت قد استقرت في هذه البلدان خلال القرن الرابع عشر مستفيدة من تجربة التوحيين عبر عدة قرون مضت، وقد قامت هذه العشائر بحماية جبال بيروت وصيدا، لقاء إقطاعها أراضي واسعة لرعي مواشيها، وإذا كانت هجرة هذه العشائر غير معروفة على وجه الدقة إلا أن الاحتمال الأقرب لأسباب هجرتها هو انشقاقها عن أصولها أو صراعها مع عشائر أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومهما يكن من أمر فإن هذه العشائر قد استقرت في المناطق التي تشكل الأطراف للمدن، وقد توصل بعضها إلى بناء علاقات سياسية مع الأمراء والمقدمين، وقد تطور واقعه إلى نوع من الاكتفاء المعنوي والاقتصادي فمارس من خلاله النفوذ على غيره من عشائر.

- ٣ -

في الوقت الذي كان فيه أمراء الغرب يحكمون بلدان المتن والجرد والغرب. كان المعنيون يسيطرون بلاد الشوف، وذلك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، كذلك كان مقدم المرج^(٦) وابن بشارة مقدم بلاد صور وابن عقيل مقدم بلاد صيدا^(٧)، وكان مرج بسري أو مرج العواميد تحت سيطرة الشيعة، وربما كانت مقدمة المرج في القسم الجنوبي من بلدة جزين. وكانت الأراضي الواقعة على ضفتي نهر الباروك أو ما كان يسمى خلال تلك المرحلة بنهر بسري كمرعى للمواشي، وهي كانت في أواسط القرن الثامن عشر من ملكيات بعض أهالي عماطور وتحديداً الشيخ ناصيف أبو شقرا، وقد أدت هذه النزاعات إلى وضع الدروز يدهم عليها في أوائل القرن السادس عشر.

- ٤ -

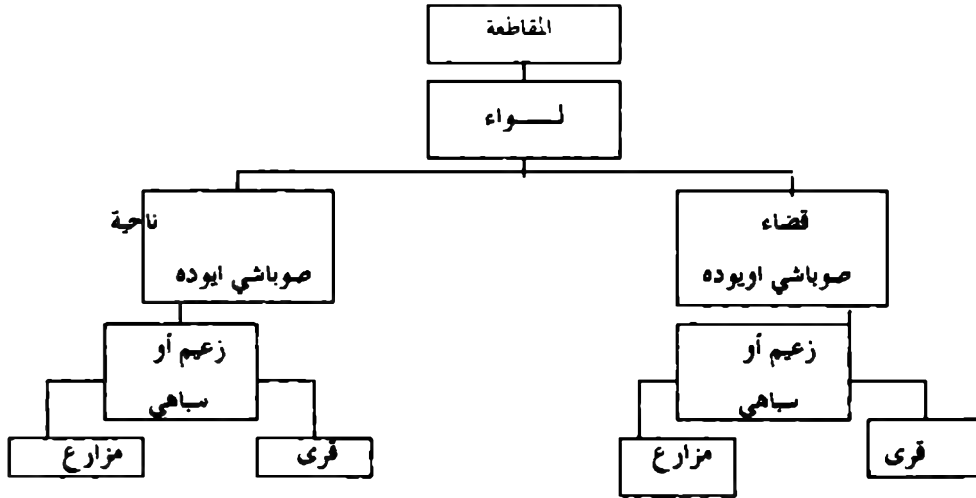
عرفت عماطور^(٨) في المدونات التاريخية، خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر، كإحدى إقطاعات التوحيين، ولا يذكر صالح بن يحيى أنها كانت مأهولة بالسكان خلال تلك الفترة إلا أن مؤلف كتاب قواعد الآداب حفظ الأنساب سجل

فيها حركة توطن عائلات "بني جندل" و"بني صويص" و"بني غاعد" و"ربعا" بني رقيقة"^(٩)، ولا يعرف ما إذا كانت هذه العائلات قد استمرت في عماطور بأسماء أخرى، أم أنها انتقلت إلى مكان آخر، ولكن الثابت أن إحدى هذه العائلات. تركت اسمها في عماطور وهي "بنو جندل" حيث عرفت إحدى حارات عماطور الثلاث بـ "حارة الجنالة".

تعتبر عائلتا عبد الصمد وأبو شقرا من العائلات الحديثة التوطن في بلاد الدروز، ووفقاً للمفهوم السائد في عماطور فإن وجودهما في هذه البلدة يعود إلى أواخر القرن الخامس عشر بالنسبة للأولى وأوائل القرن السادس عشر بالنسبة للثانية، وهذا التوطن لا يمكن فهم أسبابه، إلا في إطار الصراعات الاقتصادية والاجتماعية بين العشائر العربية، علماً أن انتقالها إلى مواقعها الجديدة كان مشروطاً بحماية الأطراف، بالرغم من أن ارتحال القبائل والعشائر من مكان إلى آخر كانت تفرضه سبل العيش القاسية حفاظاً على استمرارية البقاء.

ابتداءً من النصف الثاني من القرن السادس عشر، شكلت هاتان العائلتان قوة فاعلة على المساحة الجنوبية لبلاد الدروز ومن أخبار السلف، أن أفراداً منهما اتصفوا بالفروسية، فلفتا أنظار المعنيين، وخلال حكم فخر الدين المعني الثاني لعبتا دوراً بارزاً في حروب هذا الأمير، حتى أنهما شكلتا حائطاً بشرياً بين بلاد الدروز وبين بلاد بشارة، كذلك استعان بهما المعنيون في حروبهم التوسعية. هذا وتؤكد دراسة الدكتور عصام خليفة^(١٠)، المسندة إلى الأرشيف العثماني، وبعض الدراسات لباحثين في التاريخ العثماني أن كل الأراضي الزراعية، في القرن السادس عشر كانت أميرية باستثناء الأراضي التي تقوم عليها البيوت وكذلك الأراضي المخصصة للأوقاف، وأن نظام التيمار هو الذي كان سائداً كآلية في تأمين الضرائب، ولكن هذه الدراسة لا تنفي وجود لنظام الالتزام في إطار ما أسس لدخولهم في هرمية الجبل الاقتصادية خلال القرن السابع عشر من موقع قوي.

تجمع المصادر التاريخية، على أن الدولة العثمانية، بعد أن رسخت وجودها في سوريا ولبنان وفلسطين، أبقت على التنظيم الإداري الذي كان معمولاً به خلال حكم المماليك إلا أنها أجرت تعديلاً على تسميات الوحدات الإدارية، فأصبحت النيابة ولاية والعمل سنحق، وحصرت المهام الإدارية والعسكرية بأمرء الألوية، وفي هذا الإطار تقدم لنا دراسة الدكتور عصام خليفة^(١) معلومات هامة حول العلاقة التراتبية ضمن الهيكلية الإدارية للدولة العثمانية. "فأمير اللواء وأمير الولاية هما من الحكام المدنيين وهما مسؤولان عن كل الشؤون الإدارية في مناطق حكمهما، ولكنهما يتوليان في نفس الوقت قيادة القوات التي توجد في مجاهما الإداري، أما العلاقة في المجال الضريبي والأمني فكانت تتم تسلسلاً وفقاً للرسم البياني الآتي:



يتضح مما تقدم، أن الأراضي الزراعية كافة أعطيت للزعامت أو للسباهي على أن يشارك في المهمات العسكرية، ويستمد مداخيله من الأوساط الزراعية في إطار عملية الربيع العقاري ودفع الضريبة، هذا ولم تكن الدولة العثمانية تعلق كبير أهمية على

الصراعات التي كانت تحصل بين عشائر الأطراف إذ كان إهتمامها مركزاً على إستمرارية الجباية وطالما هذه الإستمرارية مؤمنة، فإن الدولة لم تكن تسأل كثيراً عن ضابط الأرض.

لقد اكتسب الأمراء والمقدمون والمشايخ، بلداناً تولوا عليها بحكم تبعيتها لهم تاريخياً، والأقوياء منهم استمروا يحكمون هذه البلدان قرابة الثلاثة قرون، حتى عهد المتصرفين. وإذا كانت هذه البلدان انصفت بحدود ثابتة إلا أن تبعيتها قد كانت لهذا أو لذلك من الأعيان وكانت المعايير السياسية والاقتصادية تأخذ منحى دموياً لترسيخ الزعامة على البلد المعين ولم يكن صراع القيسيين واليمينيين دفاعاً عن أرض السلطان بل دفاعاً عن مكاسب تاريخية ومصالح اقتصادية والمصادر التاريخية حافلة بأخبار حول قيام هذه الزعامات بضبط بلدان ليست في ضماها، إلا أنها كانت تكتسب ضبطها فيما بعد بطريقة شرعية. وذلك بأخذ موافقة الوالي أو الوزير أو حتى الصدر الأعظم لقاء دفع مبالغ طائلة من المال.

إن العشائر التي توطنت المناطق الجبلية على مدى القرون العشرة الأولى، حكمت مواقعها بمعالم طبيعية شكلت حدودها، كالجبال والأنهار، فكان مثلاً جسر القاضي هو الحد الفاصل بين " الغرب والشوف" ^(١٢) وعرفت هذه البلدان أما باسم نافذ فيها كبلاد ابن معن وبلاد بشارة أو باسم معلم بارز فيها يميزها عن غيرها كبلاد الشقيق وبلاد الجرد وكانت المنطقة الوسطى والجنوبية من لبنان معروفة عند العامة بالبلدان وهي: بلاد ابن معن ^(١٣) وبلاد الشقيق ^(١٤) وبلاد بشارة ^(١٥) وبلاد صيدا ^(١٦) ومن الملاحظ أنه خلال حكم الأمير فخر الدين الثاني بقيت هذه البلدان على تسمياتها، ربما لعدم ظهور عائلات منافسة لتلك التي أسست لعصبية قوية ولأرضية اقتصادية أما بلاد ابن معن فكانت معروفة عند العامة بـ "بلاد الغرب، بلاد الجرد، بلاد المتن، بلاد كسروان وبلاد الشوف" في حين كانت تسميتها الرسمية (مقاطعة). وهذه التجزئة الاسمية لبلاد ابن معن سابقة للإمارة المعنية، وقد فرضتها عوامل تاريخية نشأت بفعل هوية العشائر التي كانت قد حطت رحالها في أرض يتوفر فيها الماء والكلاء.

إن مقاطعات المتن والجرد والغرب، رغم تبعيتها لفخر الدين خلال صراعاته الخارجية^(١٧) إلا أن الخالدي لا يذكر أعيان هذه المقاطعات ، مما يرجح سيطرة فخر الدين السياسية المطلقة عليها، ويلاحظ أن ظهور الأعيان قد بدأ في الظل بعد سقوط فخر الدين ، ثم برز هؤلاء في بداية العهد الشهابي في إطار تسوية سياسية كتمن لاشتراكهم في معركة عين داره .

أما أمراء كسروان التركمان ومن بعدهم آل سيف الأكراد فلم يصمدوا كثيراً" بوجه أهل بلاد ابن معن لعدم وجود قاعدة شعبية طائفية لهم. في الوقت الذي كانت فيه إمارة الشوف تشهد وحدة سياسية حول فخر الدين، بالرغم من الصراع القيسي اليمني الذي كان يظهر بين حين وآخر ، كان شيعة المناطق الجنوبية من لبنان يحاولون الاستقلال في مواقعهم انطلاقاً من قناعات مذهبية ، وإمكانات جغرافية إلا أن فخر الدين لم يسمح لهم حتى بتجميع صفوفهم، وقد أعطته السلطنة العثمانية مقابل مال قدمه بلاد، بشارة وبلاد الشقيف وبلاد صيدا، وقد تم تحقيق ذلك من خلال ثلاثة عوامل: طموح فخر الدين، وانقسام الشيعة على بعضهم والصمت العثماني الذي كان سمة المرحلة (مرحلة الصراع مع الصفويين الشيعة في إيران)، ولذلك فإن فخر الدين استطاع خلال فترة قصيرة من حكمه أن يضم إلى الإمارة الدرزية ما اعتبر امتداداً عسكرياً واقتصادياً لها علماً أن تفكك الشيعة، ربما كان مرده إلى الأطر الضعيفة لضمان الأرض أو إلزامها والمرتبط إلى حد بعيد بالعصبية الضعيفة.

-٦-

إن تاريخ الخالدي الصفدي الذي غطى بعض أحداث القرن السابع عشر أي من سنة ١٦١٢ حتى سنة ١٦٢٤ لم يشر إلى جبل عامل الذي كان معروفاً في المصادر الإسلامية، خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، بل أشار إلى بلاد بشارة وإلى إقليمي الشومر والتفاح، وهذا يعني أن بلاد بشارة هي الاسم الذي كان يعبر عن جبل عامل لدى العامة اعتباراً من بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر أي بعد وفاة

المقدم ابن بشارة التي نرجح حصولها بين سنتي ١٥٢٧ و ١٥٣٧، كما أن اقتران اسم بلاد بشارة بإقليمي الشومر والتفاح يفسر تجزئة هذه المقاطعة في الفترة التي حملت خلالها هذا الاسم. إلا أن مصادر محلية أخرى قد ذكرت هذين الإقليمين في حوادث سنة ١٦٩٨^(١٨)، والمصادر نفسها تجعل "جبل عامل" ثلاث مقاطعات وهي: مقاطعة ديار بشارة، مقاطعة إقليمي الشومر والتفاح ومقاطعة الشقيف، ويلاحظ أن هذه التجزئة كانت تحمل مفهوماً سياسياً يرتبط بالصلوات بين أعيان الشيعة على التزام هذه المقاطعات وقد ذكر الخالدي عدة قرى من بلاد بشارة وهي: "تبين، عيناتا، بنت جبيل، أنصار، الزرارية، حومين الفوقا، كوثرية السيد، هونين، ساحل معركة، ساحل قانا ومرجعيون" إلا أن هذه المصادر لم تذكر ما إذا كانت هذه القرى وغيرها من إقليم الشومر أو إقليم التفاح ولكن التعليق على أحد مصادر النصف الأول من القرن التاسع عشر، يوضح أن قرى "أنصار والصرند، والدوير وحاروف، وجبشيت وميس والزرارية هي من إقليم الشومر، أما قرى جباع وجرجوع، وحومين الفوقا والتحتا، وعرب صاليم فهي في إقليم التفاح"^(١٩)، كما أن القرى الواقعة شمالي إقليم التفاح وبالتحديد بين مجرى "نهر الأولي" ومجرى "نهر سينق" لم تذكرها مصادر القرن السابع عشر ولا مصادر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من جهة ثانية فإن هذه القرى لم تشهد أية معارك على مدى هذه القرون الثلاثة، رغم أن هناك إشارات تدل على أنها كانت تابعة للإمارة الشهابية^(٢٠)، هذه القرى هي التي شكلت فيما بعد قضاء جزين وبعض قضاء صيدا.

إذا عدنا إلى التقسيم الإداري الذي كان معتمداً في أواخر عهد المتصرفين، وهي المرحلة الأقرب إلى العهد الشهابي نجد أن إقليم التفاح كان يشكل إحدى ناحيتي^(٢١) قضاء جزين، وكان يتألف من القرى والمزارع التالية :

ناحية إقليم التفاح:

"برامية - برتة - جرنابا - جنسنايا - حبابية - اسطبل - حسانية الفوقا - حسانية التحتا - حيتولة - درب السيم - شواليق - صالحية - عبرا - عريض ناصر - عين

الذلب - كرخا - كفرجرة - كفرشلال - كفرفا لوس - كفرفا - بيصور -
مجدليون - المجيدل - محارية - مراح الجاس - مراح كيوان - مغدوشة - مية ومية
- الهلالية - وادي بعنقودين - وادي الليمون الفوقا - وادي الليمون التحتا -
زغدرايا - لبعاء.

ومن القرى التي كانت تابعة لاقليم التفاح خلال النصف الثاني من القرن
الثامن عشر "بقسطه - حيطورة - مغدوشة - بستان الشيخ - القرية"^(٢٢)، هذا وقد
شكل نهر الأولي والقاسمية الحدود الطبيعية لمعظم هذه القرى.

-٧-

إن العائلات التي توطنت المنطقة الجنوبية من بلاد الدروز والتي كان يعبر عنها
بـ "بلاد الشوف" وتمتد حدودها من نهر جزين جنوباً حتى نهر الصفا شمالاً، لم يكن
فيها خلال القرن الرابع عشر^(٢٣) أكثر من ثلاثين قرية. تقطنها عائلات تتفاوت
بموقعها الاجتماعي وتذكر المصادر التاريخية عشرات العائلات التي كانت تتوطن هذه
القرى، والتي لم يبق منها في مطلع القرن الثامن عشر سوى عائلتين هما "آل القاضي"
و"آل حصن الدين" في قرية المختارة، وهذه العائلات الضائعة إما أن تكون تحالفت
مع عشائر كبيرة وانتمت إليها وإما أن تكون نزحت إلى المناطق الشيعية حيث
تمذهبت بمذهب الشيعة "كآل الشاعر" وغيرهم، أما العائلات التي جاءت خلال
القرنين الخامس عشر والسادس عشر "كآل عبد الصمد وآل أبو شقرا" فكان عليها
أن تضع يدها على الأرض بالقوة لتأمين المراعي لماشيتهما وخلال النصف الأول من
القرن السابع عشر توطنت بلاد الشوف آل جنبلاط وآل نكد وآل شمس. وقد فرض
هؤلاء أنفسهم على فخر الدين باعتبارهم حلفاء له، علماً أن آل جنبلاط قد مروا
بفترة حرجة مع فخر الدين لا مجال للخوض بموضوعها.

إن العائلات التي زامنت القرن الأخير من العهد المعني "كآل هرموش" الذين
توطنوا قرية نبحا وانتقلوا إلى قرية السمقانية بعد معركة عين داره وآل القاضي الذين
توطنوا قرية جباع الشوف^(٢٤) ثم انتقلوا إلى قرية المختارة، وآل حصن الدين^(٢٥) في

نفس القرية، وآل نكد في دير القمر^(٢٦)، وآل شمس في قرية غريفة، وآل عبد الصمد وآل أبو شقرا وآل ملاك وآل جودية في عماطور، هذه العائلات شكل توطنها على التخوم الشمالية لجبل عامل، عاملين أساسيين: العامل الأول: وقف أية محاولة للتواصل بين شيعة جبل عامل وشيعة بلاد بعلبك، والعامل الثاني وهو الأهم، تأمين الطريق التي تربط نياحة دمشق ببلاد صيدا. من هنا يمكن فهم تصرف هذه العائلات بملكيات في جزين وإقليم التفاح وجبل الريحان إعتباراً من النصف الثاني من القرن السادس عشر.

-٨-

يذكر أوجين روجيه أن الدرروز كانوا "يعدون ستة آلاف رجل مسلح"^(٢٧)، ويصف الدرروز بأنهم "إنسانيون" واتحادهم متين^(٢٨). وكان (سوريانو) قد وصفهم قبل قرن تقريباً أي خلال النصف الأول من القرن السادس عشر بأنهم "إناس تاعسون"^(٢٩) والواضح أن هناك تطوراً بارزاً في واقع الدرروز الاجتماعي بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهذا التطور له علاقة مباشرة بحجرة المسيحيين إلى الشوف من جهة، والنشاط الاقتصادي الذي برز في صيدا، إلا أن واقعاً طبقياً بدأ يتشكل خلال القرن السابع عشر، انطلاقة كم تراكمي من الأراضي بيد بعض العائلات الدرزية النافذة. وفقر حاد لدى معظم الجماعة الدرزية، إذ أن العائلات النافذة كانت تسيطر على كامل الأراضي في الشوف وجزين وإقليم التفاح وجبل الريحان وإقليم الخروب، وهذه العائلات تميزت عن غيرها، أما بكثرة عددها حيث شكلت فرق الفرسان وأما بنسبتها الذي حصته العادات والتقاليد في المجتمع القبلي واستمر علامة فارقة بعد وصولها إلى الشوف.

أما العائلات الدرزية التي لم يكن يتوفر فيها شرطاً العدد والنسب، فقد حرمت من التصرف، بأية ملكية عقارية وبالتالي، فهي شكلت الطبقة الفلاحية، حتى أن كثيراً من هذه العائلات، استمر حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر شريكاً في الأراضي، التي تصرفت بها العائلات النافذة، وقد حكم بنوع من الفاقة، التي

تجاوزها المسيحيون بعد مضي قرن واحد على استقرارهم في بلاد الدروز. وثبتت الوثائق التي نستثمرها، أن ثلاث عائلات في عماطور غير عائلات عبد الصمد وأبوسو شقرا، وملاك وجودية، كان أفرادها شركاء عند عائلي عبد الصمد وأبوسو شقرا، وكذلك عند الأمراء الشهابيين والمشايخ الجنبلاطية، ولم يتمكنوا، من تملك الأرض، إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

- ٩ -

لم يكن واقع الدروز السياسي والاجتماعي خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، أفضل حالاً من واقع الشيعة، بالعكس فالدروز لم يكن لهم داعم خارج وطنهم الصغير، لذلك مارسوا التقية مع السلطة الإسلامية، ومع اتباع المذهب السني، فخلال النصف الأول من القرن الرابع عشر، وربما في مرحلة الضغط المذهبي، كان أبناء قرى الغرب والجرد والمثن يتظاهرون بالسنة^(٣٠)، على سبيل التقية، وخلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر كان الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي، يطلب بإلحاح من تلاميذه من خلال رسائله "حفظ الكتاب الشريف"^(٣١).

لقد شهد الجبل على مدى القرن السادس عشر، أحداثاً كثيرة طالت الدروز بشكل لافت، ويقدم د. جان شرف^(٣٢) تحليلاً مسنداً لهذه الأحداث، وهو: "مماثلة الدروز بتسديد الأموال المترتبة عليهم ومهاجرتهم السبائية الذين كانوا مكلفين بحفظ النظام وحماية الضرائب وفشل الحملات التأديبية على بلاد الشوف، وعدم قدرة والي دمشق على تنفيذ الأحكام الصادرة عن الديوان الهمايوني بشأن جمع السلاح من الدروز" ولكن الدولة العثمانية استطاعت أخيراً، أن تحسم موضوع الفتان في الشوف فكانت حملة إبراهيم باشا على الشوف سنة ١٥٨٥م^(٣٣) التي أنهت حالة الفوضى.

إن ضخامة الأحداث خلال القرن السادس عشر أدت فيما أدت إلى نقص كبير في جماعة الدروز، وهذا النقص انعكس على عمليات الريع العقاري، التي يمكن من خلالها تأمين دفع بدلات الالتزام المقررة على البلاد، من جهة ثانية فإن القسوة التي

مورست على الدروز شحنت نفوس هولاء بالبغضاء، وخلال تلك الفترة كان التحالف مع الشيعة في جبل عامل أو عدمه، تقرر مرجعيات الأمر الواقع خارج جبل الدروز والواضح أن مقدمة الشوف والتي كان يمثلها فخر الدين عثمان كانت أسيرة قرارات ناصر الدين ابن الحنش الذي كان يحاول دخول جبل عامل والسيطرة عليه وفرض نفوذه، بين البقاع وصيدا مروراً بجزين ونواحيها، وتوضح المصادر المحلية أن ابن الحنش دخل صيدا، وهذا يعني انه سيطر على الطريق الممتد من البقاع مروراً بجزين وإقليم التفاح فصيدا.

هناك سمة بارزة تميزت بها المرحلة الممتدة بين سنتي ١٥٠٠ و ١٥١٦ تقريباً، وهي خروج الولاة والأمراء على السلطة الإسلامية الحاكمة وتذكر المصادر الإسلامية، أحداثاً كانت أسبابها محاولات الولاة والأمراء الاستقلال عن السلطة، وإذا كان مفهوم هذه المرحلة يتحدد في إطار السعي إلى إبقاء السلطة بيد الأمراء المماليك، إلا أن أنماطاً من السلوك القبلي كانت تحرك أمراء العشائر القوية، إذ كانت هذه القبائل ترفض الخضوع للضوابط الدولية، وإذا كان ابن الحنش قد فوض ناحية جزين وجوارها إلى فخر الدين، فإن السلطات العثمانية قد شرعت وجود الدروز بعد مصرع هذا الأخير، وذلك بعد سحق المماليك وسيطرتها على بلاد الشام.

- ١٠ -

كانت سلطات المماليك تركز كثيراً على الناحية العسكرية لأن وجودها كان يهدده عدو تاريخي هو "الصلبيون" ومنافسان محتملان هما المغول والأتراك، وإذا كانت هذه السلطات قد استطاعت حشد جيوشها في المناطق ذات الأهمية العسكرية وكذلك في النيابات، إلا أنها كانت عاجزة عن تغطية المدن والثغور والأطراف بجيشها لذلك أخذت بالمبدأ الذي اعتمدته قبلها الدولة السلجوقية، وذلك بالتعاون مع القبائل

والعشائر العربية التي كانت تغطي مساحات واسعة من بلاد الشام كأمر واقع، فأنعمت على رؤساء القبائل والعشائر بالأرض الواسعة لقاء تقديم هؤلاء خدمات عسكرية وصفت بـ "حماية الأطراف" ويتبين من المناشير التي كانت تصدر بهذه الإنعامات، أن هناك مواصفات يجب أن يتمتع بها أمير القبيلة أو العشيرة ومن هذه المواصفات "أن يكون الكرم على قدر الأكارم" وأن يشتهر "بالشجاعة التي طالما فرقت جموعاً وأقمرت من الأعداء ربوعاً"^(٣٤) و "من شهدت له مواقف الحروب أنه مجلي الكروب"^(٣٥). إذاً كانت القوة ورباطه الجأش والتمرس على القتال والذود عن الديار، والكرم هي الصفات التي كانت تشكل مصدر التفوق ويظهر أن عائلات عبد الصمد، أبو شقرا، ملاك، جودية كانت في مثل هذا الموقع من التفوق، علماً أن وجودها في مساحة حساسة كان يفترض تقدمها على العائلات الأخرى، ويظهر أن العائلات الأربع في عماطور كانت لديها "العزوة" ونقصها بها العصية التي كان يحركها شيخ العشيرة. والتي يتفاعل معها الآباء والأبناء والأحفاد وأبناء العم وكل ذوي العصب الواحد. تجدر الملاحظة إلى أن تشكل عماطور من ثلاث حارات إحداها حارة جندل ووجود ملكيات لأبناء هذه الحارة منذ مطلع القرن الثامن عشر، بحسب اقدم وثيقة لدينا، وذلك في بلاد جزين يثبت بلا شك أن هؤلاء كانوا على قدم المساواة مع آل عبد الصمد وآل أبو شقرا في الملكيات العقارية المتصرف بها في بلاد جزين وإقليم التفاح وقد شكلت ملكياتهم ما يزيد على تسع الملكيات من مجموع ملكيات العماطرة، هذا وقد كان في حارة جندل عائلات قديمة التوطن كـ "بنو الحايك، بنو البيطار، بنو النجار، بنو شكر"^(٣٦) وهذه العائلات لم يعد لها من وجود اليوم، وهناك معلومات حديثة تفيد بأنها تعود بأصولها إلى آل جودية أو آل ملاك ولكن ذلك غير مؤكد.

وإذا كان العماطرة قد أمروا بحماية المنطقة الواقعة بين جزين وصيدا، فإنه يفترض أن يكون لديهم من الفرسان ما يشكل ضماناً أمنية للمنطقة المكلفين بحمايتها، وبالتالي يجب أن تكون قوتهم قد اكتسبت أهمية تاريخية أدت إلى فرض سيطرتهم على

العائلات الأخرى، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل أن وجود هذه العائلات في جزين وإقليم التفاح، كان في زمن فخر الدين عثمان الذي كان مقدماً على الشوف...؟ وهل أن توطنهم في عماطور فرضته عوامل أمنية ارتبطت إلى حد بعيد بحماية الطريق الذي يربط البقاع بصيدا، وبالتالي وقف أي تواصل بين شيعة جبل عامل وشيعة بلاد بعلبك...؟ فإذا كان لهذا التساؤل جوابه الإيجابي فإنه يفترض بالعماطرة أن يكونوا على قدر كبير من العدد والعدة إذ لا يعقل خمسة فرسان أو عشرة، أن يسيطروا على مساحة تتجاوز المئة كيلومتر مربع، وفي هذا الإطار نقلت إحدى الدراسات المتأخرة وصية أحد الأمراء في عهد المماليك وقد جاء فيها :

"انزل بساحتك الضيوف، وانخر لهم كوام الهجان، وكل طرف سانح، واحفظ أطراف البلاد ممن يتولع بيناتها، أو يترصد لمرايع أسودها، أو مراتع غزلانها، وخصص الرعايا برعاية تنبت لهم الزروع وتدر من سوائهم الضروع"^(٣٧).

هذا النموذج من الوصايا يوضح كم كانت أهمية أمراء الأطراف وكم كانت الحاجة إليهم في رضوخ القبائل العربية للسلطات الإسلامية الحاكمة.

ما كادت الدولة العثمانية تسيطر على بلاد الشام حتى خرج هؤلاء الأمراء عن طاعتها، محاولين الاستقلال عنها إلا أن هذه المحاولات خنقت في المهد، وقد أعيدت المحاولات في القرن السابع عشر إلا أنها لاقت نفس التدابير. هذا وقد شكلت الظروف السياسية والعوامل الجغرافية سبباً لإطالة حالة الاستقلال في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني. الأمر الذي مكن العائلات القوية، من التثبيت بالأرض التي وضعت يدها عليها، في الوقت الذي فشل فيه الشيعة في بلاد جزين من منافسة هذه العائلات الدرزية لأسباب تتعلق بالتصلب العثماني تجاه كل محاولة تمدد خارج أوطانهم التاريخية.

- ١١ -

في أواخر القرن السابع، الميلادي كان الموارنة قد توطنوا المناطق الشمالية الجبلية في لبنان، إلا أن توطنهم ترافق مع الفتوحات الإسلامية، التي أدت إلى السيطرة على كامل بلاد الشام. ومنذ الفتح الإسلامي وحتى أوائل القرن السادس عشر كان

الموارنة يعيشون في جبالهم كأقلية، يعانون من عسف الولاة. والمقدمين، الذين وضعتهم الدولة الإسلامية لضبط الأمور، وجباية الأموال، وإذا كانت المصادر المحلية قد أملت بعض من شؤون الموارنة، إلا أن أياً من هذه المصادر لم يسهب في موضوع واقعهم السياسي مع السلطات الإسلامية، ولكن النقص في معلومات المصادر المحلية عوضه الموفدون الباباويون الذين جاءوا إلى جبل لبنان للوقوف على حالة الموارنة، وردهم إلى الإيمان الكاثوليكي حسب زعم أحد الموفدين، وذلك بعد تفشي مذهب العقوبة في أوساطهم.

قدم لنا هؤلاء الموفدون معلومات غنية يمكن من خلالها الوقوف على أوضاع الموارنة في ما كان يسمى "جبل لبنان" وكي لا نجتهد حول هذه المعلومات فأننا نوردها حرفياً تحت اسم الموفد وتاريخ زيارته.

أ- الأب يوحنا المعمدان - اليانو ١٥٧٧ (٣٨)

أرسله إلى لبنان الباب غريغوريوس الثالث عشر (١٥٧٥-١٥٨٥) وذلك سنة ١٥٧٧ كقاصد رسولي إلى الموارنة وكان يعرف العربية، عاد إلى رومية سنة ١٥٧٩.

يقول اليانو "إن الشعب الماروني خاضع لسلطان الأتراك ولكن بطريقة غير مباشرة، فله في جبله حاكم يتولى سياسته وهو سيد عربي، ينتسب إلى ممالك مصر واسمه في عهدنا منصور^(٣٩). وقد أقطعت الدولة التركية كل قرى الموارنة، فيحصل منها الضرائب السلطانية، وكل ما يجبيه يحتفظ به لنفسه ... وإذا هبط الموارنة من قراهم إلى المدن الساحلية، أُرهِقهم المسلمون بالسخرة فيضطرونهم إلى نقل أحمالهم، أو يقضون عليهم بأشغال شاقة في دار الباشا أو في بيوت الخاصة^(٤٠)."

ب- الأب ايرونيμος دنديني اليسوعي:

هو أحد أباء الرهبانية اليسوعية، قدم إلى لبنان قاصداً رسولياً بأمر البابا اكليمينضوس الثامن (١٥٩٢-١٦٠٥)^(٤١).

يقول دنديني "... يترتب على اللبناني (أن يودي) لرجال الحكومة الأتاوة وحزبة الرأس ورسم المذهب... وإذا كان المكلف لا يملك في الوقت الحاضر ما يسدد المطلوب منه، فيستدين من أحد المسلمين بفوائد كبرى. وإذا لم يجد من يدينه، فيضططر إلى بيع أملاكه على الفور بقيمة ما يطلب منه، ولو كانت أملاكه تفوق المبلغ المطلوب منه كثيراً... وإذا دفن أحد عن قرب وعلم المأمور به، فيسرع لمقاضاته الرسوم، وفي غالب الأحيان، يأمر بفتح القبر، ليرى إذا كانوا دفنوا ميتاً غيره... لا يحسر أحد المثول أمام القاضي دون أن يملأ يده بالهدايا والرشوة، ومن دفع أكثر نال مرغوبه... كثيرون من أبناء البلاد تركوا بيوتهم وأملاكهم غير لادين على شئ تخلصاً من ظلم حكامهم، فهم يؤثرون العيش فقراء على أن يكونوا أغنياء وتعود عليهم ثروتهم بالظلم والإهانة^(٤٢).

أما البطريك الدويهي فيذكر في أحداث سنة ١٥٦٧ قيام نائب طرابلس بنهب دير قنوبين، ووضع اليد على أوقافه وأملاكه وقد أدى ذلك إلى خسارة كبيرة^(٤٣).

الواضح من المعلومات التي قدمها اليانو ودنديني وكذلك البطريك الدويهي أن الموارنة كانوا مكبلين بقيود سياسية وعسكرية لا مفر منها، وهذه القيود كانت استمراراً لسياسة عدة قرون، وأن ما أثاره الموفدون من ظلم وعسف الولاة العثمانيين، كان يعبر عن الواقع اليومي للموارنة وكان خلاصهم من هذا الواقع أمراً صعباً ففي الشرق والشمال أترك والإبحار إلى قبرص ضرب في المجهول، ولا سيما بعد أن قتل في هذه الجزيرة ثمانية عشر ألفاً من الموارنة على يد الأتراك، فلم يبق أمامهم إلا الجنوب حيث بلاد الدروز التي كانت تتمتع باستقلال نسبي.

- ١٢ -

رسخت العوامل الطبيعية من صقيع وثلج وسيول، فساوة أهل الجبل الموارنة، فتعودوا شطف العيش والصبر على المحن والكوارث الطبيعية وقد لعبت جغرافية ومناخ منطقتي بشري وإهدن دوراً بالغاً في مراس الموارنة فكانوا يعملون الليل والنهار لتأمين

لقمة العيش وتؤكد المصادر التاريخية أنهم بالرغم من الممارسات التعسفية السياسية والاقتصادية تجاههم استمروا يتعاطون الزراعة من بابها الواسع ويقول البطريرك الدويهي في أحداث سنة ١٥١٧ "جاء ثلج عظيم فأحرق الزروع وأمات (الماعز) والبهايم"^(٤٤) ويذكر في أحداث سنة ١٥٥٧ أن الثلج بلغ علو قامة واحترق توت القز والكرم مع سائر الفواكه^(٤٥). هذا ويشير الدويهي إلى توزيع القلشق^(٤٦) مما يؤكد أن هذا التوزيع طال بلاد الشام كلها وليس بلاد الدروز وفي مكان آخر يشير إلى سنوات عز ورخاء كسنة ١٤٥٨ حيث كانت قرية الحدث وكل البلاد في عز وضمن حتى أن يوم خميس الأسرار لما أُنْذِق الناقوس لسماع القداس الطاهر ومناولة الأسرار الآلية "انضبطوا خمسمية مساس للفلاحة، على باب هيكل مار دانيال من الذين كانوا يحرقون أرض الحدث، وانعدّوا في إهدن في الحارة الفوقا سبعين بغل الذين كانوا يسافروا إلى دمشق"^(٤٧).

هذه الحركة الاقتصادية المعبرة، كانت تفسر نشاط الموارنة وتحملهم المشقات وإذا كانت الزراعة هي حاجة يومية عند الموارنة فإن التجارة كانت تلامس الزراعة من حيث ازدهارها ولا سيما أن حيوانات الجر وحمل الأثقال وإن كانت ظاهرة طبيعية في مجتمع زراعي، كانت تشكل نموذجاً لحيوية هذا الشعب.

ولنا هنا أن نستنتج أن الموارنة لم ينزروا في جبلهم حتى في أصعب الظروف، إذ أن قوافل البغال كانت تنقل الحاجيات إلى دمشق، إذاً ليس من خروج على الواقع، عندما نرى أن الموارنة كانوا يتعاطون التجارة مع بلاد الدروز قبل زمن قد يصل إلى القرن. إن هذا التواصل قد أدى بفعل عوامل أخرى إلى علاقات ود كانت سبباً جوهرياً في هجرة الموارنة إلى بلاد الدروز.

- ١٣ -

أجمعت الدراسات التاريخية المتأخرة على أن الموارنة لم يتوطنوا المناطق الواقعة جنوبي نهر إبراهيم قبل أواخر القرن الخامس عشر^(٤٨)، وتذكر إحدى الدراسات توطن بعض المسيحيين في قرية عبيه كآل سرقيس وآل خازن (غير خازن كسروان)

وتوضح هذه الدراسة أن الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي (١٣٩٢-١٤٧٩)^(٤٩) "أوصى بهم خيراً وأسكنهم في جواره، وجعل دارهم ملاصقة لداره"^(٥٠)، وينقل رئيس الرهبانية الفرنسيسكانية في بيروت فرنسيسكو سوريانو^(٥١)، شعور الدروز تجاه النصارى قرابة العام ١٥١٥ فيقول: "وهم يحبون النصارى أكثر من غير المؤمنين وهذا

تحققته بنفسى إذ كنت عائشاً بينهم"^(٥٢).

ويوضح التقرير الذي أرسله الموفد أليانو إلى الفاتيكان خلال العام ١٥٧٨ "انه في بلاد الدروز خمس أوست قرى يسكنها قوم من الموارنة، يثابرون على أسرار دينهم ويؤدون العشور للبطريك"^(٥٣)، ويذكر الدويهي في أحداث ١٥٨٧ أن خوري من آل الجميل أشاد كنيسة مار عبدا بكفيا^(٥٤).

هذه التقارير وغيرها من معلومات تؤكد أن الموارنة كانوا في أواخر القرن السادس عشر، قد توطنوا بعض قرى الغرب واليمن وخلال سنة ١٥٧٩ سجلت هجرة عائلة إلى الشوف^(٥٥)، ويتضح من المصادر المحلية أنه حتى بداية العقد الأخير من القرن السادس عشر كان الغرب واليمن في عهدة الأمراء التنوحيين^(٥٦). ما يؤكد أن الهجرة المارونية في مراحلها الأولى كانت بموافقة أمراء الغرب، وإذا كان هناك من هجرات إلى الشوف في أواخر القرن السادس عشر، فإنها كانت على نطاق ضيق، من هنا يمكن القول، إنه من المبالغة بمكان رد هجرة الموارنة إلى الأمير فخر الدين المعني الثاني. لا شك أن ظروفاً دولية وأسباباً سياسية محلية قد سرعت هذا التوطن^(٥٧)، ولكن شاء المعنيون أم أبوا، فالتمدد المسيحي بشكل عام والماروني بشكل خاص، كان يفرض نفسه تحت وطأة ثلاثة أسباب جوهرية هي :

أ- الظروف الأمنية والاجتماعية، التي كانت تلقي بثقلها على الموارنة في شمالي لبنان، والسياسة الدينية التي كان يتبعها الفاتيكان والهادفة إلى فك الطوق الأمني عنهم، وبالتالي تحسين واقعهم الاجتماعي والاقتصادي، بالرغم من أن أحد التقارير

المرسلة إلى الفاتيكان سنة ١٥٧٨ قد أشار إلى أن الموارد الذين يعيشون بين الدروز، يفقدون من تقواهم الطبيعية كثيراً^(٥٨)، ولكن تقريراً على الأقل كان قد أكد أن الدروز يطمنون إلى المسيحيين.

ب- الحروب المتواصلة على الدروز، على مدى القرن السادس عشر وفي فترات متقطعة، والتي أدت بحسب دراسة حديثة^(٥٩)، إلى قتل عدد كبير منهم. إن نظرية إفراغ شوف ابن معن من معظم سكانه يمكن التحقق، منها ليس فقط من مصادر تلك المرحلة، إنما من الدراسات الموضوعية المبينة على دفاتر الطابو العثماني، خلال السنوات المتقطعة من القرن المذكور، وتقدم دراسة الدكتور عصام خليفة^(٦٠)، معطيات لافتة حول الازدياد الكبير في عدد المكلفين في ناحية بشري، حيث بلغ خلال الفترة الممتدة من سنة ١٥١٩ حتى ١٥٧١ نسبة ٢٧,٥%، بالمقابل تعطي دراسة الدكتور جان شرف^(٦١) فكرة واضحة حول ضعف النمو الاجتماعي والاقتصادي في الشوف خلال المرحلة الممتدة من سنة

١٥٢٣ وحتى سنة ١٥٤٣، إذ أن نسبة عدد المكلفين لم تتجاوز الـ ٥,٨٨%، إن هذا الفارق الكبير في نسبة الزيادة بين ناحيتي بشري وشوف ابن معن، يؤكد أن هذا الشوف كان يمر بظروف صعبة على مدى القرن السادس عشر.

من جهة ثانية فإن هذه المقارنة توضح التراجع اللافت في عدد سكان أهالي الشوف والازدياد الكبير في عدد سكان ناحية بشري، وهذا الواقع قد شكل السبب الأساسي وربما الوحيد في انهيار الاقتصاد على مدى مساحة شوف ابن معن. وبالتالي عجل في هجرة الموارد إلى جبل الدروز، ولكن السؤال المطروح هنا قد يؤدي إلى إشكالية حول الهجرة المارونية، فالؤكد أن الهجرات المارونية بدأت في مراحلها الأولى إلى المتن ولم يتحقق أي تمدد ماروني إلى شوف ابن

معن إلا في أوائل القرن السابع عشر، فكيف لنا أن نربط بين حاجة شوف ابن
معن إلى حرفيين ومزارعين على اثر أحداث القرن السادس عشر، وعدم توطن
الموارنة فيه إلا بعد خمس وعشرين سنة تقريباً...؟

برأينا أن التمدد المسيحي الى الشوف كان عملية طبيعية أخذت مداها لأكثر
من قرن ونصف القرن ولم تكن وليدة ظروف القاهرة أقله على الصعيد الدرزي.
ج- الشعور الواحد لدى الدروز والموارنة تجاه السلطات الإسلامية، والذي أدى عبر
علاقات تجارية طبيعية إلى توجه واحد وإلى رغبة الموارنة بهجرة تؤمن لهم
حريتهم من جهة ثانية كان هناك اعتقاد لدى الدروز هو أن استخدام الموارنة
لا يشكل أي خطر عليهم في الأمور الدينية والسياسية، وربما كان الإجراء
الذي اتخذته الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي باستخدامه عائلات
مسيحية، قد شجع بقية الأعيان على الإقدام على خطوات ١٦١٥:

استنتاج

لا يمكن فصل الظاهرة العسكرية التي رافقت الحكم الإسلامي عما كان يجري على ساحة المشرق العربي. ولا يمكن فهم التقديمات التي واكبت السلطات الإسلامية في تعاملها مع القبائل العربية إلا في إطار تنشيط الربيع العقاري وإذا كانت السيطرة العسكرية على هذه القبائل سهلة فإن اجتذائها بالعطاءات كان أكثر سهولة ولذلك شكل حكم السلاجقة فالأيوبيين ومن بعدهم المماليك النواة للإقطاع العسكري في المشرق العربي وقد تطور هذا الإقطاع من عسكري إلى زراعي بسبب حاجة بيت المال إلى الأنفاق على الجيوش المحاربة وتطوير الدولة وقد شكلت الأراضي البكر في بلاد الشام بشكل عام وفي الجبل بشكل خاص سبباً للتوجه إليها واستثمارها وقد لعبت القبائل العربية دوراً بارزاً في هذا الإطار. وإذا كانت هذه القبائل، قد تركت ديارها السابقة في سوريا والأردن، لأسباب أمنية واقتصادية واجتماعية. لتستقر حيث الماء والكلاء فإن السلطات الإسلامية قد رحبت بهذا الانتقال لما فيه من أسباب الدعم لها ولا سيما أنها كانت وجهاً لوجه مع الصليبيين على طول الساحل السوري.

لقد أفرز واقع الصراع مع الصليبيين إلى تشكل قوى من المحاربين المحليين قربتهم الظروف العسكرية من أمرائهم فحاربوا معهم وقدموا لهم كل ما يحتاجون من دعم وفي أواخر عهد المماليك كانت الجماعات الإسلامية كافة قد تجمست على القتال، وقد أدى تكتلها ضمن مواقعها الجديدة، خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، إلى إعادة تمحورها حول شيخ العشيرة، مما أسس لنشو عصبيات تطورت على مدى قرن من الزمن، حيث ظهرت العصبيات بشكل فاعل على مشارف القرن الثامن عشر.

خلال العقد الأول من القرن السادس عشر بدأت تتشكل قوى معارضة للمماليك من حيث الشكل ولكنها فعلياً كانت تحاول الاستقلال بمناطق زراعية يمكن

أن تؤمن لها الكسب الدائم والإنطلاق منها نحو مناطق مجاورة في عمليات سلب مركزه، وتشاء الصدف أن يكون أحد الأمراء السنة في البقاع ناصر الدين محمد ابن الحنش، وكان هذا يحاول التطلع إلى ابعده من البقاع فقام، بهجوم على جبل عامله ولكن المقدم حسام الدين ابن بشاره الذي كان يلاقي الدعم المطلق من قاعدته الشعبية رده على أعقابها، إلا أن الحنش ربما استطاع أن يحكم سيطرته على جزيرتين وصيدا والباقين.

كان الشوف في تلك الفترة الساحة السياسية والعسكرية للمعنيين وتشير المصادر التاريخية أنه كان مقدمه. وقد عايش فخر الدين عثمان ناصر الدين ابن الحنش وإذا كنا لا نملك معطيات تفيد بأنه تعاون وإياه عسكرياً ولكن ملاحقة الحنش وفخر الدين عثمان في آن واحد خلال العقد الأول من القرن السادس عشر تفسر الحلف العسكري الذي كان قائماً بينهما.

خلال تلك الفترة أو بعدها بقليل استقر آل عبد الصمد وآل أبو شقرا في عماطور ونعتقد بأن توطنهم المنطقة الجنوبية في الشوف، كان قد تقرر من قبل السلطات المملوكية، ومن قبل السلطات العثمانية في مرحلة لاحقة، ذلك أن عمليات التوطن كانت مرتبطة إلى حد بعيد، بالسياسة الأمنية والاقتصادية للدول الإسلامية وهذه السياسة، لم تكن وليدة ظروف القرنين الخامس عشر والسادس عشر بل كانت سياسة تاريخية اعتمدتها الدول الإسلامية للحفاظ على المدن والثغور والأطراف، هذا ولم يكن نزوها على مشارف صيدا إلا استدراكاً لأي خطر شيعي على الشوف بالإضافة إلى مهامها الأساسية، الدفاع عن الساحل الجنوبي لبلاد الشام. وفي هذا الوقت كان نظام الالتزام قد بدأ يتعمم في الجبل وبلاستناد إلى المفهوم التاريخي فان ثمن المحافظة على الثغور والأطراف كان الأرض ولذلك وضع آل عبد الصمد وآل أبو شقرا وآل ملاك وآل جودية يدهم على القسم الأكبر من بلاد جزين وإقليم التفاح بهدف المحافظة على الحدود الجنوبية للشوف الحيطي وفي نفس الوقت بدأوا بتنشيط الريع العقاري وقد ترافق ذلك مع بدء الهجرات المسيحية إلى جبل لبنان الجنوبي وذلك من

خلال عملية تطور أخذت بعداً في الزمن إذ أن هذه الهجرات استمرت ما يقارب القرن ونصف القرن. ولم تكن العائلات الدرزية في بلاد الشوف أقله المعروفة منها، قد سبقتها بكثير فالفارق الزمني لا يتجاوز القرنين وذلك قبل أن تنتظم هاتان الجماعتان في مجتمع له شروط بقائه وتفاعله وإنتاجه.

وكان الموارنة قد تمرسوا في الزراعة والمهارات اليدوية وكذلك في التجارة فحققوا كسباً يعتاشون منه ولكن السلطات الإسلامية لم تتركهم وشأنهم فمارست عليهم الاضطهاد والبلص مما أدى تدريجياً إلى تمدهم باتجاه المتن ثم الشوف وقد أحسن الدروز للموارنة باعتبارهم لا يشكلون أي خطر عليهم لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الدينية لذلك كان بين الطائفتين نوع من التبادل النفعي فالدروز قدموا للموارنة سبل العمل والاستقرار النسبي والموارنة قدموا للدروز جهدهم في سبيل تنشيط الريع العقاري .

هوامش الفصل الثاني

الأطر التأسيسية الاجتماعية والاقتصادية للبحث

- ١- إبراهيم طرخان النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى دار الكتاب العربي للطباعة والنشر فرع مصر ١٩٦٨ ص ١٤٥.
- ٢- إبراهيم طرخان، نفس المرجع ص ١٠٥.
- ٣- إبراهيم طرخان، نفس المرجع ص ١٥٥.
- ٤- إبراهيم طرخان، نفس المرجع ص ١٥٧.
- ٥- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار قبائل العرب لابن فضل الله العمري (١٣٠١م-١٣٤٩م) دراسة وتحقيق دور ونا كرافولسكي المركز الإسلامي للبحوث الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ١١٢.
- ٦- عيسى اسكندر المعلوف تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني منشورات المطبعة الكاثوليكية الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٦ ص ٢٥.
- ٧- عيسى اسكندر المعلوف، نفس المرجع والصفحة.
- ٨- صالح بن يحيى، مصدر مذكور ص ٥٦.
- ٩- قواعد الأدب حفظ الأنساب مصدر مذكور ص ٤٢ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٩.
- ١٠- د. عصام خليفة، أبحاث في تاريخ شمال لبنان، ١٩٩٥ ص ١١٢ و ١١٣.
- ١١- د. عصام خليفة، مرجع سابق ص ٩.
- ١٢- ابن سباط مصدر سابق ص ٥٩.
- ١٣- الخالدي الصفدي، مصدر سابق ص ٧.
- ١٤- الخالدي ، مصدر سابق ص ٣٨.
- ١٥- الخالدي ، مصدر سابق ص ٣٢.
- ١٦- الخالدي ، مصدر سابق ص ٣٧.
- ١٧- نعتي بالصراعات الخارجية كل صراع كان يجري بين جبل الدروز والبلدان الأخرى.
- ١٨- حيدر احمد الشهابي لبنان في عهد الأمراء الشهابيين عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه د. أسد رستم ود. فؤاد افرام البستاني منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٥ الجزء الأول ص ٥.
- ١٩- تاريخ ولاية سليمان باشا العادل (١٨٠٤-١٨١٩) تأليف المعلم إبراهيم العورة قدم له وعلق هوامشه أنطون بشارة قيقانو منشورات دار لحد خاطر بيروت ١٩٨٩ ص ١١.
- ٢٠- حيدر احمد الشهابي، مرجع سابق ص ٣٩.
- ٢١- حيدر احمد الشهابي، مرجع سابق ص ٣٢ و ٣٩.
- ٢٢- كانت بتصرف الشيخ ناصيف علي أبو شقرا سنة ١٧٥٠
- ٢٣- تراجع مؤلف قواعد الآداب حفظ الأنساب.

- ٢٤- مجلة المشرق سنة ١٩٣٣ (القضاء في زمن الإمارة الشهابية)
- ٢٥- محمد خليل الباشا، معجم الدروز، الدار التقدمية الطبعة الأولى ١٩٩٠ المجلد الثاني ص ٤٤٩.
- ٢٦- محمد خليل الباشا، مرجع سابق ص ٤٣٧.
- ٢٧- من تقرير الأب "أوجين روجية" بعنوان "الأرض المقدسة" مجلة المشرق المجلد الأول الجزء الأول ص ٣٣.
- ٢٨- نفس التقرير والصفحة.
- ٢٩- صفحات من لبنان والموارنة والدروز، من كتاب السفر في الأراضي المقدسة والشرق للراهب "فرنسيسكو سوربانو" مجلة المشرق المجلد الأول الجزء السادس ص ٥٣٦.
- ٣٠- قواعد الأدب، حفظ الأنساب مصدر مذكور ص ٤٨.
- ٣١- د. فؤاد أبو زكي، الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي، سيرته وأدبه، الطبعة الأولى ١٩٩٧، لا دار نشر ص ٥٦٥.
- ٣٢- جان شرف، الأيديولوجيا المجتمعية، مدخل إلى تاريخ لبنان الاجتماعي، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٩٦ ص ١٧٨ و ١٨٤.
- ٣٣- جان شرف، مرجع سابق ص ١٨٤ و ١٨٥.
- ٣٤- د. إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى مرجع سابق ص ٤٤٢.
- ٣٥- د. إبراهيم طرخان، مرجع سابق نفس المرجع ص ٤٣٢.
- ٣٦- وثيقة رقم ١ و ٢ و ٣
- ٣٧- د. إبراهيم طرخان، مرجع سابق ص ٤٢٧
- ٣٨- لحد خاطر، لبنان والفايكان، العلاقات المتبادلة بينها من صدر النصرانية، منشورات مجلة الرسالة المجلد ١٩٦٦ ص ٣٢
- ٣٩- هو الأمير منصور بن عساف التركماني الذي تولى على كسروان وحبل إلى عكار ثم إلى حمّاه من سنة ١٥٢٣ حتى سنة ١٥٨٠، يراجع بطرس فهد، علاقات الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي، مطابع الكرم الحديثة لا تاريخ ص ٦٤.
- ٤٠- بطرس فهد، علاقات الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي، مرجع سابق ص ٦٤ و ٦٥.
- ٤١- لحد خاطر مرجع سابق ص ٣٣.
- ٤٢- رحلة الأب "أبراهيموس دنديني" إلى لبنان سنة ١٥٩٦ عرّفها الخوري يوسف يزبك العمشني، ظهرت تباعاً في المجلة البطريركية، مطبعة جريده العلم بيت شباب لبنان ١٩٣٣ ص ٥١٥ و ٥٢٠.
- ٤٣- اسطفانوس الدويهي، تاريخ الأزمنة، نشر وتعليق حواشي الأبائي بطرس فهد، مطابع الكرم الحديثة ص ٢٣٠.
- ٤٤- اسطفانوس الدويهي، مرجع سابق ص ٣٩٧.
- ٤٥- اسطفانوس الدويهي، مرجع سابق ص ٤٢٤.
- ٤٦- اسطفانوس الدويهي، مرجع سابق ص ٤٣٩.
- ٤٧- اسطفانوس الدويهي، مرجع سابق ص ٣٥٥ و ٣٥٦.

- ٤٨- الأب هنري لامنس اليسوعي، تزيين الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار، دار الرائد اللبناني الطبعة الثانية ١٩٨٢ ص ٨٥
- ٤٩- د. فؤاد أبو زكي، مرجع سابق ص. ١٦٠ و ٢٥٥.
- ٥٠- عجاج نويهض، التروخي، الأمير السيد جمال الدين عبد الله التروخي والشيخ محمد أبو هلال المعروف بالشيخ الفاضل، مطابع دار الصحافة بيروت ١٩٦٣ ص. ١٣٩.
- ٥١- لحد خاطر، مرجع سابق ص. ٣٢.
- ٥٢- مجلة المشرق، صفحات من لبنان والموازنة والدروز، مرجع سابق ص. ٥٣٦.
- ٥٣- من تقرير الأب اليانو، يراجع بطرس فهد، علاقات الطائفة المارونية بالكرسي الرسولي، مرجع سابق ص. ٦٦.
- ٥٤- اسطفانوس الدوبهي، مرجع سابق ص. ٤٤٩.
- ٥٥- اسطفانوس الدوبهي، مرجع سابق ص. ٤٤٥.
- ٥٦- اسطفانوس الدوبهي، مرجع سابق ص. ٤٤١، ٤٤٨ و ٤٤٥.
- ٥٧- نائل أبو شقرا، علاقة أوروبا بفخر الدين الثاني عمر تطور الكنيحة المارونية، مجلة الطريق، نيسان ١٩٩٠ العدد الثاني.
- ٥٨- من تقرير الأب اليانو، بطرس فهد مرجع سابق ص. ٦٦.
- ٥٩- د. عصام خليفة، مرجع سابق ص ٧٨
- ٦٠- د. حان شرف مرجع سابق ١٦٥ و ١٦٧

الفصل الثالث

العهدات في بلاد جزين وإقليم التفاح

أولاً: أضواء على تشكل الملكيات العقارية في بلاد جزين وإقليم التفاح

أ- ظهور ملكيات التصرف

ب- آل القاضي وآل جنبلاط وإشكالية التصرف بعهدة جزين

ج- خروج عهدة جزين من مشايخ عماطور

د- دور الصراع على الأرض في نسل الغرضية الصمدية الشقراوية.

هـ- الموارنة والملكيون في بلاد جزين وإقليم التفاح

و- دير مشموشة أول مؤسسة مارونية في بلاد جزين

ثانياً: العهدة في بلاد الدرروز

أ- عهدات الشوف ودورها التبعية في الأسرة الجنبلاطية

ب- مدخل إلى فهم الزعامة الدرزية

ج- رزق السمبة

د- الخراج

هـ- مزارع جزين في خراج عماطور

و- ملكيات الأمراء الشهابيين والمشايخ آل جنبلاط في إقليمي بسري وجزين

ز- ملكيات الشيخ ناصيف أبو شقرا في إقليمي بسري وجزين

ح- دور العهدة في استقطاب العائلات الفلاحية

ثالثاً: الصراع على دير مشموشة

أ- الرهبانية اللبنانية في دير مشموشة

- ب-علاقة الأمير ملحم الشهابي بالرهبانية اللبنانية
ج-موقع علي جنبلاط في الإمارة الشهابية
د-مواقف متعارضة بين الأمير والشيخ حول دير مشموشة
هـ-مشروع اجتماع السبقانية
و-دير مشموشة مقراً للرهبان الحلبيين
ز-الشيخ علي جنبلاط يرفع يد الرهبان الحلبيين عن دير مشموشة
ح-ملكيات دير مشموشة ضمن خراج عماطور سنة ١٨٤٩

رابعاً: استنتاج

الفصل الثالث

العهدات في بلاد جزين وإقليم التفاح

أولاً: أضواء على تشكل الملكيات العقارية في بلاد جزين وإقليم التفاح

تشكلت بلاد جزين وإقليم التفاح من القرى التابعة في الوقت الحاضر لقضاء جزين، ومن بعض القرى التابعة لقضاء صيدا، وكانت الحدود المرسومة لهذه البلاد : جبل نبحا شرقاً، مدينة صيدا غرباً، نهر الأولي شمالاً، "بلاد بشارة" جنوباً. في أوائل القرن السادس عشر، بدأ الشيعة ينكفئون إلى داخل جبل عامل، نتيجة ضغط ابن الحنش. وتذكر المصادر المحلية أن ابن الحنش قتل سنة ١٥٢٠^(١). بعد صراع مرير مع العثمانيين، وبعد أن سيطر على صيدا والبقاعين، وتنقل الدراسات المتأخرة عن البطريق الدويهي في كتابه تاريخ الطائفة المارونية "أن الأمير فخر الدين المعني الأول، صاحب الشوف كان متولياً على صيدا في السنة ١٥٠٥^(٢) ونرجح بأن العائلات الدرزية الحديثة الوطن في بلاد الشوف. بدأت اعتباراً من أوائل القرن السادس عشر، تأخذ مواقعها في بلاد جزين وإقليم التفاح.

إن سيطرة العثمانيين على بلاد الشام، لم يغير كثيراً في الواقع الاجتماعي لهذه البلاد، باستثناء انتقال الولاء من المماليك إلى العثمانيين، وقد حافظت الدولة العثمانية على العشائر الدرزية، ومفاهيمها ولا سيما اعتزازها بالفروسية وبفن القتال^(٣)، فاستمر الأمراء والمقدمون والمشايخ، يضبطون الأطراف، إلا أن فارقاً كبيراً ميز حكم العثمانيين عن حكم المماليك، وهو صيغة إدارة الأرض، إذ أن سلطات المماليك اعتمدت ملكية الأراضي المشروطة بالخدمة العسكرية^(٤)، بينما اتخذ العثمانيون نظام التيمار الزراعي أساساً في إدارة الأراضي والذي يفرض المشاركة في المهمات العسكرية، وحيث يوجد قبائل، اعتبرت الأراضي مقاطعات للشيوخ. فألزموا بدفع مبلغ سنوي للسلطان^(٥). ومهما كان من اختلاف بين صيغتي إدارة الأراضي، فمن

أمرء الأطراف الجبلية كانوا بمنأى عن التفاصيل الدقيقة التي تحكم تبعيتهم للسلطات الحاكمة.

إن معظم أراضي جبل لبنان الجنوبي التي استقرت فيها العشائر العربية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت أراضي بكرية. نظراً لطبيعتها الحشوية، ولذلك لم تكن مفصلاً مهماً في الموضوع الجبائي، وإن ضماها المقطوع كان يحذر، من أي تدخل للدولة العثمانية في هذا الموضوع.

ولذلك يمكن القول، أن هذه الأراضي، كانت قد تحولت من أراضي أميرية إلى أراضي مملوكة على مشارف القرن السابع عشر. وذلك نظراً لعدم قدرة العثمانيين على التدخل، إشرافاً ومراقبة وجباية. وهذا ما كان يشكل مبرراً منطقياً لعدم تواجد هذه السلطات في جبل لبنان الجنوبي، ولهذه الأسباب، كان الخراج الموظف الذي يجنيه شيخ العشيرة ويرسله إلى الخزينة العثمانية عبر الأمير الدرزي وفقاً للتسلسل الإداري المتبع زمنذاك، يعني عملياً ضمان الأرض وهو المفهوم السائد لإدارة الأرض.

لقد اكتسبت العائلات الامتدادية، التي شكلت كوادراً من الفرسان لحماية الأطراف، وضبط الالتزام، مواقع نفوذها عبر وضع يدها على الأرض، ومن خلال تطور بنيتها الاجتماعية، التي بدأت تتشكل معها العصبية، حيث أسست للانعزال العائلي الضيعوي وإلى تكتل كل جماعة في إطار النسب. الذي كان يعزز استمراره بالتقاليد والعادات العربية المتجذرة في هذه العائلات. لذلك يمكن القول إن العائلات التي ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر هي ذاتها العشائر التي فرضت نفسها على مدى مساحة جبل لبنان الجنوبي، خلال القرن السادس عشر مستفيدة من حاجة القوى الإسلامية الحاكمة، إلى استقرار عشائري يؤمن لها الاستقرار الجبائي الذي كانت تنشده.

إن العشائر التي وضعت يدها على الأرض، لم تكن في بادئ أمرها موضع تساؤل للسلطات العثمانية، لأنها عملياً لم تتقبل فكرة العمل بالأرض وجل ما كانت ممارسه هو اقتناء المواشي وممارسة الفروسية، ولكن الأراضي التي وضعت يدها عليها

كانت تشكل بنظر الدولة العثمانية أراضي يمكن استصلاحها، وتنشيط الريع العقاري فيها، إلا أن هذه العشائر لم تتجاوب مع الواقع التنظيمي للإدارة العثمانية، التي كانت تعتمد الضريبة كأساس ثابت في دخل الدولة، وإذا كانت المرجعيات العثمانية قد تنازلت عن حقها في عائدة الأراضي في جبل لبنان إلا أنها لم تنازل عن الضريبة التي فرضتها مقابل تحول عائدة الأرض، وربما كان الرفض الذي واكب عمليات الجباية في الجبل هو الذي أدى إلى صراعات متتالية على مدى القرن السادس عشر، فالريع العقاري لم يكن مؤمناً، خارج ممارسة الزراعة كعمل يومي مستمر، وهذا الأمر كان يرفضه الدروز.

لا نعرف الجماعات التي شكلت الطبقة الفلاحية، خلال القرن السادس عشر، ولكن من الواضح أن شيوخ العشائر قد استخدموا الشيعة في عمليات الريع العقاري، خلال المرحلة الأولى من وضع يدهم على الأرض، وكذلك بعض العائلات الدرزية القليلة العدد والتي كانت منتشرة في قرى جبل لبنان الجنوبي، قبل بداية القرن السادس عشر. كان اقتسام الأراضي، محكوماً بعامل القوة، لذلك فإن حجم العهدة كان يتقرر في ضوء قوة العشيرة، من هنا نجد أن هناك عائلات أخذت كل منها مزرعة واحدة، وأخرى أخذت ما يفوق العشر مزارع.

على مشارف القرن السابع عشر، كانت الأراضي قد اكتسبت عائديتها بفعل الفقه والعرف والزمن، وقد شكلت العائلات الامتدادية رأس الهرم في إدارة هذه الأراضي، بحيث أن الاستقرار الضريبي بدأ يأخذ مكانه بعد الهجرات المسيحية والسني شكلت المدخل الأساسي لانتظام عمليات الجباية.

لقد شكل النظام الضريبي في الدولة العثمانية، تشريعاً للأراضي الملك، بحيث استقرت الأراضي بيد العائلات القوية القادرة على ترسيخ تفوقها الاجتماعي والسياسي، في إطار المعادلات السياسية في الجبل، وعلى هذا النحو تشكلت الملكيات العقارية خارج إطار الرقابة المباشرة للدولة العثمانية، مما سمح بنشوء نظام العهدة أو نظام الالتزام الذي أسس للهيكلة السياسية في جبل لبنان.

أ- ظهور ملكيات التصرف:

تثبت وثائق القرنين السابع عشر والثامن عشر وجود عدة مزارع في بلاد جزين وإقليم التفاح كانت ملكياتها بتصرف بعض العائلات الدرزية النافذة وهذه الملكيات هي:

١- عين الجوزة في أرض مشموشة، بتصرف أرملة الأمير أحمد المعني آخر أمراء المعنيين.

٢- أرض في مشموشة كانت بتصرف الشيخ قبلان أبو هرموش.

٣- الجزيرة في أرض "مرج بسري" بتصرف آل أبو هرموش^(٦). هذه الملكيات تعود إلى أواخر القرن السابع عشر.

٤- مزارع الميدان^(٧) والخورانية وسعد^(٨)، كانت بتصرف أهالي عماطور خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر.

٥- جل ناشي كانت بتصرف الشيخ ناصيف علي أبو شقرا سنة ١٧٥٠^(٩).

٦- رملة الخورانية كانت بتصرف الشيخ ناصيف أبو شقرا سنة ١٧٥٠^(١٠).

٧- مزرعة عاري كانت بتصرف بعض أبناء عائلة عبد الصمد سنة ١٨٦٤^(١١).

أما في إقليم التفاح فإن الوثائق المحلية تثبت تصرف عائلي عبد الصمد وأبو شقرا بملكيات في بعض مزارعها إعتباراً من أواخر القرن السابع عشر، هذه المزارع هي :

١- مزرعة وادي الليمون ١٦٩١^(١٢).

٢- مزرعة جنسنايا ١٦٩٩^(١٣).

٣- مزرعة كرخا ١٧٠٧^(١٤).

٤- مزرعة بيصور ١٧٢٨^(١٥).

هذا وتؤكد الوثائق التي سنشير إليها تباعاً أن خمس عشرة مزرعة كانت تجري عليها عقود البيع والشراء والهبة والرهن وغيرها من عقود، إلا أن أحد مصادر

القرن التاسع عشر يشير إلى تسع وعشرين مزرعة في إقليم التفاح موزعة كعهديات^(١٦)، على عائلات عبد الصمد وأبو شقرا وملاك وجودية وفقاً لما يلي:

- آل جودية وآل ملاك: كفر فالوس، عريض ناصر - كرخا السفلي
- آل عبد الصمد: برّة - اسفنته - كرخا - لبعّا - المراح - الاسطبل - عبرا -
كفريا - حيتولي - كفر جرة - ظهر الديبر - ظهر الدقيق -
شواليق - عين الدلب.

- آل أبو شقرا: الحسانية العليا - الحسانية السفلى - وادي الليمون العليا - وادي الليمون السفلى - المحاربة - الجبل الأعور - القرية^(١٧) - جنسنايا -
كفر شلال - الاسطبل - عبرا^(١٨) - المجيدل - وادي ابي عنقودين -
بيصور.

هذا وتشير وثائق القرن الثامن عشر، إلى أن هذه الملكيات العقارية كانت تجري عليها حقوق الشفعة، مما يعني أنها كانت من الأراضي الملك، وقد تصرفت بها العائلات الأربع في عماطور بحقوقها كافة. وقد شكلت هذه المزارع النواتية، محاور استقطاب فدخل إليها المسيحيون من موارنة وملكيون، ثم توطنوها في إطار تطور النمو السكاني الذي كان يتزايد سنة بعد سنة، دون أي تدخل من السلطات العثمانية التي كانت تركز فقط على عامل الترقى الاقتصادي، وتفعيل عمليات الريع العقاري.

لقد حسمت المسألة الزراعية، في إقليمي جزين والتفاح، أية عودة للشيعّة إلى شمالي مجرى نهر "سينيق"، وذلك بعد أن رسخ أصحاب العهديات بدفع من الإمارة الشهابية الوجود المسيحي في هذين الإقليمين على مشارف القرن التاسع عشر، وكان الإقليمان قد شهدا معارك عنيفة على مدى القرن الثامن عشر بين الشيعة والسدرّوز أدت إلى إعادة توزيع^(١٩) بعض العهديات في إقليم التفاح على العائلات التي ساهمت في هذه المعارك، من جهة ثانية لعب الخارجون على السلطنة العثمانية وأحد أعيان السنة دوراً بارزاً في محاولة للاستيلاء على الولايات الشامية^(٢٠)، وقد أدى هذا الواقع، بعد

انحيار ظاهر العمر إلى تشديد القبضة على هذين الإقليمين، ومنذ ذلك الوقت استقرت الحالة الاقتصادية في الشوف الحيطي^(٢٠٠مكرر)، بالرغم من اجترأ بعض الملكيات العقارية لصالح خزينة صيدا في عهد الجزار، ولكن النمو السكاني من جهة وتطور التشريعات العثمانية من جهة ثانية، كانا يخرزان الكثير من المفاجآت بعد أن شكل المسيحيون أحد الضوابط في استمرار المؤسسة الإقطاعية التي شهدت فترة رخاء على صعيد ملتزمي الأرض، كان خلالها جبل لبنان يتعرض لمحاولة تطوير تركيبته السياسية من خلال التأسيس لعلاقته مع الغرب الأوروبي.

ب-آل القاضي وآل جنبلاط وإشكالية التصرف بعهدة جزين

استأثرت خمس عائلات، بالقسم الأكبر من أراضي إقليم جزين، وإقليم التفاح وهذه العائلات هي: آل أبو هرموش في نبحا، وآل عبد الصمد وآل أبو شقرا وآل ملاك وآل جودية في عماطور، وتذكر مصادر القرنين السابع عشر^(٢١) والتاسع عشر^(٢٢) أن أحداثاً حصلت بين الشيعة والدروز بهدف حسم الموقف العسكري خلال القرن السابع عشر في بلاد بشارة، وكان للشيعة حجتهم التاريخية^(٢٣) وللدروز حجتهم السياسية، وكانت العائلات التي نوهنا بها سابقاً تغطي بغطاء سياسي من الأمراء المعنيين، بدليل تصرفها بملكيات في هذين الإقليمين لقاء تقديمها خدمات عسكرية في إطار الحفاظ على بلاد الشوف، وخلال العقد الأول من القرن الثامن عشر تعاظم النفوذ السياسي لآل أبو هرموش القيسيين^(٢٤)، في الوقت الذي كان فيه آل القاضي "المحتارة" يديرون أعمال القضاء، وهؤلاء رغم الثروة التي وصلوا إليها. لم يحظوا بعزوة عسكرية، علماً أن مصادر القرن السادس عشر، لا تأتي على ذكرهم إلا عند خير مقتل أحد قضائهم^(٢٥) كما أن مصادر القرن الثامن عشر لا تذكر إلا واحداً منهم هو الشيخ قبلان القاضي، إذاً ما هي الإشكالية التي أحاطت بتصرفهم بعهدة جزين...؟ ومن كان يدير جباية الأموال في إقليم جزين...؟ إن الأحداث التي حصلت خلال العقد الأول من القرن الثامن عشر ربما تقدم الإجابات المقبولة عن السؤالين أعلاه:

أولاً: لا وجود لأي وثيقة أو مصدر يثبت أنه كان لآل القاضي ملكيات عقارية في جزين، أو أنهم تصرفوا بإحدى العهودات فيها، وهذا الواقع التاريخي يطرح علامات استفهام حول مرجعية بلاد جزين الإلزامية، فالواضح أن محمود أبو هرموش الذي ربما نجح في إدارة عهدة جزين وتميز بقتال الشيعة سنة ١٧٠٩^(٢٦) فوضه الأمير حيدر الشهابي ببلاد بشارة وجباية الأموال منها، علماً أن بلاد بشارة كانت خارج النطاق الجغرافي والسياسي لإقليم التفاح الذي كان زمنذاك بعهدة العائلات الأربع في عماطور، فهل يمكن إثبات ذلك من خلال قراءة تاريخية لمعطيات تلك المرحلة...؟.

ثانياً: لقد أسفرت معركة عين دارة عن سحق الشيخ محمود أبو هرموش ومن كان معه من الجماعة الدرزية، علماً أن هذا الشيخ كان من الحزب القيسي، إذ لا يعقل أن يكلف بإدارة قسم من أراضي الإمارة الشهابية، إلا بعامل من الثقة، التي كان يوليه إياها الأمير حيدر الشهابي، ولكن إذا كانت إحدى نتائج معركة عين دارة هي القضاء على الزعامة السياسية لآل أبو هرموش، إلا أنهم احتفظوا بثقلهم العقاري في بلاد جزين، إذ أن ملكياتهم العقارية الصرفة، استمرت لهم حتى زمن متأخر من القرن الثامن عشر، في حين أن آل جنبلاط لم يكن لهم ملكيات عقارية في جزين وإقليم التفاح، قبل معركة عين داره، ومحطة الإرث الكبرى التي حولت المشايخ الجنبلاطية إلى أصحاب عهدة.

ثالثاً: من جهة أخرى وبنفس الأهمية التي تطرحها مسألة المشايخ الجنبلاطية، تلاقى قضية الشيخ قبلان القاضي، إهاماً يجعل من مقولة حيدر الشهابي حول إحالة عهدة جزين إليه، عنوان يحتاج إلى توضيح، فالواضح أن عهدة جزين لم تكن للشيخ قبلان القاضي بدليل إحالتها إليه بعد معركة عين دارة، كما أن الشيخ لم يكن لديه ما يقدمه خلال هذه المعركة، ولكنه رافق الأمير حيدر حين انسحابه إلى الهرمل قبل سنة تقريباً من المعركة المذكورة، حيث توفي ولده الوحيد على

أثر سقطه عاليه، فهل كانت مكافأة الأمير حيدر للشيخ قبلان في المبدأ نتيجة لفقد هذا الأخير ولده، علماً أن المعلومات حول هذه الحادثة تشير إلى أن الأمير حيدر كافأ من كان في مغار فاطمة في الهرمل.

رابعاً: إن الوثائق التي تؤكد على ملكيات عقارية لآل أبو هرموش (نيحا) وآل الحايك عماطور- حارة جندل) وآل عبد الصمد (عماطور)، في بلاد جزين، تحمل على الاستنتاج بأن بلاد جزين لم تكن قبل معركة عين دارة لعائلة واحدة، بمعنى أنها لم تكن عهدة موحدة وإنما عدة عهديات، موزعة على العائلات الدرزية، فالعائلة في المراحل الأولى لنظام الالتزام كانت هي الأساس في إدارة الأرض. من هنا يمكن القول إن آل القاضي لم يديروا عهدة جزين إلا سنة واحدة أو سنتين على الأكثر بعد توحيدها وقبل أن تحال للشيخ علي جنبلاط. والواضح أنه بعد معركة عين داره أعيد النظر بنظام الالتزام العائلي بحيث تم توحيد العهديات العائلية ضمن هيكلية جديدة ظهرت بنتيجتها المقاطعة كموقع وظيفي وسياسي مهم. وقد رافق ذلك بدء تفتت الملكيات العقارية مما أدى إلى الإمساك بنظام الالتزام من قبل مرجعية واحدة هي شيخ المقاطعة.

ج-خروج عهدة جزين من مشايخ عماطور

باستثناء الدلالة اليتيمة غير المؤكدة^(٢٧) حول الشيخ أبو هرموش فإن تاريخ الخالدي الصفدي، لا يشير من قريب أو بعيد إلى عائلة أبو هرموش مما يعني أنها كانت كباقي العائلات المغمورة خلال حكم الأمراء المعنيين ولكنها كانت صاحبة عهده، كآل عبد الصمد وآل أبو شقرا، وربما كانت عهدهما في بلاد جزين، وتؤكد إحدى وثائق القرن الثامن عشر بأن آل أبو هرموش كانوا قد وصلوا إلى مستوى من النفوذ السياسي والاقتصادي. خلال العقد الأول من القرن الثامن عشر بدليل تصرفهم بملكيات عقارية في أرض "الجزيرة" في مرج بسري الذي تشرف عليه جزين، وكذلك في مشوشة، علماً أن إحدى وثائق سنة ١٧٠٠ تشير إلى أن أحد المشايخ من آل أبو

هرموش قد مارس نفوذه على أحد المالكين من أهالي عماطور، في إطار حملة على بيع نصف مزرعة الميدان للأسقف سمعان عواد، وبالرغم من فارق الزمن بين ظهور ملكيات عقارية لأهالي عماطور في بعض مزارع إقليم جزين ك: صليما والميدان، والخورانية وسعد، وعاري ونحوها إلى المشايخ الجنبلاطية فإن وجود هذه الملكيات مع أهالي عماطور، هو أمر يرتبط تاريخياً بنشوء الملك الصرف في جبل لبنان الجنوبي عن طريق وضع اليد^(٢٨). وإذا كانت وثيقة مزرعة الميدان مشكوكاً بصحتها، فإن وجود ملكيات لأهالي عماطور في بعض بلاد جزين سنة ١٧٢٤ يؤكد على تاريخية عهدتهم في جزين، وهذا التحول في الملكية العقارية فرضته عوامل السيطرة من قبل آل هرموش قبل معركة عين دارة، ومن قبل آل جنبلاط بعد هذه المعركة.

إن صعوبة المرحلة التي أدت إلى ترسيخ حكم حيدر الشهابي قد ألزمت هذا الأمير بالرضوخ لواقع سياسي مرير وهو استدراك حصول معركة "عين دارة" ثانية، فكان توزيعه المقاطعات على أعوانه يحمل مفهوماً سياسياً، يمكن إدراجه تحت عنوان كبير هو تجزئة النفوذ بما لا يسمح بتكتل القوى السياسية ضده.

وبالرغم من ذلك فقد كان لعهد البقاع التي أحييت للشيخ علي جنبلاط دون أن يكون للإمارة الشهابية يد فيها. أن راكمت الملكيات العقارية لأن جنبلاط نتيجة فائضها الإنتاجي العقاري بحيث استثمر آل جنبلاط الدور الوظيفي الحيوي في تشجيع الأراضي في إقليم جزين على حساب الموقع الاقتصادي للعائلات العماطورية، وإذا كان فائض الإنتاج من الربيع العقاري، يؤمنه التواصل النفعي السياسي بسين آل عبد الصمد وآل أبو شقرا من جهة والأمير الشهابي من جهة أخرى فإن هذا التواصل كان قد بدأ يفقد مبرراته التاريخية بعد إحالة عهدة جزين إلى المشايخ آلا جنبلاط، بحيث أنه لم يبق من ملكية تذكر في إقليم جزين للعائلتين على مشارف القرن التاسع عشر باستثناء عهدة مزرعة عاري.

يبدو واضحاً، أن تراجع الموقع الاقتصادي، للمشايخ في عماطور، كان يعني ببساطة تراجع موقعهم السياسي، ففي حين كانت العائلة القوية والنافذة، خلال العهد

المعني تشكل صمام الأمان للأمير الحاكم، باعتبارها المسؤولة أمنياً وجبايئاً عن قسم من قضاء أو ناحية، وبالتالي الضامن لتكتل قوى العامة، من خلالها حول الأمير، أصبحت الممارسة السياسية بعد معركة عين دارة تنح نحو ربط، الشرائح المجتمعية في جبل لبنان، بالأمير عبر زعامة عائلية ربما تكون في بعض المقاطعات حديثة الإنتماء، بحيث أنها من خلال موقعها الوظيفي المعزز بملكيات طارئة، تتجاوز العائلات التاريخية، وتتفوق عليها. وذلك في إطار هرمية سياسية، أفقدت العائلات التي ساهمت بشكل فاعل في تشكل الإمارة الدرزية- موقعها السياسي والاجتماعي، وألزمها بالرضوخ لشيخ المقاطعة الذي كان يشكل محور العلاقات فيما بين هذه العائلات، لذا فإن الصراع كان يجد مبرراته عند اختلاف توازن القوى فيما بينها.

د- دور الصراع على الأرض في نشوء الغرضية الصمدية-الشقراوية:

الصراع بين آل عبد الصمد وآل أبو شقرا، يمكن فهمه من خلال حالة الفوضى التي شهدتها الإمارة المعنية على مدى النصف الثاني من القرن السابع عشر، والتي أفرزت مواقف لها علاقة بالريع العقاري، ومساحة الأراضي، وتداخل الملكيات العقارية للعائلتين بعضهما ببعض، والسباق على وضع اليد على الأرض. وقد أدت زمنية هذا الصراع، إلى تشكل الغرضيتين الصمدية والشقراوية. إن تاريخية هذه المواقف تجدد التعبير عنها، في تقاسم مزارع بلاد جزين وإقليم التفاح إذ كانت حدود المزارع مشتركة بين العائلتين بالإضافة إلى وجود ملكيات لهما في أكثر من مزرعة مما أوجد الأسباب المبررة للصراع، وقد شكلت السياسة المالية العثمانية، سبباً غير مباشر لهذا الصراع، وذلك من خلال الضغط الجبايئ.

من هنا فقد شكل الصراع على الأراضي، صراعاً على النفوذ، إكتسب إمتداداته من العامة من الدروز الذين لم يمتلكوا الأرض، فانضوا تحت لواء العائلات النافذة في تبعية حادة مقابل تصرفهم بالأراضي، وقد أدت هذه العلاقة النفعية خلال المرحلة التي تلت انتهاء حكم المعنيين إلى تشكل أرضية الصراع.

لعبت الغرضية الصمدية-الشقراوية، دوراً بارزاً في مرحلة الصراع الشيعي الدرزي على بلاد حزين وإقليم التفاح، إذ وضعت الجماعة الدرزية في بلاد الشوف ضمن خط التواصل الغرضي، بالرغم من ظهور الحزبين الجنبلاطي - اليزيكي، وكانت معظم العائلات الدرزية والمسيحية تضع نفسها في سلم التراتبية الإقطاعية، إذ كان الدرروز والمسيحيون يرتبطون بالإمارة الشهابية، بدءاً برأس العامة (آل عبد الصمد وآل أبو شقرا) مروراً بآل جنبلاط أو آل العماد ثم الإمارة الشهابيين، هذا وقد شكلت العلاقات التاريخية بين العائلتين في عماطور والإمارة المعنية على مدى النصف الثاني من القرن السابع عشر، خصوصية تجلت في الربط المباشر للريع العقاري، بين العائلتين، والأمراء المعنيين، ومن بعدهم الأمراء الشهابية، دون المرور لاحقاً، بالمشايخ الجنبلاطية والعمادية، من هنا يمكن فهم موقع عماطور في دائرة القرى الخمس الخاصة، والتي كانت تؤمن فائض الإنتاج من الريع العقاري للأمراء المعنيين ومن بعدهم الأمراء الشهابيين، وبالتالي وضع العائلتين في موقع تأمين التواصل السياسي بين العامة، والفلاحين من جهة، وبين الأمير الحاكم من جهة ثانية، مما أدى إلى تشكل الموقع الغرضي المستقطب لكل منهما.

خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح المسيحيون في إقليم التفاح يشكلون عائلات، تترايط كل منها بعصية إحدى العائلتين، إذ كانت تدين بالولاء لآل أبي شقرا أو لآل عبد الصمد، بحسب موقعها السكاني وتبعيتها الزراعية، وكانت المزارع المشتركة^(٢٩) على ضآلتها، تشكل أحد عوامل الصراع، الذي غالباً ما كان يحصل على مصالح العائلتين عبر الشركاء، وقد غطى لواء الغرضية العائلات المسيحية كلها في إقليم التفاح، وكانت هذه العائلات قد شكلت قوة داعمة ليس للعائلتين فقط وإنما لآل جنبلاط، وكثيراً ما كان الخلاف على الشركاء، يؤدي إلى خلاف بين العائلتين وهذه الخلافات لم تكن تعرض على المشايخ آل جنبلاط^(٣٠) نظراً لارتباط العائلتين مباشرة بالأمير الشهابي، وكان الشركاء يباهرون في إنتمائهم إلى إحدى الغرضيتين الصمدية أو الشقراوية، حتى أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم معنيين بهذا الأمر

مباشرة، وتوضح إحدى الوثائق إنتماء الشركاء الغرضي لإحدى العائلتين كل من موقعه الزراعي، وتشير الوثيقة إلى أن أهالي مزرعة جرنايا الجارية بملكية آل ملاك الذين هم من الغرضية الصمدية، كانوا يتباهون^(٣١) بالعائلة التي ينتمون إلى غرضيتها أمام العائلة الأخرى.

هذا وقد إنحاز الدروز والمسيحيون والشيعة إلى إحدى الغرضيتين بالرغم من ظهور العمدتين آل جنبلاط وآل عماد، وهذا يعني تحذر هاتين الغرضيتين منذ ما قبل الصراع السياسي، بين الجنبلاطية واليزبكبة في النصف الأول من القرن الثامن عشر إذ لم تبق عائلة في بلاد الشوف بمعزل عن هذه الغرضية، التي استمرت سمة مميزة حتى النصف الأول من هذا القرن.

هـ- الموارنة والملكيون في بلاد جزين وإقليم التفاح:

لا يمكن فهم التوطن المسيحي في بلاد جزين وإقليم التفاح إلا من خلال قراءة واقع الإمارة الدرزية في بلاد الشوف، وبالتالي الظروف الخارجية التي ساهمت إلى حد بعيد في هذا التوطن وإذا كان بعض العائلات المسيحية قد نزح إلى الشوف، هرباً من الواقع السياسي، في ما كان يعبر عنه بـ "جبل لبنان" إلا أنه لا يجب تعميم هذا التروح على مناطق السيطرة الدرزية ولا سيما بلاد الشوف. لقد سبق وأوضحنا أن قرى المتن والغرب والجرد، كانت المحطة الأولى للموارنة القادمين من جبل لبنان، ولا نعتقد أنهم تجاوزوا طريق (بيروت - ظهر البيدر - دمشق) قبل بداية القرن السابع عشر، لأن الإمارة المعنية كانت على مدى القرن السادس عشر، أسيرة إرهاب السلطات العثمانية.

لقد أجمعت المصادر التاريخية على أن الأمير فخر الدين المعني الثاني، استلم مقاليد الإمارة عام ١٥٩٢، وخلال العام نفسه منح سنجقيني بيروت وصيدا^(٣٢)، وحدد هذا المنح سنة ١٦١٢ إلى ولده الأمير علي^(٣٣) وبعد إحكام سيطرته على صيدا وصفد، عزز التجارة، فاستقطبت السلع المحلية لتصدر إلى الخارج، ويذكر ساندیس^(٣٤) سنة ١٦١٠ أن "أغلب التجار في بلاد الأمير إنكليز"^(٣٥) وروى

سانتي^(٣٦) في السنة ١٦١٤ أن "الفرنسيين والإنكليز والأتراك، كانوا يتعاطون التجارة في بلاد الأمير^(٣٧)."

إن ازدهار التجارة في صيدا، كان يحتم مضاعفة الصادرات من الحرير وغيره من نتاج وكان ذلك يتطلب تفعيل اليد العاملة التي لم تكن بالحجم المطلوب في بلاد الدروز، وقد شهد مرفأ طرابلس تراجعاً لافتاً في بداية القرن السابع عشر^(٣٧ مكرر)، قياساً على مرفأ صيدا، من جهة ثانية كان للمعاهدة التي وقعت بين فخر الدين وفردنان الأول غراندوق توسكانا وقعاً إيجابياً لدى الكنيسة المارونية، وربما كان لنتائجها المباشرة، أن شجعت الكنيسة رعاياها على الهجرة، إلى بلاد الشوف، إلا أن المصادر الأجنبية والمحلية تؤكد على أن الملكيين كانوا السباقين في الهجرة إلى صيدا وجبلها وربما في نفس المرحلة التي شهدت الهجرة المارونية، ويذكر "دومينيكو ماغري" الذي أوفده البابا أو ربانوس الثامن سنة ١٦٢٣ إلى لبنان، لينقل منه تلامذة المدرسة المارونية إلى روما، في إطار وصفه مدينة صيدا "أنها تنعم بأرض كثيرة الخصب صالحة خصوصاً للزبيب الفاخر الذي تنتجه في كمية وافرة الكروم المجاورة المغروزة على سفوح جبل لبنان على مسافة ميل تقريباً من المدينة^(٣٨) وهذا يوضح أن المزارع التي هي على مشارف صيدا كانت مأهولة بالسكان، وهؤلاء يتعاطون زراعة الكرمة، كما يذكر الأب توما فيتالي في تقريره عن لبنان سنة ١٦٤٣ "أن مقاطعة صيدا ... فيها المسلم والماروني والملكي واليهودي... والحقول المجاورة للمدينة في أيدي الموارنة والدروز^(٣٩)، وهذا تأكيد للمعلومة الأولى التي مفادها أن الدروز والموارنة كانوا في إقليم التفاح سنة ١٦٤٣، ويذكر الخوري قسطنطين الباشا أنه في سنة ١٦٤٨ زار البطريك مكاريوس صحبة ابنه الأرشد ياكوب بولس، مدينة صيدا وأقاما فيها إثني عشر يوماً، ثم زار بعض قرى هذه الأبرشية من البقاع وإقليم التفاح والشوف في مدة خمسة وأربعين يوماً، وقد ذكر بولس المشار إليه في كتاب رحلة والده أسماء القرى التي زارها صحبة والده ... ومن بينها "عبرا، برقي، وادي الليمون، كفربيت، كفرحتا"^(٤٠).

إن ما أشارت إليه المصادر أعلاه تؤكد وجود المسيحيين في إقليم التفاح أو ما كان يشار إليه بـ "الساحل" وهم من الموارنة والملكيين، ولم تكن زيارة البطريرك مكاريوس إلى بعض قرى الإقليم إلا لزيارة أبناء رعيته.

و-دير مشموشة أول مؤسسة مارونية في بلاد جزين:

يعود تاريخ بناء دير مشموشة إلى أواخر القرن السابع عشر، حين كان البطريرك سمعان عواد (١٧٤٣-١٧٥٦) مطراناً على أبرشيّة صور وصيدا^(١١) في أوائل القرن الثامن عشر، ويعتبر هذا الدير أول مؤسسة دينية مارونية في بلاد جزين، وكان بناء الدير على أرض قدمها الشيخ قبلان أبو هرموش وأرملة الأمير أحمد المعني آخر السلالة المعنية وقد تضمنت كل من وثيقتي^(١٢) الهبة ما يلي:

-جواب الشيخ قبلان أبو هرموش :

" إلى حضرة الأخ المطران سمعان المكرم حفظه الله،

أولاً مزيد الأشواق إلى مشاهدة وجهكم الكريم على كل خير وسلام وبهذه في أبرك وقت وصل مكتوبكم وحمدنا الحق تعالى حيث أنبأنا عن صحة سلامتكم وطيب أوقاتكم التي هي عندنا أقصى المراد في رب العباد وجميع ما ذكر مموه بقي معلوماً، وذاكرين نرسل واحد من رفاقنا يكشف المطرح الذي يحكم العمار فيه ويمنه وتوردون منه، ونكتب لكم فيه حجة بخطنا وختمنا، نعرف حضرتكم واصل لكم منا همسك في وصل الثمن على يد عزيزنا الشيخ أبو ظاهر ميرئين الذمة بخاطرنا ورضانا".

"وكذلك إن شاء الله ما نحن معكم بهذه ولا بغورها وما منقدر على شئ الذي يحكم ومتوفر كم لأن معاملة الكهنة في حب الله غير ضائعة عند الخير، وإن رستكم دائماً لا تقطعوا أعلام صحة سلامتكم عنا جميع ما يبدو لكم من المصالح والأغراض حتى نفوز بقضائها وتلتبس البركة وعمركم بطول والدعاء".

عبد مخلص

قبلان

-جواب أرملة الأمير أحمد المعني بلسان أمين سرها :

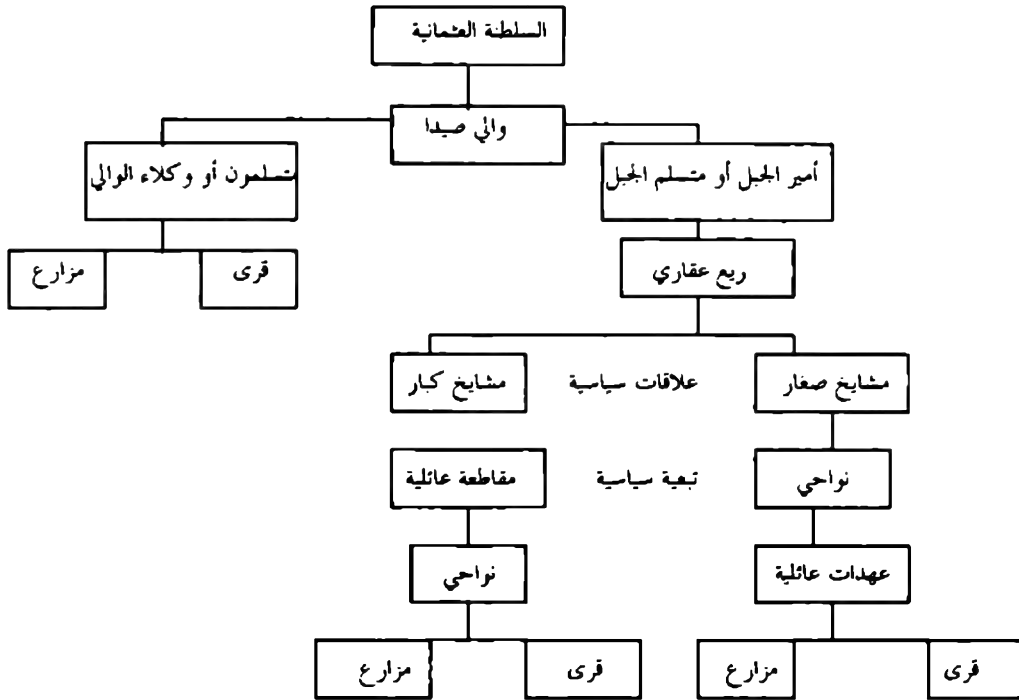
" إلى حضرة عزيزنا المطران سمعان المكرم سلمه الله تعالى".

أولاً مزيد الشوق إلى رؤياكم في كل خير وعافية وبعده، إن سألتكم عنا الله الحميد بحمر، ونرجو من كرم الباري تعالى أن تكونوا أزيد، والذي أوجب صرف الوداد إلى محبتكم بأن تكلم معنا الشيخ بو خالد دهام، بأن مرادكم تعمروا لكم دير في عين الحموزة في أرض مشموشة وتكلمت مع حضرة الست في هل الأمر وحضرها قابلة في هل الدعوة وكتب لكم بمسك في هل الموضوع وهو أصلكم، المراد تعمروا وأن شاء الله يكون مبارك ولا يدخل عندكم حساب من وجه ونحن سعتكم في كل أمر ومهما يلزم من المصالح والأغراض تعرفونا بما تنقضيها (لقضائها) إن شاء الله ودمتم وعزيزنا أبو مراد، يقبل أيديكم ولا تقطعوا أخباركم عنا".

بالإضافة إلى الهبتين أعلاه، فقد اشترى البطريك عواد عدة عقارات حول دير مشموشة، واشترى أيضاً نصف مزرعة "الميدان" (٤٣) و "بتدين اللقش والحرف" (٤٤) وتذكر إحدى وثائق سنة ١٨٤٩ أماكن في بلاد جزين كانت عائدة لدير مشموشة ومدرسة مشموشة هي "ريحات وشقاديف وزارديا وجل ناشي والجديدة والجزيرة على نهر شماس والغامية ووادي بجنين".

لم يمحض على بناء دير مشموشة عدة سنوات حتى أصبح مؤسسة دينية، وكان لإنشاء الرهبانية المارونية سنة ١٧٠٠ من قبل بعض الرهبان الحلبيين أن تعزز هذا الدير في المرحلة الأولى لنشأته بعد أن تنازل عنه البطريك سمعان عواد لصالح هذه الرهبانية، فقام رهبانه برعاية الموارد المتواجدين في بلاد جزين وإقليم التفاح، إلا أنه بدءاً بالعام ١٧٤٤، أصبح قضية سياسية أسبأها داخلية تتعلق بالقوانين الرهبانية ومحورها رجلان أحدهما على رأس الإمارة الشهابية هو الأمير ملحم الشهابي والآخر الشيخ علي جنبلاط عمدة بلاد الدروز.

هذا الصراع لم يكن على الشؤون الداخلية للرهبانية، وإنما كان صراعاً على الفلاحين، بغية توطينهم في بلاد الدروز، نظراً لإمكان مساهمتهم الفعالة في تنشيط الدور الاقتصادي، وتفعيل الريع العقاري عن طريق زراعة الأرض.



ثانياً: العهدة في بلاد الدروز

يتحدد مفهوم العهدة في إطار عدم قدرة الدولة الحاكمة على ضبط البلدان التي تسيطر عليها وبالتالي وجود أعيان في الأطراف من أمراء ومقدمين ومشايخ يمكن أن يقوموا مقام الدولة في إدارة شؤون المساحة المعترف لهم بالسيطرة عليها، أو المجاز لهم التصرف فيها، ولا تخرج العهدة عن مبدأ الضمان على أن يؤدي بدل إيجارها^(٤٥) وترادفت "العطية مقابل الخدمة"^(٤٦) مع الضمان أو الالتزام، وأصحاب العهدة هم أصحاب الالتزام^(٤٧)، وكانت البلدان اللبنانية قد قسمت إدارياً بعد معركة عين دارة تبعاً للمواقع السياسية والاجتماعية للقوى التي شاركت في هذه المعركة، ويشير المؤرخ حيدر الشهابي إلى المقاطعة كتعبير سياسي ولكنها فعلياً كانت تحمل مدلولاً جغرافياً وسياسياً وإدارياً وضريبياً، علماً أن المقاطعات التي اكتسبت تسميتها في العهد الشهابي كانت نتيجة التجزئة السياسية والإدارية للبلدان التي كانت معروفة خلال العهد المعني، وتتوضح صورة المقاطعة السياسية، بتبعيتها للمتسلم^(٤٨) وفق هرمية وظيفية شكلها من

أدى إلى أعلى : الفلاحون، المشايخ الصغار، المشايخ الكبار، المقدمون، الأمراء، وصولاً إلى قمة الهرم المحلي وهو الأمير الحاكم ويقوم المتسلم ضمن وظيفته بضبط الأمور وبدلات الالتزام والمحافظة على مواقع الضمان، وارتبطت العهدة بالعصبية العائلية التي كانت تتجسد في "الجب" أو في بيوتات الجب ضمن مبدأ الاتفاق بين "أولاد العم"^(٤٩) على مطالب الحاكم من أكلاف وذخائر وهذا الترابط بين أصغر حلقة في العائلة والأمير الحاكم يحتضن فروقات النسب من الأعلى إلى الأدنى، ووفق هذا المعيار كانت العهديات تستمر بالتوارث ضمن مفهوم الشرع الإسلامي.

اختلفت العهديات بين مقاطعة كسروان، ومقاطعتي جزين وإقليم التفاح ففي كسروان انحصرت العهديات، بعائلتين متناظرتين في الموقعين السياسي والاجتماعي هما آل الخازن وآل حبيش، بينما توزعت العهديات في مقاطعتي جزين وإقليم التفاح على أكثر من عشرين عائلة هم، إلى العائلات الأربع في عماطور، آل حمدان، وآل شمس، وآل ورد، وآل نصر الله، وآل أبو حسن، وآل حصن الدين، وآل عساف، وآل سيف، وآل قيس وغيرهم، وهذه العائلات كانت تختلف فيما بينها بالموقع السياسي والاجتماعي، وقد تعاطت معها الإمارة الشهابية على أساس أنها في مرتبة المشايخ الصغار في حين أن آل جنبلاط هم في مرتبة المشايخ الكبار، وقد انعكست عمليات الإرث من جهة وتجزئة المقاطعة إلى عشرات العهديات، إلى نشوء مواقف سياسية متناقضة بين أصحاب العهديات، إذ أن الوحدة السياسية الفعلية في الأسرة الواحدة حتى بين الدروز لم تكن متينة^(٤٩)، فكيف إذا كانت هذه الوحدة مطلوبة من عدة عائلات كل منها له مصالحه، ولديه نزاعاته الجماعية والفردية وهذا ما أدى إلى أحكام السيطرة على هذه العائلات وخنقها في مهدها السياسي.

أ-عهديات الشوف ودورها التبعي في الأسرة الجنبلاطية:

شكل الشيخ علي جنبلاط، دعامة أساسية للإمارة الشهابية، وكان الوحيد بين أعيان الشوف، الذي استطاع أن يجمع حوله الدروز وكذلك المسيحيين من

موارنة وملكيين، وذلك من خلال غط زراعي، لاقى الترحيب في الرهبانية المارونية التي كانت تسعى إلى تعميم تفوقها الزراعي. كمدخل لتوطنها في بلاد الشوف الدرزية، وكانت الإمارة الشهابية تلتقي مع علي جنبلاط على هذا النمط الذي كان يؤمن للإمارة تفعيل طاقات الربيع العقاري، كأحد شروط بقاء الأمير في منصبه.

إنطلقت خطة الشيخ علي جنبلاط، من قرية بعذران التي كان يسكنها، حيث شهدت هذه القرية هجرة مسيحية لافتة تمثلت بتوطن أكثر من خمسين عائلة بين موارد وملكيين، وقد أعطى هذه العائلات ملكيات عقارية صغيرة في المزارع التي تحيط ببلدة جزين، بهدف إنماء الأرض وتحقيق الربيع العقاري وقد شملت خطته معظم قرى الشوفين الحيطي^(٥٠) والشويزاني، وقد حرص على إنماء عهدة جزين فقدم كل سبل الدعم والترغيب للمسيحيين وتشير الدراسات الخاصة^(٥١) حول بعض العائلات المسيحية إلى أنه دخل إلى بلدة جزين خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر عشرات العائلات المسيحية.

تصف مصادر القرن الثامن عشر الشيخ علي جنبلاط بأنه كان على قدر كبير من الشجاعة والكرم، وأنه كان "شيخ الشوف كله"^(٥٢)، بحيث تمكن خلال السنوات الأولى من زعامته من أن يستميل إليه الدروز والمسيحيين على السواء.

إنه مسألة زعامة علي جنبلاط، تطرح الواقع الدرزي في تلك المرحلة من بابه السياسي والاجتماعي، رغبة في كشف أسباب رضوخ أهالي الشوف لهذا الرجل، ولا سيما أن مصادر تلك المرحلة لا تذكر أي صراع بين الدروز على مقام رئاسة الدروز السياسية ضمن مقاطعات الشيخ علي جنبلاط.

لقد شهد القرن الثامن عشر نهضة دينية تمثلت في وجود عشرات العقال في كل قرية ذات وجه درزي، وقد كثر في تلك الفترة بناء الشواهد على الينابيع والقبور، تشير إلى هذه النهضة كما أن وصايا بعض مشايخ الدروز التي نحتفظ بصور عنها تؤكد هذه الظاهرة، وكان المشايخ إن أعادوا تأهيل نبع يضعون عليه شاهداً

وينسبون بناءه إلى فقير أو حقير أو ذليل من المشايخ الدروز، وهذه الصفات كانت طاغية لدى كل المذاهب الدينية في القرن الثامن عشر وما قبله.

هذه النهضة الدينية كانت تحمل جذور الحكمة الدرزية الشريفة، التي استقى منها العقال ممارستهم اليومية، وقد التزموا بسلوك ديني من ينابيع الحكمة، وفي هذا الإطار كان العقال الدروز يلتزمون بثلاث مسلمات هي : الطاعة، وحفظ الإخوان، والتواضع للأعلى، وقد مورست هذه المسلمات بالتبعية العمياء والرضوخ إلى الأقوى، على هذا الأساس تصرف الدروز ليس مع الشيخ علي جنبلاط، بل مع من سبقه من أمرائهم، ومقدميهم، ومشايخهم، وكذلك مع من جاء بعد علي جنبلاط، وهذا ما أدى إلى حماية المؤسسة الإقطاعية من أي اختراق حتى بعد إلغاء نظام الالتزام، بعد أن تغير وجهها من "إقطاع عقاري" إلى "إقطاع سياسي".

لقد شكلت زعامة الشيخ علي جنبلاط، محطة هامة في تاريخ الجبل الدرزي، وقد قامت هذه الزعامة على دعامين أساسيتين الولاء الدرزي المطلق، والرضوخ المسيحي الفلاحي الذي كان سمة بارزة في تلك المرحلة رغم بعض الاستثناءات، هذا وقد أعطي الشيخ علي جنبلاط من العهود ما يعجز عن إدارتها واستثمارها آلاف الفلاحين، لذلك فقد شهدت فترة زعامته على مدى خمسين سنة تقريباً قوافل من الموارد والمالكين غايتها طلب الرزق، في حين كان هدفه تحقيق أكبر فائض من الربيع العقاري وإذا كان حفيده بشير جنبلاط، قد فشل في إقامة الإمارة الجنبلاطية في الربيع الأول من القرن التاسع عشر، فإن الشيخ علي جنبلاط، كان يتجه فعلاً نحو إرساء صيغة سياسية تقوم على أحادية الملكية العقارية، ولذلك سعى إلى شل القدرة السياسية للعائلات الدرزية، إنطلاقاً من قاعدة أساسية هي وحدة المؤسسة الإقطاعية، ولم يكن حشده المسيحيين في المنطقة الجنوبية من جبل لبنان، إلا لتحصين مواقعه العقارية، التي تأسس لموقعه السياسي الفريد والمميز في الجبل، ولكن الإمارة الشهابية كانت تأخذ في حساباتها هذا التوجه، فسعت هي أيضاً إلى استقطاب المسيحيين الذين كانوا يشكلون ثقلًا ثقافيًا وصناعيًا وزراعيًا بحيث مكن هؤلاء من خلط الأوراق السياسية في الجبل،

وتأسيس مواقعهم الاقتصادية على أنقاض العلاقة السياسية بين الإمارة الشهابية والموسسة الإقطاعية.

ب-مدخل إلى فهم الزعامة الدرزية:

كانت العهدة خلال العهد الشهابي مدخلاً وحيداً وهاماً لتشكيل الزعامة، ولا سيما إذا كانت هذه العهدة قد وظفت في سبيل التصرف بأجزاء كبيرة منها، فبالنسبة لبلاد جزين كان القسم الأكبر منها ملكاً بالتصرف لآل جنبلاط، وقد تراكم هذا الملك خلال فترة لا تتجاوز النصف قرن، وبعد أن كانت العائلات الأربع في عماطور تتصرف بثمان وعشرين مزرعة في إقليم التفاح في أواخر القرن السابع عشر، أصبحت هذا الملكيات^(٥٣) لا تتجاوز ١٤% من كامل القرى والمزارع التي كانت بعهدة آل جنبلاط وقد بلغت مئتي قرية في المقاطعات الخمس الملزمة لهم ... و ٤٠% من عهدة الأمراء آل ارسلان التي تبلغ سبعين قرية و ٩٠% من عهدة المشايخ آل نكد التي تبلغ إحدى ثلاثين قرية، إذاً فإن حجم العهدة لم يكن وحده كافياً للوصول إلى الزعامة وإنما يفترض أن تتحصن العهدة بالحجم العقاري الكبير، وإذا كانت العهدة هي أحد شروط الترقى إلى الموقع الاجتماعي المتميز، فإن بعدها الاقتصادي كان يحميها من أية خروقات ترمي إلى إضعافها وذلك بشراء ملكيات فيها. وقد أدت الممارسة الفوقية في إطار تحصيل الأموال من المكلفين ضمن العهدة إلى كسب النفوذ المعنوي والمادي لصاحب العهدة.

الشرط في صاحب العهدة أن يجي الميرة والأكلاف من المكلفين مشايخ وفلاحين^(٥٤) على أساس دفتر تفريغ ميرة المشايخ ودفتر تفريغ ميرة الفلاحين^(٥٥) وذلك وفقاً للتسلسل الموقعي بين أصحاب العهدة وصاحب المقاطعة والمتسلم أو الأمير، ولكن الأمر يختلف بين صاحب عهدة وآخر فال علي صالح في دير القمر، وهم أصحاب عهديات "الدلمية، والرزانية، ومرج روح"، كانوا يدفعون مال الميري إلى المشايخ النكدية^(٥٥)، وهؤلاء بدورهم يدفعون مجموع المال المحصل إلى الأمير

الشهابي، بينما كان رؤساء العصبيات من عائلتي عبد الصمد وآل أبي شقرا يدفعون هذا المال للأمير الشهابي شخصياً^(٥٦)، فهل من تفسير لذلك...؟.

سبق أن أوضحنا أن عهديات بلاد جزين وإقليم التفاح كانت بتصرف العائلات الأربع في عماطور منذ بداية العهد المعني، وشرعت هذه الملكيات في مطلع القرن السابع عشر، وكانت العلاقة تتم مباشرة بين العائلات النافذة والأمير المعني، وفي ذلك دليل واضح على دور الفرسان في حماية الموقع السياسي للأمير وبالتالي الإمتيازات التي اكتسبتها هذه العائلات في السلم الاجتماعي.

إن العهديات العائلية، خلال العهد المعني، كانت تشكل الأرضية السياسية الصلبة لهذا العهد، فكانت كل عائلة مقاتلة، تتصرف بمزرعة أو عدة مزارع وفي هذا الإطار، كانت تتوضح المواقع الاجتماعية لهذه العائلات، من خلال الحجم العقاري لكل منها. وقد أدت التقسيمات الإدارية، بعد معركة عين دارة، إلى تحجيم دور العائلات النافذة، من خلال ربط معظمها، بشيخ المقاطعة أو "متعهد الجباية" مما أدى إلى تهميشه، وكسر نفوذه، عبر جره إلى مواقف تبعية، تخدم توجهات الزعامة الدرزية التي هي متعهد الجباية.

لا شك في أن معركة عين دارة قد أدت بشكل مباشر إلى حصر المساحة السياسية بخمسة أعيان^(٥٧)، حيث أطلقت لهم حرية التصرف في عهدياتهم، وكان هؤلاء ممارسات متشابهة على مستوى تعزيز كل منهم لعهدته، وذلك بشراء ملكيات فيها، وقد أدت الممارسات الفوقية لأصحاب العهديات في إطار تحقيق الربح العقاري، إلى تأمين شروط الزعامة^(٥٨) التي كانت تتوقف على الثروة والموقع السلطوي، وكان العامة من الدروز يتصرفون بملكيات رمزية، لذلك فقد تمت عمليات شراء الأراضي من العائلات المتوسطة التي تملك مزرعة أو مزرعتين، فمثلاً عائلات عساف وسيف وورد "نيحا الشوف" وحصن الدين "المختارة" وآل حمدان "باتر" وهي عائلات متجذرة في "الشوف الحيطي" من بلاد الدروز كانت تتصرف بملكيات في بلاد جزين

فاشترها آل جنبلاط. وتحولت هذه العائلات^(٥٩) رغباً عنها إلى "أهل السمية" بعد أن أصبح أفرادها كتاباً وخولية عند آل جنبلاط.

إن تراكم الملكيات لدى آل جنبلاط في بلاد جزين التي كانت منذ زمن متقدم من الشوف الحيطي، أسقط مبدأ التمايز النسي بين المشايخ الصغار والمشايخ الكبار وأصبح الأولون أقرب إلى العامة منهم إلى الأعيان، ولم يكن حتى للعائلات التي لديها ملكيات كبيرة سوى الرضوخ للدور السلطوي لهؤلاء الأعيان، وذلك نظراً للتراتبية الحادة التي كانت تحكم مجتمع جبل لبنان، فخارج إطار معاملات الربيع العقاري كانت هذه العائلات تعرض قضاياها مباشرة على صاحب العهدة رغم علاقتها الجبائية بالأمرء الشهابيين. ولذلك فإن تراكم فائض الإنتاج لدى الأعيان، جعل من العامة جماعات لا هدف لها سوى اللهات وراء رزقها، ولم يكن هذا الرزق مؤمناً سوى لدلا هؤلاء، من هنا فإن التبعية للأعيان كانت تفرضها تشكيلات من جزر الملكيات، وقد كان العامة يتنافسون فيما بينهم على من يقدم أكثر لصاحب العهدة، في الوقت الذي كان فيه المسيحيون منشغلين بزراعة الأرض، وتذكر المصادر التاريخية معارك جرت بين الأمرء الشهابيين أو بين هؤلاء وغيرهم من مشايخ الأطراف أدت إلى مصرع كثير من الدروز^(٦٠)، وكانت غاية التنافس إرضاء صاحب العهدة، وهو مصدر الرزق.

ج- رزق السمية

رغم الإمكانيات الكبيرة لصاحب العهدة والتي عبر عنها بالمقاطعة إلا أن عهده كانت معرضة للإلغاء في ظل ظروف سياسية معينة كما حصل للأمراء الإرسلايين بعد معركة عين دارة، لذلك كان على صاحب العهدة أن يتدارك أي خطر متوقع على موقعه السياسي بأن يعتمد إلى تعزيز (سميته) فما هي السمية...؟

منذ الفتح الإسلامي كان هناك مبدأ ثابت وهو أن الأراضي الإسلامية هي لكل المسلمين إلا أن رقبته هي لبيت المال، من هنا كان التصرف بالأرض عن طريق الضمان وليس التملك، ولكن باب الإحتهاد فتح على هذا الموضوع فأصبح التصرف

ببعض الأراضي. يمنح لقاء البدل المسبق وأصبح للمتصرف بالأرض إمكانية نقلها بيعاً ورهنأ وتوريثاً ومقايضة، وفي عصر المماليك كانت هناك أملاك خاصة سلطانية وأملاك شريفة سلطانية فالأولى يمكن تملك حق الانتفاع بها من قبل السلطان واستغلالها لحسابه طالما هو سلطان، أما الأملاك الشريفة السلطانية، فهي التي اشتراها السلطان بماله من مالك آخر، أو من بيت المال فصارت بذلك ملكاً حراً وله جميع وسائل التصرف فيها من بيع وهبة ووقف وتوريث^(٦١)، إلا أن هذا التشريع تطور تبعاً لحاجات بيت المال فأصبح ينسحب على كل رعايا السلطنة، وأصبحت الملكيات تنتقل من شخص إلى آخر بطريقة الشراء^(٦٢) أو بطريقة "التطويب"^(٦٣)، والحالة الأخيرة كانت تهدف إلى عدم إبقاء أراضي خارج الضمان حرصاً على تحقيق أكبر قدر ممكن من المال للخرينة السلطانية، وقد جرى اعتبار هذه الأراضي "أميرية" إلا أنه شرع التصرف بها على وجه الملكية وبقيت رقبته عائدة لبيت المال.

هذا التشريع في الملكية العقارية كان مطبقاً خلال القرن السادس عشر، وحتى صدور قانون الأراضي سنة ١٨٥٨. وكان التصرف بالملكيات ينحكم بفتاوى الشرع الإسلامي، وركزت هذه الفتاوى على حرية التصرف بها من بيع ورهن وهبة وتوريث إلا أن الأراضي التي كان المتصرفون بها يعتبرونها من أراضي "الأجداد" لقدم استغلالها، ولا سيما تلك التي كانت بتصرف العائلات النافذة، فكانت رقبته لأصحابها وليس لبيت المال، هذه الملكيات شكلت خطراً على صاحب العهدة، الخائف على موقعه السياسي، من هنا كان الاتجاه عاماً عند أصحاب العهديات إلى شراء الأراضي ضمن العهدة، وهذه الأراضي سميت "رزق السمية". قانونياً كانت الأراضي المشتراة تدخل ضمن حقوق الملكية، ولكن سياسياً كان لها هدف آخر وهو التبعية التي يندرج في إطارها العامة، وهي تبعية غير مشروطة، فكان لشيخ المقاطعة سلطة شرعية، ذات استقلال داخلي مصدرها المنطقة التي يحكمها والساكنون فيها^(٦٤مكرر). وقد سمي العامة الذين أعطي لهم حق الانتفاع من أراضي العهدة المتصرف بها، "أهل السمية" فأولاد الأمير فارس بلعم الذين قدموا بسكتنا ... كان كل فرع منهم يحكم على "سميته" أي

الفريق الذي يخصه^(٦٤) ، ويقول قسطنطين "الباشا أن أتباع الأمراء من المقدمين والمشايع والسوقة والفلاحين والخدم يقال لهم عزوة وسمية"^(٦٥)، وفي معرض كلامه عن إحالة عهده الشيخ قبلان القاضي إلى الشيخ ربح^(٦٦) جنبلاط يروي حسين غضبان أبو شقرا أن "المال المطلوب جمع من آل نكد وآل الخازن وما تبقى من المال صار توزيعه على السمية من أهالي الشوف"^(٦٧)، وتقدم إيرينا سميليانسكايا فكرة عن أهل السمية فتعتبرهم من الشركاء أو من بين غالبية الشركاء^(٦٨) ورأت أن عملهم كان تأدية الخدمة العسكرية لدى الإقطاعي وتزويده بالمحصول والمنتجات الزراعية والقيام بأعمال السخرة... وكان الإقطاعي هو الذي يحاكم هؤلاء الشركاء^(٦٩). ومهما اختلفت التفسيرات بشأن "رزق السمية" و "أهل السمية" فالثابت أنه كان لكل صاحب عهدة مزارع معينة، توزع دراهمها على العامة من الدروز والفلاحين المسيحيين المقيمين في نطاق عهده، أو أية عهدة تابعة له، ويعطي لكل من هؤلاء حق التصرف بالدرهم المخصصة له، على أن يبقى صاحب العهدة مالكا لحق الشفعة، وفي هذه الحالة لا يمكن للمتصرف بمساحة صغيرة من الأرض أن يبيعها لأي كان إلا بموافقة صاحب العهدة وبالشروط التي كان قد وضعها، فمزرعة الحورانية^(٧٠) مثلاً التي كانت بتصرف آل جنبلاط توزع قسم من دراهمها على المشايخ بيت حمدان^(٧١) وبعض أهالي قرى : مزرعة الشوف، بعذران، والحجاجية، وعين قني، والكحلونية، والمنقلة، وهذه القرى في الشوفين الشويزاني والحيطي. علماً أن معظم عائلات هذه القرى لم يكن لديه لا عهديات ولا ملكيات يتصرف بها. هذه المزرعة وغيرها من مزارع بلاد جزين اشتراها آل جنبلاط من فائض إنتاج العهديات التي يديرونها.

وفقاً لهذا المبدأ كانت جميع المزارع التي أكسب آل جنبلاط حقوق التصرف بملكياتها توزع على العامة من الدروز والفلاحين المسيحيين، وهؤلاء هم الذين عرفوا بأهل السمية لأنهم مسميون على الأعيان ومحسوبون عليهم، علماً أن المشايخ الصغار كانوا خارج إطار معاملات رزق السمية، ولذلك لم يكونوا من أهل السمية نظراً لتصرفهم بملكيات عقارية كانت قد جعلتهم في موقع متقدم قياساً إلى العامة.

د- الخراج:

اختلف مفهوم الخراج في الدول الإسلامية، منذ الفتوحات وحتى انهيار الإمبراطورية العثمانية، إلا أن الخراج الذي نقصده هو أحد الوسائل التنظيمية لـ "الجباية الخراجية"^(٧٢)، وقد عبر عن الخراج بالمساحة التي تعين حدود كل قرية أو مزرعة، فكل قرية كان لها خراجها، وهذا الخراج كان يتشكل خلال العام ١٨٤٩ من الملكيات المتصرف بها والأراضي الموقوفة^(٧٣)، إلا أنه خلال عهد المتصرفين كانت الأراضي المشاعية والأراضي المهملة (مهمولات)^(٧٤) تعتبر من ضمن خراج القرية، وذلك تنفيذاً لأحكام قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٥٨، وعلى هذا الأساس شكل الخراج تعبيراً عن مدى غنى القرية أو فقرها، وبالتالي مدخلاً لفهم حجم نفوذ أهاليها، ومكانتهم الاجتماعية.

هـ- مزارع جزين في خراج عماطور

اكتسب خراج عماطور أهميته التاريخية من كونه يشكل ضمن هضباته وديانته الطريق الأساس التي تربط دير القمر مركز الإمارة المعنية، بصيدا الموقع الاقتصادي الإمارة، وكان يولف إحدى النتائج التي تمخضت عنها سيطرة العائلات الأربع في عماطور، على مساحة شاسعة تمتد من قرية عماطور إلى صيدا، والمرجح أن هذه السيطرة سابقة لعهد الإمارة الشهابية، وكذلك لوجود المشايخ آل جنبلاط في بلاد الشوف، ويردد أهالي قرية عازور نصاً لوثيقة مآلها أن الشيخ شلش من عماطور اشترى قطعة أرض في القرية المذكورة، خلال النصف الأول من القرن السابع عشر. كانت قرية عماطور من أغنى القرى خراجاً ومالاً^(٧٥) وقد امتد خراجها حتى مزرعة صيدون، التي تقع جنوبي بلدة جزين، وتبعد عنها مساحة أربعة عشر كيلو متراً، وقد تميز هذا الخراج الذي ضم إقليم يسري بخصوبة أراضيه، ولعبت الثروة المائية فيه دوراً فاعلاً في خصوبته، وثبت وثائق القرن التاسع عشر أن بعض أراضي هذا

الخراج كانت صالحة لزراعة الدخان كمزرعتي صيدون وكفريسا ومرج بسري، بالإضافة إلى أشجار التوت التي تعتبر النتاج الرئيسي فيه، وكذلك أشجار الزيتون، والجوز، والخرنوب، والكرمة، والإحاص، والرمان، نظراً لتميزه بكثرة الأحواض إلى جانب الأفر والسواقي التي تمر فيه، لذلك كثرت فيه أشجار الحور والدلب التي كانت تستعمل في إنشاء سطوح المنازل.

بلغت مساحة خراج عماطور سنة ١٨٤٩^(٧٦) "١١٣٦٦" درهماً، في حين بلغت مساحة جبل لبنان سنة ١٨٤٤^(٧٧)، "١١٦٧١١" درهماً ومساحة الشوف مع دير القمر "٤٠٠٨١" درهماً، أي ما نسبته ٩,٧٣% من مساحة جبل لبنان و ٢٨,٣٥% من مساحة الشوف ودير القمر، وكانت قيمة مال الميري التي تحصل من هذا الخراج تبلغ نسبة ٥,٢٥% عن كل درهم^(٧٨) وكان إقليم بسري وقسم من إقليم جزين يتألفان من ثمانية وثلاثين موقعاً، بينها مزارع معروفة أصبحت اليوم قرى مأهولة كـ "برته، وصيدون، وريعات، وشقاديف والحرف"^(٧٩)، والثلاث الأخيرة كانت تابعة للشوف الحيطي، ومنها ما لم يعد له ذكر لعدم تداول الناس بأسمائها كمواقع: "أستوريت، والخورانية، وكفرماية، والجزيرة، وعين الرهوة"^(٨٠)، وخلال المرحلة الأولى من عهد المتصرفين (١٨٦١-١٨٦٤) واستناداً إلى المادة الثالثة من نظام جبل لبنان الأساسي قسم الجبل إلى ستة أفضية^(٨١)، بحيث أصبح إقليم جزين قضاء بعد أن ضم إليه قسم من الشوف الحيطي، وبذلك ضمت هذه المواقع إلى القضاء المذكورة، وكانت مزرعة بجنين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد أصبحت بتصرف دير مشموشة، الذي كان تابعاً بدوره لخراج عماطور^(٨٢)، كذلك مزرعة الرخصة^(٨٣) التي كانت خلال الفترة المذكورة وحتى سنة ١٩٠٠ من أملاك ورثة الشيخ سعيد جنبلاط.

و- ملكيات الأمراء الشهابيين والمشايخ آل جنبلاط في إقليمي بسري وجزين

من المتعذر تعيين حدود كل من إقليمي بسري وجزين لتداخل هذين الإقليمين في أكثر من جهة، وبالتالي لتعذر معرفة جميع أسماء المواقع فيها نظراً لمرور ما

يقارب المئة وأربعين سنة، على اعتماد هذه الأسماء، ولكننا حاولنا التوصل إلى معرفة معظمها من أحد المعمرين^(٨٤) في عماطور، ويتضح من الملحق رقم (٤) أن مجموع ملكيات الأمراء الشهابيين والمشايخ آل جنبلاط في خراج عماطور. بلغ إثنتي عشرة ملكية تألفت من ١٩٨ درهماً وقد شكلت المساحات المتصرف بها من قبل الأمراء الشهابيين واحداً وخمسين درهماً ونصف الدرهم أي ما نسبته ٢٦,٠١ % من مجموع هذه الملكيات.

أما المساحة التي كان آل جنبلاط يتصرفون بها، فقد بلغت ١٤٦ درهماً ونصف الدرهم أي ما نسبته ٧٣,٩٩ %، هذا بالإضافة إلى ملكيات كانت بتصرف العامة والفلاحين حيث كانوا والأمراء الشهابيين يشاركونهم فيها، وإذا كان آل جنبلاط قد شكلوا ثقلًا عقاريًا في جزين، فإن الملكيات التي كان يتصرف بها الأمير مسعود ابن الأمير بشير الثاني والأمير محمود ابن الأمير خليل بشير الثاني هي ملكيات رمزية ويتضح من الملحق رقم (٤) أن هناك ربع درهم في محلة "استوريت" تعود ملكيته لورثة الست "دلا" جنبلاط وهو بشراكة الأمير مسعود الشهابي.

لا شك أن هذه الملكيات متوارثة، منذ زمن الأمير بشير شهاب والشيخ بشير جنبلاط، وربما قبلهما. ويتضح من الملحق (٥) أن ثلاثين ملكية في إقليم جزين توزعت على العامة والفلاحين، بشراكة آل جنبلاط والأمراء الشهابيين وقد شكلت شراكة آل شهاب نسبة ٢٠ % وآل جنبلاط ٨٠ % واللافت في شراكة آل جنبلاط مع العامة والفلاحين التدني الكبير في حجم الدراهم للملكية الواحدة وبالنسبة دراهم الشراكة، فنجد مثلاً أن "الحرمة" نزهة أبة أحمد كانت تتصرف بنصف درهم وكان المشايخ آل جنبلاط ويقصد هنا. الشيخ سعيد جنبلاط والشيخ نعمان جنبلاط يشاركانها على الثلث أي ١/٣ من نصف الدرهم، علماً أن نصف الدرهم قد يكون "أصل" جوز لا يتجاوز إنتاجه السنوي الألف جوزة. هذا وقد توزعت ملكيات الشراكة على بعض أهالي القرى التالية : بعدران ٢١ ملكية ٧٠ %، مزرعة الشوف ٧

ملكيات ٢٣,٣٣، الكحلونية ملكية واحد ٣,٣٣% صليما ملكية واحدة ٣,٣٣%
كما أن الملكيات التي كان يتصرف بها أهالي قرية بعذران قد توزعت بالنسب التالية :

- المسيحيون : ١٥ ملكية ٧١,٤٢%

- الدروز : ٦ ملكيات ٢٨,٥٧%

وبين الجدول رقم (٣) أن دراهم مزرعة الحورانية في إقليم جزين كانت
خلال سنة ١٨٤٩ ، ٤٢٣ درهماً وقد وزعت على بعض أهالي قرى الشوفيين
الشويزاني والحيطي وإقليم الخروب كما يلي:

- باتر	و ١ درهم وثلاثي الدرهم	النسبة ٠,٢٠ %
- عين قني	و ٥ خمسة دراهم وثلاث الدرهم	١,٢٢ %
- عماطور (حارة جندل)	١٠٨ مئة وثمانية دراهم	٢٥,٥٣ %
- مزرعة الشوف	٤٠ أربعون درهماً	٩,٤٥ %
- الكحلونية	٥٣ ثلاثة وخمسون درهماً	١٢,٥٢ %
- بعذران	٢١٣ مئتان وثلاثة عشر درهماً	٥٠,٣٥ %
- صليما (جزين)	درهمان	٠,٤٧ %
- الحاحاجية (إقليم الخروب)	درهمان	٠,٤٧ %

ماذا يمكن أن نستنتج من هذه المعلومات ...؟

أولاً : إن أملاك الأمراء الشهابيين كانت بشراكة بعض الدروز (سليمان دعيكل وعز الدين) من مزرعة الشوف بينما كانت أملاك المشايخ آل جنبلاط قد وزعت
دراهمها على المسيحيين الذين تصرفوا بنسبة ٧٠% من مجموع دراهم آل
جنبلاط في إقليمي بسري وجزين وذلك بسبب عدم وجود ملكيات شاغرة في

الشوف، إذ أن ملكيات آل جنبلاط في المحيط الدرزي كانت بشراكة الدروز بشكل عام.

ثانياً: إن وجود نسبة غير قليلة من دراهم مزرعة الحورانية يتصرف عائلة قيديه يؤكد على ملكية أهالي عماطور (حارة جندل) لهذه المزرعة إذ أن بائع نصفها هو الشيخ يونس ابن سيف الدين الحايك من الحارة المذكورة علماً أن الذي وقّع "حجة شرائها" بإذنه هو قيديه ابن ناصر من عماطور الذي كان بعض أفراد من عائلته يتصرف بقسم من أراضي مزرعة الحورانية^(٨٥).

ثالثاً: يلاحظ من الملحق رقم (٣) تصرف مسيحي بعذران بـ ١٥٤ درهماً أي ما نسبته ٧٠% من الأملاك التي كان يتصرف بها أهالي بعذران، فهل أن هذه الملكيات كانت قد وزعت عليهم من قبل الشيخ علي جنبلاط الذي كان يقطن

القرية المذكورة...؟ ولكن اللافت أن العائلات المسيحية التي كانت تتصرف بقسم من دراهم مزرعة الحورانية وهي "منصور نهر - نمر - طنوس - موسى - توما - مارون - عبد النور - اسطفان - متى - لبس - سرحال - فرنسيس - راشد - القهوجي. لم يبق أحد منها في قرية بعذران سوى عائلة القهوجي، والأرجح أن هذه العائلات كانت قد نزحت إلى إقليم جزين وإقليم التفاح، حيث توضح الإحصاءات^(٨٦) الحديثة وجود عائلات بنفس الأسماء في القرى التالية : (عبد النور : جزين) - (اسطفان : البرامية - عيرا - كفر حرة) - (متى : برتي - مليخ - مجدليون)^(٨٧) - (طنوس : قتالة - كرخا - وادي بعنقودين) - (لبس : جزين - كفر فالوس) - (سرحال : جزين - عازور - كفر فالوس) - (فرنسيس : عازور - لبعاء) - (راشد : عازور) - (القهوجي : بكاسين - كفر حونة) - (منصور : صفارية - عين الدلب - قتالة - القطين) - (نهر : عين الدلب - كفر فالوس) - (نمر : بسري - خربة بسري - لبعاء) -

(موسي: لبعاء - المحاربة) - (توما : درب السيم - حيطورة - عين المير - كرفالوس) - (مارون : عين المير - مجديون).

رابعاً : إن نسبة ٣٨% من العائلات الدرزية في الشوفيين الحيطي والشويزاني التي كانت تتصرف بملكيات في إقليمي، بسري، وجزين، هي من العائلات غير المعروفة اليوم ك: قيديه، حارة جندل، ومرشان، : الكحلونية، وعز الدين ، وعساف، واسماعيل، مزرعة الشوف.

خامساً : إن العائلات التي كان لها موقع سياسي أو ديني، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، كآل أبي حمزة (خرية الشوف) وآل ورد، وعساف، وسيف (نيح الشوف) لم يكن لها ملكيات في القسم التابع لخراج عماطور، في إقليم جزين مما يفسر موقعها المميز في السلم الاجتماعي. ولكن هذه العائلات كانت قد باعت ملكياتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعتقد أنها كسنت ترفع عن طلب التصرف بملكيات في أراضي آل جنبلاط، التي كانت توزع على العامة والفلاحين من الدروز والمسيحيين، وهي ليست في موقع العامة. هذا وتشير وثائق قرية بعذران^(٨٨) إلى وجود ملكيات مستقلة لآل أبو حسن في مزارع : ريمات شقادييف - بمارع.

سادساً : إن شراكة آل جنبلاط، العامة والفلاحين من الدروز والمسيحيين على دراهم متدنية جداً، في مزرعة الحورانية (ربع درهم، أو ثلث درهم) تفسر الواقع المتدني جداً لهؤلاء. فال جنبلاط الذين كانوا يتصرفون بآلاف الدراهم، في عهداتهم، لم يسمحوا حتى للعامة من الدروز، بمجازة ملكيات كبيرة ، حرصاً على عدم الإفلات من ساحتهم السياسية، ومن هنا يمكن تفسير تسلطهم على الملكيات العقارية، وشرايتهم للملكيات بعض العائلات النافذة.

هناك استثناء وحيد في ملكيات التصرف وهو أن المشايخ آل حمدان من باتر الشوف، كانوا يتصرفون، بدرهمين تقريباً في مزرعة الحورانية. علماً أن ملكياتهم في

خراج عماطور، لا تتجاوز السبعة دراهم، ولا يمكن إعطاء تفسير لذلك سوى ضعف موقعهم السياسي، خلال تلك الفترة.

ز- ملكيات الشيخ ناصيف أبو شقرا في إقليمي جزين وبسري، وتحديدًا في جل ناشي خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، هو الآخر يشكل أحد الإثباتات على تبعيته للملكيات الجارية بتصرف أهالي عماطور، وهو تابع حالياً لقضاء جزين ويقع بين قريتي بنواقي والميدان^(٨٩)، وهو كان مأهولاً بالسكان خلال العام ١٩١٨^(٩٠) ولم يزل.

كان جل ناشي، من جملة ملكيات الشيخ ناصيف بن علي أبو شقرا الذي عرف عنه في إحدى الوثائق المكتوبة سنة ١٧٤٣ بـ "عين الأعيان وفريد العصر والزمان"^(٩١). وقد أوصى الشيخ ناصيف في وصيته المورخة في "العشر الأوسط من هلة محرم افتتاح سنة ١١٦٤ هـ - ١٧٥١ م. إلى ابن شقيقه علي باستحقاقه في طاحون الخربة (خربة بسري) التي أصبحت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من ملكيات آل جنبلاط، وكذلك عودة الجزيرة ... وجل ناشي^(٩٢)، وكامل استحقاقه في بقر شركائه في الجل المذكور، كذلك أوصى إلى ابن شقيقه بقنطار ورق توت من رملة الحورانية^(٩٣).

ح- دور العهدة في استقطاب العائلات الفلاحية

في مبدأ التعاطي مع المسيحيين، لم يكن هناك استقرار فلاحي مسيحي دون رعاية الأعيان أصحاب العهديات وإذا ما درسنا التجمعات السكانية الكثيفة في دير القمر وزحلة وجزين نرى أن عامل الاستقطاب هو واحد، ملكيات شاسعة لكل من هؤلاء الأعيان تتجمع في إطارها عائلات فلاحية ناشطة قادرة من خلال كدحها الدائم على أن تؤمن فائض إنتاج يلي رغبات الأعيان ويحافظ على نفوذهم. فالنفوذ الذي مارسه آل جنبلاط في عهدة جزين قد أدى إلى تميش العائلات التاريخية في ملكياتها العقارية.

لقد ركز آل جنبلاط على المزارع المحيطة ببلدة جزين لما فيها من عوامل الاستقطاب، ذلك أن المسيحيين الذين كانوا قد بدأوا بهجرات متتالية إلى جزين في أوائل القرن الثامن عشر، منحوا حق التصرف في ملكيات متقاربة ورغم أن الروابط القرابية كانت مفقودة بينهم، إلا أن الإحساس الطائفي كان يشدهم إلى التجمع ضمن مواقع تؤمن لهم التواصل المحمي من صاحب العهدة في جزين، ولا تشكل حالة مسيحي قرية بعذران استثناءً أو خروجاً عن المبدأ الذي كان معتمداً فهؤلاء قد تصرفوا بملكيات في مزرعة واحدة مما يؤمن لصاحب العهدة مزيداً من الاستقرار الفلاحي لجهة علاقة أبناء القرية الواحدة بعضهم ببعض. هذا ولم يكن تطور بلدة جزين على صعيد الكثافة السكانية التي شهدتها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا انطلاقاً من عوامل الاستقرار الأولي، ويلاحظ من المعلومات التي قدمتها الملاحق من (١ إلى ٥) أن الملكيات التي بقيت للمشايخ الصغار أو العائلات النافذة في إقليم بسري كانت بعيدة عن نقاط الاستقطاب الفلاحي إن كان ذلك في مواطنها أو ضمن الملكيات التي كانت تتصرف بها، فال جنبلاط لم يكن لهم إلا ملكيات قليلة في إقليم بسري نظراً لبعدها عن التجمعات السكنية وهذا ما أدى إلى عدم توطئه من قبل العائلات الفلاحية، باستثناء أطرافه كمزارع بسري وخربة بسري.

ثالثاً : الصراع على دير مشموشة

لم تمض عدة سنوات على بناء دير مشموشة حتى أصبح مؤسسة دينية منظمة، وكان لإنشاء الرهبانية اللبنانية، سنة ١٧٠٠ من قبل مجموعة من الرهبان الحليين، أن شيدت أديرة على أراض وهبها بعض الأعيان الموارنة والدروز، بحيث استقر فيها الرهبان الحليون، والبلديون، وفي أوائل السنة ١٧٣٧ اشترت الرهبانية المذكورة دير سيدة مشموشة من المطران سمعان عواد بعد أن عجز عن إكمال بناء الدير واشترت كذلك الأراضي اللازمة له، حيث أنشأت عليها كنيسة وكانت الرهبانية قد إنحكمت بخلافات داخلية تتعلق بتطبيق قوانين الرهبنة واعتراض بعض الرهبان على حرمانهم من

الوظائف وكذلك بسبب الديون المتراكمة على الرهبانية، ونتج عن هذه الخلافات انقسام الرهبانية إلى حلبية وبلدية.

لقد عزز دير مشموشة تواجد الموارنة في بلاد جزين وإقليم التفاح، ولكنه بدءاً بالعام ١٧٤٤ أصبح قضية سياسية محوراً لرجلان أحدهما على رأس الإمارة الشهابية وهو الأمير ملحم الشهابي والآخر الشيخ علي جنبلاط عمدة بلاد الدروز.

إن الأسباب الحقيقية لانقسام الرهبانية إلى حلبية وبلدية هي استئثار الرهبان الحلبيين بالوظائف الرهبانية مما دفع بالرهبان البلديين إلى رفض كل المقررات التي صدرت عن المجامع الرهبانية، وقد عزز هذا الانقسام دخول علي جنبلاط طرفاً أساسياً فيه. إذ وقف إلى جانب الرهبان البلديين، بينما وقف الأمير ملحم الشهابي إلى جانب الرهبان الحلبيين انسجماً مع موقف البطريرك الماروني حينذاك البطريرك سمعان عواد.

هذا الصراع لم يكن صراعاً على الشؤون الداخلية للرهبانية، وإنما صراع على الفلاحين، إذ أن استقطاب الرهبان البلديين، كانت الغاية منه تسريع عملية التوطن الماروني في بلاد الدروز بشكل عام، وبلاد جزين وإقليم التفاح بشكل خاص، ذلك لأن الأديرة كانت فعلاً مواقع اجتذاب للمهاجرين، الموارنة، علماً أن عمليات التوطن كانت قبل إنشاء الأديرة، كذلك كان الرهبان يقدمون المساهمات الفعالة لتنشيط الريع العقاري عن طريق استصلاح الأراضي وتجهيزها وزرعها، وكان المستفيد الأول من ذلك الشيخ علي جنبلاط الذي كان متعهداً لبلاد جزين ومتصرفاً بمعظم الأراضي فيها.

أ- الرهبانية اللبنانية في دير مشموشة:

تذكر المراجع التاريخية نقلاً عن مجموعة القس توما اللبودي المصورة، وذلك سنة ١٧٣٦ أنه بوشر في تأسيس دير في "نواحي صور وصيدا" وهو موجود في حكم الأمير ملحم أمير الدروز في آخر حكمه، وكان فيه مسيحيون موارنة كـ"كثيرون"^(٩٤) ويستطرد اللبودي قائلاً "معروف أن تلك البلاد منقطعة من النفع الروحي..."^(٩٥).

لقد كان هذا الدير تحت نفوذ آل جنبلاط، وكان كغيره من الأديرة يتنامى بفعل الملكيات العقارية التابعة له. وبفضل الذين قدموا له الهبات والمساعدات والتي كان يعبر عنها "بالشحاذة"^(٩٦). واستمرت الرهبانية الحلبية تدير شؤون دير مشموشة قرابة الشامي سنوات أي حتى سنة ١٧٤٤، حيث كان الخلاف قد تفاقم بين الرهبان البلديين والرهبان الحلبيين.

ويستفاد من المصادر الرهبانية، أن الأعيان الدروز والموارنة والشيعية كانوا يتصرفون في أديرة الرهبانية تصرفاً مطلقاً لجهة إقفال الدير، أو إخراج الرهبان منه. أو تسليمه لفئة من الرهبان يرضون عنها، وكل ذلك كان يتم لقاء الرشاوى والمنافع والتي كانت تدفع لهؤلاء الأعيان، وكان المديرون العامون للرهبانية لا يخفون تدميرهم مما كان يحصل ولكن الواقع كان هو الحق الذي يفرض نفسه على الرهبان.

ب- علاقة الأمير ملحم الشهابي بالرهبانية اللبنانية

درجت الكنيسة المارونية منذ نشأتها على التعاطي مع الحكام المحليين من أمراء ومقدمين ومشايخ، بليونة فائقة وذلك لتأمين مصالحها التي لا يمكن أن تؤمنها المواقف المعارضة. ولكن الأمراء الشهابيين، كانت لهم بشكل عام علاقات إيجابية مع الكنيسة المارونية، وقد لعبت السياسة الفرنسية منذ منتصف القرن الثامن عشر، دوراً بارزاً في ترسيخ هذه العلاقة ولا سيما بعد قرار الحماية الفرنسية للرهبان اللبنانيين التابعين لرهبة مار أنطونيوس اللبنانية، وقد اعتبر القرار هذه الحماية "خصوصية ودائمة"^(٩٧).

وقد كلف الوزير لوريه المسؤول عن قضايا الشرق تنفيذ هذا القرار، الذي كان قد صدر سنة ١٧٥٠، وسأوى بين الرهبان اللبنانيين والفرنسيين وتذكر المراجع المحلية نقلاً عن إحدى رسائل^(٩٧) الأب العام للرهبانية توما اللبودي، أن الأمير ملحم كانت تربطه بالرهبانية اللبنانية علاقات مصلحية، وإن الرهبانية كانت تقدم له الخدمات التي يحتاجها لدى القناصل والإفرنج ويعترف اللبودي بنفس الرسالة إن "هذه المصالح ليست إلا إصطلاح حال ومداواة وقت"^(٩٩).

بالمقابل كان المجمع المقدس، يقدر السياسة الإيجابية التي يعتمدها الأمير ملحم مع الرهبانية، ويذكر بطرس فهد أن هذا المجمع كان يبعث برسائل إلى الأمير، وربما كان الأمير الشهابي يرى فيها مردوداً سياسياً، لذلك كان يحرص على تقديم الخدمات اللازمة للرهبنة وللقاصد الرسولي، حتى أنه قال للقاصد الرسولي سنة ١٧٣٧ "مهما كان لك من الأغراض في هذه البلاد فهي مقضية إكراماً لمرسليك ولو خرب بلادي" (١٠٠).

من هنا كان موقف الأمير ملحم متأثراً إلى حد بعيد بتوجيه رأس الكنيسة المارونية ومدير الرهبانية المارونية، نظراً لارتباط هذين المرجعين بكنيسة روما. هذه المواقف المساعدة، كانت بلا شك تحمل في ترجمتها احتضاناً للرهبانية المارونية، وإمكانات كبيرة من المد الثقافي، والمهني، ما جعل من الرهبانية بعد حين، رائدة في الحقل الثقافي، وسمّة لبنانية مميزة في المجال المهني، بحيث استفاد منها المسيحيون بشكل عام، والموارنة بشكل خاص، في تشكيل النواة الصناعية اللبنانية.

ج- موقع علي جنبلاط في الإمارة الشهابية.

كان علي جنبلاط أحد المتعهدين للأرض في بلاد الدروز وكانت عهده تعتبر من أوسع عهديات الأعيان الدروز والموارنة، وكانت تربطه بالأمير ملحم علاقات مصلحة، تحدد سقفها بحجم الريع العقاري الذي كان يدفع للأمير الحاكم وفي حين كانت المبالغ المعينة على بلاد الشوف لاتقلق الأمير الشهابي، نظراً لسهولة جمعها، كان الشيخ علي جنبلاط يسعى إلى التصرف بأكبر قدر ممكن من الملكيات العقارية، لتحقيق فائض إنتاج أكبر يمكنه من فرض نفوذه على الإمارة، ولكن مكانة علي جنبلاط العالية كان يقابلها موقع سلطوي للأمير الحاكم لا يمكن تجاوزه، وقد بينت النزاعات التي قامت حول مرجعية دير مشموشة أن الأمير الشهابي، لم يكن يراعي مواقف الشيخ علي جنبلاط، خلال نزاع الرهبانية على الدير المذكور رغم أن تبريرات الشيخ الجنبلاطي كانت تنطلق من تأمين الريع العقاري.

د- مواقف متعارضة بين الأمير والشيخ حول دير مشموشة

كان الرهبان البلديون يشغلون دير مشموشة خلال الصراع الذي قام بينهم وبين الرهبان الحلبية سنة ١٧٤٤ وكان المطران سمعان عواد بعد بيعه لدير مشموشة ووصله إلى السدة البطريركية (١٧٤٣-١٧٥٦) يسعى لبسط نفوذه على الرهبانية اللبنانية^(١٠١) مستفيداً من دعم الأمير ملحم الشهابي والشيخ علي جنبلاط له، وقد ألتف حوله الرهبان البلديون، في حين قامت قائمة الرهبان الحلبين على تصرفات البطريرك والمديرين من الرهبانية البلدية.

لقد كان الرهبان الحلبيون يتمتعون بشئ من العلم بأصول القوانين الرهبانية في حين تذكر المصادر الرهبانية أن الرهبان البلديين كانوا بسطاء وسذج^(١٠٢)، وكان الصراع في الرهبانية اللبنانية قد بدأت تتلقاه دوائر الفاتيكان، وتحاول عبر قاصدها الرسولي في لبنان ورؤساء الإرساليات اليسوعية والكبوشية وغيرهما معالجة النزاع، ويظهر أن البطريرك سمعان عواد قد عاد عن سياسته تجاه الرهبانية فأخذ يسعى إلى المصالحة والاتحاد بعد أن فقد أي أمل بالسيطرة الكاملة.

إن الموقف الإيجابي الذي اتخذته البطريرك عواد كان من ثماره عودة الاستقرار إلى الرهبانية، حيث عقد مجمع عام تم فيه انتخاب الهيكلية الإدارية للرهبانية. وفي المقابل بدّل الأمير ملحم الشهابي سياسته تجاه الرهبان البلديين، فأخذ موقفاً معارضاً لهم في حين استمر الشيخ علي جنبلاط يساعد بكل إمكانياته الرهبانية البلدية بهدف استمرارها في دير مشموشة. وكان الدير المذكور قد خصص لإيواء رهبان من الفتيين الحلبية والبلدية، وكان الشيخ علي جنبلاط يسعى لأن يكون الدير وفقاً على الرهبان البلديين، لأن هؤلاء متمرسون في الشؤون الزراعية، وكان الرهبان البلديون ساكنين على مضض عن وجود رهبان حلبين بينهم. إن مواقف المصالح بين الرهبان البلديين والشيخ الجنبلاطي أدى إلى قيام هؤلاء بطرد الرهبان الحلبين من دير مشموشة، ويظهر أن البطريرك عواد كان قد كاشف الأمير ملحم الشهابي بموضوع اتحاد الرهبانية، واتفق على أن يبقى الوضع على ما هو عليه لجهة الوظائف التي يشغلها بعض الرهبان،

وكذلك توزيع الأديرة، ولم يكن باستطاعة البطريك عواد الخروج عن إرادة الشيخ علي جنبلاط فبعث له بالرسالة التالية^(١٠٣):

"جناب حضرة أفندينا الشيخ علي جنبلاط المكرم كرمه الله تعالى".

"وبعد الذي يحيط به علمكم الشريف هو أنه حين تاريخه أثنائي مرسوم من سعادتكم. حتم علي بخصوص الرهبان الحلية أنهم يستمروا على ما هم عليه، الرئيس رئيس، والمديرين مديرين والرؤساء رؤساء، وأن يكون حكمنا هذا وأنه الحق الصريح، فإن رسمتم نحن والإقليم تحت كفكم وبناموسكم والأمر بقي أمركم والقسرة غيرتكم وليس لنا سواكم، ولا نخرجونا دائماً من الخاطر الشريف والسلام".

إن وقوف الأمير ملحم الشهابي إلى جانب الرهبانية الحلية كان يتوافق مع موقف القاصد الرسولي، وكان ضمناً نوعاً من إظهار النفوذ على الشيخ علي جنبلاط. وفي جانب آخر كان تعاطفاً مع الرهبان الحليين لقاء تقدم كل من هؤلاء خدمة للأمير بلغت ستة قروش، وتوضح الرسالة التالية^(١٠٤) سياسة الأمير مع الرهبان الحليين.

"الذي يعلموا به رهبان مشموشة اللدين: نعرفكم أنا موجهون عزيزنا القس يوسف الحلي رئيس الدير المذكور وصحته تابعنا الشيخ ناصيف اللوكاشي لكي يطرد كل من لا يطيعه من الدير، وكل من خالف أمرنا لا يلوم إلا نفسه، لأن الحلية صاروا مسمين بنا ولنا عليهم خاطر تسخير كل واحد ست قروش، تعلموا ذلك والسلام".

هـ- مشروع اجتماع السمقانية

لم يلق أمر الأمير ملحم آذاناً صاغية من الرهبان البلديين رغم خروجهم من دير مشموشة، كذلك من موارد بلاد الشوف، فقام موارد قري : بعدادان وبسره، وبكاسين وقيتوله وجزين، ونيحا، والفريديس، وكذلك موارد صغبين بتوجيه رسالة^(١٠٥) إلى أهالي قري : دير القمر وبعقلين والسمقانية، والمزرعة، والباروك، والفريديس، وصغبين، يشرحون فيها موقفهم من الرهبان الحليين وكيف أنهم كانوا السبب في إفشال مجمع الرهبانية، وبالتالي عدم قبولهم في أديرة كسروان، ورفض البطريك عواد لطرحهم، المتضمن أن دير سيدة الشوف أي دير مشموشة يسكنه رهبان الشوف وإقليم جزين، بانتظار مجمع آخر أو وصول الأحوية من روما، وقد

أصر البطريك عواد على أن الرهبان البلدية إن أتوا دير مشموشة "فإنما يكونون تحت طاعة رئيس الدير من الرهبانية الحلبية"، وأنهى أهالي القرى المذكورة أعلاه رسالتهم بتساؤل حول وضعهم "كيف يمكن لأولادكم الرهبان أن ينطردوا من ديركم، في حين يأتي راهب من حلب فيمتلك الدير من غير موافقة الرهبان...؟ وقد طلب هؤلاء من أهالي القرى التي وجهوا إليهم رسالتهم، أن تعين كل قرية ثلاثة أو أربعة أشخاص كي يحضروا إلى السمقانية بغية مناقشة هذه المسألة واتخاذ المناسب بشأنها.

يتضح من هذه الأحداث أن الشيخ علي جنبلاط كان يدعم الرهبان البلديين والأهالي، وربما كان هو الذي حرضهم على ما قاموا به، إذ أن هؤلاء قد وصلت معارضتهم لقرار البطريك عواد والأمير ملحم الشهابي إلى حد طلب عقد اجتماع في السمقانية. إن تصرفاً كهذا يجب أن يكون وليد قرار يمكن حمايته، إذ لا يمرؤ أحد على مخالفة قرار الأمير إلا إذا كانت ظروف الحماية مؤمنة من قبل الشيخ الجنبلاطسي ولكن ليس دائماً.

وتؤكد الأحداث التي تلت اجتماع السمقانية الذي يفترض أنه انعقد في وقته المحدد، أن الرهبان البلديين عادوا إلى دير مشموشة وطرّدوا الرهبان الحلبيين منه، مما أثار حفيظة الأمير ملحم عليهم وعلى المشايخ والأهالي الذين ساعدوهم في ذلك، فبعث برسالة^(١٠٦) إلى رهبان دير مشموشة نوردتها حرفياً للفائدة:

"إعلام لرهبان دير مشموشة : "نعرفكم أنه بلغنا الحركات البادية بينكم وبين الرهبان الحلبيين وتقاويم (استعنتم) عليهم بالمشايخ وأهلكم وطرّدوهم من دير مشموشة، فهذا الأمر ما أحد سبقكم إليه مع أن هؤلاء الرهبان هم مسميون بنا وهذا الدير لنا وليس لأحد له فيه مقارضة، والآن موجهين الرهبان الحلبيين إلى الدير المذكور وأمرناهم أن يستقيموا فيه، فبوصول الورقة إليكم ترتفعوا من الدير وتتوجهوا إلى ديورتكم في القاطع.

وعليم الله أن بدا منكم حركة فيلزم سحقتكم ونحسكم من كل البلاد هذه، ونحن نحققنا هذا الأمر من معلمينكم النصارى أن الحق عليكم وسائقين سياق قوة وسيف. وهذا الأمر ما منخلية (لا تتركه) يجري بغير حق. وأمرنا المشايخ

أن يكشفوا عن سحت الدير عن يد الرهبان الحلبية، إن كان رايح من الدير
شيئ من حوائج أو غيره يعرفونا لكي نحصل الطاق طاقين وثلاثة واعتمدوا امرنا
والسلام".

الإمضاء : ملحم شهاب

و- دير مشموشة مقراً للرهبان الحلبين

إنصاع الرهبان البلديون لأوامر الأمير ملحم وخرجوا من دير مشموشة،
ولكن الصراع بين الرهبانية الحلبية والرهبانية البلدية بقي سيد الموقف، وقد تعمزت
علاقة الرهبان البلديين بالأعيان الدروز والموارنة والشيعة^(١٠٧) ووقفت الارساليات
الأجنبية إلى جانبهم. وخلال سنة ١٧٥٦ توفي البطريك سمعان عواد تاركاً إرثاً كبيراً
من الصراع على الرهبانية اللبنانية، وجاء بعده البطريك طوبيا الخازن، بطريكاً على
الطائفة المارونية، وتذكر المصادر المحلية أن هذا البطريك وقف في بادي الأمر إلى
جانب الرهبانية البلدية^(١٠٨) ربما انسجماً مع موقف أقربائه آل الخازن، حتى أن النائب
العام للرهبانية الحلبية أقم البطريك بالارتشاء من الرهبان البلديين^(١٠٩)، واتجاه الصراع
الذي كان يأخذ أبعاداً مختلفة وعجز الأمير ملحم عن حسم الموقف المتردي في
الرهبانية أعلن عدم رغبته بالتدخل بشؤون الرهبانية، فطلب من فريقين النزاع أن
يتظروا^(١١٠) ما سيقرره الفاتيكان حول خلافاتهم.

كانت خطة علي جنبلاط، تقوم على سياسة محلية، إطارها الخارجي، ريع
عقاري ونواتها تحقيق إجماع سياسي حوله. ضمن الإمارة الشهابية، وكان يعرف جيداً
أنه بدون مفتاح الرهبانية الذهبي، لا يمكنه، تأطير هذا الإجماع شعبياً، ولكن هناك
رهبانية بلدية لها جذورها الفلاحية اللبنانية، ورهبانية حلب لا تؤمن له التواصل مع
المسيحيين في الشوف ولهذا كانت مصلحته السياسية، تقضي بدعم الرهبانية البلدية،
ولم تكن رسالته سنة ١٧٥٩، حول نيته بنقل دير مشموشة من الرهبنة الحلبية، إلا
الرهبنة البلدية^(١١٠ مكرر) إلى نهجاً سياسياً، كان يعتمد على الرجل، للإمساك بالورقة
المارونية الداعمة لمشروعه السياسي "الإمارة الجنبلاطية".

ز- علي جنبلاط يرفع يد الرهبان الحلبيين عن دير مشموشة:

كان الرهبان البلديون، يعرفون ببلداتهم، وليس بعائلاتهم، وهذا يؤكد ما قلناه سابقاً وهو أن الهجرة المارونية إلى بلاد الدروز، قد حدثت من التكتل العائلي الماروني، فكان كثير من الرهبان، يكنى بقريته مثلاً: "مبارك البتديني" و"نوهرا بريجي" ^(١١١)، وكانت مصلحة علي جنبلاط تقضي، بالأنا تأتمر الأديرة الواقعة ضمن عهدياته إلا بأمره فقط، كي تكون مفتاحاً لنفوذه على الأهالي الموارنة، الذين يدينون بالولاء الإيماني للكنيسة المارونية، من جهة ثانية، كان علي جنبلاط يحرص على إنجاح الزراعة في عهدياته، والإكثار من الأراضي كي يراكم بها ريعه العقاري، وتؤكد إحدى رسائله إلى البطريرك الماروني طوبياً الخازن، على أهمية وجود الرهبان البلديين في دير مشموشة ويذكر الأب بلييل في تاريخه، وفي أحداث سنة ١٧٦٢ أن الشيخ علي جنبلاط، رفع رسالة إلى البطريرك، يعلمه فيها عن إحضار الرهبان البلديين إلى الشوف، وتصريفهم بشؤون دير مشموشة، بدلاً من الرهبان الحلبيين الذين رفع يدهم عنه، وطردهم من الدير بسبب إهمالهم كما يقول لأرزاق الدير وشؤونهم "لأنه صار على المطرح المذكور خمس وهزير، على أرزاقه ومواضعه" ^(١١٢). هذا وقد حاولت الرهبانية الحلبية مكرراً وتكراراً، استعادة دير مشموشة، ولكنها لم تفلح، وبعد إجراء قسمة الأديرة على أثر الانقسام النهائي في الرهبانية، كان دير مشموشة من نصيب الرهبان البلديين.

ح- ملكيات دير مشموشة ضمن خراج عماطور سنة ١٨٤٩

أدت الرعاية المتواصلة، للرهبانية اللبنانية من قبل الشيخ علي جنبلاط ومن بعده قاسم ويشير جنبلاط إلى اتساع ملكيات دير ومدرسة مشموشة، على مدى خمس وسبعين سنة أي حتى مقتل الشيخ بشير جنبلاط سنة ١٨٢٥ وقد تعززت ملكياته بما أوقف له من أراضٍ، ثمة أمر آخر ساهم في غناه هو الرهبان البلديون من القرى المجاورة ولا سيما قرية بكاسين التي كان منها خمسة وثلاثون راهباً ^(١١٣)، وكان الرهبان يواصلون عملهم في الأرض التي غالباً ما كانت غير صالحة للزراعة، فيحرقونها

ويزرعوها، ويشجروها، وبعد أن اتسعت ملكيات دير مشموشة وأصبح الرهبان عاجزون عن الاعتناء بها، سمح للفلاحين الموارنة بالعمل فيها لقاء الحصول على ربع الإنتاج أو نصفه.

خلال العام ١٨٤٩ كانت الملكيات العقارية التي يتصرف بها دير مشموشة قد بلغت ٥٨٢ درهماً، ومدرسة مشموشة ١٣٠ درهماً أي ما مجموعه ٧١٢ درهماً^(١١٤). إن مقارنة دراهم هذه الملكيات مع دراهم ملكيات عائلي عبد الصمد وأبو شقرا خلال السنة المذكورة تبين ما يلي:

كانت ملكيات العائلتين ضمن الخراج "الجواني" أو الداخلي، لقرية عماطور تبلغ ٧٠٣٥ درهماً وضمن الخراج "البراني" أو الخارجي، ١٦٥٧ درهماً وهذا يعني أن الملكيات المتصرف بها من قبل دير ومدرسة مشموشة كانت تشكل نسبة ١٢،١٠ من ملكيات العائلتين في عماطور ونسبة ٢٣،٥٥% من ملكياتهما خارج عماطور باستثناء معظم مزارع إقليم التفاح.

- كانت أراضي الشيخ أبو محمد حسين عبد الصمد شيخ عقل الطائفة الدرزية زمنذاك، تعتبر من أكبر الملكيات العقارية في عماطور إذ بلغت ٢٨٦ درهماً في عماطور و ٢١٦ درهماً خارج عماطور والواضح أن ملكيات دير ومدرسة مشموشة كانت تفوق أملاك الشيخ المذكور بـ ٢١٠ دراهم أي ما نسبته ٤١،٨٣%.

إن ملكيات هذا الدير كانت في أقاليم بسري وجزين والتفاح وهناك ملكيات أخرى في القرى المحيطة بدير مشموشة أشار إليها شاعر الخوري^(١١٥) ولا نعرف دراهمها، هذا وقد أشارت المصادر المحلية إلى أن مزرعة بجنين كانت خلال عام ١٨٦٠ بتصرف دير مشموشة^(١١٦).

إستنتاج

تميزت الدولة العثمانية عن غيرها من الدول الإسلامية، باعتمادها نظام الالتزام، أي وضع الملكيات العقارية بعهدة العائلات والأفراد لقاء تقديم بدل الضمان العادل لهذه الملكيات، إلى خزينة الدولة. في الأساس كانت رقبة الأراضي عائدة لبيت المال، أما التصرف بها فكان لرؤساء العشائر الذي اكتسبوا تاريخياً نفوذاً مميزاً وكذلك للعائلات الامتدادية التي شكلت كوادراً من الفرسان لحماية الأطراف وضبط الالتزام وقد شهد النصف الأول من القرن السادس عشر وضع العائلات القوية يدها على الأرض. وخلال النصف الثاني من ذات القرن وبحكم الواقع المفروض على الأراضي في جبل لبنان، ونظراً لطبيعة هذا الجبل فقد ترك بتصريف واضعي اليد عليه. من خلال علاقة تراتبية من أدنى إلى أعلى، أي من المكلف إلى الأمير، وإذا كنا لم نقف على ملكيات تصرف في جبل لبنان خلال القرن السادس عشر إلا أن مثل هذه الملكيات كانت موجودة في القرن السابع عشر وما بعد ومن بين هذه الملكيات مزارع في بلاد جزين كانت بتصريف أهالي عماطور، وظهرت في أواخر القرن السابع عشر ملكيات في إقليم التفاح وكانت تجري على هذه الملكيات حقوق البيع والرهن والهبة والشفعة وغيرها من حقوق التصرف، وكانت الشفعة إحدى القضايا القانونية المأخوذ بها خلال العهد الشهابي وقبل صدور قانون الأراضي وطالما هناك شفعة فهناك ملكية حرة وغير أميرية.

كانت معظم ملكيات مقاطعة جزين العقارية بتصريف أهالي عماطور في النصف الأول من القرن الثامن عشر بالاستناد إلى الوثائق التي نستثمرها في هذه الدراسة، ولا يوجد هناك من وثيقة واحدة تؤكد على وجود ملكيات لآل القاضي في جزين. والواضح في هذا السياق أنه كان هناك ملكيات لآل أبو هرموش، مما يعني أنه كان لهؤلاء موقع اقتصادي. وهذا ما يفسر أن وجود آل القاضي على رأس عهد

حزبن وإقليم التفاح لم يكن يتجاوز السنتين أو ثلاث سنوات على أبعد حد وبعد وفاة الشيخ قبلان القاضي أحييت عهدة حزبن إلى آل جنبلاط.

إن تأكيدنا على أن معظم الملكيات العقارية في حزبن وجوارها كانت لأهالي عماطور هو وجود هؤلاء في تلك المنطقة خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر وفي الفترة التي كان فيها آل أبو هرموش يتمتعون بنقل سياسي. ويظهر أن أهالي عماطور قد تلقوا صفقة أولى من آل أبو هرموش خلال العقد الأول من القرن الثامن عشر ويفسر ذلك قيام الشيخ محمد أبو هرموش على حمل أحدهم على بيع نصف مزرعة الميدان، أما الصفقة الثانية فقد تلقوها من آل جنبلاط. ذلك أن الشيخ علي جنبلاط وبفعل دوره السلطوي في الموضوع الجبائي قد شفع الكثير من الأراضي وذلك بحمل أصحاب الملكيات العقارية على بيعها ولدينا وثيقة في هذا الموضوع تؤكد ذلك.

لقد كانت الملكيات العقارية مدخلاً للنفوذ وللزعامة ولذلك فقد شكلت سبباً للصراع العائلي فيما بين آل عبد الصمد وآل أبو شقرا ونظراً لموقع العائلتين فقد استقطب هذه الصراع العائلات الدرزية كافة في الشوف، وقد سمي هذا الصراع بـ "الغرضية" وكانت الغرضيتان الصمدية والشقراوية تأخذان امتداداً سياسياً بارزاً قبل نشو الصراع الجنبلاطي - اليزبكي وقد استمرت هاتان الغرضيتان خلال العهد الشهابي وبقيت آثارها فاعلة حتى النصف الثاني من هذا القرن.

لقد ترافقت إشكالية الغرضية الصمدية - الشقراوية مع بدء الهجرات المسيحية إلى الشوف وإلى إقليم التفاح. وقد ساهمت اليد العاملة المسيحية في إثارتها، إذ أن الصراع بعد أن كان على الملكيات العقارية أصبح على الفلاحين المسيحيين الشركاء عند المشايخ الدروز. وقد توزع هؤلاء على مدى مئة سنة تقريباً على مزارع إقليم التفاح، بحيث نشطوا الدورة الاقتصادية وأمنوا الريع العقاري، هذا وقد زاد في استقرار المسيحيين ولا سيما المواردية منهم استحداث دير مشموشة، إلا أن هذا الدير، أصبح قضية سياسية محوراً لرجلان هما الأمير ملحم الشهابي والشيخ علي جنبلاط،

وقد انقسم الرحلان اتجاه انقسام الرهبانية اللبنانية إلى حلبية وبلدية. والواضح من مصادر تلك الفترة أن الشيخ علي جنبلاط كان يدعم الرهبان البلديين باعتبار أن بعضهم من قرى الشوف وهؤلاء الرهبان كانوا أقدر على العمل في الأرض، ولكن ممارسته كانت تحمل مفهوماً سياسياً، يتجلى في محاولته، استقطاب الموارد من خلال مواقعهم الدينية.

شكلت العهدة في جبل لبنان سبباً مهماً في تقسيم مجتمعه إلى فلاحين وعامة ومشايخ صغار ومشايخ كبار، وارتبطت العهدة بالعصبية العائلية التي كانت تتجسد في الحب ضمن مبدأ الاتفاق بين أولاد العم، على مال الميري والأكلاف، وقد لعبت عهديات الشوف دوراً وظيفياً بارزاً في إرساء التبعية من الأدنى إلى الأعلى عبر هرمية ارتبطت إلى حد بعيد بإدارة الإنتاج والريع العقاري، بحيث تشكلت في فترة قصيرة جداً لا تتجاوز النصف قرن الزعامة الدرزية والتي كانت تقوم على دعامين أساسيتين : الولاء الدرزي المطلق، والرضوخ المسيحي الفلاحي المرتكز على قاعدة متينة من البنى الثقافية والحرفية، المؤهلة للتطور، الذي كان يدفع من الغرب. وفي الدائرة التبعية إلتزم الدرور بثلاث مسلمات هي : الطاعة، وحفظ الإخوان، والتواضع إلى الأقوى. وكان الشيخ علي جنبلاط منذ التزامه بلاد جزين قد شفع الأراضي الكثيرة بحيث أن معظم ملكيات هذه البلاد أصبحت ملكاً له ولذلك فإن حجم العهدة لم يكن كافياً للوصول إلى الزعامة وإنما يفترض أن تتحصن العهدة بالحجم العقاري الكبير لصاحبها، وقد شكلت هذه العهدة وغيرها من عهديات الشوف "رزق السمية" إذ أصبح معظم العامة يتصرفون بدراهم معينة في ملكيات الشيخ علي جنبلاط ، ولكن التصرف بهذه الملكيات كان محكوماً بحق الشفعة إذ لا يمكن لأي متصرف أن يبيع أرضه إلا بموافقة الشيخ علي جنبلاط، وإلا تعرض لدعوى الشفعة. من هنا كان رزق السمية يعبر عن الرزق المسمي على آل جنبلاط وكذلك أهل السمية وهم الناس المسميون على آل جنبلاط. ويلاحظ أن دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩ قد تضمن ملكيات عقارية في بلاد جزين وهذه الملكيات كانت ضمن خراج عماطور، وقد توزعت على المشايخ

آل جنبلاط والأمراء الشهابيين بنسب متفاوتة كما أن بعض الأهالي من الشوف الحيطي وإقليم الخروب كان يملك دراهم ضمن هذا الخراج. خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت ملكيات لافتة لدير مشموشة ومدرسته حيث بلغت ٧١٢ درهماً بحيث شكلت نسبة عالية بين ملكيات أهالي عماطور، وكان هذا يعني بدء تحول الملكية العقارية في جبل لبنان الجنوبي من الدروز إلى المسيحيين، بصرف النظر عما أنتجته القوانين العثمانية ونظام المتصرفين في موضوع الشراكة على الأرض.

هوامش الفصل الثالث

العهدات في بلاد جزين وإقليم التفاح

- ١- ابن سباط ، مرجع سابق ص ٥٣
- ٢- بولس قرأ لي، فخر الدين المعني الثاني حاكم لبنان الكبير، دار لحد خاطر، ١٩٩٢ ص ٩٢ و ٩٣.
- ٣- د. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٧ ص ٤٤
- ٤- إيرينا سمبليا نكبيا، البنى الاقتصادية والاجتماعية، في المشرق العربي، على مشارف العصر الحديث، نقله إلى العربية، يوسف عطا الله، راجعه وقدم له، د. مسعود ضاهر، دار الفارابي بيروت ١٩٨٩ ص ٢٠.
- ٥- د. عبد العزيز الدوري مرجع سابق ص ١١٤.
- ٦- مصادر التاريخ اللبناني، وثائق من منتصف القرن السابع عشر إلى سنة ١٨٦٠، جمعها ونسخها وصنفها وقدم لها سليمان أبو عز الدين تحرير نجلا أبو عز الدين، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بعقلين الجزء الثاني ١٩٩٥ ص ٤٤١.
- ٧- وثيقة رقم (٤) عثرنا على نسخة من هذه الوثيقة التي يعود تاريخها إلى سنة ١٧٠٠، وتعود كاتبها إلى النصف الثاني من القرن الحالي، أما نص الوثيقة المنسوخة فهو: العنوان : الميدان، "قد بعث من البطرك سمعان عرود نصف مزرعة الميدان المحدودة والمعروفة حدودها الطبيعية، وما ينتمي إليها وذلك بتماية كبار كاملين الوزن والعيار في الوقية والنصف وقية وعمله (٠٠٠) أمضيت بقوة الجاني و (٠٠٠) جنابي محمد أبو هرموش سنة ١٧٠٠".
- وبالرغم من الشكوك التي تحيط بهذه الوثيقة لجهة لقب سمعان عرود إذ أنه سنة ١٧٠٠ لم يكن بطريركاً ولا حتى مطراناً، وبالرغم من عدم توفر شروط الوثيقة فيها، إلا أننا توكد بشكل أو بآخر على أن مزرعة الميدان كانت بتصرف أحد بيوتات آل أبو شقرا بدليل وجود هذه النسخة لديه، وحفظها مع عشرات الوثائق القديمة وما يدعونا لهذا الاعتقاد هو أن مزرعتي الخورانية وسعد كانتا بتصرف أهالي عماطور، ويظهر أن آل أبي هرموش كانوا يمارسون نفوذاً كبيراً في بلاد جزين قبل معركة عين دارة.
- ٨- وثيقة رقم (٥)، هذه الوثيقة سبق نشرها في إحدى الدوريات التي لا نعرف اسمها، ولا تاريخ نشر الوثيقة فيها، ولكن نصها تضمنه الجزء الثاني من مصادر التاريخ اللبناني ، مرجع سابق ص ١٧٩.
- ٩- وصية الشيخ ناصيف أبو شقرا: النسخة الأساسية من هذه الرصية كانت بعهدة المظفور له سماحة الشيخ محمد أبو شقرا، وقد إستحصلنا على نسخة مصورة عنها، وهي تألف من خمس صفحات (٢١ × ٣٣) ومكتوبة بخط صغير بحيث يتعذر نشرها.
- ١٠- وصية الشيخ ناصيف أبو شقرا

- ١١- وثيقة رقم (٦)
- ١٢- الحركات في لبنان مرجع سابق ص ١٥٩
- ١٣- وثيقة رقم (٧)
- ١٤- مصادر التاريخ اللبنانية، مرجع سابق الجزء الأول ص ٥٦
- ١٥- وثيقة رقم (٨)
- ١٦- الحركات في لبنان مصدر سابق ص ١٥٨ و ١٥٩
- ١٧- كانت مزرعة القرية، داخلة في عهده الشيخ ناصيف أبو شقرا المنتقلة إليه بالرصية، وبعد وفاته بدون عقب أعيدت هذه المزرعة إلى بيت المال ما عدا الموقوف منها على المقامات الدينية يراجع الحركات في لبنان مصدر مذكور ص ١٧١ وكذلك الوقف في كتاب البيوع الذي أشرنا إليه في مصادر البحث ص ٦٠ و ٦١.
- ١٨- كان بعض المزارع بمعهد أكثر من عائلة
- ١٩- الحركات في لبنان مصدر سابق ص ١٥٧
- ٢٠- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث دار النهار للنشر بيروت الطبعة الرابعة ١٩٧٨ ص ٤٤.
- ٢٠ مكرر- كان الشوف الدرزي خلال العهدين المعني والشهابي قسماً الشوف الحيطي وقاعدته المخارة والشوف السويجاني (أو الشوزاني) وقاعدته يعقلين وكل منهما يتشكل من عدة قرى يراجع طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان ١٩٥٤ الجزء الأول ص ٢٨.
- ٢١- الخالدي الصفدي، تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني مصدر سابق ص ١٦.
- ٢٢- محمد جابر آل صفا، مرجع سابق ص ٨١، ويستند في معلوماته إلى الشيخ علي سبي، القرن التاسع عشر.
- ٢٣- يروي مؤلف "قواعد الآداب حفظ الإنسان في الصفحة ٤٥ حادثة مألها : "إن أميراً من العرب، نزل بمواشيه في "أرض جزيرة" فوقع فيهم وفي دوابهم الطمع من أهل حزين، وبلد الشقيف فضاعت بالعرب أرض حزين و "جزيرة" هي حلة في مرج بسري على نهر شماس، وكانت سنة ١٧٥١ قد أصبحت بمعهد الشيخ ناصيف أبو شقرا، كما جاء في وصيته، يراجع أيضاً دفتر مساحة عماطور الملحق رقم (١) ص ٦.
- إن أرض حزين التي تشكل "جزيرة" أحد مواقع الرعي فيها تطرح مجدداً مسألة الوجود الشيعي في "مرج بسري" أو مرج العواميد وقلعة الشقيف "شقيف تيرون" أو قلعة نبحا. وذلك خلال العامين ١٢١٦ و ١٢٦٨، وتؤكد هوية الشيعة بعد المعلومة التاريخية التي تقول "إن الملك الظاهر بعد أن تسلم المحاصرين (بفتح الصاد) في قلعة الشقيف على أثر إحدى معاركه مع الصليبيين وكان عددهم أربعمئة وثمانين رجلاً واثنتين وأربعين أختاً، أركبهم الجمال إلى صور وأرسل معهم من يحفظهم خوفاً ممن يؤذيه، يراجع اسطفان الدويهي مصدر مذكور ص ٢٠٦ و ٢٥٠.
- ٢٤- المخطوط المعروف باسم "تاريخ شيان" المحفوظ تحت رقم ٢٦ في المكتبة البطريركية المارونية وقد نشرت قسماً منه مجلة المشرق.
- ٢٥- ابن سباط مصدر سابق ص ٨٨
- ٢٦- حيدر أحمد الشهابي، مصدر سابق القسم الأول ص ٩

- ٢٧- الخالدي الصفدي مصدر سابق ص ١٢
- ٢٨- مصادر التاريخ اللبناني، الجزء الأول ص ٥٦
- ٢٩- كانت مزرعة الأسطل (عين المير) حالياً تشكل نموذجاً لعوامل الصراع.
- ٣٠- وثيقة رقم ٩
- ٣١- وثيقة رقم ١٠
- ٣٢- بولس قرأ في مرجع سابق ص ١٣
- ٣٣- بولس قرأ في مرجع سابق ص ٦
- ٣٤- هو سائح إنكليزي مر بلبنان سنة ١٦١٠، أنظر بولس قرأ في مرجع سابق ص ١١
- ٣٥- بولس قرأ في نفس المرجع ص ٦٠
- ٣٦- أحد مهندسي البعثة التي أوفدها الغراندوق، قرما الثاني إلى لبنان في السنة ١٦١٤، بولس قرأ في مرجع سابق ص ١٣
- ٣٧- بولس قرأ في مرجع سابق ص ٦٠
- ٣٧ مكرر- بولس قرأ في مرجع سابق ص ٦٠.
- ٣٨- رحلة إلى جبل لبنان، تأليف دومينكو ما غري المالطي، نقله عن الإيطالية إلى العربية، وحققه ووضع الحواشي والشروح والفهارس كميل افرام البستاني، دار لحد خاطر بيروت ١٩٨٥ ص ١٥٢.
- ٣٩- لبنان في السنة ١٦٤٣، نقلاً عن تقرير الأب فيتالي، عربيه وعلق حواشيه، الخوري بولس قرأ في، مدير المجلة البطريركية، مطبعة صدى الشمال طرابلس ١٩٣٨.
- ٤٠- الخوري قسطنطين الباشا، تاريخ طائفة الروم الملكية والرهانية المخلصية، الجزء الأول ١٩٣٨ ص ١١٠-١١٣.
- ٤١- بطرس فهد بطاركة الموارنة واساقفتهم، القرن الثامن عشر، منشورات دار لحد خاطر ١٩٨٥ ص ٤٣٨.
- ٤٢- مجلة الشراع، السنة الأولى ١٩٤٨، العدد الثاني والثلاثون ص ١٦ مستلة من كلمة د. فواد افرام البستاني التي ألقاها في مدرسة مشموشة بمناسبة يوبيلها الفضي.
- ٤٣- يذكر شاكور الخوري في كتاب مجمع الممرات صفحة (١١٠ و ١١١) بأن البطريرك سمعان عواد إشتري نصف مزرعة الميدان من الشيخ محمد أبو هرموش، وهذا ما تؤكد الوثيقة موضوع الملاحظة رقم (٤).
- ٤٤- يذكر شاكور الخوري أن هاتين القريتين، كانتا بتصرف عائلة أبو هرموش يراجع شاكور الحموري، بمجمع الممرات قدم له د. إلياس قطار، دار لحد خاطر، طبعة ثانية ١٩٨٥ ص ١١١.
- ٤٥- إيرينا سميلانسكايا البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، مرجع سابق ص ٨٨.
- ٤٦- كان الأمراء المعينون يدفعون مبالغ من المال لوالى دمشق تسمى "عطية" وهي في مفهومها التاريخي "رشوة" وذلك بدل خدمة يؤديها الوالى للأمير، بأن يمنحه حق حماية الأموال من البلاد التي طلبها، وهذا الحق يسمح للأمير بأخذ الأهالي إلى الحرب، والسخرة، يراجع الخالدي الصفدي مصدر مذكور ص ٤٤.

- ٤٧- دوميك شرفالية، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، نقلته إلى الفرنسية، مسني عبد الله عافوري، نظر في الترجمة د. أحمد بيضون، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٤ ص ١٨٦ و ١٨٧.
- ٤٨- إن مفهوم الدولة العثمانية، لجاني الأموال، لا يتوقف عند حدود الانقلاب المحلية الممنوحة للعشائر التي تبقى ضمن إطارها التاريخي لا الوظيفي، وينظر هذه الدولة فإن حابي الأموال هو "المتسلم" وفي هذه التسمية يتوازي فعلاً "متسلم" حياج الخلاوة مع الأمر الشهابي الحاكم، مع فارق أن المتسلم هو موظف بينما الأمر الحاكم هو "متعهد"، يراجع تاريخ ولاية سليمان باشا العادل مصدر سابق ص ١٦١.
- ٤٩- وثيقة رقم ١١
- ٤٩ مكرر- أيليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٨٢ ص ٥٨.
- ٥٠- كانت بلاد حزين في القرن الثامن عشر وحتى عهد المتصرفين، تابعة للشرف المحيطي.
- ٥١- زيادة في المعلومات حول المحررات المسيحية، يمكن الاطلاع على بعض الأصدارات، المحلة كـ "تاريخ العاقورا" تاريخ الكفور كسروان واسرها"، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية".
- ٥٢- بطرس "فهد، تاريخ الرهبانية اللبنانية، الجزء الثاني مطابع الكرم الحديثة ١٩٦٤ ص ١١٩.
- ٥٣- قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ترجمة يوسف عطا الله قدم له د. مسعود ضاهر دار المدى للطباعة الأولى ١٩٨٦ ص ٦٨ وما بعد. لذلك سليمان أبو عز الدين مصادر التاريخ اللبناني الجزء الثاني ص ٨٨٢ و ٨٨٣.
- ٥٣ مكرر- كان هناك فارق بين العامة من الدروز الذين يتعاطون الشأن الزراعي، والفلاحين، ووفقاً للمفهوم الطائفي، اعتمر الفلاحون الدروز من العامة بينما اعتبر النصارى الذين يعملون في الأرض لدى أصحاب العهديات "فلاحين" أما المكلفون من العامة والفلاحين هم (أهل السية).
- ٥٤- الوثيقة رقم (١٢)
- ٥٥- الوثيقة رقم (١٣)
- ٥٦- الوثيقة رقم (١٤)
- ٥٧- حيدر أحمد الشهابي، مصدر سابق القسم الأول ص ١٤.
- ٥٨- من المهم التعريف بالدور الزعامي لآل حنبلاط اتجاه عائلي عبد الصمد وأبو شقرا، فالوثائق التي نعتمدها في هذه الدراسة، تثبت أن الشيخ بشير حنبلاط، كان دوره يقتصر على تسليم دفتر المسري للمفاوضين من العائلتين، وحل الإشكالات العقارية في كل موضوع يتعلق بهما حياً، خارج إطار القضاء، وبالتالي تصديق الأحكام الشرعية التي يتوقع عدم تنفيذها، من قبل المدعى عليه. أما النزاعات الجوهرية ضمن كل عائلة، أو بينهما فكان، يحسمها الأمير الشهابي.
- ٥٩- بالرغم من الواقع الاقتصادي الصعب لآل حمدان، فإن بعضهم استطاع أن يصل إلى درجة من العلوم، أهله للترقي إلى المواقع الوظيفية الهامة في عهد المتصرفين.
- ٦٠- إرضاء للأمير يوسف الشهابي، ورضوخاً لطلب الشيخ علي حنبلاط دفع الدروز سنة ١٧٦٢ في معركة، واحدة ألف وخمسة قتل يراجع حيدر الشهابي مصدر مذكور القسم الأول ص ٩١ كذلك، قسطنطين بازيلي، سوريا وفلسطين، تحت الحكم العثماني ترجمة طارق معصراني، دار التقدم موسكو ١٩٨٩ ص ٥٧.

- ٦١- إبراهيم طرخان، مرجع سابق ص ١٤٥ و ١٤٦.
- ٦٢- مصادر التاريخ اللبناني مرجع سابق الجزء الثاني ص ٢١.
- ٦٣- محمد حسين دكروب، السلطة والقرابة والطائفة عند ممارسة لبنان استناداً على دراسة أنثروبولوجية للنموذج الماروني الشمالي في بلدة "تورين" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٨١ ص ٥٤.
- ٦٤- الخوري اسقف بطرس حبيقة، تاريخ بسكنتا وأسرها، لا دار وتاريخ نشر ص ١٠٦.
- ٦٤ مكرر- أيليا حريق مرجع سابق ص ٥٥
- ٦٥- قسطنطين الباشا مرجع سابق ص ٤٧ و ٤٨
- ٦٦- يعتر حسين غضبان أبو شقرا أن الذي ورث أملاك الشيخ قبلان القاضي هو ربيع حبلاط وطبعاً هناك مصادر تناقض هذه المقولة وترى أن العهدة انتقلت الى الشيخ علي حبلاط يراجع الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفين ص ٨٠.
- ٦٧- الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفين ص ٨٠
- ٦٨- إيرينا سميلانكايا، الحركات الفلاحية في جبل لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار الفساراي، بيروت، دار الجماهير، دمشق ١٩٧٢ ص ٤٨.
- ٦٩- سميلانكايا، مرجع سابق ص ٤٨
- ٧٠- بالنسبة لمزرعة الخورانية، والمتصرفين بدراهمها، يراجع الملحق رقم (١).
- ٧١- المشايخ آل حمدان ليسوا من العامة، ولا نعرف الأسباب التي كانت وراء تصرفهم بمساحة زهيدة في الخورانية، علماً أن المصادر التاريخية لا تشير إلى ملكيات عقارية كانت لهم خلال القرن التاسع عشر.
- ٧٢- محمد الحضري بك، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة العباسية، المكتبة التجارية الكبرى لا تاريخ نشر ص ١٩٩.
- ٧٣- دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩
- ٧٤- دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٦٩
- ٧٥- أسد رستم لبنان في عهد المتصرفين دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٣ ص ٤٨.
- ٧٦- دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩
- ٧٧- رياض غنام، التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمقاطعات جبل لبنان، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ، بيروت ١٩٩٦ ص ٢٨٨، علماً أن انداسة المتعلقة بالتاريخ السياسي قد نشرت سنة ١٩٩٨.
- ٧٨- الملحق رقم (٩) الموضوع بالاستناد الى الوثيقتين رقم ٦١ و ٦٣.
- ٧٩- يراجع الملحق رقم (٢)
- ٨٠- يراجع نفس الملحق
- ٨١- أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفين مرجع سابق ص ٤٥

- ٨٢- دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩
- ٨٣- الحركات في لبنان مصدر مذكور ص ٩٤ و ١٤١
- ٨٤- مقابلة مع محمد داود أبو شقرا مواليد ١٩٠٧ تاريخ المقابلة : كانون الثاني ١٩٩٦، وكان المذكور ناطوراً في مرج بسري لأكثر من عشر سنوات.
- ٨٥- تراجم الوثيقة رقم (٥) والملحق رقم (٣)
- ٨٦- عفيف مرهج أعرف لبنان الطبعة الثالثة ١٩٨٥
- ٨٧- إبراهيم بك الأسود، دليل لبنان، المطبعة العثمانية ١٩٠٦ ص ٦١٨.
- ٨٨- ستقوم بدراسة هذه الوثائق لاحقاً، علماً أن "بحار" هي غير باب مارع في البقاع الغربي.
- ٨٩- د. لطيف لطيف جريدة النهار ١٩٨٨/١١/١
- ٩٠- مباحث علمية واجتماعية، مصدر مذكور في هوامش الفصل الأول الجزء الأول ص ٥٧
- ٩١- وثيقة رقم ١٢٠٧٥، من وثائق المتحف الوطني منقولة عن الأصل.
- ٩٢- وصية الشيخ ناصيف بن علي أبو شقرا.
- ٩٣- وصية الشيخ ناصيف أبو شقرا.
- ٩٤- بطرس فهد، تاريخ الرهبانية اللبنانية، مرجع سابق الجزء الثاني ص ٦٣
- ٩٥- بطرس فهد، مرجع سابق.
- ٩٦- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الثاني ص ٦٣
- ٩٥- بطرس فهد، مرجع سابق
- ٩٦- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الثاني ص ٤٣٠ والجزء الرابع ص ٤٣١ ون ٤٣٩
- ٩٧- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ٤٢٩ و ٤٣٠
- ٩٨- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الثاني ص ١١٩
- ٩٩- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الثاني ص ١١٩
- ١٠٠- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الثاني ص ١٢٠
- ١٠١- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ٢ و ١٢٩
- ١٠٢- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ١٣
- ١٠٣- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ١٨١ و ١٨٢
- ١٠٤- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ١٨٢ و ١٨٣
- ١٠٥- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ١٨٣ و ١٨٤
- ١٠٦- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ١٨٥
- ١٠٧- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ٢٦٢ و ٢٤٩ و ٢٨٠
- ١٠٩- بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ٢٦٥

- ١١٠-بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ٢٨٤
- ١١٠ مكرر- الأب لويس بليل، تاريخ الرهبنة اللبنانية، المارونية، الجزء الثاني ١٩٢٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣
- ١١١-بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ٣٢٤ و ٣٢٥
- ١١٢-بطرس فهد، مرجع سابق، الجزء الرابع ص ٣٣٠
- ١١٣-شاكر الخوري مجمع المسرات مرجع سابق ص ١١٣
- ١١٤-وثيقة رقم ١٥ مصورة عن دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩
- ١١٥-شاكر الخوري، مرجع سابق ص ١١٢ و ١١٣
- ١١٦-الحركات في لبنان مرجع سابق ص ١٤١.

الفصل الرابع

أولاً : الربع العقاري في إقليم التفاح

أ-الجب محور العهدة

ب-إشكاليات العهدة مع الدولة المفوضة

ج-مراحل إنتقال أراضي التصرف

ثانياً: الخراج / المساحة

أ-عمليات مسح الأراضي

ب-دفتر المساحة

ج-درهم المساحة

د-تفريغ دفتر المساحة

هـ-تعليق الحساب .

و-الخطوات العملية في إجراء مسح الأراضي

ز-قراءة في دفتر مساحه عماطور لسنتي ١٨٤٩ و ١٨٦٩

ح-تطور المساحة بين ١٨٥٦ و ١٨٦٩

ثالثاً: مال الميري إبان العهدين الشهابي والمتصرفين

أ -المال نصفه يحفظ أصله

ب-أوقات دفع مال الميري

ج-نظام الويركو وقانون ويركو المسقفات

د-الالتزام الفرعي للميري

هـ-الالتزام المباشر للميري

و-تفريع الميري

ز-الحوالة بخدمة

ح-الأكلاف : الطرح، الدرهم البراني والدرهم الجواني، زود الأكلاف

رابعاً : مصادر الجباية في إقليم التفاح

-ميرة المشايخ وميرة الفلاحين

خامساً : تحصيل الأموال الأميرية

أ-السنة المارنية

ب-التدابير الإجرائية في تحصيل الأموال الأميرية

ج-تشكيل قوميسیون التحصيل

د-دفع الميري

سادساً : الاحتواء الإقطاعي في عهد القانمقاميتين

أ-سعيد جنبلاط يصادر الصلاحيات المالية للقائمقام الدرزي

ب-مكاسب المشايخ الكبار

-رسم الخولية

ج-مكاسب المشايخ الصغار

سابعاً : مصادر الإنتاج في إقليم التفاح

-النواتج الزراعي

-الحرير

-التين

-التبغ

-القمح

-الحطب

-المراعي

-المراعي في التشريع العثماني

-منع التعديات على المراعي

-الجفتلك

-مراعي الصيف والشتاء

أولاً: الريع العقاري في إقليم التفاح

تعبر المنافع عن كل ما تنتجه الأرض بفعل وسائل وأدوات الإنتاج من ينايع، وأقنية ري، ويد عاملة، وحيوانات أليفة، توصلاً إلى تحقيق الريع العقاري، بعد دفع المال عنها لخزينة الدولة العثمانية.

وقد تشكلت الأرض الصالحة للزراعة، بفضل العائلات المسيحية الفلاحية التي توزعت في هذا الإقليم، وقد استغرقت عملية استصلاح الأراضي، ما يقارب القرنين من الزمن على الأقل، واستلزمت كدحاً وجهداً من أفراد العائلات الفلاحية ترافقت مع مستوى من الريع، يلي لقمة العيش للفلاح، ويؤمن شهوة الغنى لسيد الأرض المحلي.

إن عملية تطور الريع العقاري في إقليم التفاح، كانت رهناً بتوطن العائلات المسيحية في مزارعه، وكان عنصر الرغبة من متطلبات أصحاب العهديات لتكثيف موارد الأرض، كما أن عملية التوطن كانت في أبعادها الاقتصادية ترتكز إلى عصبية العائلات التي تنصرف بمزارع إقليم التفاح، ولا يمكن فصل عمليات توزيع العائلات الفلاحية على هذه المزارع، عن ممارسة العصبية التي كانت تتمحور حول صاحب العهدة، لتأمين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

أ- الجب محور العهدة:

توزعت مزارع إقليم التفاح على ثمانية أجباب من عائلتي عبد الصمد وأبو شقرا، وعلى عائلتين قليلتي العدد من إحدى حارات عماطور "حارة جندل". واستناداً لشجرة نسب عائلة أبو شقرا، فإن تشكل الأجباب في العائلتين، يعود إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر على أبعد حد، وقد أدى تنامي عدد كل من هذه الأجباب، إلى الشعور بالتفوق، إنطلاقاً من اشتراك الجب في المخاطر القتالية.

نظرياً كانت العهديات، بتصرف عائلات عماطور، ولكن عملياً كان كل جب ضمن العائلة الواحدة يشكل محور العهدة والمتصرف بها. ذلك أن وجود العهدة

بتصرف أبناء العم كان يومئذ مبدأ التكافل والتضامن في دفع الميري، والسعي إلى استصلاح الأراضي البور ومراقبة الإنتاج ولكن بالمقابل كان يؤدي إلى التكتل بوجه الأجباب، والعائلة الأخرى ويسم أفرادها، بنوع من الانطواء ويلاحظ من الواقع الذي وصلت إليه عهديات إقليم التفاح. أن عملية توزيع المزارع، في مرحلتها الأولى، أخذت بعين الاعتبار موقع الجب العددي، فالجب الأكثر عدداً أخذ الخراج الأكبر^(٢) وهو الأساس في العهدة، وإذا كانت العهديات قد توزعت على العائلات وكل عائلة تصرفت بأراضي معينة، إلا أن الميري كانت تفرض على القرية أو المزرعة باعتبارها أصغر وحدة إدارية في المقاطعة، وهذا يعني أن الخراج كان مرتبطاً بالقرية^(٣)، بالرغم من أن أملاك العائلة أو العائلات هي التي كانت تشكل الخراج. وفي هذا السياق فهناك الكثير الكثير من العائلات لم يفوض بعهدة، ولكن العائلة التي أحييت إليها عهدة ما، كانت ملزمة باعتماد حجم الجب من حيث عدد أفرادها، وعلى أساس هذا الحجم كانت توزع العهدة.

قانونياً العهدة هي أن تمارس عملية جباية الميري بشكل سليم وضمن أوقافها المفروضة، ولكن تداخل دور الملكية الخاصة بالدور الضريبي الذي تنتجه العهدة، جعل من هذه الأخيرة، عهدة كمصدر جباية وعهدة تقوم على ملكية خاصة، ودور صاحب العهدة، هو تأمين دفع الميري عن ملكياته الخاصة وجباية الميري من الفلاحين.

ب- إشكاليات العهدة مع الدولة المفوضة:

إن استمرار العهدة بتصرف المفوض بإدارتها، كان تاريخياً مشروطاً بعدة مبادئ هي:

- ١- الحفاظ على العهدة بقوة السيف، فقد كانت الدولة العثمانية لا تراعي، أحادية التصرف بالأرض، ولذلك كانت الأرض تنتقل من هذه القبيلة إلى تلك، ومن هذا المنتصرف إلى ذاك، وفق معايير غالباً ما يعترف بها كزيادة الالتزام، أو دفع رشوة، شرط التقيد بدفع الضريبة وإذا كانت هذه الممارسة معروفة في تاريخ الإمارة الشهابية على مستوى التزام البلاد، أو العهديات الكبيرة، فإن ظاهرة مصادرة الأراضي كانت تصرفاً مقبولاً، تاريخياً، على صعيد الولاية. ويمكن فهم

عدم انتقال الأراضي المصادرة إلى عائلات أخرى غير تلك التي كانت تتصرف بها، إذ أن ذلك كان يؤدي إلى صراع دموي بين هذه العائلات. من هنا كان يعول على القوة والاتحاد فيما بين العائلة الواحدة للحفاظ على العهدة.

٢-الولاء للمرجعيات العثمانية: كان الولاء للسلطنة العثمانية أحد أهم العوامل في بسط سيادتها على المشرق العربي وهذا الولاء كان حالة عامة، يمارسها جميع الأمراء والمقدمين والمشايخ على أراضي الدولة العثمانية، لذا فإن معارضة رموز الدولة، كانت من أهم الأسباب المؤدية إلى وقف التصرف بالعهدة، ومصادرتها لصالح بيت المال، كما فعل أحمد باشا الجزائر ببعض قرى ومزارع إقليم التفاح^(٣مكرر).

٣-دفع المال للخزينة السلطانية : وهذا الشرط رغم أنه كان مؤمناً خوفاً من نزع ملكية التصرف إلا أن عدم دفع المال للخزينة كان مبرراً أساسياً للدولة العثمانية أو للسلطة الأميرية لأن ترفع يد المكلف عن الملكية المتصرف بها^(٤).

٤-وقف التصرف بسبب الوفاة: إن من يتوفى بدون عقب وليس له أب أو أم كانت تعاد عهده^(٥) إلى الدولة، باعتبارها من الإقطاعات المنحلة^(٦)، وهذا ما حصل لمزرعة "القرية" في إقليم التفاح والتي كانت بعهدة الشيخ ناصيف أبو شقرا فأعيدت عهدها إلى خزينة صيدا^(٧)، بعد نزاع الورثة عليها^(٧مكرر).

إن أحداث القرن الثامن عشر تقدم الدليل على أن رفض أوامر وإلى صيدا في موضوع زيادة الميري أو مضاعفة الأكلاف، كانت سبباً في وضع يده على مزارع إقليم التفاح التي تتصرف بها عائلتا عبد الصمد وأبو شقرا ويذكر عارف يوسف أبو شقرا أن نصف مزارع^(٨): المحاربية، المجيدل، وادي بعنقودين، عين الدلب أسفتة، عبرا، قد صودرت لصالح خزينة صيدا، ويلاحظ أن مزرعتين من أصل ثلاث مزارع - كانت عائدة لجب (رافع) وهو الأقل عدداً بين أجباب عائلة أبو شقرا - كانتا من بين المزارع التي أحيل نصفها إلى ولاية صيدا.

ج-مراحل انتقال أراضي التصرف:

قبل الدخول في موضوع مراحل انتقال أراضي التصرف، لا بد من التوضيح أنه خلال العام ١٨٤٩ كان في بلدة عماطور مئة وخمسة وأربعون مكلفاً^(٩) وخلال عام ١٨٦٩ كان يبلغ عدد المكلفين ١٦٢ مكلفاً^(١٠) أي أن عدد المكلفين سجل زيادة، خلال عشرين سنة، ما نسبته ١١,٧٢%، وهذا يوضح أن هناك سبع عشرة ملكية جديدة، ربما تكون محققة في عمليات الإرث الموزع. من جهة ثانية أجرينا مقارنة، بين ملكيات، أفراد جب (أبو عساف) أبو شقرا، ضمن خراج عماطور وملكيات المكلفين من الجب ذاته في مزرعة (جنسنايا) في إقليم التفاح التي كانت بعهدة الجب المذكور، تبين ما يلي:

سنة ١٨٥١ مالكون في (مزرعة جنسنايا) إقليم التفاح	سنة ١٨٤٩ غير مالكين في خراج عماطور	سنة ١٨٤٩ مالكون في خراج عماطور
		١- ناصيف سيد أحمد
	٢- روبيل سيد أحمد	
١- نجم أحمد		٣- وهبة سيد أحمد
٢- أحمد سليمان		٤- أحمد سليمان نجم
		٥- حسين سيد أحمد
٣- قاسم سيد أحمد		٦- قاسم سيد أحمد
٤- ضاهر قاسم	٧- ضاهر قاسم نار	
٥- علي قبلان		٨- قبلان حسين صواف
	٩- نصر الدين عمار	
٦- عساف حمد عساف		١٠- حمد قاسم عساف
٧- نجيب وهبة		١١- وهبة إبراهيم
٨- ملحم منصور		١٢- إبراهيم منصور
	١٣- عبد الخالق يوسف إبراهيم	
٩- محمود أحمد		١٤- محمود أحمد إبراهيم
١٠- أحمد إسماعيل		١٥- إسماعيل أحمد

١٦- حمود حيدر		١١- حمود حيدر
١٧- أحمد إبراهيم		
١٨- نجم محمد		١٢- نجم محمد
١٩- حسين يوسف نصر الدين		١٣- محمد نصر الدين

إن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه المقارنة هي :

١- إن المالكين من أبناء الجب ضمن قرية عماطور، يشكل نسبة ٧٨,٩٤ % من مجموع عدد المكلفين.

٢- إن عدد أفراد الجب الذين لا يتصرفون بملكيات ضمن قرية عماطور يشكلون نسبة ٢١,٥ % من عدد المكلفين.

٣- إن الذين يتصرفون بملكيات في إقليم التفاح مزرعة (جنسنايا) يشكلون نسبة ٦٨,٤٢ % من عدد المالكين من الجب نفسه في قرية عماطور، ونسبة ٨٦,٦٦ % من عدد المكلفين الفعليين في ذات القرية.

لذلك يمكن الاستنتاج، أنه خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت ملكيات مشايخ عماطور في إقليم التفاح تعود للعائلتين (أبو شقرا وعبد الصمد)، بمعنى أن كل عائلة نواتية كانت تتصرف بملكية، بصرف النظر عن حجم هذه الملكية، وبلاستناد إلى شجرة نسب آل أبو شقرا، يمكن القول أنه في أساس توزيع الملكيات على مشايخ قرية عماطور، خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، فازت كل عائلة نواتية ضمن الجب الواحد بمزرعة في إقليم التفاح. ما يؤكد أن الملكيات التي كان يتصرف بها جب أبو عساف في مزرعة جنسنايا سنة ١٨٤٩ كانت في الأساس لأربعة بيوت كبيرة ضمن الجب وهي : بيت عساف إبراهيم نجم أبو شقرا - بيت إبراهيم نوفل زين الدين أبو شقرا - بيت حسين عمار أبو شقرا- بيت نجم حسين سيد أحمد أبو شقرا - وكل بيت أصبح بعد قرن من الزمن عدة بيوت شكلت الجب.

بعد هذا المدخل الضروري، لفهم توزيع الملكيات العقارية في إقليم التفاح يمكن تحديد أوجه انتقال أراضي التصرف بثلاثة:

- الوجه الأول: انتقال أراضي التصرف، ضمن بيوتات الجب الواحد^(١١). وتؤكد الوثائق التي نستشرها في هذه الدراسة، أن عمليات بيع الأراضي تمت في مراحلها الأولى ضمن الجب الواحد، والسبب هو أن الرزق، كان يشكل مظهراً أساسياً من مظاهر الكرامة، والعزة، والقوة للجب وكان من يبيع أرضه إلى غير عصبه كالذي يزوج ابنته إلى خارج عائلته، وهذه الممارسة، أبقت الملكيات العقارية، لبيوتات الجب ضمن الجب ذاته، ولكن تجدر الإشارة إلى أن البيوتات التي كانت قد بدأت تفقد ملكياتها شيئاً فشيئاً كانت السبابة إلى تجنيد أفرادها في المعارك، وكان الدافع لذلك تحقيق كسب خارج إطار النفع العقاري، ولكن هؤلاء الأفراد، غالباً ما كانوا يقتلون في المعارك، مما أدى إلى تدني عدد المكلفين ضمن هذه البيوتات مع تسجيل حالة من الفقر^(١٢). والدخول في نزاعات على الأرض^(١٣) هذا وتشير وثائق هذه المرحلة إلى أربعة أسباب لانتقال الأراضي:

السبب الأول : وهو الذي ارتبط بسكن الفلاح المتصرف بقسم من الأرض إذ أن رغبة مبررة كانت تشد الفلاح إلى التصرف بالأراضي الكائنة ضمن خراج المزرعة التي كان يقطن فيها. وذلك لشعوره بالحاجة إلى الجماعة التي يتألف معها ضمن مزرعته وبالتالي توفير المسافات الطويلة للوصول إلى أرضه، وتثبت الوثائق أن المتصرفين بأرض خارج محل سكنهم كانوا يعمدون إلى بيعها لصعوبة إمكانية تحقيق الكسب منها^(١٤).

السبب الثاني : القيود المفروضة على انتقال الأراضي بين المسيحيين إذ أن أصحاب العهود كانوا يعمدون إلى استعادة الأراضي من المسيحيين الذين ابتاعوها من أبناء طائفتهم بقوة "حق الشفعة" للمالكين الدروز^(١٥) هذا وكانت معظم الملكيات العقارية في إقليم التفاح محكومة بحقوق الشفعة حتى لو كان قد مضى على انتقالها عدة سنوات.

السبب الثالث: وهو توجه كبار المتصرفين بالأرض إلى عدم تمكين المسيحيين من التصرف بملكيّات عقارية خارج إطار الشراكة وذلك نظراً لأن ممارسة الاستقلالية في الأرض كانت تشكل حجة للفلاحين لعدم الدخول في شراكة على الأراضي التي يتصرف بها الدروز، مما كان يحد من تطور الربيع العقاري وحرمان المشايخ من نتائجه الاقتصادية والسلطوية، من هنا كان يعتمد أصحاب العهديات إلى شراء الأراضي التي كان يعرضها المسيحيون للبيع^(١٦) ثم يعطونها بالشراكة للاستفادة من منافعها وتأمين شرطي البعد الاقتصادي والسلطة.

السبب الرابع: ويعود إلى الواقع الاجتماعي لبعض المتصرفين بالأرض، إذ أن هؤلاء تصرفوا بأرض لم يتعبوا في امتلاكها فمارسوا بعض أنواع (الحرام) بمفهوم رجالات الماضي فكانوا يشربون الخمر^(١٧) ويلعبون القمار^(١٨)، وقد أدى تراكم الدين عليهم إلى بيع الملكيات العقارية العائدة لهم في إقليم التفاح، إلى عصبهم.

-الوجه الثاني: وهو انتقال أراضي التصرف ضمن العائلة الواحدة، وبالاستناد إلى الوثائق المحفوظة في بيتين من عائلة أبو شقرا (جب أبو شاهين، وحب (أبو عساف)، فقد سجل بين سنتي ١٨٢٥ و ١٨٣٨ سبع عمليات بيع ضمن العائلة، وبلغت قيمتها ٢١٦٤ قرشاً ولكن المفارقة هنا تتجلى في ما رافق إلقاء القبض على بشير حسن أبو شقرا^(١٩) أحد أعوان الشيخ بشير جنبلاط سنة ١٨٢٥، وفرض الأمير بشير الثاني ستة وثلاثين كيساً من الذهب (١٨٠٠٠) قرش على عائلته كشرط لإخلاء سبيله بعد أن قرر الأمير إعدامه ويتضح من دفتر مساحة عماطور سنة ١٨٤٩ أن الذين حملوا العبء الأكبر من آل أبو شقرا في توفير المال لإنقاذه، هم أولاده وأولاد أخيه فقط، فقد كان شقيقه معضاد حسن يملك ٧٨ درهماً وابن عمه محفوظ يونس معضاد ١٤١ درهماً بينما كان أولاد بشير حسن يملكون ٢٤ درهماً وأولاد أخيه ٣٠ درهماً. إضافة إلى ذلك فقد تفرغ أفراد من الجب ذاته فرع (خالد) إلى شراء عقارات في إقليم التفاح سنة ١٨٢٧ و ١٨٣٨ من أفراد في عائلتهم بما يتجاوز ثمنه الألف قرش^(٢٠).

ماذا يعني ذلك ...؟ إن مسألة العصبية وإن كانت ذات جذور تاريخية، إلا أنها ارتبطت إلى حد بعيد بالعهد وبالزعامة الدرزية لذلك كان يعبر عن هذه العصبية بالتكتل والتوحد حول الأمور التي تهم الجب وذلك بهدف إظهار القسوة، وكذلك التعاطي مع الزعامة إنطلاقاً من القدرة الاقتصادية، المنتجة للتفوق المعنوي، وهذه الممارسة كانت تجذ المناخ الملائم لها في ظل فترة الاسترخاء السياسي، كما في علاقة بشير حسن أبو شقرا^(٢١) مع الشيخ بشير جنبلاط، ولكن وحدة الجب الاقتصادية كانت تتعرض للإحترق عند كل حادث يتناول أفراد من السلطة السياسية إذ تصبح الملكية العقارية هي الهدف، ومرونة مواقف أفراد الجب هي الوسيلة للمحافظة على هذه الملكيات فمناطق الأمور يشد الناس إلى الأقوى ويجعل كل منهم بجانب الخطر المحقق به، ويؤكد البيان التالي أن دراهم فرع (غضبان) الذي ينتسب إليه بشير حسن أبو شقرا، كانت تساوي سنة ١٨٤٩ الدراهم المتصرف بها فرع (خالد) مما يؤكد نظريتنا بأن العصبية لم تؤدِ وظيفتها في هذه القضية بسبب الضغط الذي مورس على جماعة بشير جنبلاط، والذي كان من نتائجه، عدم ظهور الجب. معظهر المعارض لقرار بشير الشهابي.

جب أبو شاهين

عدد الدراهم	فرع غضان ^(٢٦)	عدد الدراهم	فرع عمال ^(٢٧)
٢٤	أولاد بشر حسن ^(٢٢)	٩١	مصطفى قاسم بو عمال
١٥	إسماعيل يوسف حسن ^(٢٤)	١٠	ولده حسن
١٥	أخيه سليم	٦٥	بو عباس نعمان
٤	بو حسن فيصل	٢٢	ولده خليل
٣٠	أخيه مرعي	١٩	والده
٧٨	معضاد حسن ^(٢٥)	٦٢	إسماعيل نعمان
٢٩	ولده قاسم	٢٢	زوجة إسماعيل نعمان
١٤١	محفوظ بونس	٥٨	علي نعمان
٢٤	غضان كنعان	٥	حرمته
١٣	أخيه أبو سعدي	٥	زوجة أسعد بو عمال

-الوجه الثالث : وهو تصرف بعض الوجوه المسيحية النافذة بملكيات عقارية في إقليم التفاح كالتحويلات آل خلائط^(٢٦) وآل كفافاكو^(٢٧) مما يعني ظهور حاجة إلى المال الذي لم يكن يولفه جب البائع أو عائلته، وتشير إحدى الوثائق^(٢٨) إلى عملية بيع كبيرة نسبياً في مقاطعة وادي الليمون بقيمة سبعة وخمسين قرشاً وذلك سنة ١٨٤٠، ويلاحظ أن عمليات البيع هذه تمت خلال العقد الأخير من النصف الأول من القرن التاسع، والذي شهد تجاذباً سياسياً وعسكرياً بين الدروز وإبراهيم باشا، وفي غياب أية إمكانية لتراكم الملكيات من قبل أصحاب العهدة.

هذه الأوجه الثلاثة لانتقال الملكيات العقارية في إقليم التفاح، يمكن وضعها منهجياً خارج إطار ملكيات الشراكة والتي حُججت كثيراً على أثر صدور نظام التصرفين. وتوضح زمنية هذه الأوجه أن عمليات بيع الأراضي، بدأت بأولاد العم ثم أفراد الجب الأبعد، إلا أن تطورت باتجاه العائلة، فإلى خارج الطائفة الدرزية، دون أن تمر بالعائلة المنالسة في عماطور (آل عبد الصمد) وهذا ما يؤكد أن العصية كانت دائماً خلفية صلبة في عمليات البيع عند عائلتي عبد الصمد وأبو شقرا، علماً أن الفترة الواقعة بين ١٨٢٥ و ١٨٤٠ شهدت انعكاساً سلبياً على العائلتين معاً لجهة تعذر التصرف بالملكيات العقارية في إقليم التفاح إذ أن الصراع بين الأمير بشر الثاني والشيخ بشر جنبلاط قد أدى في نهايته، إلى وضع عهديات إقليم التفاح، بإدارة الأمير خليل شهاب^(٢٩)، مما أفقد آل عبد الصمد، وآل أبو شقرا، الأمل بالعودة إلى عهدهم وسجل خلال الفترة الواقعة بين ١٨٢٧ و ١٨٣٥، عمليات بيع واسعة في إقليم

التفاح، إلا أن حركة ١٨٤٠ وخروج الدروز منها منتصرين حركت فيهم الشعور بالتفوق، فعادوا يطالبون بالملكيات التي باعوها، وتبين وثائق النصف الأول من سنة ١٨٤٢ أن آل عبد الصمد فرضوا على المسيحيين اقتداء بسعيد جنبلاط، تسليمهم الحجج التي أتاحت لهم تملك بعض الأراضي في عهد الأمير بشير الثالث^(٣٠). هذا وقد أرست قواعد شراكة الفلاحين على الأرض قبل صدور نظام المتصرفين سنة ١٨٦١ قاسماً مشتركاً بين العائلتين، مما سرتب لاحقاً خروج الأرض من أيدي المتصرفين بها.

ثانياً: الخراج / المساحة

اعتمدت السلطنة العثمانية "الخراج" كتعبير فقهي، عن حاصلات الأراضي المزروعة والمشجرة التي تنتجها الأرض، كما عرف الخراج بحدود القرى وما يتبعها من ملكيات عقارية عائدة لأهاليها أو لغيرهم" واستمر الخراج مفهوماً فقهيّاً لدى المراجع الإسلامية بمعنى "الأتاوة"^(٣٠مكرر)، إلا أن عمليات متابعة شغلت الدوائر العثمانية في ترجمة القوانين الفرنسية إلى اللغة التركية حيث تم اعتمادها في مجال القضايا المدنية والجزائية على السواء مع مراعاة أحكام الشرع الإسلامي، ولا يعرف بالضبط بداية هذا الاقتباس، ولكن الواضح أنه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت معظم القوانين العثمانية قد طعمت بالنصوص القانونية الفرنسية، حتى أن السلطات التشريعية العثمانية قد اعتمدت تعبير "كاداسترو" (Cadastre) في القانون المؤقت بحق تحديد وتحرير الأموال المنقولة^(٣١) كتعبير عن (الدفتر الخاقاني).

ولكن هذا التعبير بقي استعماله محدوداً، بحيث عرفت المساحة في عهد المتصرفين كتعبير عن تقرير الدراهم المخمئة على المتصرفين بالملكيات العقارية.

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان مفهوم الخراج يعبر عن دراهم العهدة وفي نفس الوقت كان يشير إلى حدود الملكيات العقارية التابعة للعهدة المعنية وأدى التوافق بين الخراج كدراهم مساحة، والخراج كحدود إلى تغليب الأول على هذا الأخير، فقد ورد في دفتر خراج عماطور لسنة ١٨٤٩ "سبع دراهم نصف الخراج والنصف الثاني لخراج الضيعة"^(٣٢). وكان خراج القرية يحدد بمعالم طبيعية،

ويخطط المغرة^(٣٣)، ولدينا نموذج عن ذلك في دفتر خراج عماطور إذ أن الحد الفاصل بين قرية عماطور وحارة جندل، كان قد وضع على الشكل التالي:

"كعب الدورة مختلف سبع دراهم الحد بينا وبين حارة جندل البلاطة الذي في الدرب في الجبل خيط مغرة للنهر الذي حصنا لميل الشمال ولحارة جندل لميل القبلة"^(٣٤).

إبان عهد الأمير بشير الثاني كان دفتر الخراج مستنداً لتدوين دراهم المتصرفين في الأرض، ويلاحظ أنه كان هناك دفتر لدراهم الفلاحين وآخر لدراهم المشايخ^(٣٥)، وعرف دفتر الخراج أيضاً بدفتر الديموس^(٣٦)، ويتبين من دفتر خراج عماطور لعام ١٨٤٩ أن مساحة الملكيات العقارية كانت تحدد بالدرهم وكان الدرهم يقسم إلى نصفين أو أربعة أرباع إضافة إلى الثمن ونصف الثمن، وقد شملت توزيعات دفتر الخراج المذكور جميع المكلفين ضمن خراج عماطور من أمراء شهابيين ومشايخ جنبلاطية، وباقي المكلفين من عماطور والقرى المجاورة الذين يتصرفون بملكيات عقارية ضمن الخراج المذكور والذي كان من ضمنه مزارع صيدون وبرته وريسمات وشقادياف والخورانية والعوامية وجل ناشي وغيرها من المزارع الصغيرة.

أ- عمليات مسح الأراضي:

تعتبر عمليات مسح الأراضي، إجراءً تمهيدياً أساسياً لتوزيع الميري على الملكيات العقارية، ويترتب على هذه العمليات نتائج بالغة الأهمية، بدءاً بتحديد حجم واردات السلطنة العثمانية مروراً بالإحصاءات السكانية التي يمكن معرفتها من خلال المكلفين بدفع الميري وصولاً إلى تحديد حجم استغلال أراضي السلطنة، وتتوقف عمليات المسح على ثلاثة عوامل أساسية هي:

١- مدى الجدية في إجراءاتها من قبل المخمّنين الذين تعينهم الإمارة الشهابية وكان هؤلاء يختارون من بين ذوي الخبرة، لتقدير المحاصيل من الشجر والمزروعات، وغالباً ما كان المخمّنون، يتوخون الكسب من خلال تساهلهم^(٣٦مكرر)، في تقدير حجم الدراهم، على بعض الملكيات علماً أن بدل أتعابهم كان يؤخذ من المكلفين بنسبة محدودة.

٢- تجارب المتصرفين بالملكيات العقارية مع التعليمات التي كانت تصدر لإجراء عمليات المسح، ويختلف الأمر هنا بين صغار الملاكين الذين يعملون في الأرض دون شركاء، وبين كبار الملاكين الذين يمكنهم من خلال نفوذهم تنزيل الدراهم المفروضة على ملكياتهم إلى حدها الأدنى.

٣- بعد الأراضي أو قربها من المواقع السكنية وفي هذا الإطار تدخل الأراضي البعيدة والتي يصعب الوصول إليها ضمن الملكيات القابلة لصرف النظر عن مسحها.

٤- الدقة في إجراء عمليات المسح وقد يحصل أن ملكية عائدة لشخص معين تسجل على إسم شخص آخر^(٣٧)، هذا وقد مكنت المادة التاسعة عشرة من قانون وركو المسقفات^(٣٨)، كل مكلف أن يقدم في مدة شهرين اعتباراً من تاريخ تبليغ الأخبار حول معاملات التحرير والتخمين، اعتراضاً إلى مأمور مال القضاة ليدقق في تقرير لجنة التخمين.

وكثيراً ما كان المكلفون يعارضون إجراء المساحة خوفاً من زيادة الدراهم على ملكياتهم، وغالباً ما كانت هذه الزيادة تشكل عبئاً على صغار الملاكين، ولذلك فإن أصحاب الملكيات الواسعة كان لديهم من القدرات المعنوية والمادية ما يمكنهم من إجراء المسح كما يتمنون ولا سيما أن المخمينين لم يكونوا من الأعيان أو من أصحاب الوظائف العالية، بل جلهم من العامة الذين تمرسوا بهذه المهنة زمناً طويلاً وتؤكد الوثيقة التالية^(٣٩)، أن بعض المكلفين كانوا يصطحبون المخمينين إلى ملكياتهم حيث يجري التخمين بحضورهم وفي ظل نفوذهم.

"جناب حضرة والدنا وعمومتنا قاسم ونجم ونصار المحترمين أولاً مزيد كثرة الأشواق إلى مشاهدتكم السارة في كل خير وعافية الثاني نأمل من عالي همتكم تقطعوا (نحضرُوا) على جبل الأعور مع المخرجين وتباشروا إلنا على الخراج وأنتم تفهموا مدخل جبل الأعور وخراجه، وبشلكة أمواله ومع زود ملحوضكم كفاية ودمتم."

تاريخ الوثيقة بين (١٨٠٥ و ١٨١٠)

ولدكم

ظاهر خالدا

ب- دفتر المساحة:

لا تذكر المصادر التاريخية مستنداً في ضبط دراهم مساحة الملكيات العقارية سوى دفتر المساحة أو (دفتر الخاقاني) وقد فرض مسك هذا الدفتر في كل قرية أو مزرعة، وكان الدفتر باستلام أحد المالكين ممن يجمع عليه أبناء القرية، وخلال عهد المتصرفين أصبح مسك الدفتر من مسؤولية شيخ القرية أو نائبه، واستثناء المختار، وكان المسؤول عن الدفتر يلقب ب"قاضي الدفتر"، وتشير الوثائق موضوع هذا البحث إلى أنه يجب توفر شروط رئيسية في الذي يكلف بمسك دفتر المساحة وهي :

- أن يكون من أبناء القرية، أو من أبناء أصحاب العهدة إذا كانت العهدة خارج القرية.

- أن يكون ملمّاً بالقراءة والكتابة، إذ أنه لا يجوز أن يعهد بمسك الدفتر إلى رجل أمي.

- أن يكون من أصحاب الأمانة، وموثوقاً به^(٤١).

وكان دفتر المساحة يضم أحياناً أملاك القرية وأملاك القرى الأخرى، إذا كانت ضمن خراج الأولى، أما القرى والمزارع التي كانت تشكل العهودات، فقد كان لها دفتران، واحد تسجل فيه ملكيات أصحاب العهدة، وآخر تسجل فيه ملكيات الفلاحين، وإذا كان أصحاب العهدة بمستوياتهم كافة قادرين على الإطلاع على دفتر المساحة فإن الفلاحين، لم يكن باستطاعتهم الوقوف على دفترهم، إذ كان ذلك يعتبر من باب الشك بالمشايخ.

المرجح أن دفتر المساحة كان ينظم كل سنة على حدة وعلى نسختين بحيث أن النسخة الأولى كان يحتفظ بها صاحب المقاطعة، أما النسخة الثانية فكانت باستلام أحد أبناء القرية، وكان الدفتر بعد الانتهاء من تفرغته وقطع حسابه يودع صاحب المقاطعة الذي يقابله على النسخة الأولى المسوكة لديه ثم يعيده إلى المعني بمسكه، ويلاحظ أن دفتر المساحة كان يخلو من التشطيب والتمحيش، وهذا ما يؤكد على

مبدأ سنوية الدفتر، إذ أن تراكم ملكيات جديدة من جهة وبيع أخرى من جهة ثانية كان يؤدي إلى إجراء التعديل في قيود المساحة إلا أن هذا التعديل لم يكن يتناول دفتر المساحة ضمن سنة التكاليف.

ج- درهم المساحة:

لم يكن درهم المساحة ثابتاً كقياس خلال القرن التاسع عشر، وثبت دفتر مساحة قرية عماطور لسنة ١٨٤٩، أنه كان يعتمد الدرهم وكسوره في تحديد مساحة الملكيات العقارية، وليس هناك من "قراط" و "حبة" وكان الدرهم هو المعيار الأساسي في تحديد حاصلات الأشجار والمزروعات، وكان يطال حتى السليخ والعطل والبري والبرية أي المطاعيم أما كسوره فكانت:

<u>ثلاثة أرباع الدرهم</u>	<u>نصف الدرهم</u>	<u>ثلث الدرهم</u>	<u>نصف ثمن الدرهم</u>
≤	<	و	<
<u>ثمن الدرهم</u>	<u>ربع وثلث الدرهم</u>	<u>ربع الدرهم</u>	
وو	و\	\	

ومن المؤكد أن القيراط (Carat) وهو كلمة يونانية مصرية، عرف على أنه جزء من أربعة وعشرين من الدرهم، أما الحبة فلا نعرف أسباب ومبررات اعتمادها علماً أن القيراط والحبة اعتماداً بدلاً من كسور الدرهم خلال عهد المتصرفين.

د- تفريغ دفتر المساحة

إن تفريغ دفتر المساحة، هو عملية حسابية يقوم بها، المكلف بضبط قيود الدفتر، بحيث يحصي دراهم كل ملكية عقارية، ويرتب عليها المال المعين على الدرهم، وثبت ذلك في بيان التفريغ^(٤٢)، ويعتمد هذا البيان في تحصيل الأموال الأميرية، مسن أصحاب العهديات وكذلك الفلاحين، ولدينا نموذجان من بيان التفريغ واحد لمزرعة وادي الليمون وآخر لمزرعة جنسنايا^(٤٣).

هـ- تعليق الحساب:

تعليق الحساب^(٤٤) هو المرحلة الأخيرة من الإجراءات التي كانت تتخذ في إطار تحصيل الميري إذ أنه بعد تبليغ المكلفين قيمة الدراهم المفروضة على كل منهم، ودفعها يصار إلى تنظيم براءة ذمة من قبل ماسك دفتر المساحة يثبت فيها إجراء المحاسبة ومن ثم يوقع عليها بعض أصحاب الأملاك الذين دفعوا الميرة إثباتاً لصحتها.

و- الخطوات العلمية في إجراء مسح الأراضي:

إن الخطوات الآتية إلى إجراء المساحة غالباً ما كانت تتم في ظروف سياسية واقتصادية صعبة، وإذا كان وقع إجراء المساحة صعباً على المسيحيين والدروز معاً، فإنه بالمقابل كان يشكل بالنسبة للأعيان الدروز تغييراً في المعادلة السياسية، وإضعافاً لمواقع نفوذهم، وتذكر المراجع التاريخية أن الباب العالي الذي كان قد رتب ١٧٥٠٠٠ قرش على الجبل تعهد الأعيان بدفعه^(٤٥)، كان ينوي إجراء مسح على أراضي الجبل لتأمين توزيع المال المفروض بإنصاف أكبر^(٤٦) وتشير هذه المراجع إلى أن جهوداً كبيرة بذلت لإجراء المسح بدءاً بالعام ١٨٤٣، إلا أنها اصطدمت بممانعة الأعيان الدروز، ولا تشير المصادر التاريخية إلى عمل ما أجري في إطار تنفيذ إجراءات المساحة إلا خلال سنة ١٨٤٤ ولكن بالرغم من سكوت هذه المصادر عن تنفيذ عمليات المسح، تؤكد إحدى وثائق سنة ١٨٤٣، بأنه كان قد بوشر فعلاً في إقليم التفاح بإجراء المسح على مزرعة على الأقل هي مزرعة "جنسنايا" وتوضح الوثيقة، أن الأهالي ترتب عليهم مبلغ قدره خمسة وثمانين قرشاً بموجب "علم رجعة"^(٤٧)، وهذا المبلغ يمثل بدل أتعاب ثمانية أنفار من المقومين والمباشرين والكتاب والمبلغ كان يفترض تحصيله من الأهالي بعد إجراء المحاسبة، والمقصود بالمحاسبة توزيع أكالاف المساحة على المالكين، وإذا كان علم الرجعة هذا لا يعطينا فكرة عن أكالاف درهم المساحة، فإن مساحة قضاء جزين صار توزيع أكالافها سنة ١٨٦٤ "عن معاشات متوظفين وقرطاسية على دراهم القضا"^(٤٨)، وقد ترتب على مزرعة صيدون من تلك الأكالاف

"ثمانية قروش وخمسة وعشرين بارة" على الدرهم الواحد، وهذه الأكلاف صار توزيعها على المالكين، علماً أن هذه الأكلاف هي غير مال الميري الذي حدد بـ ٢١ قرشاً على الدرهم الواحد بعد سنة ١٨٦٤.

قد يطرح السؤال، ولماذا كان الأعيان الدروز يمانعون في إجراء المسح...؟ كانت التركيبة السياسية والاجتماعية تقوم على معادلة أساسية محورها الملكيات العقارية وكانت هذه الملكيات توظف في ابتزاز العامة والفلاحين بالإضافة إلى دورها الرئيسي، إنتاج النفوذ.

إن تراكم الملكيات العقارية لدى المسيحيين، كان يستند تاريخياً إلى عاملين إثنين، العامل الأول شكله المسيحيون بعمل يومي وكدح لا يتوقف ترافقاً مع نمو سكاني ساهم إلى حد كبير في تضاعف عمليات الشراكة وتجزئة الملكيات العقارية، والعامل الثاني شكله الدروز دون أن يتوقعوا نتائجهم وقد تشكل هذا العامل من تركيبة الدروز الاجتماعية، التي سجل من خلالها المشايخ الكبار والمشايخ الصغار أكبر نسبة من الهدر العقاري حفاظاً على نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية.

إن مال الميري الذي كان يفرض طيلة العهد الشهابي كان يوزع على المكلفين دروزاً ومسيحيين وذلك على أساس الدراهم المحققة سنة ١٨١٠، وعلى مدى ثلاثين سنة حقق المسيحيون ملكيات عقارية واسعة، ولكن هذه الملكيات كانت ضائعة، في ملكيات المشايخ الدروز التي انحكمت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بمبدأ شراكة النصف أرضية وشجرية، ورغم صدور قانون الأراضي سنة ١٨٥٨، الذي أجاز قسمة الأراضي الأميرية المتصرف بها على وجه الشراكة^(٩٩)، إلا أن التشريع العثماني، لم يتناول الأراضي الملك إلا في عهد المتصرفين، مما أبقى غط الشراكة بين المشايخ الدروز والمسيحيين، وبالتالي إلحاق ملكيات المسيحيين في الدائرة التبعية للمشايخ، حتى إلغاء نظام الإلتزام.

ز- قراءة في دفترى مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩ و ١٨٦٩:

وفق النهج الذي اعتمدناه، لن ندخل في الإشكاليات التي رافقت عمليات المسح سنة ١٨٦٤ وستوقف فقط عند التعديلات التي طرأت على أصول مسح الأراضي وكذلك وصف دفتر المساحة الذي اعتمد كأساس لدرهما الملكيات العقارية. إن إجراء مقارنة بين دفترى مساحة عماطور لسنتين ١٨٤٩ و ١٨٦٩ يظهر أربع مفارقات أساسية.

-المفارقة الأولى: تدني دراهم مساحة قرية عماطور إلى نسبة ٩١% ودون أن يعبر

ذلك عن تحجيم ملحوظ في الملكيات العقارية، بمعنى أن الملكيات العقارية سنة ١٨٤٩ كانت تقريباً هي نفسها سنة ١٨٦٩ فهل يعقل أن تتدن دراهم المساحة إلى النصف...؟. إن متصرفية جبل لبنان ألغت كل التعديلات الدرهمية في الملكيات العقارية وأعطت قيمة جديدة للدرهم تتناسب مع حجم الأموال المقررة وقيمتها ٢,٦٢٦,٤٥٢,٥ قرشاً، ونتيجة مساحة الأراضي التي بلغت ١٢٥,٠٦٩ درهماً^(٥٠)، وبذلك يكون المال المقرر على درهم المساحة ٢١ قرشاً، وهذا التعديل قد نقض المعايير القديمة لقيمة الدرهم وعلى سبيل المثال، فإن أصل الزيتون الذي كان يساوي سنة ١٨٤٩ (<) نصف درهم. أصبحت قيمته على أساس مساحة سنة ١٨٦٩ قيراطاً واحداً، أي أن قيمة الدرهم تراجعت إلى النصف، وكان من مساوئ هذا التعديل، تعذر إجراء المساحة بشكل دقيق، ومراقبة تطور الحاصلات، فشجرة الزيتون التي كانت تقدر بنصف درهم أصبحت بعد خمسين سنة درهماً أو أكثر، وبذلك فإن التخمين الجديد لم يلحظ هذا التطور بل اعتمد مبدأ توزيع المال على الدراهم بطريقة خاطئة.

- المفارقة الثانية : اعتماد الدرهم والقيراط والحبة، في تحديد مساحة الأراضي مع

تحقيق فائض وقف عنده المراقبون بكثير من الدهشة، ذلك أن المبلغ الذي

ترتب على الدرهم حدد بـ ٢١ قرشاً، علماً أن كسور القرش في المرحلة موضوع البحث كان لها أهميتها ولا سيما عند ما نعرف أن سعر "أقة"^(٥١) السكر كان "سنة قروش" وسعر أقة الطحين كان "قرشين ونصف"^(٥٢).

لقد أجرينا إحصاء على عينة من إيصالات دفع الويركو باسم بعض أهالي قرية عماطور عن ملكياتهم في قرى إقليم التفاح فكانت النتيجة التالية :

١- كفرجرة سنة ١٨٩٠ (٢١,٠٨). ٢- كفرياس سنة ١٨٩٢ (٢١,٠٧). ٣- جنسنايا سنة ١٨٧٨ (٢١,٠٣). ٤- بيصور سنة ١٨٩٠ (٢١,٠٠٨). ٥- وادي الليمون سنة ١٨٨٣ (٢١,٠٢٠). ٦- المحارية سنة ١٨٨٢ (٢١,٠٠١). ٧- جبل الأعور سنة ١٨٨٢ (٢١,٠٠٣).

يتضح مما تقدم أن مال الويركو استوفي من المكلفين زيادة عن المبلغ المقرر، ومن هنا كانت ملاحظة المراقبين على مبدأ الجباية التي وضعتها المصادر القرية من تلك الفترة بـ "العجيبة"^(٥٣).

-المفارقة الرابعة: وهي تدرج في إطار التصنيف الطائفي، بعد أن كان هذا التصنيف طبقياً، ويلاحظ من دراسة دفتر مساحة قرية عماطور لسنة ١٨٤٩، أن تدوين الملكيات العقارية، كان يأخذ بالاعتبار الموقع الاجتماعي للمكلف من حيث أهميته في سلم الطبقات الاجتماعية، فكان القسم الأول من الدفتر -نظرياً- يشغل الملكيات العقارية التي تتصرف بها عائلتا عبد الصمد وأبو شقرا، مع الإشارة هنا إلى أهمية المداورة^(٥٤) في أدراج أسماء المالكين من العائلتين، فحين يكون شيخ القرية من آل أبو شقرا، يباشر بتدوين أسماء بعض المالكين من آل عبد الصمد. وعند ما يكون شيخ القرية من آل عبد الصمد يباشر بتدوين أسماء بعض المالكين من آل أبو شقرا، أما القسم الثاني -نظرياً- فكان يتضمن أسماء المالكين من العامة، والقسم الثالث كان يتضمن أسماء المالكين من المسيحيين، أما آل جنبلاط وغيرهم من المالكين من القرى

المجاورة فكانت ترد أسماؤهم في القسم الأخير من الدفتر والمخصص للملكيات التي هي بجوار القرية.

لم تتغير هذه الصيغة في دفتر مساحة عماطور لعام ١٨٦٩ ولكن ظاهرة التصنيف الطائفي، تجلت في بيانات المساحة للملكيات العقارية، فقد كانت عمليات المسح تتم على أساس الطائفة، ويوضح بيان مساحة أملاك مزرعة ظهر الديـر^(٥٥) إن الدراهم المعينة في المزرعة سجلت لكل طائفة على حدة، علماً أن المالكين معروفون، وجاء في البيان المذكور:

حبة	قبراط	درهم
١٠	٦	طايفة الدروز
١٤	٤	طايفة المارونية

إن هذا التدبير الذي كانت تعتمد متصرفية جبل لبنان هو الأسوأ في مجال المعاملات الإدارية، وكان طبعاً صورة واضحة عن الفرز الطائفي على الصعد كافة.

ح- تطور المساحة بين ١٨٥٦ و ١٨٦٩:

يتضح من بيان تفريغ دفتر وادي الليمون لسنة ١٨٥٦، إن الدرهم المفروض على المساحة كان (قرش واحد وتسع عشرة فضة^(٥٦)) وقد أوضح البيان أن الدرهم على "الجديد". وهذا ما يؤكد أن المساحة أجريت سنة ١٨٤٣ على الأقل في إقليم التفاح ولكن السؤال المطروح هنا ما هي الأسباب التي أدت إلى هذا الفارق الكبير بين النسبة المفروضة خلال العام ١٨٥٦ وهي قرش وتسع عشرة فضة، والنسبة التي اعتمدت بعد الانتهاء من إجراء المساحة الجديدة سنة ١٨٦٥ وهي واحد وعشرون قرشاً على الدرهم الواحد...؟ لقد أجرينا مقارنة دقيقة بين دفتر مساحة قرية عماطور لسنة ١٨٤٩ ودفتر آخر عائد لسنة ١٨٦٩ وذلك لست ملكيات في عماطور، بغية التحقق من الفارق في درهم المساحة والقرش الذي ترتب عليه.

	سنة ١٨٤٩ / مكان الملكية	نمر	يكون حيات	سنة ١٨٦٩ مكان الملكية	حبة	قرواط	نمر	يكون حيات	نسبة % النقص
١	سعة حامد نوت زيتون مختلف	٨٢	٤٨٩٦	نفس الملكية والشجرة	١٢	٨		٢٠٤	٩٥,٨٣
٢	سليح ناصيف نحم في القوارة اصل زيتون	٢	٢٨٨	نفس الملكية والشجرة		١		٢٤	٩١,٦٦
٣	الهدفة نوت زيتون مختلف	٤	٢٣٠٤	نفس الملكية والشجرة	١٢	١١		٢٧٦	٨٨,٠٢
٤	البريزة زيتون مختلف	٤	١٣٠٤	نفس الملكية والشجرة	١٨	٣		٩٠	٩٦,٠٩
٥	حل السرحنة نوت زيتون مختلف	٤	١٣٠٤	نفس الملكية والشجرة		١٩		٤٥٦	٨٠,٢٠
٦	حل سعة بشر نوت زيتون مختلف	١٥	٨٦٤٠	نفس الملكية والشجرة		١٢		٢٨٨	٩٦,٦٦
				المعدل العام لسنة النقص					٩١ %

يتضح من مقارنة دراهم الملكيات العقارية لسنتي ١٨٤٩ و ١٨٦٩، أن مساحة الملكيات العقارية في قرية عماطور بلغت سنة ١٨٤٩ "١١٣٦٦" درهماً وفرض على درهم المساحة قرش وتسع عشرة فضة^(٥٧). أما مساحة القرية سنة ١٨٦٩ فقد بلغت ٣٩٨ درهماً أي بفارق ٩٦,٤٩%، علماً أن الملكيات في القرية المذكورة هي نفسها، كما أن مقارنة^(٥٨) الملكيات العقارية بين سنتي التقييم المشار إليهما أعلاه، يؤكد حقيقة لافتة، وهي اعتماد قيمة جديدة لمساحة الدرهم، فالملكية التي كانت مساحتها سنة ١٨٤٩ "ثلاثة دراهم" أصبحت مساحتها "قرواطاً واحداً، والملكية التي كانت خمسة عشر درهماً أصبحت اثني عشر قرواطاً.

إن بيان المقارنة أعلاه يوضح أن هناك اختلافاً في النسب ومرد ذلك إلى الإنتاج المحقق في الشجرية، ولكن يلاحظ أن متوسط خفض قيمة الدرهم كمساحة كان محدود الـ ٩١% والسؤال الذي يمكن طرحه هنا، هل أن تدني قيمة درهم المساحة رافقه تدن في الضريبة المفروضة على أساس "٤٦٦٦" كيرس^(٥٩) وعدد المكلفين في متصرفية جبل لبنان.

إن التوضيح الذي يمكن تقديمه هنا يستند إلى بيان تفريغ دفتر وادي الليمون سنة ١٨٥٦، إذ كان يفرض على درهم المساحة قرش و ١٩ فضة ولا بد من إجراء

عملية حسابية دقيقة تنطلق من ضرورة معرفة مدى الارتفاع أو الانخفاض الذي طرأ على الضريبة التي فرضتها متصرفية جبل لبنان وهي واحد وعشرون قرشاً. أوضحنا سابقاً أن قيمة درهم المساحة لسنة ١٨٦٩ تدنت بنسبة ٩٦,٤٩% فهل تدنى المال المفروض على الدرهم في تلك السنة والسنين اللاحقة أم على العكس وما هي نسبة الزيادة أو الانخفاض...؟

السنة	وحدة المساحة	الضريبة	مساحة عماطور	الضريبة الإجمالية
	قرش	فضة	مجموع القروش	
١٨٤٩	درهم	١ ١٩ ١,٤٧٥	١١٣٦٦	١٦٧٦٤,٨٥ قرش
١٨٦٩	درهم	٢١ - ٢١	٣٩٨	٨٣٥٨ قرش

تبين المقارنة أعلاه أن الضريبة التي تقررت سنة ١٨٦٩ تدنت بنسبة النصف تقريباً عن تلك التي كانت مقررة سنة ١٨٤٩:

$$\text{الفرق في الضريبة : } ١٦٧٦٤,٨٥ - ٨٣٥٨ = ٨٤٠٦,٨٥ \text{ قرش}$$

$$\text{نسبة التدني : } ٨٤٠٦,٨٥ \times ١٠٠ = ٥٠,١٤ \%$$

$$\frac{٨٤٠٦,٨٥}{١٦٧٦٤,٨٥}$$

إن تدنى نسبة الضريبة على الملكيات العقارية إلى ٥٠,١٤% لا يجب أن يفسر على أنه انخفاض لصالح أصحاب الملكيات الكبيرة، بل العكس فهو أدى إلى ضبط دراهم مساحة جبل لبنان، وبعد أن كانت الدراهم موزعة على الإنتاج المقسدر سنة ١٨٤٣، وخلال الفترة الفاصلة بين مساحة ١٨٤٣ ومساحة ١٨٦٩ كان الإنتاج ولا سيما الشجري منه قد تطور إلى الأفضل دون أن تزداد دراهمه، ولكن ما هي النتيجة التي حققتها متصرفية جبل لبنان وكذلك رعاياها على صعيد المساحة الجديدة...؟.

١- إن متصرفية جبل لبنان باعتمادها مساحة جديدة لأراضي الجبل أسكتت معارضة الفلاحين النصاري والعامة الدروز، الذين كانوا يتعرضون للبلص والإهانة من قبل

أصحاب العهدة أثناء جمع مال المري وساوت أيضاً بين الغني والفقير، في نسبة الضريبة المقررة وبالتالي أدت إلى كشف مساحات كبيرة من الأراضي كان المشايخ قد استصلحوها وشجروها، دون أن يدفعوا عليها أية ضريبة وذلك بسبب نفوذهم السياسي وموقعهم الاجتماعي. وقد نتج عن التدابير المتخذة كشف مساوئ نظام الالتزام الذي شكل الفلاح مادته الأساسية.

هذا وسيؤكد موضوع جباية الأموال أن الفلاحين كانوا يحملون نية عالية من عبء الميرة، في إطار عملية نهب واضحة من خلال جباية مال المري.

٢- إن التدني الذي لحق بالمساحة خلال عهد المتصرفين، وإن كان قد قابله مضاعفة قيمة درهم المساحة عكس مردوده الإيجابي على العامة والفلاحين، وأدى إلى تزايد ملكياتهم العقارية الصغيرة خلافاً لما يطرحه بعض الباحثين، ذلك أن أصحاب العهدة الذين طاهمهم التوزيع الجديد للدرهم، كانوا مضطرين إلى تجزئة ملكياتهم وبيع أقسام منها، لتأمين المصاريف المترتبة عليهم والتي كانت تؤمنها لهم القطاعات الفلاحية من هدايا وكري وخدمات، ولا شك أن الفئات التي وصلت إلى الغنى بفضل امتهاها التجارية أو الصناعة أو تعاطي الربا، كانت تراكم ملكياتها في جبل لبنان ولكن ليس على حساب الفلاحين بل على حساب المشايخ الذين باعوا ملكياتهم، تأميناً للحفاظ على مواقعهم الاجتماعية والسياسية ولتأمين حملاتهم الانتخابية فيما بعد.

٣- إن المساحة التي أجريت سنة ١٨٦٤ قد حجمت الخراجات الشاسعة كخراج عماطور، وأدت إلى إلحاق قسم لا بأس به من هذا الخراج بخراجات القرى الصغيرة، وبالتالي ربطت المشاعات بهذه القرى، مما أدى إلى الاستفادة منها في مجال الرعي والاحتطاب، وذلك في القرى المسيحية التي كانت تشكل العهودات خلال نظام الالتزام.

ثالثاً: مال المري

"المري" أو "مال المري" تعبر محلي يعود باشتقاقه إلى كلمة "الأمير" أو "المير". باعتبار أن مال جبل لبنان، بعد التزامه يصبح أمر تحصيله أو جبايته من

مسؤولية الأمير الشهابي ويعتبر بالتالي مؤتمناً عليه ، وله الحق في اتخاذ الإجراءات كافة توصلًا لتحصيله ، ودفعه لوالي صيدا إبراء لذمته . ولكن هذا التعبير لم يعمم إلا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وبلاستناد إلى وثائق قرية عماطور فإن المال كـ "ضريبة" كان يعبر عنه بما يلي: مال أهالي قرية كذا^(٦٢) أو "مال حصة فلان"^(٦٣) أو "من دفتر مال قرية كذا"^(٦٤) أو "محصول دفتر مزرعة كذا"^(٦٥) أو "مطلوب قرية كذا"^(٦٥) أو "مصرف مزرعة كذا"^(٦٦) . إذاً ليس هناك من تسميه قانونية للجباية ، فقد ارتبطت التسميات بشخص الأمير أو الكاتب . ومن خلال ستة وثمانين إيصالاً مثبتاً لدفع مال مزارع إقليم التفاح وغيرها ضمن خراج قرية عماطور ، وعائدة للسنوات الممتدة بتقطع من ١٦٩٩ وحتى ١٨٤٠ يتضح أن عبارة المري اعتمدت بدءاً بالسنة ١٧٩٦ وعلى يد الأميرين أحمد ومنصور الشهابيين وبتوقيعهما ، وعليه تبقى بعض المصطلحات ضيقة جداً ، ولا تتجاوز مساحة جبل لبنان.

أ- المال : نصفه يحفظ أصله

إن وثائق القرنين السابع عشر والثامن عشر تتضمن عبارات يصعب فك رموزها في الزمن الحاضر، نظراً لضياع مفاهيمها في الماضي والتمادي في عدم استعمالها، بحيث أصبحت بعيدة عن مصطلحاتنا، بعدها عن زمننا. من هذه العبارات ما كان يرد في الإيصالات المتعلقة بدفع المال المتوجب على الملكيات العقارية في سياق إثبات عملية تأدية "نصف المال". وتوضح الإيصالات بدفع المال والتي نستند إليها في هذه الدراسة أن هناك مال "تام وكامل" أي أن واجب سنة التكليف مودى بكامله، أما نصف المال فهو غالباً ما كان يودى خلال الأشهر الباقية من السنة إياها. في هذا الإطار اخترنا نموذجين من إيصالات المال للوقوف على ما قصده العرف في تحصيل الأموال. النموذج الأول عائد لسنة ١٦٩٩ موقع من الأمير بشير شهاب الأول وهذا نصه:

"وصلنا من مال أهالي وادي الليمون عن يد الشيخ أبو شقرا حمدين قرش، بالتمام والكمال"^(٦٧) وذلك عن محصول مارت^(٦٨) سنة أحد عشر ومائة ألف.

بشير شهاب

أما النموذج الثاني فهو لسنة ١٧٠٦ موقع من الأمير حيدر شهاب.

"وصلنا من أهالي حسنايا من مال سنة ثمان عشر ومائة وألف من الشيخ مصور عن يد الشيخ أبو شقره ست قروش وثلاث نصفها ثلاث قروش وشاهين تحريراً في أواسط شهر رمضان مارت سنة ثمان عشر ومائة وألف."

حيدر

شهاب

وقد كانت عبارة "نصفها حافظ لأصلها تتكرر في عقود البيع وفي هذا الإطار نصت المادة ٢٤٤ من مجلة الأحكام العدلية أن "النقود التي لها أجزاء إذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري أن يعطي الثمن من أجزاء ذلك النوع، لكن يتبع في هذا الأمر عرف البلدة والعادة الجارية مثلاً لو عقد البيع على ريال مجيدي كان للمشتري أن يعطي من أجزائه النصف والربع" (٧٠).

طريقة الجباية هذه كانت معتمدة على مدى الحكم الشهابي وعهد القائمقاميتين. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتحديدًا خلال العقد الثاني من عهد المتصرفين، تم تشريع الجباية بعد تطويرها وأصبح هناك دفاتر مطبوعة ذات أرقام تسلسلية تعتمد في جباية الأموال سميت بـ "القوجان" (٧١) ولكن الدفعة الأولى من المال عن سنة معينة استمرت تأديتها بموجب إيصال كان يكتب بخط اليد (٧٢). يشار فيه إلى أن القيمة المحصلة تقيد بـ القوجان" الذي يعطي عند غلاقة المال.

ب- أوقات دفع مال الميري:

اعتمدت السلطنة العثمانية في جبل لبنان أوقاتاً معينة لجباية الأموال المقررة على الملكيات العقارية وقد ارتبطت الجباية إلى حد كبير بمواسم الإنتاج الزراعي، وكانت زراعات الجبل بشكل عام محصورة بالأشجار المثمرة. وشجر التوت لتغذية دود القز. والخنطة، ولكن الإنتاج الشجري لم يكن صالحاً للبيع خارج حدود الجبل لتعرضه للتلف أثناء نقله لمسافات طويلة لذلك كان يخصص للاستهلاك المحلي كما أن

الحنطة لم تكن تكفي حاجات سكان الجبل، لذلك فإن مال المري كان يؤمن من بابين رئيسيين هما الحرير والزيتون.

من بين ستة وثمانين إيصالاً بدفع المال المتوجب على بعض مزارع إقليم التفاح أمكن التدقيق في ثلاثة وعشرين إيصالاً حدد فيها الشهر الهجري الذي تم فيه دفع المال. وبعد تحويل الأشهر الهجرية إلى أشهر ميلادية^(٧٣) للسنوات الممتدة من ١٧٠٥ حتى ١٧٨١ أمكننا استخلاص ما يلي:

١- إن الجباية تمت سبع عشرة مرة خلال أشهر تموز وآب وأيلول ومرتسين خلال شهر كانون الثاني ومرة خلال كل من أشهر شباط وآذار وتشيرين الأول وكانون الأول، ويمكن الاستنتاج أن المال دفع خلال فصل الصيف ومن الإنتاج الزراعي الصيفي. ما هو هذا الإنتاج...؟ بالدرجة الأولى يأتي موسم الحرير خلال شهر حزيران الذي ينتظره الفلاحون والمزارعون والملاكون بفروغ الصبر وكذلك أصحاب رؤوس الأموال الدائنون^(٧٤). وبالدرجة الثانية كان يعول على موسم القمح وكان يقال "الغلا الشديد تحت الغمر الجديد"^(٧٥).

٢- لم تدفع المري خلال أشهر نيسان وأيار وحزيران لأن شهري نيسان وأيار كانا يشكلان مرحلة ترقب وانتظار الإنتاج، أما شهر حزيران فهو شهر "موسم القز" لذلك فإن دفع المري وتسديد الديون كانا يتمان خلال الأشهر الثلاثة التي تلي شهر حزيران.

٣- إن الزيتون لم يكن يشكل موسماً يعتمد عليه في إقليم التفاح.

٤- لم تدفع المري خلال شهري محرم وربيع الثاني، وإذا كان لا يوجد تفسير لعدم دفع المري خلال شهر ربيع الثاني، فإن عدم تحصيلها خلال شهر محرم يفسر تجنب الدولة العثمانية إزهاق رعاياها بالضريبة خلال هذا الشهر المبارك الذي هو بدء السنة الهجرية.

ج- نظام الويركو وقانون ويركو المسقفات:

مرت عملية تنظيم الجباية في الدولة العثمانية بمراحل عدة اتسمت منذ ١٨٦١ تقريباً بالتطور لجهة ضبط قيود المكلفين، واعتماد مسح جديد كل خمس سنوات هذا وقد قسم نظام ويركو الأملاك، الضريبة بموجب المادة الرابعة منه^(٧٦) إلى نوعين:

أولاً: وهو الضريبة التي تؤخذ عن الأملاك والأراضي والتمتع في الأماكن التي جرى قيدها وتسجيلها.

ثانياً: وهو ما يستوفى مما تضامن الأهالي بدفعه في الأماكن التي لم تسجل وهذا النوع من الضريبة كانت تتبع فيه القواعد والأصول القديمة، وهو عموماً يتناول الأراضي المشاعية في القرى والمزارع التي أصبحت ملكياتها بتصرف أهالي القرية كل على اسمه استناداً لعمليات الطابو.

وأوضحت المادة الثالثة من نظام ويركو الأملاك أن النسبة الموضوعة لضريبة الأملاك تزداد وتنقص بموجب إرادة سلطانية بناء على قانون الميزانية المالية^(٧٧). وفرضت المادة السادسة من النظام إياه أن يجري في كل خمس سنين مرة واحدة تعديل عمومي في ضريبة الأراضي والمسقفات فيبدأ بإجراء التفتيش في كل خمس سنوات اعتباراً من بدء السنة الرابعة. على أن يتم ذلك بمدة ستة أشهر^(٧٨) إلا أن هذا النظام الذي صدر خلال شهر تموز ١٨٨٢ استمر العمل بأحكامه حتى سنة ١٩١٠ حيث صدر قانون المسقفات واعتمد كأساس في موضوع الضريبة على الأراضي والمسقفات وقد برر المشرع اعتماد قانون المسقفات بدلاً من نظام الأملاك بأن هذا الأخير يجري العمل بموجبه في الأماكن التي لم يجر فيها القيد والتسجيل مجدداً.

أما نسبة الويركو فقد حددتها المادة الثانية عشرة من قانون المسقفات بنسبة ١٢% من الواردات غير الصافية^(٧٩) واللافت في هذا الموضوع أن القرار رقم ٢٥٢٨

الصادر في ٢٤ حزيران ١٩٢٤ عن حاكم لبنان الكبير استثنى أراضي متصرفية جبل لبنان القديم من التعديل الذي جرى على ويركو الأراضي^(٨١)، والذي حدد المعدل الأساسي لتحقيق وجباية، ويركو الأراضي على اختلاف أنواعها ومن حملتها الأراضي الرملية والأراضي البور فجعل الضريبة ٥,٦٨ بالآلف من القيمة العقارية للأرض الكائنة في أراضي لبنان الكبير باستثناء الأراضي الكائنة في مدينة بيروت حيث حددت الضريبة بـ ٥,٨٣ من الآلف.

إن الأنظمة المتعلقة بويركو الأراضي والتي تعدلت تباعاً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين حافظت على ثوابت في مجال الإعفاء الضريبي، إذ أعفيت بموجب قانون المسقفات كل أماكن العبادة من تكايا وزوايا ومعابد وأديار والمسقفات الخاصة بإقامة الخدمة وسجادة نشين^(٨١)، والمدارس والمعارف والبيوت التي يقيم فيها العملة والفلاحون والزارعون، ومربي المزارع والأراضي والحيوانات والنواطير والحظائر والمرايض والزرائب والأماكن الخاصة لتنشئة الدود^(٨٢) وكذلك الأراضي كافة التابعة لوقفات أماكن العبادة^(٨٣) وماشائها. لذلك كثرت بشكل لافت الوقفيات على اختلافها ولا سيما الأراضي المسجلة في قيودها، بهدف إعفاء واقفيها من الضريبة المقررة ولكن الأوقاف أدت إلى نزاعات بين أفراد العصب، حيث تلقت العصبية نكسة واضحة كانت مؤشراً بارزاً في تفكك العلاقة بين أفراد الجب الواحد.

د- الإلتزام الفرعي للميري:

إن توزيع العهديات الكبيرة ضمن المزرعة الواحدة كان يفرض تقسيم العهدة على بيوتات الجب الواحد، بحيث يلتزم كل بيت بحال عهده، ويتحمل مسؤولية جباية المال المقرر عليها ودفعه ضمن الأوقات المحددة، ونظراً لبعده الملكيات العقارية عن أماكن سكن المتصرفين بها وتعذر سكن هؤلاء بصورة دائمة ضمن مزارعهم في إقليم التفاح. كان بعض البيوتات يعتمد إلى تلزم جباية الميري إلى أحد أفرادهم توفيراً لمشقات الطريق بين عماطور وإقليم التفاح، واستدراكاً للإشكالات التي قد تحصل في إطار

جمع الميري، وكذلك عدم القدرة على مراقبة الإنتاج الذي كان يتوقف بالدرجة الأولى على الفلاحين لهذه الأسباب كان تلزم الميري يتم إلى أحد الأخوة القادرين على السكن ضمن العهدة، بحيث يتعهد بإدارة العهدة وتوفير المال المقرر عليها وتقديم المحاصيل إلى أشقائه وأولاد عمه^(٨٤).

هـ- الالتزام المباشر للميري:

شكل بعض القرى أو أنصافه، مردوداً مباشراً للدولة العثمانية على صعيد تحقيق النفع العقاري، إذ أن هذا البعض كان من المنافع التي هي خارج إطار الالتزام الفردي أو العائلي بصورة عملية، وهو متأث، إما من أهمية موقعه الزراعي، أو نتيجة تدابير تكديرية كبعض مزارع إقليم التفاح، وتوضح مصادر القرن التاسع عشر أن أحمد باشا الجزائر وضع يده على مزارع إقليم التفاح الجارية على ملك عائلي عماطور وخلافهما من عيال الشوف^(٨٥) وبنتيجة المراجعات المتكررة طوب بعضهم نصف مزرعته باسم الجزائر، واستحصل على أمر باستلام النصف الآخر^(٨٦). وبذلك اتبعت هذه القرى مباشرة إلى والي صيدا، والذي كان يجي أموالها الأميرية عن طريق المتسلم التابع له، وتوضح إحدى وثائق سنة (١٢٣٣ هـ - ١٨١٧ م)، أن أهالي وادي بعنقودين التزموا^(٨٧) مزرعتهم عن السنة المذكورة أعلاه، بمبلغ إجمالي قدره ٢٣١ قرشاً ما عدا... وغلل المحلول، والحنطة التي يجب تسليمها في العنابر، على أن يلتزموا بدفع المال في أوقاته إلى خزينة جباع^(٨٨).

و- تفريع الميري:

أولاد العم هو المفهوم السائد في المجتمع الدرزي، وهم ينتسبون إلى جد واحد، يدينون له بإرث عقاري، وربما معنوي، لذلك فإن لمسكهم بوحدة القرابة والعائلة، يعني التزامهم بالقضايا كافة التي تعني كل فرد منهم، وفي المجال الضريبي كانوا متساوين أمام الأمير الشهابي ولكن الاختلاف كان في طباعهم ورغباتهم، وكذلك أنشطتهم الزراعية ولذلك كان عدم دفع الميري في أوقاته من قبل أحدهم ينعكس

عليهم جميعاً فهم ملزمون بالدفاع عن بعضهم بعض. والسمعة السيئة تطالهم بلا استثناء. لذا فإن الواقع الضريبي كان يحتم تحديد المسؤوليات فيما بينهم، منعاً لكل سوء يطالهم جميعاً، وإذا كان الواقع الاجتماعي يلزمهم بالاتحاد في السراء والضراء. فإن الموضوع الضريبي كان شأنًا آخر، لا يلزمهم بالتضحية، ولهذا كان الاتفاق على أصول يقرون بها، ويلتزمون تنفيذها، وكان الخروج على هذا الاتفاق يضع من يخالفه في الموقع "الرخيص"^(٨٩)، وكان الاتفاق على مطالب حاكم الدير^(٩٠) من تكاليف وذخيرة، يتضمن الالتزام بمقدار الخراج. أي قيمة الميري المفروضة، وكان كل اختلاف على الأكاليف البرانية^(٩١). يعرض على الشريعة، أما الذي يتلصق عن دفع المطالب فكان وفقاً للإتفاق يتحمل كامل الأكاليف^(٩٢)، كما أن كل زيادة في الأكاليف خارج الميري المقررة، يصار إلى الاتفاق بشأن تفريعه على المالكين^(٩٣).

ز- الحوالة بخدمة:

إن عدم دفع الميري في أوقاته، كان يشكل مخالفة إدارية يترتب عليها تدابير إكراهية، من هذه التدابير كانت الحوالة بخدمة، التي عممت في الجبل طيلة العهد الشهابي وحتى بداية عهد المتصرفين، ولكن هذا التدبير الإكراهي كان ينفذ غالباً بحق الفلاحين في إقليم التفاح كيف...؟.

كان العرف السائد أن تنزل الحوالة في منزل صاحب العهدة، وعند تنفيذ خدمة الحوالة، كان المكلف الملاحق يترك منزله في عماطور، ويتوجه إلى عهده في إقليم التفاح حيث يقطن في منزله المتواضع الكائن فيها، ولما لم يكن إلا مسكن واحد لصاحب العهدة، لا يستوعب أكثر من عائلته. ولما كانت التقاليد والعادات تحول دون تنفيذ الحوالة لمهمتها، بسبب حظر مخالطتهن النساء الدرزيات، لذلك فإن الحوالة كانت تنزل في بيت الشريك^(٩٤)، الذي كان كناية عن غرفة كبيرة ملاصقة لسكن صاحب العهدة، ومخصص للسكن وإيواء الطروش ويكفي أن نصل إلى هذه النتيجة كي يمكن القول، أن الفلاحين المقهورين، كانوا يضيقون ذرعاً بالحوالة^(٩٥).

وكتيراً ما كانوا يدفعون الميري عن صاحب العهدة من مدخراتهم على أن يستردوها بالطرق المختلفة.

ج- الأكلاف:

مال الطرح، الدرهم الجواني والدرهم البراني، زود الأكلاف:
بالإضافة إلى مال الميري الذي كان يتقرر على المتصرفين بملكيات عقارية، كانت الإمارة الشهابية تفرض أكلافاً مختلفة على أصحاب العهديات، وكل من يعمل بالأرض، فرداً كان أم جماعة، وهذه الأكلاف كانت ترهق رعايا الأمانة، لأنها غالباً ما تكون غير متوقعة نسبة للمكلفين، بين هذه الأكلاف : الطرح والدرهم البراني.

- مال الطرح:

اختلفت التفسيرات حول مال الطرح، ولا نعرف ما إذا كان الفقه الإسلامي قد وضع فتوى بشأنه إلا أن الطرح هو في مفهومه اللغوي "طرح البزر"^(٩٦)، ويلاحظ من مضمون دفتر الميري في الكفور أن ضريبة الطرح كانت مرتفعة فيما خص الأديرة^(٩٧)، ويتوضح مفهوم مال الطرح على أنه الضريبة التي كانت تقرر على بزر دود القز والتي كانت تسمى أيضاً "البزرية"^(٩٨)، وتؤكد إحدى وثائق الربع الأول من القرن التاسع عشر أن درهم مال الطرح مساوٍ لدرهم الجواني^(٩٩)، أي "مال الميري"، وهذا ما يؤكد أن مال الطرح كان يطل المقاطعات اللبنانية كافة.

- الدرهم الجواني والدرهم البراني:

من الصعوبة بمكان وضع تعريفات دقيقة للمصطلحات التي كانت سائدة خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، إلا أنه يمكن تحديد مفهومها بما يؤمن ربطها بالجباية التي كانت معتمدة في جبل لبنان، فالدرهم الجواني أي الداخلي حول الذي يشكله مال الميري الذي كان يتقرر على أساس دراهم مساحة الملكيات العقارية، أما درهم البراني أو قرش البراني فهو

الأكلاف البرانية والخارجية التي لا تمت بصله الى مال الميري على الأرضية والشجرية وهي من التوازيح الطارئة على المقاطعة^(١٠٠)، وهي في نظر "بولياك" المال المضاف^(١٠١).

-زود الأكلاف:

من الواضح أن الأكلاف لا تدخل في جباية الميري، وهي كانت تنأتى عن حاجة والي صيدا أو الأمير الشهابي إلى نفقات إضافية لا يمكن تأمينها من مال الميري، وهناك رأي يقول بأنه عندما لا تدفع الميري في أوقاتها، فإن الأمير الحاكم يقرر زيادة الأكلاف على الميري^(١٠٢) وكان أولاد العم أو الأخوة الذين حصلوا على أنصبه من الإرث يلتزمون بدفع زوده الميرة^(١٠٣) بالإضافة إلى ميرة حاكم دير القمر وأكلافها^(١٠٤).

رابعاً: مصادر الجباية في إقليم التفاح

استمر المسيحيون في إقليم التفاح قرابة قرن من الزمن، أي حتى منتصف القرن الثامن عشر، لا يتصرفون بأية ملكية عقارية مستقلة، باستثناء الملكيات التي أحيلت إلى الرهبانية المارونية، بطريقة البيع أو الهبة، علماً أن هذه الملكيات كان القسم الأكبر منها محكوماً بالشراكة مع الأعيان والمشايخ الدروز، إلا أنه ومن جهة أخرى وبدءاً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أخذ المسيحيون في إقليم التفاح يتصرفون بملكيات عن طريق المشاركة بالنصف مع المشايخ الدروز، وتؤكد إحدى الوثائق أن مبدأ المحاصصة كان سائداً في إقليم التفاح، وذلك وفق مبدأ الربع للمتصرف بالأرض^(١٠٥) وثلاثة أرباع للفلاح، وذلك بالنسبة للمزروعات الشتوية كالحنطة، إلا أن ازدياد حجم الأكلاف التي فرضها والي صيدا، والابتزاز الذي مارسه الأمراء الشهابيون أضطر المتصرفين بالأرض إلى مشاركة المسيحيين على النصف "أرضية وشجرية"، فاستصلاح الأراضي البور، وزراعتها كانا يتطلبان يداً عاملة، كان من المتعذر تأمينها من قبل المتصرف بالأرض، لذلك كثرت إلى حد لافت شراكة

النصف على الأرض والشجر، حتى أنه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يكن هناك من ملكية في إقليم التفاح غير محكومة بالشراكة وإذا ما أخذنا "مزرعة جنسنايا" كنموذج لتطور الملكية العقارية في الإقليم المذكور يتبين لنا أنه خلال سنة ١٨١٩ كان مجموع ما دفعه الشركاء في المزرعة المذكورة كمال ميري ٥٣ قرشاً و ١٨ بارة^(١٠٦)، بالمقابل فإن الميري المدفوعة من قبل الشركاء في نفس المزرعة، بلغت سنة ١٨٥٧^(١٠٧) ١٧٠,٣ قرشاً وإذا كانت هذه المعلومة مشكوك في حصتها فإن مقارنة دفتر المشايخ مع دفتر الفلاحين يوضح الملكيات وتوزعها بشكل أدق وغير قابل للجدل.

فقد بلغت ملكيات المشايخ الدروز من آل أبو شقرا في مزرعة جنسنايا سنة ١٨٥٦ تقريباً ما مجموعه ١٤٥٣ درهماً^(١٠٨) بينما بلغت ملكيات الشركاء المسيحيين في نفس المزرعة ٢٩٤ درهماً^(١٠٩) يضاف إلى ملكيات الشركاء المسيحيين ٢٦٥ درهماً بشراكة الدروز أي نصف هذه الدراهم ١٣٢,٥، وبذلك تصبح الملكيات المتصرف بها من قبل المسيحيين $294 + 132,5 = 426,5$ درهماً أي ما نسبته ٢٩,٣١% من الملكيات المتصرف بها في مزرعة جنسنايا.

وإذا اعتبرنا أن مال الميري المقرر سنة ١٨٥٦ على دراهم المساحة هو قرش و ١٩ فضة على الدرهم الواحد فإن الضريبة الإجمالية السنوية على ملكيات مزرعة واحدة في إقليم التفاح تكون : $(1453 + 294) = 1747$ درهماً $\times 1019 = 2078,93$ قرشاً

من الواضح أن مال الميري كان يشكل أحد مصادر الحماية للتخزين العثمانية، ولكن هذا المال لم يكن واحداً على المشايخ من جهة والفلاحين من جهة أخرى، إذ أن إشكالية بارزة كانت تشكل المحور الأساسي في تعيين النسبة المثوية المفروضة على دراهم المساحة ما هي هذه الإشكالية...؟.

أ-ميرة المشايخ وميرة الفلاحين:

إن الأبحاث التي تناولت تطور الملكية العقارية في جبل لبنان توقفت عند محاور عدة أهمها دفاتر المساحة، وطرق الجباية . إلا أن هذه الدفاتر، لا تعبر بالضرورة، عن واقع العامة والفلاحين من جهة، وواقع المشايخ من جهة أخرى، ذلك أن التنظيم الذي اعتمد خلال المرحلة السابقة لعهد المتصرفين روعي فيه تقسيم مجتمع جبل لبنان إلى مشايخ كبار وهم أصحاب العهديات الكبيرة ومشايخ صغار وهم أصحاب العهديات المتوسطة والصغيرة. وقد تشكل الفلاحون الذين غلب على تسميتهم "الشركاء" من عامة الدروز والسواد الأعظم من مسيحي المقاطعات في جبل لبنان.

وفقاً لهذا التقسيم، كانت المستندات القانونية في الإمارة الشهابية تعبر بشكل دقيق وواضح عن شرائح المجتمع في جبل لبنان فكان هناك عدة دفاتر، بينها دفتر مال القبان، ودفتر مال القنا، ودفتر مال الحسبة، وفي عمليات النفع العقاري، كان هناك دفتر الميري ودفتر الفلاحين، وقد حفظت لنا وثائق القرن التاسع عشر بعض المعلومات الهامة، التي يمكن أن توضح صورة الواقع الضريبي في عهد القائمتامتين الذي كان امتداداً صادقاً للعهد الشهابي في المجال الضريبي، وذلك من خلال نماذج كانت معتمدة في ضبط قيود الميري في إقليم التفاح.

لقد أجرينا دراسة دقيقة على دفتر الميري الخاص بأصحاب عهديات مزرعة جنسنايا من آل أبو شقرا ودفتر آخر سمي بـدفتر الفلاحين، ووضعنا جداول بيانية توضح السياسة التي كانت معتمدة في جبل لبنان خلال عهد القائمتامتين وقد أثبتنا في هذه الجداول الاختلاف في حجم مال الميري بين المشايخ والفلاحين، مما يؤكد أن هذا الاختلاف كان ترجمة واقعية للفارق في نسبة الميري بين فئة مقهورة وأخرى تربع على مساحات واسعة من الملكيات العقارية.

يقدم الملحق رقم (٨)^(١١٠)، قيمة الميري المفروضة على كل ملكية عقارية عائدة للمشايخ من آل أبو شقرا، ويتضح منه أن المعدل الوسطي للنسب المتوية التي ترتبت على هذه الملكيات بلغ (٣,٩٩%) على كل درهم، أما الملحق رقم (٩)^(١١١)،

فيوضح النسبة العالية للميرة المفروضة على الفلاحين، وقد بلغ معدلها الوسطي (٥,٣٦%) على كل درهم.

في الأساس النسبة يجب أن تكون واحدة في الميري ولم تذكر المصادر التاريخية أن كلاً من الطبقات الاجتماعية كان يدفع نسبة معينة من الضريبة تختلف عن الآخر، ولكن الممارسات على أرض الواقع تختلف كثيراً عن النصوص القانونية التي كانت ناظمة لعلاقات أهالي جبل لبنان مع المرجعيات العثمانية والإقطاعية.

إن نسبة الميري التي كانت مقررة على دراهم المساحة في جبل لبنان وفاقاً "لعلم دفتر الفلاحين"^(١١٢)، ودفتر ميرة الفلاحين^(١١٣) في مزرعة جنسنايا بلغت (٥,٢٥%) على كل درهم وعلى ذلك يترتب تطابق نسبة الميري بين ما هو مقرر وما هو محصل، وبالتالي تساوي نسبة ميرة الفلاحين مع نسبة ميرة المشايخ، كما أن الملحق رقم (٩) يؤكد على أن ميرة المشايخ لم تتجاوز الـ ٤%.

ماذا يفسر ذلك...؟ إن الفلاحين دفعوا على الدرهم الواحد ما نسبته (٥,٣٦%) أما المشايخ فقد دفعوا (٣,٩٩%) على ذات الدرهم وهذا يعني أن ميرة الفلاحين فاقت ميرة المشايخ بما نسبته (٢٥,٥%) ويعني أيضاً أن المشايخ كانوا يدفعون عملياً (٧,٦%) من نسبة الضريبة المقررة قانوناً وهي (٥,٢٥%). هذا الابتزاز المحقق في الضريبة لصالح المشايخ، يضاف إليه التقديرات المختلفة التي كان يلزم بها الفلاح الشريك للمتصرف بالأرض، أهلك الفلاح، ولم يسمح له بتحقيق أدنى نفع يمكن أن يتوخاه خارج كدحه اليومي، وهذا ما يفسر سياسة الجشع التي كان يمارسها الأعيان والمشايخ، هذه السياسة التي شكلت أحد الأسباب المهمة للنقمة على هؤلاء عبر عنها الفلاحون بممارسات بديهة شكلتها الحركات التي قامت خلال القرن التاسع عشر.

خامساً: تحصيل الأموال الأميرية :

قد يكون موضوع تحصيل الأموال الأميرية من أدق المواضيع على صعيد علاقة مجتمع جبل لبنان بالإمارة الشهابية وكذلك علاقة الأمير الشهابي بوالي صيدا

وكان عدم دفع الأموال المقررة على الجبل يؤدي إلى نزاعات أن لجهة احتجاج الأهالي بتلف الطبيعة لمواسمهم الزراعية . وإن بسبب تخريض الأعيان لجماعتهم لإحراج الأمير وفرض أحد أمرين عليه أما الرضوخ لمطالبهم، وهذا كان يعني عملياً تنحيته عن السلطة، وإما تحصيل مال الميري بالقوة ، أضف إلى ذلك أن عملية تحصيل الأموال لم تكن بالأمر السهل بسبب الواقع الاقتصادي السيئ الذي كان يحكم أصحاب العهديات الصغيرة والفلاحين، فعندما تكون المواسم جيدة تنخفض الأسعار على حساب الإنتاج وعندما تحمل المواسم يصبح تأمين أي وفر لدفع الضريبة من الصعوبة بمكان لذلك لم يكن تدبير "الحوالة بخدمة" في حالة التلكؤ الفردي أو الحملات التأديبية في الرفض الجماعي إلا نوعاً من الضغط الإكراهي لإلزام المكلفين بدفع المال المقرر على ملكياتهم العقارية التي يتصرفون بها .

لقد ارتبطت جباية الأموال إلى حد بعيد بحركة عجلة تطور الدولة العثمانية ،لذلك فإن التهاون في أمر الجباية كان مرفوضاً وقد تناغمت المرجعيات العثمانية في ولاية صيدا مع رغبات الأمراء الشهابيين بما يؤمن الكسب الكثير لتأمين موارد خزانة صيدا وبالتالي تأمين النفقات للأمير الحاكم والأعيان الدروز ،وفي هذا الإطار يدخل إقليم التفاح كمرفق زراعي هام في هرمية اقتصاد الجبل.

لا نعرف الكثير عن واقع إقليم التفاح الاقتصادي خلال القرن السابع عشر ولكن يلاحظ أن معظم أراضيها كانت بوراً في أوائل القرن الثامن عشر ،وكان المتصرفون بالأراضي يعجزون عن دفع الميري وتؤكد إحدى الوثائق أن أحد المشايخ من آل أبو شقرا عجز سنة ١٧١٣ عن دفع مصرف^(١٤) وادي الليمون بكامله إذ بقي قرش ونصف القرش أعفي من تقديمه بعد ترجي الأمير حيدر الشهابي ، ولكن من جهة ثانية فإن مشاركة أهالي عماطور في الأعمال القتالية وموقعهم الاجتماعي كان حافزاً للمشايخ الجنبلاطية بإعفاء بعضهم من دفع الميري بكاملها، خلال عهد القائمقاميتين، وذلك ربما لتشجيعهم في العمليات العسكرية.

أ-السنة المارتية :

في إطار جباية الأموال أشارت إيصالات المري الى مال مارت وهذا المال هو واجب السنة المالية أو السنة المارتية فما هي السنة المارتية...؟
اعتمدت الدول الإسلامية كافة التقويم الهجري، في معاملاتها ولكن في المجال الضريبي. لم يعتمد التقويم الهجري وإن كان قد أشير إلى أشهره في إيصالات دفع مال المري. إن المباشرة باعتماد السنة المارتية لا يمكن تحديدها بالضبط ولكن من الثابت أنها ارتبطت بالالتزام، أو بالتزام الجباية، إذ أن مال المري كان يلزم من حيث المبدأ على مدى سنة كاملة تبتدئ من الأول من آذار وتنتهي في آخر شهر شباط^(١١٦)، وعليه فإن الجباية كانت تتم خلال السنة المارتية التي هي اثنا عشر شهراً.

ما نعرفه عن السنة المارتية هو أنها كانت معتمدة خلال سنة ١٨١٧، ولا يوجد تفسير عربي أو تركي لكلمة مارت ولا يمكن فهم المقصود منها إلا إذا أرجعناها إلى أصلها الفرنسي "Mars" أي آذار، وفي هذا الإطار يمكن القول أن اقتباس القوانين والأنظمة العثمانية عن الغرب كان قائماً خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر.

خلال شهر آب من سنة ١٩٠٧ صدر قانون تحصيل الأموال الأميرية وقد أشارت المادة ٢٢ منه، "أن هذا القانون قائم مقام جميع القوانين والنظمات التي نشرت بتاريخ مختلفة والتي كانت مرعية الإجراء حتى اليوم بخصوص الأموال الأميرية وكل هذه القوانين والنظمات السابقة أضحى مفسوخة"^(١١٧)، والواضح من هذه المادة أن جباية الأموال قد شهدت تطوراً في قوانينها وأنظمتها، ويمكن أن تسجل في هذا الموضوع نقطة بارزة وهي أن السنة المارتية بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية أصبحت عشرة^(١١٨) أشهر بدلاً من اثني عشر شهراً إذ أن المادة الثالثة من قانون تحصيل الأموال قد فرضت ما يلي:

"في كل سنة اعتباراً من شهر مارت ينظم جدولان لأجل كل قرية ومحلة يصير توديعهما للمأموري التحصيل وهؤلاء يعلقون نسخة عن هذا الجدول في المحل المناسب من القرية أو المحلة"^(١١٩). كما

أن المادة الرابعة من القانون إياه فرضت عدم حواز "أن يتجاوز وقت تأدية التقاسيط شهر كانون الأول" (١٢٠). إلا أن عملية الجباية ارتبطت بشكل قانوني بجدول التكاليف وقد نصت المادة الثالثة من قانون تحصيل الأموال الأميرية على أنه "إذا لم يمر تعليق جدول التكاليف أو لم تسلم التذاكر للمكلفين فلا يمكن تحصيل شيء من التكاليف" (١٢١).

إن تحديث القوانين العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين قد حد كثيراً من الممارسات التعسفية على الرعايا، في إطار جباية الأموال، وقد حذرت المادة الثانية من القانون المذكور، من "مداخلة الجاندرمة بالمعاملات التحصيلية إلا بناء على طلب قومسيون التحصيلات..." (١٢٢).

ب- التدابير الإجرائية في تحصيل الأموال الأميرية :

بموجب نظام المتصرفين الذي بوشر بتطبيقه سنة ١٨٦١ ألغي نظام الالتزام ولكن الدولة العثمانية وضعت التشريعات اللازمة في مجال جباية الأموال بما يؤمن استمرار دفعها دون إشكالات تؤثر على ضريبة الدولة أو خزينة متصرفية جبل لبنان، وفي هذا الإطار فرضت المادة التاسعة من قانون تحصيل الأموال، على المكلفين بدفع الميري ما يلي (١٢٣):

"المكلفون الذين لم يفوا التقاسيط المعينة المرتبة عليهم، فعند حلول أجلها، يصير تنظيم دفتر لكل قرية أو محلة بمعرفة التحصيلدار يشرح عليه بأن إذا لم يدفع المكلفون خلال عشرة أيام، تؤخذ بحقهم التدابير الإجرائية ويعلق هذا الدفتر بحل مناسب من القرية أو المحلة، وبعد تعليق هذا الدفتر بعشرة أيام، إذا لم يسدد الدين، فلأجل تحصيله تجري المعاملة حسب أحكام المحلة وقانون الإجراء أي بحجز أشياء المكلف البيتية وأمواله المنقولة أولاً ومن ثم عند الحاجة بحجز العقار والأموال غير المنقولة ويجري بيعها ويستوفى الدين".

ج- تشكيل قومسيون التحصيلات:

إن تحصيل الأموال الأميرية قبل تطبيق نظام المتصرفية كان محوره، أصحاب المهدات والمشايخ، وهؤلاء كانوا يمارسون في إطار عهداتهم المهام الوظيفية، وهم

بالتالي مسؤولون أمام شيخ المقاطعة والأمير الشهابي، عن كل خلل في تحصيل الأموال الأميرية، وبعد صدور نظام المتصرفين وما نتج عن مفاعيله بعد سنة ١٨٦١ من استقلال الرعايا بملكياتهم، إضمحلت الفروقات الاجتماعية والقانونية بين العامة والمشايخ، وقد أعفي صاحب العهدة من مهامه الوظيفية وحل محله موظفون تابعون لأجهزة المتصرفية.

هذا وقد تشكل قوميون التحصيلات من موظفين وأعضاء في المجالس البلدية كما يلي^(١٢٤):

- في مركز الولاية برئاسة الدفتردار: من مدير التحصيل ومميز الويركو وعضو من البلدية، ومأمور تحصيل المركز ورئيس التحصيلدارية.
- في مركز اللواء برئاسة المحاسبه جي: من مأمور التحصيل وباش كاتب الويركو وعضو بلدية ورئيس التحصيلدارية.
- في القضاء: برئاسة مدير المال ومن مأمور التحصيل ومن معاون مدير المال وعضو من البلدية ورئيس التحصيلدارية. وبما أنه لم يكن هناك بلديات في إقليم التفاح، لذلك فإن المري كانت تدفع إلى مدير مال القضاء.

د- دفع المري:

كانت عملية دفع المري تتم في الأساس بالاستناد إلى علم تفريع المري الذي أشرنا إليه سابقاً، وبالاستناد إلى هذا العلم، كان يعتمد دفتر سمي "بدفتر علم المري"^(١٢٥) وهذا الدفتر كان باستلام شيخ المقاطعة^(١٢٦) وفيه تذكر أسماء المكلفين كافة وعند حلول أجل تحصيل الأموال الأميرية، كان صاحب المقاطعة يسلم هذا الدفتر إلى من يكلفه بتحصيل الأموال.

دفتر علم المري الغني مع الوقت ولا نعرف على وجه الدقة تاريخ الغائه، وإنما ذلك لا يمكن أن يكون قبل عهد المتصرفين، وقد حل محله جدول التكليف الذي اعتمد على مدى عهد المتصرفين وقد كان هذا الدفتر يثير إشكالات بين الأهليين على وضع الأسماء إذ كان تقدم اسم وتأخير آخر يؤدي إلى نزاعات^(١٢٧) إلا أن هذا الواقع

القانوني كان موضع إعادة نظر، إذ ربطت عملية التحصيل بأجهزة الدولة دون السلطات المحلية فأصبحت جداول تحصيل الأموال تعلق في المحل المناسب من القرية أو المحلة، كذلك كان كل مكلف يعطي تذكرة تتضمن ما يترتب عليه من التكاليف وتقاسيها وهذه التذكرة تكون مصدقة وثمنها عشرون بارة^(١٢٨).

سادساً: الاحتواء الإقطاعي في عهد القائممقاميتين:

أ- سعيد جنبلاط يصادر الصلاحيات المالية العائدة لقائمقام الدرزي:

ألغى خط كلخانة الذي صدر عام ١٨٣٩ نظام الإلتزام وقد برر ذلك بأن الإلتزامات هي من آلات الحرب ولم يحن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات^(١٢٩). وباشرت الدولة العثمانية حماية الضرائب المترتبة على الفلاحين بواسطة موظفين معينين من قبلها حلوا بذلك محل الملتزمين الإقطاعيين^(١٣٠). عملياً لم يبلغ خط كلخانة نظام الإلتزام بل ألغى الوجوه المسيطرة على مواقع النفوذ في الجبل وعلى رأسهم المشايخ الجنبلاطية وتؤكد وثائق تلك المرحلة بأن عمليات الجباية في إطار نظام الإلتزام عادت الى الواجهة سنة ١٨٤٥. بموازاة الصلاحيات المالية للقائمقام الدرزي، حيث عاد المشايخ أصحاب المهدات إلى عهداتهم تحت مظلة الأمر الواقع، ويوضح بيان تفريغ دفتر وادي الليمون، أن عمليات تحصيل الميري، توقفت منذ بداية أحداث سنة ١٨٤١ وخلال سنة ١٨٤٣ أجري مسح جديد على إقليم التفاح وحددت الميري بقرش وتسع عشرة فضة، إلا أن المال المطلوب لم يحصل، وخلال عام ١٨٤٥ وجه الشيخ سعيد جنبلاط رسالته إلى المشايخ أهالي عماطور، بالاستناد إلى طلب القائمقام، يطلب فيها إيراد الأموال المختصة بأرزاقهم مشيراً إلى وجوب توزيع المال بالتساوي بين المشايخ والأهالي (الفلاحين)، وذلك على أساس دفتر الثورة الذي هي (هو) تحت ختم سعادة الأمير بشير الشهابي السابق^(١٣١)، ويتضح من الإيصال المؤرخ سنة ١٢٧٤هـ - ١٨٥٧م أنه تم دفع ميرة جنسنايا من مال الخمس سنوات^(١٣٢) أي من سنة ١٨٤١ حتى سنة ١٨٤٥ ضمناً.

خلال شهر آذار من سنة ١٨٤٦ وزع على مقاطعات الجبل ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس وقد تعين على إقليم التفاح ٦٢٧٦٥ قرش^(٣٢٨)، تقريباً، وإقليم جزين ٣٧٢٤٠ قرش^(٣٣) تقريباً. ويلاحظ من بيان توزيع الأموال أن مزارع إقليم التفاح العائدة للعائلات الأربع في عماطور قد ترتب على كل منها^(٣٤) المبالغ التالية :

إسم المزرعة	المال المتوجب	اسم المزرعة	المال المتوجب
بارة	قروش	بارة	قروش
لبعا	٠٧	وادي بعثودين	١٩٣
عين الدلب	٠٠	وادي الليمون	٤٦
كرخا الفرقا	٢٩	برته	٧٠
بيصور	٣٤	كفرجرة	٤٥
الحسانية	٣١	كفرالوس	٩٣
الجميدل	٣٦	جبل الأعور	٧٤
كرخا التحا	٢٧	كفرشلال	٢١
الخارية	٣١	الأسطل	٤٣
عبرة	٣٢	مراح كيوان	١١٢
جرنايا	١١		٩١

إن المال المترتب على الجبل هو الأصل وقد فرضت الإرادة السنية أن اصل المال الواحد يضرب في تسعة وتلت بارة وثمن البارة أي في كل قرش من اصل المال^(٣٥) وهذا يعني حساباً أن كل قرش هو جائباً ٩,٥٥ قرش وفي هذا الإطار بلغت القروش الأصلية لوادي الليمون مئة وقرشين واثنين وثلاثين بارة لذلك فإن ما دفعته وفقاً لبيان توزيع المال هو: $٩٧٧,١٥٦ = ٩,٥٥ \times ١٠٢,٣٢$ قرشاً ، وقد فرض بيان توزيع المال أن تجي الميرة المتراكمة من سنة ١٨٤١ وحتى سنة ١٨٤٦ أي واجب خمس سنوات. إلا أنه يلاحظ من بيان تفريغ دفتر وادي الليمون^(٣٦) أن الميري حسبت على مدى إثني عشرة سنة كحد أدنى وخمس عشرة سنة كحد أقصى أي من سنة (١٢٥٧هـ - ١٨٤١م) وحتى سنة (١٢٧٢هـ - ١٨٥٧م) وهذا يوضح أن مال

الميري لم يدفع على مدى هذه الأعوام، ويؤكد الإيصال المورخ في ٧ تموز (١٢٧٤هـ-١٨٥٧م) أن ميرة وادي الليمون^(١٣٧) التي كانت متوجبة على محمد خالد أبو شقرا وشقيقه ووالدته دفعت الى الشيخ سعيد جنبلاط عن حساب سبع عشرة سنة وليس خمس عشرة سنة وفي مجال المقارنة فإن الكسور الباقية من المال المرتب على خلوة دير القمر^(١٣٨)، والتي هي وقف الشيخ علي صالح دفع عن خمس سنوات أي من سنة ١٨٤١ وحتى سنة ١٨٤٦ وهذا يعني أن رفض دفع الميري كان ظاهرة عامة في الجبل، هذا وقد توجب على مزرعة وادي الليمون. عن الجديد، ودفتر العتيق، والبراني الجديد، والبراني العتيق مبلغ قدره ٤٧٠٤,٦/ قرشاً ووفقاً للبيان الذي كان قد وضع بنتيجة المحاسبة التي جرت بين الشيخ سعيد جنبلاط ومجلس القائمقامية سنة ١٨٥٦، يتضح أن مال الميري المرتب على وادي الليمون بلغ ٤٧٠٩ قرشاً^(١٣٩)، أي بزيادة خمسة عشر قرشاً عن المال المحدد في بيان تفريغ دفتر وادي الليمون، وهذا ما يؤكد على أن الميري لم تحصل من بعض مزارع إقليم التفاح على مدى خمسة عشر عاماً.

ماذا يمكن أن نستنتج مما تقدم...؟

أولاً: إن عائلي عبد الصمد وأبو شقرا، كانتا تدفعان الميري بصورة منتظمة للأمير الشهابي حاكم الجبل، وبعد زوال الإمارة الشهابية كان يفترض أن تدفع هذه الأموال للقائمقام الدرزي باعتباره المسؤول عن جباية الأموال الأميرية تجاه والي صيدا، ولكن نفوذ الشيخ سعيد جنبلاط أدى إلى تسلطه على كل الأمور المالية في مقاطعاته، فقد صادر صلاحيات القائمقام، في موضوع استلام مال الميري، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بموافقة والي صيدا على الأقل.

إن تفوق سعيد جنبلاط، على نده القائمقام أمين أرسلان وقبله الأمير أحمد كان يفسر عجز هذين الأخيرين، عن اتخاذ قرار توحيد الجبل لبنان، مما

أبقى على نظام الالتزام، وصيغة الجباية التي تقاضت مع المؤسسة الإقطاعية بشبكة من العلاقات التمايزية الحادة في مجتمع جبل لبنان.

ثانياً:

لقد تعامل الشيخ سعيد جنبلاط مع عائلة أبو شقرا على أساس الأكثرية والأقلية معتمداً الجب كأساس لهذا التعامل، فمزرعة جنسنايا التي كانت بعهدة جب "أبو عساف" تم تحصيل أموالها عن خمس سنوات^(١٤٠) سنة ١٨٤٦ بينما تم تحصيل مال الميري المعين على وادي الليمون التي كانت بعهدة جب "أبو شاهين" سنة ١٨٥٦، أي بعد إحدى عشرة سنة، كما أن سعيد جنبلاط أعفى الشيخ قاسم معضاد وهو من جب أبو شاهين من مئة وواحد وعشرين قرشاً والذي يمثل مال ميري مزرعة الحسانية^(١٤١). أما لماذا هذا الاختلاف في المعاملة فهو أن جب "أبو شاهين" كان الأقرب إلى الشيخ سعيد جنبلاط، وكان رجاله الأكثر عدداً، وهو كان بحاجة إلى خدماتهم، خلال الحرب الأهلية.

ب- مكاسب المشايخ الكبار:

من الواضح كما تقدم أن المشايخ أصحاب العهود كباراً وصغاراً حققوا من خلال عملية التزام الربيع العقاري مكاسب كبيرة، أولاً في الربح المحقق من الفارق بين ميرة الفلاحين وميرتهم، وكذلك في نتائج المسح الذي كان يحصل في جبل لبنان، قبل عهد المتصرفين، إلا أن اللافت في علاقات المشايخ بالفلاحين، الوجه النفعي، الذي توكده وثائق القرن التاسع عشر إذ كانت هناك إمتيازات للمشايخ الكبار، لم يحض بها المشايخ الصغار وهذا ما جعل الآخرون يوصفون بـ "رأس العامة".

إن ما أصبح معروفاً من تقديمات كانت مفروضة على الفلاحين لم تشكل وحدها، تعزيز مواقع النفوذ للمشايخ الكبار، بل كان هناك تقليد مارسه هؤلاء، بعلم السلطات العثمانية، في إطار عمليات جباية الأموال الأميرية، هذا التقليد كان يقضي بتقديم نسب معينة من المحاصيل للمشايخ الكبار، وهو كان يكرس التبعية من جهة،

وإرساء الفقر من جهة أخرى، وتكشف وثائق القرن التاسع عشر مكاسب جديدة للمشايخ الكبار لم نعرفها من قبل فما هي هذه المكاسب...؟

- رسم الخولية

وهي نسبة إلى "الخولي" (يفتح الخا والواو) وقد جاء تعريف الخولي في لسان العرب^(١٤٢)، بوجهين: الوجه الأول، الخول: العيد، والأماء وغيرهم من الحاشية، والوجه الثاني، الخول: الرعاء الحفاظ للمال والخولي الراعي الحسن القيام على المال والغنم.

شكل الخولية في قصور المشايخ الجنبلاطية، همزة الوصل بين أصحاب العهدة والفلاحين، إذ كانوا يقومون بدور محاسي تضبط من خلاله ملكيات التصرف كافة، وحاصلاتها الزراعية، وكان هؤلاء يحققون عبر وظائفهم أموالاً لا بأس بها، غالباً ما كانوا ينفقونها على إشادة المنازل الكبيرة التي تشبه في جانب منها قصور المشايخ الجنبلاطية، وهي بالتالي كانت رمزاً لموقعهم الاجتماعي وكان هؤلاء موضع ثقة أصحاب العهدة، لذا كانوا يصنفون في راس السلم الاجتماعي ضمن قراهم والقرى المجاورة.

وكان للخولي عدة مهام أهمها إدارة الملكيات العقارية في ضبط قيود الحاصلات، والإنشاءات من مطاحن وحلالات، وتضمين المراعي، وجمع الميرة، وإحصاء التقديمات بعد استلامها، وإعداد المراسلات لصاحب العهدة ضمن العهدة المكلف بإدارتها، وشراء الأراضي. هذا وقد لعب آل حصن الدين، وآل عبد الصمد وآل أبو شقرا، وآل ورد، دوراً^(١٤٣) بارزاً في تعزيز علاقات العامة بالمشايخ الجنبلاطية، نظراً للتنفوذ الذي كانوا يمارسونه.

هذه الوظيفة أصبحت حجة تاريخية، لدفع أتعاب من يمارسها ولكنها تجاوزت حدود المعاش، وشكلت كسباً لأصحاب العهديات بحيث أن إحدى التقديمات عرفت بإسم "خولية" ويتضح من إحدى وثائق سنة ١٨٤٧ أن إنتاج الشرائق في إقليم جزين كان يدفع عليه نسبة معينة كـ "خولية" ويثبت علم بيان وزن شرائق محرر حريير في

قرية روم^(١٤٤)، من الإقليم المذكور عن سنة (١٢٦٣هـ - ١٢٦٤هـ). إن إنتاج سبعة أرتال و وقتين و ٢٨٠ درهماً من الحرير دفع عليه الشركاء "١٩٥٠" غراماً رسم خولية وهذا يعني أن النسبة التي كانت تؤخذ من الفلاحين الشركاء على الشرائق المحرر حرير تفوق الـ ١٠%، وتوضح إحدى وثائق سنة ١٨٤٣ أن الشيخ محمود جنبلاط، ضمن مطحنة قطين في إقليم التفاح التي هي بشراكة الرهبانية المارونية، وذلك لقاء تقدم ثلاث غراير ونصف قمح، مناصفة بينه وبين الرهبانية، وقد توجب على الضامن بالإضافة إلى قيمة الضمان "كيل قمح خولية حسب المعتاد^(١٤٥)"، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه كان يترتب على المطاحن رسوم^(١٤٦) معلومة من ضمن مال الميري.

ج- مكاسب المشايخ الصغار:

شهدت الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٦١ و ١٨٦٤ إحالة الأراضي فعلياً إلى المتصرفين بها، وإعطاء هؤلاء سندات الطابو التي تبين كيفية تصرفهم بالأرض بالإضافة إلى ذلك، ألغى نظام المتصرفية نظام الالتزام، وبذلك لم يعد من علاقة بين الشيخ والفلاح إلا في ما فرضته تاريخية الشراكة من استمرار في معاملة الأرض لقاء حصصة معينة من الإنتاج، مع بعض الاستثناء في معاملات الشراكة.

هذا الواقع أفرز خللاً في موقع من كانوا يسمون بأصحاب العهديات ولا سيما لجهة المكاسب، التي كانوا يحققونها، من خلال عمليات الريع العقاري وكان بعض المتصرفين بالأرض، قد ابتاعوا أراضي كثيرة، خارج عهداتهم بحيث كانوا يسلمونها إلى أفراد في القرية الكائنة ضمنها الأرض، لقاء بدل ضمان معين، ويلاحظ أن مشايخ القرى الذين عينوا استناداً لأحكام المادة الخامسة من بروتوكول ١٨٦١، لم يمارسوا مهامهم لجهة تحصيل الأموال الأميرية إلا بعد سنة ١٨٦٣ لذلك فإن أعمال جباية الميري كانت تلزم، للمشايخ والمقتدرين مالياً، واستمرت على هذا النحو حتى استلمها شيوخ القرى والمختاتير. وتؤكد إحدى وثائق السنة المذكورة، أن ضبط مساحة مزرعة "وادي الليمون"، كان لم يزل بتكليف محمد خالد^(١٤٧) (أبو شقرا) أحد

أصحاب عهديات المزرعة المذكورة، وتشير الوثيقة إلى أن المبالغ المدرجة فيها هي كناية عن سندات^(١٤٨)، هذا وتتضمن أوراق محمد خالد أبو شقرا بياناً بدين مستحق على أهالي مزرعة المجيدل^(١٤٩)، وهي لم تكن تابعة لعهدة الحب الذي ينتمي إليه محمد المذكور، بل إلى حب بيت رافع من العائلة ذاتها، وهذا يؤكد على أن تسليم الفلاحين كان يتم بموجب سندات^(١٥٠)، ولم تشر هذه السندات إلى فائدة على الدين، إلا أن حادثة كانت قد حصلت مع المذكور، تثبت أن الفلاحين، مارسوا العنف مع محمد أبو شقرا تخلصاً من الدين^(١٥١) المترتب عليهم وتشير إحدى وثائق سنة ١٨٦٢ إلى أن أحد المشايخ أجر أرضاً لقاء جوز فراريج عن كل سنة^(١٥٢).

وإذا كان التعاطي مع الفلاحين في مجال الاستدانة كان يتم في إطار من الفائدة المادية، فإنه قبل ذلك، وفي زمن تجذر النفوذ لدى آل عبد الصمد وآل أبو شقرا، والغنى الذي وصل إليه بعضهم، جعل من أحد الأمراء الشهابيين يستدين مبلغاً من المال، قبل استلامه مقاليد الإمارة للمرة الأولى، بسبع وثلاثين سنة، وتشير إحدى وثائق القرن الثامن عشر أن الأمير منصور^(١٥٣) الشهابي، استدان من الشيخ بو شديد ناصر (عبد الصمد) مبلغاً قدره ألف وثلاثمائة قرش تحت "رابعها العشر اثنعشرية"^(١٥٤)، وفي الإطار نفسه تشير إحدى وثائق سنة ١٧٥٤. بأن والي صيدا مصطفى ابن قواس^(١٥٥) باشا ضمن في السنة المذكورة، بستان الشيخ أبو محمد عبد الصمد^(١٥٦)، ابن الشيخ أبو علي باز من عماطور لقاء مبلغ بمعدل ١٢٠ قرشاً سنوياً في موسم الحرير، وقد اشترط المضمن على الضامن بأن جميع أكلاف البستان على هذا الأخير، وأن المضمن لا يدفع سوى الميرة.

إن الاستفادة من الأراضي خارج إطار العهديات، حققت كسباً إضافياً للمشايخ الصغار، اقترن بنفوذ كبير بين الأمراء الشهابيين وبعض ولاة صيدا وهذه المكاسب لا يمكن اعتبارها من ضمن الربيع العقاري المباشر، ضمن الهرمية التقليدية للالتزام.

سابعاً: مصادر الإنتاج في إقليم التفاح

ارتبطت الممتلكات العقارية بشكل عام بالفلاحين، انطلاقاً من معادلة أساسية وهي أن لا إنتاج بدون قوى إنتاج، وإذا كانت الكثافة السكانية في إقليم التفاح، لم تشجع خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، على عمليات المشاركة في الأرض والشجر، نظراً لضآلة عدد السكان، إلا أن ازدهار بلدة جزين ووجود الإقليم المذكور كمحور أساسي بينها وبين مدينة صيدا، أدى خلال نصف قرن من الزمن، وعلى مدى النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى تدفق عائلات مسيحية من حوران، والبقاع الغربي، وكسروان والشوف الحيطي الشمالي والتي شكلت تجمعات فلاحية توزعت على ثماني وعشرين مزرعة، وكان الدور الفاعل في هذا التوزيع للمشايخ أصحاب العهود الذين قدموا للعائلات الفلاحية الأمن والاستقرار وللرهانيات المسيحية التي كانت تسعى إلى مواقع مستقلة خارج حدود لبنان الشمالي، فشكلت مؤسسة نواتية ضمن المؤسسة الإقطاعية.

إن العائلات الأربع في عماطور، لم تعتمد إقليم التفاح مقراً دائماً لها، لذلك فإن كل التفاصيل التي كانت تتم في الإقليم من بيع وشراء وتعيين حدود بقيت بمنأى عن أصحاب العهدة فيما عدا الدخل الذي كانت تحققه الممتلكات العقارية من أرباح، فالتواصل مع الأرض كان عبر الفلاحين، وقد لعب هؤلاء دوراً بارزاً في تشكيل الممتلكات العقارية لدروز عماطور، دون أن يقدم العماطوريون أي جهد سوى إمكانية استصلاح الأراضي، وتأمين العلاقة القانونية مع الإمارة الشهابية.

بدءاً بالقرن التاسع عشر وظهور المزارع كتجمعات سكنية أخذ الفلاحون يميلون إلى استثمار أكبر قدر من الممتلكات العقارية ولو عن طريق الشراكة في الأرض التي يزرعوها. من جهة أخرى فإن دروز عماطور لم يقدموا أية مساهمة لتطوير الأراضي الزراعية، كل ما هنالك أنهم كانوا يسمحون باستثمار الأراضي البور وفاقاً لمبدأ المحاصصة والإفادة منها بما يؤمن بحقوقهم، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الفلاحين المسيحيين اكتسبوا مساحات شاسعة من الأراضي بتعبهم وكدهم. وإذا

كانت الأرض هي المصدر الأساسي للإنتاج فإن الفلاحين شكلوا القوى العاملة، التي ساهمت إلى حد بعيد في ازدياد مطرد للملكيات العقارية، ونمو المؤسسة الإقطاعية وتأمين الربح العقاري.

أ- الناتج الزراعي في إقليم التفاح:

اختلفت، أنواع الزراعة في إقليم التفاح، باختلاف طبيعة الأرض، ويمكن تقسيم أراضي الإقليم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: وهو مروي من ينابيع محلية وينتشر في معظم المزارع، وتكثر في هذا القسم أشجار التوت التي تتطلب الري. وكذلك معظم أشجار الفاكهة التي تكثر أنواعها في جبل لبنان.

- القسم الثاني: وهو الأراضي البعلية وقد استصلحت على مدى قرنين من الزمن، وشجرت بنصوب التين الذي يعتبر أحد الموارد الأساسية في الإقليم، كما أن زراعة التوت "البعلية" نشطت في هذا القسم، كذلك كثرت زراعة الحبوب، من قمح وشعير وغيرها.

- القسم الثالث: وهو الأراضي الحرجية، وقد شكلت هذه الأراضي مورداً رئيسياً للحطب والفحم، وخشب المنازل.

هذا وقد ساعدت مناطق إقليم التفاح التي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين الـ ٢٥٠ و ٨٠٠ متراً على نمو شجر التوت أكان مروياً أو بعلياً، وهذا ما أدى إلى تعميم هذه الزراعة بشكل لافت، وكان الإقليم يعتبر مورداً هاماً لفاكهة التين وكذلك العنب، وكثر في بعض مناطق شجر الخرنوب. كما أن مزرعتي صيدون وكفريا نشطت فيها زراعة التبغ ويقول المعمرون في عماطور أن دخان صيدون كان من أحمود أنواع الدخان ولكن بالرغم من ذلك يبقى الحرير الإنتاج الرئيسي الذي كان المتصرف في الأرض والشريك على حد سواء يعولان عليه بشكل أساسي لأنه المردود الوحيد الذي كان مهتماً لدخول السوق التجاري. ولذلك فإن دراسات عدة تناولت

زراعة التوت ودود القز ولم يزل هناك مجال لإضافة بعض المعلومات على هذا الموضوع.

- التحرير :

ويأتي في المرتبة الأولى في إقليم التفاح، من حيث الإنتاج والمورد الاقتصادي، وكان كل المتصرفين بملكيّات عقارية في مزارع إقليم التفاح يستفيدون عبر شركائهم المسيحيين من هذا الموسم الغني. وتؤكد المصادر لدينا أن بيتاً واحداً في عماطور قدر على شركائه واحداً وأربعين حملاً ونصف الحمل من ورق التوت ويبلغ عدد الشركاء ثمانية عشر شريكاً^(١٥٧) وكان حمل ورق التوت يزن ثلاثين رطلاً^(١٥٨) شامياً^(١٥٩) وكان سعر الحمل سنة ١٨٦٤ تقريباً ثلاثة وثلاثين قرشاً وثلاث القرش علماً أن أربعة وعشرين حملاً^(١٦١) أعطت من الشرائق الوسط ثمانين وسبعين أقة^(١٦٢) و ٢٦٠ درهماً^(١٦٣) وخلال سنة ١٩٠٢ كان معدل سعر الشرائق من النوع الوسط عشرين قرشاً ونصف القرش ١٦٤ أما النوع الجيد فقد كان سعره واحداً وعشرين قرشاً^(١٦٥).

إن أحمال الورق التي قدرت على ١٨ شريكاً في وادي الليمون سنة ١٨٦١ أو ١٨٦٢ والتي بلغت واحداً وأربعين حملاً ونصف يبلغ وزنها ١٢٣٠ رطلاً لذلك فإنه يفترض أن يكون محصولها من الشرائق ١٣٣ أقة يبلغ منها ٢٧٢٦,٥ قرشاً. إن هذا القدر من الدخل للبيت الواحد في عماطور لا يعني الكثير إلا إذا عرفنا أسعار السلع الاستهلاكية خلال فترة قريبة من سنة ١٨٦١ و ١٨٦٢.

نوع السلعة	الوزن	السعر الإفرادي قرش
قمح	مد	٣٠
حمص	مد	٣٠
عسل	مد	٣٠
بطاطا	مد	٢٥
عمل	رطل	٥
زيتون	مد	١
زيت زيتون	رطل	٤

وللمزيد من المعلومات حول إنتاج الحرير تعطينا إحدى^(١٦٧) وثائق سنة ١٩٠٢ فكرة واضحة عن سعر بذر دود القز والناتج الصافي للدرهم الواحد منه .
إن واحداً وعشرين درهماً من برز دود القز ، حققت ربها قدره ٢٤٤١ قرشا ، ويتضح من وثيقة المحاسبة التي كتبها رئيس المعاملة الأنطونية^(١٦٨) القس بولس كرم ، بأن الدرهم الواحد من برز دود القز كان ثمنه في سنة ١٩٠٢ ثلاثة قروش ، وكان المستورد من البزر يباع بالعلبة التي تحتوي على (٧-٩) دراهم حسب وزنها القلم^(١٦٩) وتوضح الوثيقة أن الدرهم الواحد من البزر يحقق ربها قدره ١١٦ قرشاً يحسم منه ثمن البزر ، وضمان الورق^(١٧٠).

— التين :

شكل التين مصدر إنتاج أساسي في إقليم التفاح ، إلا أنه لم يكن مطلوباً للتصدير ، مما أبقاه سلعة استهلاكية محلية ، وقد بلغت حصة بيت واحد في عماطور سنة ١٨٠٣^(١٧١) ، مئة وعشرة أرطال تين أي ما يوازي ٢٧٥ كلف ، وحصة بيت آخر سنة ١٨٧٠ مئة ورطل^(١٧٢) ، أي ما يوازي ٢٥٢,٥ كلف وكانت عملية قطاف التين وتحفيقه تسمى المتانية^(١٧٥).

— الدخان :

تشير الوثائق لدينا أن كلاً من مزرعتي صيدون وكفريا كان صالحاً لزراعة الدخان ، وكان سعر الرطل يتراوح بين ٦ قروش وثلاثة عشر قرش وربع وقد بلغت حصة بيتين في عماطور من زراعة الدخان ٦٨٦ قرشا^(١٧٤) .

— القمح :

راجت بشكل ملفت زراعة القمح في إقليم التفاح وقد أمنت هذه الزراعة لبعض المالكين استهلاكهم السنوي وشكلت الأراضي البور مساحات لا بأس بها لزراعة القمح وتذكر بعض الوثائق الأرض البيضاء في إشارة إلى الأرض التي تزرع

قمحاً. وكانت عمليات المشاركة والتأجير تؤمن محصولاً للمتصرف بالأرض دون أن يقدم جهداً في زراعتها، وتذكر إحدى الوثائق أن قطعة أرض واحدة ضمنت سنة ١٨٨٣ لمدة أربع سنوات^(١٧٥) لقاء محصول قدره ثمانون مداً من الخنطة النظيفة.

- الخطب :

كثرت في إقليمي جزين والتفاح. الجبال القليلة الارتفاع حيث تشكلت، بينها الوديان، وقد ساعد ذلك على نمو الأشجار البرية كالسنديان، والمல்ல، والزعرور، وغيرها من الأشجار وكان لكل قرية أو مزرعة خراجها، الذي يتألف من أراضٍ زراعية، وأراضٍ غير صالحة للزراعة، وهذه الأخيرة كان يكثر فيها العطل^(١٧٦) والبري، وقد كانت أحد مصادر الإنتاج. وتشير الوثائق لدينا بأن هذه الأحراش شكلت مشاعات^(١٧٧) القرى والمزارع بحيث كان أهاليها يستفيدون منها عن طريق الضمان لرعي المواشي والاحتطاب.

في هذا الموضوع قسم نظام الأحراج^(١٧٨) (الأحراش) الصادر في شهر كانون الثاني سنة (١٢٨٥هـ - ١٨٦٨م) الأحراش أورمان^(١٧٩) الكائنة في الممالك المحروسة، إلى أربعة أقسام : أولها الأحراش العائدة رأساً إلى الدولة على خط مستقيم، وثانيها الأحراش المربوطة بالأوقاف وثالثها محلات الاحتطاب المخصصة بالقرى والقصبات ورابعها الغابات (قورى)^(١٨٠) الكائنة بعهدة الأشخاص^(١٨١). ونصت المادة الخامسة من النظام المذكور على أن أهالي القرى يقطعون مجاناً أخشاباً وأشجاراً لأجل تصليح وإنشاء الأبنية المحتاجين إليها من جديد مثل بيوت سكنهم والمخزن والخطيرة ولعمل العجلة وأدوات الزراعة ولأجل عمل الفحم والخطب على قدر احتياجهم البيئية . وفرضت المادة السابعة من هذا النظام عدم قطع الأشجار التي تنعري من ورقها في فصل الشتاء إلا خلال الفترة الممتدة من ١٥ تشرين الأول إلى ١٥ نيسان أما أشجار السنديان فيجوز قطعها أيضاً بالأوقات الأخرى بناء على رخصة مخصوصة . كما أن المادة الثامنة من النظام إياه فرضت على (مأمور الحرش) أن يعين في كل سنة محلات

الفحم الذي سيحرق ومواقع الأشجار الصالحة للقطع لأجل الحطب والفحم "علماً أن المادة الخامسة من هذا النظام، قد فرضت دفع البذل إذا كان الانتفاع بقصد التجارة. لقد نصت المادة ٢١ من نظام الأحراش على "أن محلات احتطاب القصبات والقرى هي الغابات والأحراش التي تخصصت منذ القدم لاحتطاب وانتفاع قرية أو قسبة ما، وقد صنف قانون الأراضي الأحراش والغابات في فئة الأراضي المتروكة، وعبر عن هذه الأحراش والغابات بـ "الفراعية" (بالطه لق) ^(١٨٢) وذلك في المادة ٩١ من قانون الأراضي علماً أن هذه المادة أجازت حق الانتفاع من الأحراش والغابات لذلك، حصر استثمارها أما لأغراض خاصة كما نوهنا وأما لمصلحة القرية في حالة تضمينها لقاء دفع البذل.

إن هذه الأحراش والغابات معفية من الرسوم وهذا يعني أن حق الانتفاع منها لم يكن خاضعاً للرسوم، غير أنه إذا كان الاحتطاب من أجل التجارة فيؤخذ منه العشر وفقاً لأحكام المادة ٢٥ من نظام الأحراش، وهناك أحراش وغابات مكتملة لأراضي التصرف وهي أيضاً عطل وبري وكان أصحاب الملكيات يعتمدون إلى قطع الأشجار وتفحيمها، وكان هناك عدة طرق للإستفادة من الإنتاج وهي، إما قطع الأشجار وتفحيمها بالأجرة، وإما حصة معينة من الإنتاج أو على أساس الأجرة العادلة لكل قنطار ^(١٨٣) حطب مفحم .

المراعي:

كثرت المراعي في خراج عماطور ومزارع إقليم التفاح، وكان لكل قرية تقريباً قطيع من الماعز، يعود لأهالي القرية، وكان يخص لهذا القطيع أماكن معينة للرعي. دون مقابل نظراً لكون المراعي عائدة بالتصرف لأهالي القرية، وكان الشيخ بشير جنبلاط يملك أكبر قطيع ماعز على الإطلاق في بلاد جزين إذ بلغ عشرة آلاف رأس ^(١٨٤) وكانت مراعي هذا القطيع تمتد من مرجعيون حتى الناعمة ^(١٨٥). إن حاجة القرى والمزارع إلى مراعي حكمت أهاليها في نزاع دائم مع القرى الأخرى. وكانت بعض القرى ذات الخراج الكبير كعماطور مثلاً تستفيد من مدخول ثابت تشكله

الأراضي غير الصالحة للزراعة، وكان يوجد في محلة مرج بسري وحدها اثنا عشر قبواً معدداً لإيواء الماعز.

إن تكرار النزاعات أدى إلى تشريع موضوع المراعي فماذا كان يقول التشريع العثماني في هذا الصدد.

- المراعي في التشريع العثماني:

كان الإتجاه السائد لدى الدولة العثمانية إبقاء الأراضي المتروكة كمشاعات لأهالي القرى، دون أي تغيير في طبيعتها إلا أنها نظمت استعمالها فسمحت لأهالي القرية الذي يقع ضمن خراجها المشاع، بأن تستعمل هذا المشاع لأغراضها الرعوية على أن لا تستأثر فيه لوحدها . وأجازت المادة ٩٧ من قانون الأراضي، لأهالي القرى المجاورة بأن يستعملوا هذا المشاع للرعي أيضاً، وفرضت هذه المادة عدم بيع مثل هذه الأراضي .

- منع التعديلات على المراعي:

قبل صدور قانون الأراضي، ثم وضع اليد على أقسام من الأراضي، حيث استعملت للزراعات المختلفة، وقد أحدث أصحاب الملكيات العقارية تعديلاً على حدودها . إتجاه هذا الواقع أوجبت المادة ٩٨ من القانون المذكور بعدم الأخذ بالحدود والتخوم التي تعينت لهذه المراعي، وكان ذلك يعني إعادة حدودها إلى ما كانت عليه سابقاً ولا يعرف ما إذا كان هذا الموجب قد نفذ أم لا.

- الجفتلك:

لا نعتقد أن الجفتلك^(١٨٦) كان أحد أنواع الملكية في جبل لبنان نظراً للمواصفات التي كان يتميز بها في النصوص القانونية، ذلك أن مساحته كانت وفاقاً لقانون الأراضي لا تقل عن السبعين دونماً أي ما يوازي ٦٤٠٠٠ متراً مربعاً تقريباً، باعتبار الدونم ٩١٣,٣٣ م^٢، ومثل هذه المساحات من الأراضي لم تكن موجودة في جبل لبنان، نظراً لطبيعته الجبلية المنحدرة. من جهة ثانية لم تشر الوثائق لدينا إلى الجفتلك

كمملكيات عقارية ولكن هذا النوع من الأراضي كان معروفاً في الجبل إنما خلاف مفهومه القانوني فكل ملكية عقارية تحتوي على بناء للسكن "و قيو" لايسواء البقر والماعز والغنم ، كان يطلق عليها اسم "جفتلك" وهناك دعوى قضائية يعرفها البعض في عماطور حول وضع أحد أهالي عماطور يده على "جفتلك" في مرج بسري وذلك خلال بدايات هذا القرن. هذا وكان الجفتلك يعتبر من الأملاك المنتصرف بها بالطابو وتجري بحقه سائر معاملات الأراضي الأميرية وكان مخصصاً لرعي الحيوانات العائدة للمتصرف بها.

- مراعي الصيف والشتاء:

هذا النوع من الأراضي ، كان يسجل في الدفتر خانه ويخصص، إما لأهالي قرية معينة أو لأكثر بحيث يمكن بالاشتراك الإنتفاع من حشيشه أو مائه، ولا يمكن أن يستعمل لغير القرى التي تخصصت به ،وكان يدفع عن مثل هذه المراعي ،رسومات صيفية وشتوية (بايلاقية وقشلاقية) إلى خزينة الدولة العثمانية أو إلى خزينة متصرفية جبل لبنان، وقد حظر بيع هذه الأراضي أو إعطائها بالطابو، كما أوجبت المادة ١٠١ من قانون الأراضي عدم حرثها وزرعها.

في هذا الموضوع فرض نظام الأعشار^(١٨٧) الصادر سنة ١٩٠٣ بالنسبة لحشيش المراعي استيفاء العشر عنه نقداً أو عيناً واستثنى هذا النظام المراعي المخصصة لقرية معينة من دفع العشر.

إن المراعي التي كانت قرية من القرى المأهولة والتي كانت تشكل بطبيعتها امتداداً سكنياً قد وضعت اليد عليها من قبل الأهالي بالرغم من صدور تشريعات حاسمة بشأنها تحظر استعمالها للأغراض الخاصة، ولم يبق منها في جبل لبنان إلا القليل والذي يتجاوز الحدود السكنية.

إستنتاج

تشكل الربيع العقاري من المنافع التي أنتجتها الأرض بفعل قوى و أدوات ووسائل الإنتاج .وقد كان للعائلات الفلاحية دور رائد في استصلاح الأراضي وتشجيرها،على مدى قرنين من الزمن، فتطور الربيع العقاري، بما يتوافق مع توجه الفلاحين لتأمين لقمة العيش وتطلع أصحاب العهدة نحو مزيد من الكسب.

شكل الجب محور العهدة ،لما يمثل من شروط الإتفاق والتضامن على دفع الميري، وكان يؤدي دوره التوحيدي في القرية من خلال السعي إلى نفوذ معين، ولو أدى ذلك إلى الوقوف بوجه التشكيلات الضيعوية الأخرى .ولكن هذا النفوذ لم ينجح مع الدولة المفوضة إذ أنها كانت قادرة من خلال سيطرتها المطلقة على مصادرة الأراضي التي كانت تشكل بعض الملكيات العقارية للعائلة.

كانت الأراضي تنتقل وقف حاجات الناس من مالك الى آخر ،ويلاحظ أن عملية الانتقال كانت تتم ضمن الجب فالعائلة دون أن تسجل عمليات انتقال إلى العائلة الأخرى باعتبار أن الملك كان يشكل مدخلا مهما لرفعة العائلة وقوتها ، وهذا التصرف كان يشكل أحد مفاهيم العصبية في ذلك الوقت. من جهة ثانية فقد سجل انتقال بعض الأراضي إلى المسيحيين ، ولكن هذا الانتقال غالباً ما كان محكوماً بحقوق الشفعة ، بالرغم من حصول بعض العائلات المسيحية المعروفة على ملكيات عقارية كبيرة شكلت نواة إنطلاقاتهم الاقتصادية فيما بعد.

لقد حافظت العصبية بشكل أو بآخر على وحدة الجب الذي ربما تشكل بالنسبة لعائلي (عبد الصمد وأبو شقرا) خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر ،ويظهر أن هذه العصبية لم تود دورها في مرحلة الإرهاب السياسي وقد تجلّى ذلك في قضية الحكم على بشير حسن أبو شقرا بالموت، والمحاولات التي قامت للعفو عنه إذ

تبين دراسة واقع الملكيات العقارية في خراج عماطور أن الذين دفعوا ثمن العفو عنه هم أولاده وأولاد أخيه في حين أن أفراداً من الجب قد راكموا ملكياتهم العقارية على مدى عشر سنوات ،بعد انتهاء قضية بشير أبو شقرا التي كانت سنة ١٨٢٥ .

كانت الملكيات العقارية ،العائدة للقرية الواحدة تشكل خراجها، ولكن قد تكون لها ملكيات أخرى ضمن خراج القرى الأخرى ،وكان الخراج يعبر عن حدود الأراضي العائدة للقرية. وفي نفس الوقت يوضح دراهم مساحتها ، إلا أن تداخل المفهومين في نطاق الممارسة القانونية غلب الخراج كمساحة، على الخراج كحدود ،ودفتر الخراج هو خلاصة لدرهم الأراضي ، أي تبيان دراهم كل ملكية عقارية وكانت عمليات مسح الأراضي عرضة للضغوط والرشوة بهدف تحجيم دراهم كل ملكية معينة خلافاً لدرامها الحقيقية ، وكان درهم المساحة معياراً للإنتاج إذ كان يعني كمية من الإنتاج، وكان يفرض على كل درهم نسبة معينة من المال ، الذي كان يشكل (مال الميري) وقد تعرض درهم المساحة للتعديل ما بين مساحة سنة ١٨٤٣ وسنة ١٨٦٤، من حيث قيمته الفعلية. وكذلك المال المترتب على الدرهم، وقد كان الدرهم ونصفه وربعه وثلاثة هو المعيار في تقدير الإنتاج إلا أنه في بداية عهد المتصرفين وبعد توزيع مال جديد على الجبل أصبح الدرهم مقسماً إلى قيراط وحبه.

إن مال الميري المترتب على كل درهم ، كان يشكل أحد موارد خزانة الدولة العثمانية . لذلك فقد تم وضع التشريعات اللازمة لدفع هذا المال ضمن أوقات معينة، حددتها القوانين العثمانية باثني عشر شهراً، وسميت (السنة المارتية)، إلا أن تعديلاً طرأ على السنة المارتية فأصبحت عشرة أشهر، وكان يعبر عن مال الميري بعدة مصطلحات ولكن نسبة (الميري) إلى المال عرفت خلال وقت متأخر من القرن الثامن عشر.

إن مفهوم مال الميري هو قيمة التزام المبالغ المترتبة على الأراضي .فمثلاً مزرعة(جنسنايا) كانت تدفع قيمة معينة على كل درهم فيها مسجل في دفتر مساحتها وهذه القيمة هي مال الميري المفروض عليها ،وكان الالتزام يعبر عن الموقع الاجتماعي للملزم ، فهناك التزام المقاطعة ،ثم الناحية في المقاطعة ،ثم القرية وقد شكل الالتزام

الفرعي أحد أسباب الترقى الاجتماعي لبعض العائلات الدرزية فكان كل بيت ضمن الجب هو فعليا ملتزم الجباية عن الملكيات العقارية العائدة لهذا البيت، وكان البيت الواحد يلزم أحد أفراد جباية الميري توفيراً في الوقت والجهد، وتأخذ الجباية بعدها السلطوي باعتبار أن المالك لم يكن يعمل في الأرض بل هناك شركاء ، يحملون قسماً من مال الميري ، وفي الإطار الجبائي كان كل جب ضمن العائلة، يلتزم جباية المال المفروض على ملكياته العقارية . وكانت عملية توزيع دراهم المساحة على الأفراد المالكين من الجب تسمى (تفريع الميري) وكان المبدأ في التعاطي مع جباية المال هو (التكافل والتضامن) وكثيراً ما كان يحصل خلافات بين أولاد العم على عدم دفع المال المقرر الذي كان يؤدي إلى إرسال الحوالية ، وتحميل المكلف نفقات غذائهم وأكلافهم.

لم يكن المال الذي يشكل الالتزام هو وحده المطلوب من المكلفين بل كانت هناك أكلاف مختلفة والتي عبر عنها خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر بـ(الدرهم البراني) و(الطرح) و(زود الاكلاف).

كان المسيحيون يشتركون مع الدروز بملكيات عقارية ، كما أنهم مملوكوا أراضي بطريقة الشراء ولذلك كانوا يساهمون بشكل ملفت في المال المقرر على العهدة، وكان أصحاب العهدة يميزون في معاملتهم بينهم وبين الفلاحين ، لذلك كان هناك دفتران واحد لميرة المشايخ وآخر لميرة الفلاحين ، وتبين الدراسة التي قمنا بها ، أن الفلاحين قد تحملوا العبء الأكبر من الميري ، بالرغم من واقعهم الفلاحي الصعب في حين أن التشريعات العثمانية، لم تفرق بين الفئات الاجتماعية في جبل لبنان ، فاعتبرتها متساوية في المجال الضريبي ، ولكن المستندات القانونية التي كانت تعتمد على الأمانة الشهائية بدءاً بدفتر المساحة وانتهاء بدفاتر تفريع الميري كانت تعبر وبشكل واضح عن شرائح مجتمع جبل لبنان .

ارتبطت جباية الأموال الأميرية إلى حد بعيد بحركة عجلة الدولة العثمانية لذلك فإن جباية الأموال كانت المحور الأساسي في إبقاء السيطرة العثمانية على المشرق العربي، وبالرغم من إلغاء نظام الالتزام فإن الموضوع الجبائي استمر عاملاً حاسماً، في عهد المتصرفين، وكان للتشريعات التي صدرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن طورت عمليات الجباية بما يضمن عدم وقوع إشكالات مع المكلفين وقد شهد الموضوع الجبائي في عهد القائمقاميتين تحاذياً واضحاً بين القائمقام السدرزي وسعيد جنبلاط، إذ أن هذا الأخير صادر الصلاحيات المالية العائدة للقائمقام. وذلك بأن أوعز إلى أصحاب العهديات بدفع مال الميري إليه، في حين أن الواقع القانوني الجبائي كان يفرض أن يدفع المال إلى القائمقام المسؤول اتجاه والي صيدا، وكان ذلك يفسر سكوت الدولة العثمانية عن تصرفات الرعامة التاريخية، وإعطائها نوعاً من الامتيازات التي ربما كانت تؤدي إلى استمرار التبعية للمشايخ الكبار الذي كانوا بدورهم يرسخون الوجود العثماني في جبل لبنان، هذا وقد حقق المشايخ الكبار مكاسب كثيرة في إطار عمليات التزام الميري إذ كانوا يفرضون رسوماً إضافية طالت المطاحن ومعاصر الزيتون، وإذا كانت هذه الرسوم مفروضة أصلاً مسن المرجعيات العثمانية على مناطق سيطرتها فإنها ارتبطت محلياً بالمؤسسة الملتزمة أو بشيخ المقاطعة إذ كان يعبر عن هذه الرسوم بـ (الخولية). أما المشايخ الصغار فكان البعض منهم يتعاطى التزام الجباية خارج عهده، محققاً بذلك كسباً إضافياً. أما البعض الآخر فكان يسلف الفلاحين أموالاً لقاء مزيد من الهيمنة والخضوع.

شكلت الملكيات العقارية مصدراً مهماً للإنتاج تمثل في التبغ والحرير والتين، وذلك في إطار عمليات الشراكة على الأرض والشجر، كذلك شكلت الأراضي المشاعية، والخاصة مورداً لا بأس به، كقطع الأشجار وتفحيمها، وتضمين المراعي إلى الأهالي.

هوامش الفصل الرابع

الريع العقاري

- ١- لا يمكن تفسير مدافعة بعض الأعيان الدروز عن الفلاحين المسيحيين في المراحل الأولى لتوطئهم، إلا في إطار مصالحهم الاقتصادية، تراجع حادثة الشيخ علي جبلاط مع أحد الفلاحين من مسيحي عماطور وقيام شيخ عقل الدروز آنذاك الشيخ ناصيف أبو شقرا بحماية هذا الفلاح، يراجع الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفين مصدر مذكور ص ١٧١.
- ٢- إن حب أبو شاهين تصرف بخمس مزارع ونصف المزرعة من مزارع إقليم التفاح، بينما تصرفت الأحباب الثلاثة الأخرى بسبع مزارع.
- ٣ توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي، نشرها وعلق عليها، اخفوري قسطنطين الباشا المخلصي، المشرق، السنة الثالثة والثلاثون، تموز - أيلول ١٩٣٥ ص ٣٢٦ - ٣٣٣.
- ٣(مكرر)- عارف أبو شقرا، الحركات في لبنان ص ١٧٠.
- ٤- قرابة العام ١٧٩٠ صودرت مزارع إقليم التفاح من قبل الوالي أحمد باشا الجزائر، الأسباب مختلفة من بينها ماله، علاقة بعدم دفع الأموال الأميرية في إطار الصراع على الإمارة الشهابية.
- ٥- كانت مزرعة القرية بتصرف الشيخ ناصيف أبو شقرا شيخ عقل الدروز زمذاك وبعد وفاته بدون عقب أعيدت إلى عهدة الدولة وصية الشيخ ناصيف أبو شقرا وكذلك الحركات في لبنان ص. ١٧١.
- ٦- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤) دار المعارف مصر ١٩٦٩ ص ٢٢٧.
- ٧- عارف أبو شقرا، مرجع سابق ص ١٧١.
- ٧(مكرر)- سليمان أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، الجزء الأول ١٩٩٥ ص ٧٥-٧٦.
- ٨- عارف أبو شقرا، مرجع سابق ص ١٧١.
- ٩- دفتر مساحة عماطور - سنة ١٨٤٩.
- ١٠- دفتر مساحة عماطور - سنة ١٨٦٩.
- ١١- وثيقة رقم ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨
- ١٢- وثيقة رقم ١٩
- ١٣- وثيقة رقم ٢٠ و ٢١
- ١٤- وثيقة رقم ٢٢ و ٢٣
- ١٥- وثيقة رقم ٢٤
- ١٦- وثيقة رقم ٢٦

١٧-درج أهالي عماطور على شرب الخمر منذ أوائل القرن التاسع عشر وكانوا يأتون به من الفلاحين المسيحيين في إقليم التفاح، وكان أول معرفتهم بتقطير العرق في أواخر القرن التاسع عشر.

١٨-وثيقة رقم ٢٨

١٩-راجع مسألة إلقاء القبض على بشير حسن أبو شقرا في عارف أبو شقرا، مرجع سابق، ص ٢٧ و ٢٨ و ٢٩

٢٠-وثيقة رقم ٢٨ و ٢٩ يراجع كذلك الملحق رقم (١٠) الذي يبين عمليات البيع والرهن في إقليم التفاح.

٢١-تفيد رواية حسين غضبان أبو شقرا، أن الأمير بشير الثاني ضرب حزاء على بشير حسن أبو شقرا قدره ٣٦

كيساً أي ١٨٠٠٠ قرش وإن حب أبو شاهين (أبو شقرا) باع بستان (الكاخني) في إقليم التفاح بمبلغ ١٦٠٠

قرش أما المبلغ المتبقي فجمع من بعض العائلات التي تنتمي إلى الغرض الشقراوي ومن لمن حلي نماء عائلة

أبو شقرا. أن هذه الرواية مبالغ فيها قياساً إلى ضخامة المبلغ، لذلك فإن قلة الدراهم التي كان يتصرف بها

أولاد بشير حسن أبو شقرا ليس ما يبررها إلا بيع أملاكهم الكثيرة يراجع عارف أبو شقرا، مرجع سابق ص

٢٨.

٢٢-شجرة نسب عائلة أبو شقرا

٢٣-كان لبشير حسن أبو شقرا ثلاثة أولاد وهم : حسن وعلي وسليمان

٢٤-هو ابن شقيق بشير حسن أبو شقرا

٢٥-هو شقيق بشير حسن أبو شقرا

٢٦-وثيقة رقم ٣٠

٢٧-وثيقة رقم ٣١

٢٨-وثيقة رقم ٣٢

٢٩-عارف أبو شقرا، مرجع سابق ص ١٥

٣٠-دومنيك شوفاليه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، نقله عن الفرنسية منى عبد الله

عاقوري، نظر في الترجمة أحمد بيضون، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٤ ص ٣١١.

٣٠(مكرر)-لسان العرب مرجع سابق الجزء الثاني ص ٢٥١.

٣١-نصت المادة الرابعة من القانون المؤقت بحق تحديد وتخريب الأموال غير المنقولة الصادر سنة ١٩١١، على

تشكيل إدارة خاصة تدعى إدارة (الكداسترو) أي الدفتر الحاقاني وذلك من أجل التمكن من إدارة وتفتيش

معاملات تحديد وتخريب الأملاك، تراجع مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق الجزء الثالث ص ٩٤.

٣٢-دفتر مساحة عماطور سنة ١٨٤٩

٣٣-خيطة المفرة هو خيط من الحرير، مصبوغ بلوة المفرة الحمراء بشكل يمكن مشاهدته بوضوح، وكان يستعمل

بين معلم طبيعي وآخر لوضع الحدود.

٣٤-دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩ ص ٦٥

٣٥-أوراق لبنانية ليوسف إبراهيم يزبك السنة الثالثة ١٩٥٧ الجزء التاسع ص ٤٢٠

٣٦-الخوروي يوسف أبي صعب، تاريخ الكفور، كسروان وأسرها لا دار نشر ١٩٨٥ ص ١٠٠

٣٦(مكرر)- د. محمد أحمد ترحيني، الأسس التاريخية، لنظام لبنان الطائفي، دراسة مقارنة دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١ ص ٤٦٢.

٣٧- وثيقة رقم ٣٣

٣٨- مجموعة القوانين المعمول بها في جميع البلاد العربية المسلحة عن الحكومة العثمانية مصدر مذكور (قانون ويركو السفقات) ص ٢٨، تجدر الملاحظة إلى أن ضريبة الأملاك كانت تستوفى وفقاً لأحكام هذا القانون، وليس لنظام ويركو الأملاك الذي كان يجري العمل بموجبه في الأماكن التي لم يمر فيها القيد والتسجيل مجدداً، يراجع ويركو الأملاك في مجموعة القوانين أعلاه ص ٣٣٤.

٣٩- وثيقة رقم ٣٤

٤٠- وثيقة رقم ٣٥

٤١- وثيقة رقم ٣٦

٤٢- وثيقة رقم ٣٧

٤٣- وثيقة رقم ٣٨

٤٤- وثيقة رقم ٣٩

٤٥- مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، مطبعة الصبر في حونية ١٩١٠ الجزء الأول ص ٥٥

٤٦- دومنيك شوفاليه، مرجع سابق ص ٣٢٨

٤٧- وثيقة رقم ٤٠

٤٨- وثيقة رقم ٤١ وقد ورد فيها عملة (جورك) وهي العملة التي كانت متداولة منذ سنة ١٨٢٤، يقابلها عملة (صاغ) وهذه الأخيرة تزيد عن عملة الجورك بنسبة الثلث، يراجع لبنان في عهد الأمراء الشهابيين مصدر مذكور القسم الثالث ص ٧٧٧.

٤٩- مجموعة القوانين المعمول بها في جميع البلاد العربية مصدر مذكور (قانون الأراضي) المادة (١٥) ص ١٠، مع الإشارة إلى أن قسمة الأراضي أصبحت بعد صدور القانون المرقم المتعلق بتقسيم الأموال غير المنقولة الجاري التصرف بها شراكة بتاريخ ١٩١١/١٢/١ تستند إلى هذا الأخير.

٥٠- مباحث علمية واجتماعية مرجع سابق الجزء الثاني ص ٦٥٢

٥١- أقة السكر تعادل ست أوقيات أو ١٢٠٠ غرام

٥٢- قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، قدمت له الباحثة السوفياتية إيرينا سميليا نسكايا، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجع النص العربي وقدم له د. معود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ١٠٥.

٥٣- لبنان مباحث علمية واجتماعية مرجع سابق الجزء الثاني ص ٦٢٦

٥٤- مقابلة مع السيد هاني أحمد أبو شقرا مواليد ١٩٠٥ بتاريخ ١٩٩١/٧/٦ وكان خلال السبعينات عضواً في بلدية عماطور.

٥٥- وثيقة رقم ٤٢

- ٥٦- وثيقة رقم ٣٧
- ٥٧- الفضة هي البارة الصحيحة، وكانت تشكل جزءاً من أربعين من القرش أي أن كل أربعين فضة صحيحة كانت تساوي قرشاً صحيحاً أو صاعاً.
- ٥٨- اراجع الملحق رقم ٦
- ٥٩- أحازت المادة ١٦ من بروتوكول ١٨٦١ وكذلك المادة ١٥ من بروتوكول ١٨٦٤ إمكانية زيادة الضريبة من ٣٥٠٠ قرش إلى ٧٠٠٠ قرش ويؤكد دوميك شوفاليه أن المتصرفية رفعت الضريبة إلى سبعة آلاف كيس يقع ثلثاه على الأملاك اراجع شوفاليه مرجع سابق ص. ٢٤٤ و ٢٤٥.
- ٦٠- وثيقة رقم ٣٧
- ٦١- وثيقة رقم ٤٣
- ٦٢- وثيقة رقم ٤٤
- ٦٣- وثيقة رقم ٤٥
- ٦٤- وثيقة رقم ٤٦
- ٦٥- وثيقة رقم ٤٧
- ٦٦- وثيقة رقم ٤٨
- ٦٧- وثيقة رقم ٤٩
- ٦٨- مارت أو السنة المارتية هي السنة المالية، وكانت تبدأ في غرة شهر آذار أو أوله وتنتهي في ختام شهر شباط
- تراجع الوثيقة رقم ٥٠.
- ٦٩- وثيقة رقم ٥١
- ٧٠- مجموعة القوانين العثمانية مصدر مذكور الجزء السادس (مجلة الأحكام العدلية) ص ٤٣
- ٧١- وثيقة رقم ٥٢
- ٧٢- وثيقة رقم ٥٣
- ٧٣- اراجع الملحق رقم ٧
- ٧٤- فؤاد إفرام البستاني، أحاديث الشهور، دار الحد خاطر، طبعة ثانية ١٩٧٩ ص ٩٧
- ٧٥- فؤاد إفرام البستاني، مرجع سابق ص ١١٢
- ٧٦- مجموعة القوانين العثمانية، مصدر سابق (نظام ويركو الأملاك) ص ٣٣٤
- ٧٧- المصدر ذاته والصفحة.
- ٧٨- المصدر ذاته ص ٣٣٥
- ٧٩- مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق الجزء الثالث (قانون ويركو المسقفات) ص ٣٤١
- ٨٠- مجموعة القوانين العثمانية (ويركو الأراضي الصادر عن حاكم لبنان الكبير) الجزء الثالث ص ٣٥٩
- ٨١- مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق الجزء الثالث (قانون ويركو المسقفات) ص ٣٣٦
- ٨٢- المصدر ذاته والصفحة
- ٨٣- المصدر ذاته والصفحة

- ٨٤- وثيقة رقم ٥٤
- ٨٥- آخر كات في لبنان إلى عهد المتصرفين مصدر مذكور ص ١٧٠
- ٨٦- نفس المصدر ص ١٧١
- ٨٧- وثيقة رقم ٥٥
- ٨٨- كانت (جباة الخلاوة) مركز متسلمية على رأسها متسلم يعينه والي صيدا مهمته تحصيل "المطالبات" الخيرية وقضاء سائر الخدمات وكانت مصاريفه، تعطى كل أربعة أشهر، بموجب دفتر يرسله إلى (عكا...؟) ويوزع مصاريفه على القرى التابعة للمتسلمية حيث يصدر بها مرسوم عن الوالي لجمعها بدون زيادة، لكن المتسلم كان يجمعها أضعاف مضاعفة، يراجع تاريخ ولاية سليمان باشا ص ١٦١ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٣٩٣.
- ٨٩- وثيقة رقم ٥٦
- ٩٠- كان يقصد هذه العبارة الأمير الشهابي
- ٩١- الأكلاف البرانية والأكلاف اخوانية، الأولى طارئة، والثانية ثابتة من حيث المبدأ باعتبارها مال انميري.
- ٩٢- وثيقة رقم ٥٧
- ٩٣- وثيقة رقم ٥٨
- ٩٤- روى السيد عجاج حسن مصطفى أبو شقرا، مواليد ١٩٠١، أن أبو شقرا، شكى إلى الشيخ بشير حبلاط وضعه المادي الصعب وعدم قدرته على دفع الميري، فقال له الشيخ عليك بإقليم التفاح. فترجعه إلى الإقليم المذكور، ولم يكذب على وجوده يوم واحد، حتى فوجئ بالحوالية في دار منزله، مما اضطره الأمر إلى ترك الإقليم والعودة إلى عماظور تاركاً الحوالية يثقلون على شركائه حتى قام هؤلاء بدفع الترتب عليه، تاريخ المقابلة شهر محوز ١٩٧٩.
- ٩٥- مقابلة مذكورة أعلاه
- ٩٦- لسان العرب، مرجع سابق الجزء الثامن ص ١٤١
- ٩٧- الخوري يوسف أبي صعب، مرجع سابق ص ٩٢ و ٩٣
- ٩٨- هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، الجزء الثاني، تعريب مارون عبود، منشورات دار المكشوف، الطبعة الثانية ١٩٥٠ ص ١٠٤ و ١٠٥، كذلك منصور الختوني تاريخ المقاطعة الكمروانية طبعة ١٩٥٦ ص ٢١٦، أيضا حيدر الشهابي تاريخ الإمارة الشهابية الجزء الأول ص ١٢٧.
- ٩٩- وثيقة رقم ٥٩
- ١٠٠- الختوني مرجع سابق ص ١٨٦
- ١٠١- أ. ن. بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، منشورات دار المكشوف ١٩٤٨ ص ١٨١
- ١٠٢- الخوري يوسف أبي صعب مرجع سابق ص ٨٥
- ١٠٣- وثيقة رقم ٥٨
- ١٠٤- ذات الوثيقة
- ١٠٥- وثيقة رقم ٦١

- ١٠٦- وثيقة رقم ٦٢
- ١٠٧- وثيقة رقم ٦٣
- ١٠٨- وثيقة رقم ٦٤
- ١٠٩- وثيقة رقم ٦٥
- ١١٠- إن الملحق رقم (٨) وضع بالاستناد إلى الوثائق رقم:
- أ- ٣٨ تاريخ ١٨٦١
- ب- ٦٣ تاريخ ١٨٥٩
- ج- ٦٥ تاريخ ١٨٥٨
- ١١١- إن الملحق رقم (٩) وضع بالاستناد إلى الوثيقتين رقم ٦٢ تاريخ ١٨٥٧ و ٦٤ تاريخ ١٨٥٩ تقريباً.
- ١١٢- وثيقة رقم ٦٢
- ١١٣- وثيقة رقم ٦٣
- ١١٤- وثيقة رقم ٤٨
- ١١٥- ذات الوثيقة
- ١١٦- وثيقة رقم ٥٥
- ١١٧- مجموعة القوانين العثمانية، مصدر مذكور الجزء الثالث (قانون تحصيل الأموال الأميرية) ص ٣٩٥.
- ١١٨- ذات المصدر والجزء ص ٣٩١-٣٩٢
- ١١٩- ذات المصدر والجزء ص ٣٩٠
- ١٢٠- ذات المصدر والجزء ص ٣٩١
- ١٢١- ذات المصدر والجزء ص ٣٩٠
- ١٢٢- ذات المصدر والجزء ص ٣٩١
- ١٢٣- ذات المصدر والجزء ص ٣٩٢
- ١٢٤- ذات المصدر والجزء ص ٣٩٤
- ١٢٥- وثيقة رقم ٦١
- ١٢٦- وثيقة رقم ٦٥
- ١٢٧- إعلام بدعوى إهانة أنظون وازن مختار بيت الدين، من قبل يوسف كنعان تادروس، بسبب الخلاف على توقيع قائمة المري، دعوة رقم ١٣٠٥/١٢ - ١٣٠٦، محكمة جزاء دير القمر.
- ١٢٨- مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق ص ٣٩٠
- ١٢٩- عبد العزيز محمد عوض مرجع سابق ص ٢٢٩
- ١٣٠- ذات المرجع ص ٢٣٠
- ١٣١- وثيقة رقم ٦٦
- ١٣٢- وثيقة رقم ٦٩

- ١٣٢ مكرر- سليمان أبو عز الدين، مصادر التاريخ اللبناني، الجزء الثاني، القسم الثاني، تحرير، د. نجلاء أبو عز الدين، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الطبعة الأولى ١٩٩٦ ص ٨٣٤ و ٨٣٥
- ١٣٣- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٨٣٤
- ١٣٤- لقد اعتمد بيان توزيع القرى بشكلها الموحد مثلاً (الحسانية) بدلاً من (الحسانية الفوقا والحسانية التحتا)، كذلك كرخا ووادي الليحون.
- ١٣٥- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٨٣٣
- ١٣٦- وثيقة رقم ٣٧
- ١٣٧- وثيقة رقم ٦٧
- ١٣٨- وثيقة رقم ٦٨
- ١٣٩- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٨٩٩، قابل مع الوثيقة رقم ٣٧، ويلاحظ أن وادي الليحون اعتبرت في بيان المحاسبة قريتين وكان هذا ينطبق على واقعها الجغرافي والديموغرافي آنذاك قابل أيضاً بالنسبة لـ "الجديد" ودقر "العتيق" الوثيقة رقم ٣٧.
- ١٤٠- وثيقة رقم ٦٩ و ٧٠
- ١٤١- د. رياض غنام، مرجع سابق ص ٦٩٩ (وثيقة الحسانية)
- ١٤٢- لسان العرب، مصدر سابق، الجزء الحادي عشر ص ٢٢٥
- ١٤٣- تذكر مصادر القرن التاسع عشر عدداً من الخوالة الذين كان لهم حظوة لدى المشايخ الجبلانية، ومن هؤلاء الشيخ قاسم حصن الدين، الشيخ يوسف جمول عبد الصمد، الشيخ أحمد سليمان أبو شقرا، الشيخ أحمد علي عبد الصمد.
- ١٤٤- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٨٢٩.
- ١٤٥- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٨٢٩
- ١٤٦- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٩٠١
- ١٤٧- وثيقة رقم ٧١
- ١٤٨- نفس الوثيقة
- ١٤٩- وثيقة رقم ٧٢
- ١٥٠- وثيقة رقم ٧٣
- ١٥١- راجع ذلك في الفصل السادس
- ١٥٢- وثيقة رقم ٧٤
- ١٥٣- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٧٥٤
- ١٥٤- "الربع" هو الفائدة، و"العشر ائشعرية" هي نسبة الفائدة السنوية، أي أن المبلغ موضوع الدين هو على أساس ١٠% وقد تكون الدراهم "مقوطة" الرابع" يراجع سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٧٤٤.

١٥٥- هو مصطفى ابن قواس باشا (١٧٥٣-١٧٥٦) وليس كما ورد في تاريخ حيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين من أن اسمه مصطفى باشا القواس، وقد كني بالقواس لأنه كان مغروماً بالقواس، يراجع المصدر المذكور الجزء الأول ص ٤٢.

١٥٦- سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق ص ٧٦٤ والوثيقة توضح الملاحظة رقم ١٥٥.

١٥٧- وثيقة رقم ٧٥

١٥٨- دومنيك شوفاليه، مرجع سابق ص ٢٦٨ و ٢٦٩، علماً أن حمل الورق كان استثناءً يزن عشرة أرطال تراجع الوثيقة رقم ٧٦، وكان موسم الحرير يترافق مع "دروج القبان" حيث كان يتم وزن كل حمل من الورق على القبان المذكور.

١٥٩- وثيقة رقم ٧٧

١٦٠- وثيقة رقم ٧٦

١٦١- وثيقة رقم ٧٨

١٦٢- الإلقة تزن ١٢٠٠ غراماً

١٦٣- الدرهم يساوي ٣,٢٠ غراماً، يراجع دومنيك شوفاليه، مرجع سابق ص ٣٩٦

١٦٤- وثيقة رقم ٧٨

١٦٥- نفس الوثيقة

١٦٦- قسطنطين بتكوفيش، مرجع سابق ص ٩١ و ٩٢

١٦٧- وثيقة رقم ٧٩

١٦٨- المقصود برئيس المعاملة الانطونية، رئيس دير ماري بطرس، وهذا الدير كان ولم يزل في قرية (القطين) في قضاء جزين، وهو أحد أديرة الرهبانية اللبنانية، يراجع، إبراهيم الأسود دليل لبنان مرجع سابق ص ١١١.

١٦٩- أنيس فريجة، القرية اللبنانية، حضارة في طريق الزوال، دار النهار للنشر الطبعة الأولى ١٩٨٠ ص ١٢٤.

١٧٠- وثيقة رقم ٧٩، وهي تقدم لنا نوعاً من الشراكة، وهو الشراكة المضاربة، فالرهبانية المارونية كان لديها أملاك في مزرعة صيدون، وكان لدى أحد المشايخ من عساطور أملاكاً في ذات المزرعة، والواضح من الوثيقة أن الشيخ قدم للرهبانية، شريكه داود جبور، بينما قدمت الرهبانية للشيخ مكاناً لتربية دود القز مع البذر وورق التوت لقاء دفع الثمن الذي كان موحلاً، والمشاركة كانت على ثلاثة دراهم ونصف الدرهم، والملاحظ في هذه الصفقة، أن الشيخ لم يقدم شيئاً من وسائل وأدوات الإنتاج سوى شريكه الذي كان قد خرج قانونياً وتاريخياً من ولائه، وبالرغم من ذلك فقد حقق ربحاً قارب الليرة عثمانية، بعد حسم بمن "البذر" و "ورق التوت"، يراجع موضوع شراكة التوت وتربية دود القز وإنتاج شرانق الحرير، د. عبد الله سميد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفين، دار المدى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص

١٣٢ حتى ١٣٨.

١٧١- وثيقة رقم ٨٠

١٧٢- وثيقة رقم ٨١

١٧٣- وثيقة رقم ٨٢

١٧٤- وثيقة رقم ٨٣ و ٨٤

١٧٥- وثيقة رقم ٨٥

١٧٦- العطل: وهو الأراضي العاطلة، وغير الصالحة للزراعة، وقد عمر عنها قانون الأراضي في مادته الثالثة — "قراج" أي الأرض التي لا تصلح للحراثة.

١٧٧- وثيقة رقم ٨٦

١٧٨- مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق الجزء الثالث (نظام الأحراش) ص ٢٦٣ وما بعدها.

١٧٩- "الأورمان" وهو الفيضة أو الغابة المشتملة على أشجار مختلفة وملف بعضها على بعض، كبيرة كانت أو صغيرة، وعلى الغالب لا تكون تحت المحافظة، هذا التعريف ورد في نظام الأحراش.

١٨٠- "القورى" هي الغابة المأخوذة تحت المحافظة أي المحمية ولذلك تكون أشجارها كبيرة ولا تكون متداخلة بعضها هذا التعريف ورد في نظام الأحراش.

١٨١- إن أحكام ومعاملات التصرف بالقسم الرابع من الأحراش عاجها قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٥٨، علماً أن نظام الأحراش تناول أحراش ومحلات الاحتطاب، العائدة للمعري والأوقاف والمخصصة إلى القرى.

١٨٢- "البلطة لى": كلمة تركية معروفة منذ زمن — "البلطة" وهي فراوة أو فاروة صغيرة وقد درج أهالي بعض قرى البقاع كقرية (بنطا) على تقسيم الأشجار العائدة لشاعها إلى "قواريع" جمع فاروة بحيث يخص كل بيت بفاروة أو أكثر وهو بعض الشجر المقطوع، يمكن أن يصل وزنه إلى خمسة قاطر ٢٥٠ كلف.

١٨٣- وثيقة رقم ٨٧

١٨٤- عارف أبو شقرا، مرجع سابق ص ٣٠

١٨٥- يروى في عماطور أن أحد تجار الماعز كان ينقل مع أحد الرعاة قطيعاً من الماعز من فلسطين إلى بيروت وكانت الملكيات العقارية التي يتصرف بها الشيخ بشير جنبلاط تمت بتقطع من بلدة مرجعيون جنوباً إلى قرية الناعمة شمالاً، وكان التاجر كلما وصل إلى محلة بين مرجعيون وصيدا يثور عليه التواطير، بحجة أن الأراضي للشيخ بشير وعندما وصل إلى صيدا فاجأه أحد خولية الشيخ معترضا على دخول القطيع إلى أراضي سيده، فسأله التاجر وأين تنتهي أراضي الشيخ...؟ فأجابته اليوم حدودها الشمالية الناعمة أما غدا فلا أعرف.

١٨٦- الجفتلك قانوناً هو ما يزرع كل سنة ويعطي محصولاً بواسطة ممشى زوج بقر وهو عبارة عن سبعين أو ثمانين دونماً من الأرض الممتازة ومائة دونماً من الأرض الوسط، ومائة وثلاثين دونماً من الأرض الأقل جودة، أما الدونم فهو أربعون خطوة طولاً وكذلك عرضاً بالخطوات المتوسطة، يعني ١٦٠٠ ذراعاً مربعاً من الأرض والأراضي التي هي أقل من دونم يعبر عنها بقطعة، أما ما يقال له جفتلك بين الناس فهو جملة أراضي مع ما ينشأ عليها من الأبنية ويستحضر لها من الحيوانات والبنار وأدوات البقر والمشمات الأخرى التي أنشئت وأهملت للزراعة، يراجع المادة ١٣١ من قانون الأراضي، إلا أن المادة ٣١ من نظام الطابور الصادر سنة ١٨٥٨ فقد عرفت جفتلك الإيتام بأنه مجموع المينة الشاملة للأبنية والحيوانات وأزواج البقر والكروم وباقي الأملاك وما يتبع ذلك من الأراضي الأميرية المزروعة والمحروثة تبعاً، يراجع مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق الجزء الثالث ص ٤٧ وما بعدها.

١٨٧- مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق، الجزء الثاني (نظام الأعشار) ص ٣٢٦.

الفصل الخامس

الأراضي في إقليم التفاح

أولاً: الأراضي المملوكة والموقوفة

- أ- مفهوم الملك
- ب- أنواع الأراضي في إقليم التفاح
- ج- أقسام الأراضي
- د- حق الملكية وحق التصرف

ثانياً: انتقال الأراضي في إقليم التفاح

- أ- الوقف وإشكالية إدارته
- ب- التحليلة
- ج- الميراث ونتائجه
- د- الاستبدال
- هـ- بيع الأراضي
- بيع الوفاء
- بيع الاستغلال
- و- الرهن
- عقود الرهن خلال العهد الشهابي
- تحول الرهن إلى بيع
- تطور عمليات الرهن خلال عهد المتصرفين

ز-الشراكة

-الشراكة في الأرض والشجر

- حصص الشراكة

-مسطرة المشايخة

-بيع حصة الشريك

-إلغاء الشراكة

-شراكة العين

ثالثاً: استثمار الأراضي في إقليم التفاح

- مدخل

أ-المزراعة

١-الإفتاء في الزراعة

٢-الواقع الفقهي للمزراعة قبل صدور مجلة الأحكام العدلية

٣-شروط الزراعة

-جواز الزراعة

-فساد الزراعة

٤-فتوى أبي حنيفة في الزراعة

٥-تشريع الزراعة

٦-المزراعة في مجلة الأحكام العدلية

٧-شراكة الزراعة في إقليم التفاح

٨-عقود الزراعة الفاسدة

ب-المساقاة

ج-الإجارة

د-الانتفاع

- صياغة عقود الإجارة

- إجارة المنافع بالأمانة

هـ- الضمان

١- ضمان المحاصصة

٢- الضمان المقطوع

٣- الضمان والإجارة صيغتان لمفهوم واحد

-إستنتاج

الفصل الخامس

أولاً: الأراضي في إقليم التفاح المملوكة والموقوفة

أ- مفهوم الملك:

كانت الأراضي المطبق عليها "الخراج الموظف" ملكاً لأصحابها على أن يتصرفوا بها وفقاً للأصول الشرعية التي ترعاها، وتؤكد وثائق القرن الثامن عشر، بأن الشرط في الأراضي الملك، هو اكتسابها حق الملكية، والحقوق العينية من تصرف، وبيع، وإجارة، وشراكة، وأن تجري عليها المعاملات الشرعية كافة ولا سيما البيع والرهن والهبة والتوريث، والحيازة والشفعة.

في هذا الإطار يجب أن تتوضح مسألة هامة، هي أن الأراضي كافة في العالم الإسلامي، كانت بالتصرف^(١)، أي أن يكون المتصرف بيت المال، وهنا رقبة الأرض للدولة، أو أن يكون المتصرف مجموعة أو فرداً، وهنا رقبة الأرض لذاتها، وهناك عبارة مهمة في صكوك البيع التي كانت معتمدة منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر وهي "التبعة" و"الشفعة" والتي كانت تحمل مدلولاً فقهيّاً. فضمنان التبعة والشفعة كان دائماً على البائع، باعتبار أن المشتري يجهل تبعة العقار أي توابعه، وكذلك يجهل ما إذا كان معرضاً لدعوى الشفعة.

كانت الأراضي الأميرية، لا ترهن ولا تقبل دعوى الشفعة^(٢) وقد ترتب على ذلك، رغبة شديدة في التعامل بالأراضي الملك ولا سيما في جبل لبنان، إلا أن قانون الأراضي، وإن حرر الأراضي الأميرية من بعض القيود الشرعية التي كانت محكومة بها فقد أبقى على بعض القيود، من هذه القيود التي نص عليها القانون المذكور:

١- إبقاء رقبته لبيت المال

٢- عدم إمكانية وقفها

٣- عدم إمكانية رهنها، إلا بشروط نص عليها نظام إعطاء سندات الطابو"

٤- عدم اكتسابها حق الشفعة.

من جهة ثانية أجاز قانون الأراضي، بالفراغ أي بجواز انتقال التصرف كما أجاز حق تأجير الأرض أو إعارتها، دون إمكانية إجراء عقود قد تنتج حق التملك، كالشراكة على الأرض والشجر، أو الهبة غير المستندة إلى سبب الإعالة.

إن المادة ٢١ من القانون الأساسي للمالك العثمانية^(٣) نصت على أن "كل أحد أمين على ملكه، ما لم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفاً وفاقاً للقانون، وبالإضافة إلى ذلك، فطالما أجاز الشرع الإسلامي، بيع الأراضي، ورهنها، ووهبها، وتوريثها، فإنه فعلياً قد أجاز التصرف بها على وجه الملكية.

إن التزام الجبل كان يعني التزام جباية المال المقرر عليه، ولم تكن الأراضي الملك، أقله منذ بدايات القرن الثامن عشر داخله في الأراضي الأميرية، وللتوضيح أكثر، فإن الأراضي الأميرية، كان التعامل بها يتم بين الدولة من جهة، والجماعة أو الفرد من جهة أخرى، وربما كان هناك نص يحدد كيفية انتقال رقة الأراضي الأميرية، قبل صدور قانون الأراضي لأن الأراضي المملوكة في جبل لبنان، كانت في مطلع القرن الثامن عشر، كثيرة قياساً على أراضي جبل لبنان، وكانت الأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية بطريقة وضع اليد، قد أصبحت من الأراضي الخراجية بناءً على المساع الشرعي، بالمقابل كانت الأراضي المملوكة تتحول إلى أراضي أميرية، كما حصل في بعض مزارع إقليم التفاح حيث صودرت بعض المزارع لصالح خزينة صيدا، وأصبح تلزمها للأهالي من مهام متسلم "جباة" الخلاوة، وبالتالي تحولت إلى أراضي أميرية كما سيتوضح لاحقاً.

ب- أنواع الأراضي في إقليم التفاح:

لم تكن الأراضي يوماً بعهدة ثابتة، لاختلاف حاجات الناس، ولأن الأراضي ثابتة لذلك فهي أموال غير منقولة، إلا أنها تكتسب عائديتها استناداً إلى حق الملكية أو حق التصرف، من هنا كان الفرق بين الأموال المنقولة التي يمكن نقلها من مكان إلى

آخر مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تخصيصها لعقار، والأموال غير المنقولة وهي الأراضي، وتخصيصاتها وهذه لا يمكن نقلها وإنما اكتساب حق ملكيتها وحق التصرف بها، علماً أن حق التصرف بالشئ هو من عناصر حق الملكية.

لقد عالج الفقه الإسلامي موضوع الأراضي، بما يؤمن حاجات الناس، ويبعد عنهم الصراعات، وقد تطورت هذه المسائل الفقهية حتى وصلت إلى مستوى من التشريع الملزم، والواضح من المصادر التاريخية أنه لا توجد أراضٍ في العالم الإسلامي إلا وكان لها مالك الدولة أو الجماعة أو الفرد.

ج- أقسام الأراضي :

قسمت الأراضي بموجب المادة الأولى من قانون الأراضي الصادر بتاريخ الإرادة السنية في ٢٣ شوال سنة ١٢٧٤ هـ^(٤) ١٨٥٨ م إلى خمسة أقسام:

القسم الأول : الأراضي المملوكة أي الأراضي الجاري التصرف بها بوجه الملكية، وقسمت كذلك إلى أربعة أنواع:

-النوع الأول : هو العرصات الكائنة ضمن المدن والقرى والقصبات والأراضي الكائنة على دوائرها والتي معظم مساحتها عبارة عن نصف دويم مما يعتبر تنمة للسكن.

-النوع الثاني : التي أفرزت من الأراضي الأميرية وبناء على المسوغ الشرعي جرى تملكها ملكاً صحيحاً على أن يتم التصرف بها بأنواع أوجه الملكية.

-النوع الثالث : الأراضي العشرية

-النوع الرابع : الأراضي الخراجية.

فالأراضي التي جرى توزيعها على الغانمين وتم تملكها حين الفتح يقال لها أراضي عشرية، والأراضي التي بقيت وتقررت بيد السكان الأصليين غير المسلمين يقال لها أراضي خراجية.

إن المادة الثانية من قانون الأراضي التي قسمت الأراضي المملوكة إلى أنواع قُسمت أيضاً الأراضي الخراجية إلى قسمين:

-خراج المقاسمة : وهو ما تعين أخذه من حاصلات الأراضي على حسب تحمل المحل من العشر إلى النصف.

-خراج موظف: وهو مقدار الدراهم الذي تعين وترتب على وجه المقطوع.

القسم الثاني : الأراضي الأميرية: وهي محلات الحقول ومنابت الربيع، ومراعي الصيف ومراعي الشتاء والأحراج وأمثالها الجارية إحالتها وتفويضها من قبل الدولة العلية، أي أن رقة هذه الأراضي أميرية عائدة إلى بيت المال، والتي قبلاً عند وقوع الفراغ والمحلولات كان يصير التصرف بها بإذن وتفويض أصحاب التيمار والزعماء المعتبرين أصحاب الأراضي، وفي وقت ما بإذن وتفويض الملتزمين والمحصلين. وأخيراً عند إلغاء هؤلاء جار التصرف بهذه الأراضي، بإذن وتفويض الذات المأمور بهذا الخصوص من قبل الدولة العلية فيعطى إلى المتصرفين بها سندات الطابو المتوجه بالطغراء.

القسم الثالث: الأراضي الموقوفة : وهي قسمان:

-النوع الأول: هو الأراضي التي حال كونها كانت من الأراضي المملوكة صحيحاً قد صار توقيفها، توفيقاً للشرع الشريف فرقة أمثال هذه الأراضي الموقوفة وجميع حقوق التصرف بها عائدة لجانب الوقف، ولا تجري عليها المعاملات القانونية لأن حيث يلزم العمل بحسب شروط الواقف مهما كانت.

-النوع الثاني: هو الأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية ووقفها حضرات السلاطين العظام أو التي وقفها آخرون بالذات بالإذن السلطاني، فحيث أن وقف أمثال هذه الأراضي هو عبارة عن إفراز قطعة من الأراضي الأميرية وتخصيص منافعها الأميرية كأعشارها ورسوماتها إلى جهة ما من قبل

السلطنة فلا يعتبر أمثال هذه الأراضي أنها موقوفة وفقاً صحيحاً. إن أكثر الأراضي الموقوفة الكائنة في الممالك المحروسة هي من هذا النوع.

إن تناولنا لـ "قانون الأراضي" يعني الأراضي الأميرية فقط أي أراضي الدولة، لأن هذا القانون قد نبه صراحة إلى أن "الأحكام والمعاملات التي تجري بأربعة أنسواع الأراضي المملوكة، لا يصير البحث عنها في قانون الأراضي هذا، لأنها مبينة في الكتب الفقهية". إذاً فإن البحث في مسألة الأراضي المملوكة يجب أن ينطلق من الفقه الإسلامي وإذا عدنا إلى مجلة الأحكام العدلية التي أصدرتها السلطات العثمانية سنة ١٨٧٥، نجد أن أحكامها التي عاجلت مسألة الأراضي الملك كانت تستند إلى كتاب البيوع، وقد تمكنا من الوقوف على نسخة من هذا الكتاب (المخطوط) والذي سُعر عنه في المكان المناسب وقد تناول هذا الكتاب مسائل البيوع كافة التي كانت مطبقة قبل صدور مجلة الأحكام العدلية.

فالأراضي المملوكة تجري عليها الشفعة^(٥)، خلافاً للأراضي الأميرية والموقوفة اللتان لا تقبلان دعوى الشفعة^(٦) من جهة ثانية، فإن حدود الأراضي^(٧)، كانت تعين إما بـ "الدوم" وإما بإظهار الحدود أي بتعيين الأملاك التي تحدها من الجهات الأربع. وعليه أصبح ممكناً معرفة، الأراضي المملوكة، وتمييزها عن الأراضي الأميرية، والأراضي الموقوفة، من مضمون الوثائق التي تستثمرها في هذا البحث. ويمكن القول أن الأراضي الزراعية المنتجة والتي كانت ملك العائلات والأفراد وتصرف بها هؤلاء بيعاً ورهنأ وهبة، ووقفأ وتورثأ، هي التي شكلت المادة الأساسية لإشكالية الصراع، على ساحة جبل لبنان، وبالتالي ساهمت إلى حد بعيد ومؤثر في تشكل العصبية التي أدت تراكماتها وحركيتها إلى بناء السلم الاجتماعي في هذا الجبل، وكذلك إلى التمحور حول الصيغ المختلفة للنظام السياسي، الذي استمر في تبعية تصاعدية للواقع الاقتصادي في الجبل، وسمة بارزة في التعبير عن المواقع الاجتماعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وكان هناك نوعان من الملك : الملك "المطلق" وهو الذي منح بفرمان سلطاني عثماني باعتبار أن صلاحيات أمير المؤمنين، أحييت إليه بقوة الشرع الإسلامي لقضاء دفع "مؤجلة"^(٨)، سنوية عنه، وهذه المؤجلة مال مقطوع^(٩). وليس على أساس دراهم المساحة أو العشر، بالرغم من اعتماد الدرهما في محاسبة الشركاء، على مال الميري ولدينا نموذج من هذا الملك وهو بعض قرى الساحل والبقاع^(١٠)، التي كانت تملكها للأمر بشير الثاني، والملك الصرف وهو الذي كان يجري على الأراضي الخراجية أكانت مقاسمة أم موظفة، وهذا النوع من الملك، كان في الأساس ملك عائلي، ثم تفتت إلى ملك عصي أو ملك جي نسبة إلى الجب، إلى أن انتهى إلى ملك فردي. هذا وقد نصت المادة الثانية من قانون الأراضي، على أن رقة جميع الأراضي المملوكة يعني ذاتها، وملكيته عائدة إلى الشخص الذي هو صاحبها ومالكها، ويجري توارثها كالأموال، والأشياء السائرة، وتجري عليها الأحكام الجارية نظير الوقف والرهن والهبة والشفعة، أما الأراضي العشرية ومثلها الأراضي الخراجية تكتسب حكم الأراضي الأميرية برجوعها إلى بيت المال في حالة واحدة وهي وفاة صاحبها بلا وريث. إذاً، أصبح واضحاً أن معظم الملكيات العقارية في جبل لبنان هي ملك أصحابها، تدفع الخراج الموظف، وتجري عليها معاملات البيع والرهن والشفعة والإرث والهبة، إلا أنها تعود إلى بيت المال في حالة عدم وجود وريث، من هذه الأراضي لدينا نموذج وهو قرية القرية في إقليم التفاح التي أعيدت رقتها إلى بيت المال بعد وفاة الشيخ ناصيف أبو شقرا التي كانت بعهدته^(١١)، هذه الأراضي كانت خاضعة لـ"الدرهما" أي أن رسومها تؤخذ على أساس مقدار دراهم مساحتها، إضافة إلى ذلك فإن المشرع العثماني اعتبر كل الأراضي والأملاك الكائنة في القصبات أو القرى التي تعينت حدودها من قبل هيئات التحديد والتحرير ملكاً لأصحابها^(١٢).

إن تناولنا الأراضي الأميرية يجب أن يفسر ضمن الحدود التعريفية لهذه الأراضي، أما مسألة البحث فتركز على الأراضي المملوكة، والأراضي الموقوفة وقفاً صحيحاً، أي الأراضي التي اكتسبت تاريخياً وفقهياً، مفهوم الملك الصرف وليس التصرف بالأراضي العائدة رقبته للدولة وعندما نقول ملكيات عقارية نعني التصرف الحر غير المقيد في جميع أشكال انتقال الملكية. إن الوثائق العائدة للمعاملات في إقليم التفاح تؤكد أن من شروط إثبات الملكية هو "تصرف الشاري كما يشاء كتصرف أصحاب الأملاك في أملاكها"^(١٣). وقد انحكمت الأراضي المملوكة بالحقوق التي نص عليها الشرع الإسلامي ومن بعده القوانين الوضعية العثمانية.

لقد عالج الشرع الإسلامي المسائل المتعلقة بانتقال الأموال غير المنقولة كافة، ولكن دراسة ومناقشة هذه المسائل تخرج عن موضوعنا، ولذلك سنبحث في موضوع انتقال الأراضي المملوكة والموقوفة كعامل تحولي يوضح شروط وكيفية الانتقال والإشكاليات التي ثارت حولهما، وبالاستناد إلى الفقه الإسلامي والتشريعات العثمانية التي صدرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

د- حق الملكية وحق التصرف:

لم تعرف مجلة الأحكام العدلية^(١٤) الملكية، ولكنها عرفت الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة في مادتيها ١٢٨ و ١٢٩، أما الملك فقد اعتبرته، في المادة ١٢٥ "ما ملكه الإنسان سواء كان أعياناً أو منافع" وعرفت الملك المطلق في المادة ١٦٧٨ "وهو الذي لم يتقيد بأحد أسباب الملك كالإرث والشراء، والملك الذي تقيد بمثل هذه الأسباب يقال له "ملك بسبب"، وبالرغم من عدم تعريف الملكية، فإن المجلة أوضحت كافة المسائل المتعلقة بحق الملكية من استعمال المال غير المنقول واستغلاله، وكذلك أسهبت في تحديد حقوق التصرف بالملك من بيع ورهن وهبة، وشفعة، وميراث ووصية، وكذلك الحقوق العينية من وقف وإجارة وانتفاع، ووعد بالبيع، ومساقات وبالعودة إلى قانون الأراضي يمكن تحديد نوعين من الملكية:

- ملكية حرة رقبته^(١٥) لصاحبها.

-ملكية مقيدة رقبته مال، أو للدولة.

وإذا عدنا إلى قانون الملكية اللبناني فإن المادة ١٤ منه تنص على أن "الملكية العقارية هي حق استعمال عقار ما والتمتع والتصرف فيه ضمن حدود القوانين والقرارات والأنظمة..."^(١٦)، وبالمقارنة مع أحكام المجلة فإن مفهوم الملكية بشروطها وحقوقها لم يتغير إذ أن حق الملكية هو أيضاً حق التصرف.

إن الوثائق التي نستشرها في هذه الدراسة تفرق بشكل واضح بين الأراضي المملوكة الحرة، والأراضي الأميرية المقيدة بالرقبة، ويمكن للباحث التمييز بين الأراضي الملك والأراضي الأميرية، وإذا كان قانون الأراضي، قد حدد الأراضي الملك بأنها "العرصات" الكائنة ضمن القرى والقصبات والأراضي الكائنة على دوائرها، والتي لا تزيد معظم مساحتها عن النصف دويم مما يعتبر تنمة لسكن. فإن المادة الرابعة من قانون^(١٧) أصول انتقالات الأراضي الأميرية والموقوفة الحاصل التصرف بها بالطابو والصادر سنة ١٨٦٧، فرضت "أن الجفثلكات والأراضي السائرة الحاصل التصرف بها بموجب "ملكناهم" يجري بحقها أيضاً معاملات الأراضي الأميرية والموقوفة" وبذلك فإن هذا القانون قد صحح قانون الأراضي ونظام الطابو بموجب المادة السادسة والأخيرة منه، لجهة إعادة رقبة هذه الأراضي إلى بيت المال في حال عدم وجود وريث.

وإذا عدنا إلى وثائق القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نجد أن أحكام البيع تدل على فارق كبير بين الأراضي المملوكة والأراضي الأميرية، إذ أن حق التصرف ليس واحداً فالدراسات القانونية الحديثة تعتبر أن حق الملكية يميز حق الاستعمال والتصرف^(١٨)، ويتضح من جملة وثائق أن سمة التصرف بالأملك هي واحدة بالنسبة للمنازل السكنية داخل عماطور^(١٩)، وفي إقليم التفاح^(٢٠)، والأراضي الزراعية^(٢١). وقد وردت عبارات "الملك الخالص" و "ملكهم" واقرنت هذه العبارات بصفة

التصرف، من جهة ثانية تكاد لا تخلو وثيقة من الإشارة إلى الشفعة، وشرط ضمائها على البائع، حتى أن هناك وثائق تتحدث عن اكتساب حق الشفعة، بعد انعقاد البيع، كما أن الأراضي الملك هي مجموعة عهودات كانت العائلات النافذة، تتصرف بها بوجه الملكية فتجري عليها عمليات الانتقال، وكامل الحقوق العينية، وعلى خلاف ذلك فإن الأراضي الأميرية في جبل لبنان الجنوبي وهي قليلة جداً، لم تكن قبل صدور قانون الأراضي، قابلة للانتقال، بيعاً وهبة، وتوريثاً. ولم تكن قابلة للتصرف إيجاراً ومزارعة ومساقات، بل كانت توجر سنوياً للأهالي المعنيين بها وذلك استناداً إلى الشرع الإسلامي الذي أجاز الانتفاع منها بموجب عقود تلزم، كانت تجري بين بيت المال أو من يمثله^(٢٢)، في الناحية الموجودة فيها الأراضي، وأهالي القرية، ولكن هذا التلزم كان يشمل الأراضي وريعتها، بينما كان يجري تلزم الريع فقط في الأراضي الملك، باعتبار أن هذه الأراضي رقيتها لذاتها. هذا وكان لانعدام الرقابة على الأراضي الأميرية، أن تم وضع اليد على بعضها حيث تصرف به الناس على وجه الملكية الفاسدة، وقد جاء قانون الأراضي ترجمة قانونية للواقع الذي كان سائداً فأعطى واضعي اليد حق التصرف بموجب سندات طابو، حيث اكتسبت هذه الأراضي حقوق التصرف المقيدة.

هذه المعطيات تجعلنا نؤكد على أن أراضي جبل لبنان كانت مملوكة بمعظمها وعليه يفترض أن يكون محور البحث الأراضي المملوكة وليس الأراضي الأميرية لأن هذه الأخيرة اكتسبت حقوق التصرف المقيدة بعد صدور قانون الأراضي.

ثانياً : انتقال الأراضي في إقليم التفاح

أ- الوقف وإشكاليات إدارته:

ورد في مقدمة وصية الشيخ أبو محمد حسين عبد الصمد، في معرض تقريره لوضع وصيته "خوفاً من هجوم بغته المنية واتباعاً لمراسم سيد البرية"، أما الشرع الإسلامي فقد اعتبر الوصية مندوب^(٢٣)، وهي مؤخرة عن مؤونة الموصي وقضاء

ديونه^(٢٤) ويلاحظ أن التركيز على الوقف العائلي والوقف الذري كان سمة بارزة في المجتمع الدرزي في جبل لبنان، إلا أن هذين النوعين لم يجريا على الملكيات العقارية في إقليم التفاح، لعدم تحقيق كل منهما الغاية التي ينشدها الموقوف له، ولكنهما شكلاً ظاهرة عصبية في إطار الشروط التي كان يضعها الواقف والتي كانت تشكل سبباً في عدم إفادة أحد من خارج العائلة التي ينتمي إليها الواقف، بصرف النظر عن الإفادة النظرية لفقراء الدرروز صعوداً حتى الأزهر الشريف.

وإذا كان هذان النوعان من الوقف، لم يشكلا سبباً في انتقال الملكيات الموقوفة في إقليم التفاح، فإن نوعاً آخر من الوقف قد ترك أثراً في إطار إدارته، هذا النوع هو الوقف الديني أو الوقف "المجلسي".

توفي الشيخ أبو محمد حسين عبد الصمد (١٧٨٦-١٨٦٨) بدون عقب^(٢٥) وبموجب وصيته أوقف جميع أملاكه في إقليم التفاح على مجلسه في عماطور وهذه الأملاك هي:

- "ما يخصه في مزرعة الاسطبل في إقليم التفاح من عمار وحاكورة وسليخ وتين"
- "الرزقة التي بيد جرجس وذيب ولدي متى من برته"
- "كامل الحصة المختصة بالموصي في حرف أم شاهين في أرض برته، خراج عماطور."
- "ربع حصته في صيدون من عمار ومرح وحاكبر وكروم عريش"

وقد عين لوفاء هذه الوصية الوكلاء الشيخ أبو سليمان أحمد علي (عبد الصمد) وأولاد سليمان وعلي وأولاد يوسف جمول مناصفة للشيخ أبو سليمان أحمد علي وأولاده "بالوكالة النصف" ولأولاد يوسف جمول "النصف" والذي يكون متخلف ترتفع وكالته.

ويتضح من الوثائق لدينا، أن هذا الوقف شكل نزاعاً حاداً بين المكلفين وقد وصل هذا النزاع إلى القضاء، ويتضح من مسودة الشكوى المقدمة إلى أحد المراجع

القضائية، أن البطيريركية المارونية وقنصل فرنسا^(٢٦) في لبنان، دخلا طرفاً في هذا النزاع.

وفقاً لوصية الشيخ حسين عبد الصمد، فإن الوقف^(٢٧) لا يمكن بيعه ولا مقايضته بل يبقى وقفاً مؤبداً إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، وإذا كنا لا نعرف على وجه الدقة مصير هذه الأراضي الموقوفة^(٢٨)، إلا أننا نعرف أن بعضاً منها قد جرى عليه عقد الإيجارتين، وربما انتهت بعد حين إلى مستأجرها استناداً لنص المادة ١٦٦ من مجلة الأحكام العدلية التي نصت على عدم سماع الدعوى المتعلقة بالإيجارتين بعد أن تركت خمس عشرة سنة، وفي إطار هذا النموذج من النزاعات كانت الدولة العثمانية، تستفيد من عقود الإيجارتين، وذلك بالرسوم التي كانت تفرضها على هذه العقود، فبعد أن كان العقد يطال بمفاعيله أولاد المستفيد منه، أصبح يطال أولاد الأولاد لقاء مضاعفة رسوم الانتقال.

إن النزاعات التي كانت تحصل على الوقف، كانت تجد حلها بين العصب في حال كانت أراضي الوقف ضمن قرية عماطور، ولكن الأراضي الموقوفة في إقليم التفاح، كانت تضيع من المفوضين بإدارة الوقف بسبب دخول الشركاء كعامل فاعل في النزاعات التي كانت تقوم حولها، علماً أن هذه الأراضي كانت قد بدأت خلال الربع الأول من هذا القرن تخرج من الذاكرة بسبب التعديلات التي كانت تتعرض لحدودها بصورة دائمة.

ب- التحليلة:

التحليلة هي أحد الأعراف التي كانت قائمة شرعاً خلال القرن التاسع عشر وما قبله، وهي تقوم على مبدأ "التحليل" و "التحريم" في قضايا البيوع ومنها الميراث، ويتضح من إحدى وثائق سنة ١٨٠٩، أن الرزق قد يكون موضوع "حرم" لسبب شرعي، ولا يمكن التصرف به إلا بعد قتل الحرم أي إغاثته. وتبين الوثيقة أن تحليل الرزق بمعنى حرية التصرف به يجب أن يصدر عن "الأجاويد"^(٢٩)، وكل من يدفع منه يتصرف به. وتوضيحاً لذلك نقول أن "التحليلة" هي موافقة المشايخ الدروز، على

عنتق الرزق المحكوم بحرم شرعي سبق أن صدر، في موضوع ملكية هي موضع نزاع، لم يصل إلى القضاء.

ج- الميراث ونتائجه:

نتج عن عمليات الميراث المحققة في الملكيات العقارية في إقليم التفاح تفتت الأراضي وتوزعها بالتساوي بين الدروز والمسيحيين باعتبار أن الشراكة كانت على نصف الأراضي والشجر وتؤكد وثائق القرن التاسع عشر، أنه تكاد لا توجد قطعة أرض مشجرة أو مزروعة إلا محكومة بالشراكة. إن تكاثر عدد السكان في إقليم التفاح دون إمكانية توسيع خراج كل قرية واكتساب التصرف بأراضي جديدة. جعل الملكيات تنجزاً إلى النصف ثم الربع. وذلك لأن الشريك الأساسي في أية ملكية عقارية كان يمتدح أولاده على العمل في الأرض ضمن مبدأ الشراكة وقد كانت قسمة الملكيات بين الورثة تؤدي إلى دخول شركاء جدد وهم الأبناء والأحفاد، وتوضح إحدى الوثائق أن ملكية الشيخ نجم محمد منصور أبو شقرا في قريتي جنسنايا وبيصور في إقليم التفاح^(٣٠)، توزعت بالإرث على أولاده الثلاثة سليمان وفارس وسلمان، وتبين الوثيقة أن جميع حصص الورثة، محكومة بالشراكة مع الفلاحين من القريتين المذكورتين، وتؤكد الوثيقة أن مجموع قطع الأرض موضوع القسمة هي إحدى عشرة قطعة بشراكة أحد عشر شريكاً، وهذا يعني أن اثنين وعشرين ملكية نتجت عن عملية التجزئة، وتشير إحدى وثائق سنة ١٨٨٠ أن تركة خلف قاسم حسين أبو شقرا^(٣١)، توزعت على شقيقته وبناته الثلاث وفي الشكل، شكلت هذه التركة عدة ملكيات في بيسور ووادي بعنقودين وجبل الأعور، إلا أنه فعلياً فقد شارك في هذه الملكيات تسعة عشر شريكاً وأصبح مجموع الملكيات ثلاث وعشرين ملكية. وكذلك فإن الميراث شكل عاملاً حاسماً في تفتت الملكيات العقارية في إقليم التفاح وأدى إلى تكاثرها على حساب وحدة مساحتها وهذا ما مكن الفلاحين من وضع يدهم على الحصص المتصرف بها من قبلهم بقوة القانون.

د- الاستبدال :

أجاز الشرع الإسلامي، بيع العين بالعين، من الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة، وقد عرفت المادة ١١٢ من مجلة الأحكام العدلية هذا النوع من البيع بـ "بيع المقايضة" واشترطت لذلك "أن يكون كلا البديلين عيناً" معيناً فلو كانت إحداهما ديناً موصوفاً في الذمة كما لو باع فرساً بمائة مد من الحنطة غير معينة يسلمها بعد شهر فذلك ليس بمقايضة بل هو بيع العين بالعين^(٣٢)، وقد عرف بيع المقايضة عند العامة بـ "القيضة والعيضة"^(٣٣)، فالقيضة هي العين المستبدل والعيضة هي المستبدل به، كذلك عبر عن بيع المقايضة بـ "التعاض"^(٣٤).

الاستبدال تعبير آخر عن بيع المقايضة، ففي سنة ١٨١٤ أوقف الشيخ ناصر نجم فرزان^(٣٥)، أملاكه في الساحل والجبل على حارته في عماطور، وجعل هذا الوقف، موطداً محبساً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها^(٣٦)، وكان قسم من أراضي الوقف في قرية "عرا"، وكان عباس حسين عبد الصمد يرغب في شراء أملاك الوقف في القرية المذكورة، وبيع ما يماثله عيناً لصالح الوقف المذكور في مزرعة "كفرجرة"، لذلك وافقت عائلة بيت عبد الصمد^(٣٧) سنة ١٨٨٦ على بيع أملاك الوقف بمبلغ أربعين ألف قرش وشراء أملاك عباس عبد الصمد في كفرجرة، إلا أنه خلال عام ١٨٩٦ قرر وكيل الوقف الشيخ عباس حسين بوخير عبد الصمد، بيع أملاك الوقف في خراج كل من قرى كفرجرة وبرتي وظهر الدير، التابعة لقضاء جزين، وشراء أملاك للوقف في قرية عماطور، وقد برر وكيل الوقف ذلك أن "القطع المرقومة... قد زاد خراجها وقل ريعها وكثر مصرفها ووجد لها راغب هو خطار ناصيف نجم عبد الصمد طلب أن يستبدلها بقطعتي أرض في ملكه وفي يده، هما أقل مصرفاً وأكثر ريعاً وأوفر نفعاً لجهة الوقف المذكور"^(٣٨) "بناءً على وجود الخط، والمصلحة الظاهرين للوقف وعلى المأذونية لي بالاستبدال عملاً بشرط الواقف نفسه"^(٣٩)، ويتبين من وثيقة الاستبدال أن معظم قطع الأرض التي كان يتشكل منها الوقف يحده ملكيات لأهالي القرى المسيحية الثلاث.

اللافت في وثيقة الاستبدال، أن بعض القطع الموقوفة التي كانت في ظهر الدبر يحكمها الشيوع بشراكة ثمانية شركاء، ويمكن القول أن الوقف بمعظم مساحته كان غير مقيد بالشراكة، وهذا ما شكل سبباً في المحافظة عليه.

هـ- بيع الأراضي:

وفاقاً للشرع الإسلامي، فإن البيع^(٤١) ينعقد بالإيجاب والقبول بلفظي الماضي كقوله بعته واشتريت... فإذا وجد الإيجاب والقبول لزمهما البيع بلا خيار مجلس، ولا بد من معرفة المبيع معرفة نافية للجهالة، ولا بد من معرفة مقدار الثمن وصفته إذا كان في الذمة ومن أطلق الثمن فهو على غالب، نقد البلد، ومن باع داراً دخل مفاتيحها وبنائها في البيع وكذلك الشجر في بيع الأرض، ولا يدخل الزرع والثمرة إلا بالتسمية، ولا يجوز بيع المنقول قبل القبض، ويجوز في العقار ومطلق البيع يقتضي سلامة البيع... والبيع إلى النوروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود إذا جهلا ذلك فاسد، والبيع إلى الحصاد والقطاف والدياس^(٤٢) وقدم الحاج فاسد، ويكره البيع عند آذان الجمعة...

في هذا الإطار تكررت في حجاج البيع عبارات ذات مدلول فقهي وقانوني، هذه العبارات تعتبر لازمة في أي عقد بيع، وتذكر إحدى الوثائق^(٤٣) بعضاً من هذه العبارات نوردتها كما هي مع تفسير كل منها:

- التثمين : وهو تقدير الثمن من قبل أصحاب الخبرة ويقوم البيع إذا وافق الفريقان على قيمة المبيع.

- الثمن: تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسمية لمن، كان البيع فاسداً (المادة ٢٣٧ من مجلة الأحكام العدلية).

- الملك: ما ملكه الإنسان سواء كان أعياناً أو منافع، المادة ١٢٥ من المجلة، وحكم البيع المانع للملكية يعني صيرورة المشتري مالكا للمبيع والبائع مالكا للثمن.

- الحدود: كما يصح بيع العقار المقدر بالذراع والجريب^(٤٤) يصح بيعه بتعيين الحدود.

-التصرف: عندما يصبح المشتري مالكا للعقار يتكرس حقه في التصرف به، بيعاً ورهنأ وهبة ووقفأ.

-البيع الصحيح: هو البيع الجائز وهو البيع المشروع ذاتأ ووصفاً (المادة ١٠٨ من المجلة).

-بيعا قاطعا: هو البيع اللازم النافذ عن الخيارات (المادة ١١٤ من المجلة)

-بيعا ماضيا: وهو انعقاد البيع في الماضي، وهو التزام المتعاقدين وتعهدا أمرأ وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول (المادة ١٠٣ من المجلة)

-لا مرجع ولا معاد: يصير البيع معلوماً ببيان أحواله وصفاته التي تميزه عن غيره فمن باع أرضاً مع بيان حدودها صار البيع معلوماً وصح البيع، ولم يمكن الرجوع عن البيع ولا إعادة المبيع.

-ضمان الشفعة والتبعة: وهو أن البائع مسؤول عن الشفعة التي قد تترتب على العقار، وكذلك تبعة الأرض أي ما يترتب عليها من حقوق أخرى غير الشفعة كحقوق الإرث.

إن العبارات التي تناولناها أعلاه وغيرها من عبارات كمشتملات العقار أو وصفه، كانت معتمدة منذ أواخر القرن السابع عشر في حجج البيع والمؤكد في هذا الموضوع أن الشهود في مجلس البيع غالباً ما يكونون من أصحاب الأملاك التي تحدد المبيع من جهاته الأربع.

تناولت مجلة الأحكام العدلية عدة أنواع من البيع ولكن ما يهمنا هو الأنواع التي ذكرتها الوثائق التي نستمرها.

-بيع الوفاء: وقد عرفته مجلة الأحكام العدلية بأنه البيع بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري إليه المبيع وهو في حكم البيع الجائز بالنظر إلى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع الفاسد بالنظر إلى كون كل من الطرفين مقتدرأ على الفسخ وفي حكم الرهن بالنظر إلى أن المشتري لا يقدر على بيعه إلى الغير، هذا النوع من

البيع عرف بين العامة قبل صدور مجلة الأحكام العدلية بـ "بيع الرجوع" أي أن البائع يمكنه استرجاع المبيع، متى أعاد ثمن العقار، ويظهر أن بعض أصحاب الأملاك كانوا واعين لهذا النوع من البيع خلال فترة الأحداث (١٨٤٠- ١٨٦٠) وتؤكد إحدى وثائق سنة ١٨٦٦ أن إبراهيم منصور أبو شقرا كان قد باع شركائه إبراهيم عطية وأولاد عمه من قرية الاسطبل ونقولا شلهوب وأخيه متري. وحنا الصغيبي من قرية جنسنايا، أملاكه في إقليم التفاح وبعد المنازعة^(٤٤) استدعى الشيخ ضاهر عثمان أبو شقرا^(٤٥) الفريقين إلى منزله في عماطور حيث اتفقا على إعادة المبيع وقبض ثمنه وقدره ثلاثة آلاف ومئة وخمسة وعشرين قرشاً، باعتبار أن البيع هو بيع رجوع.

- بيع الاستغلال: وقد عرفته مجلة الأحكام العدلية^(٤٦)، بأنه بيع المال وفاء على أن يستأجره البائع، "وهو يكتسب بالنظر إلى بعض الأحكام حكم البيع الجائر، لأن للمشتري أن يوجر من البائع أو غيره العقار الذي اشتراه بطريق الاستغلال وان ينتفع بأجرته، وهو أيضاً بحكم البيع الفاسد نظراً لاقتدار العاقدین على فسخه، وبحكم الرهن نظراً لكونه لا يتم إلا بالقبض..."^(٤٧)، وبما أن بيع الاستغلال تجوز فيه الإجارة لذلك فقد حددت مدة الاستغلال بثلاث سنوات^(٤٨) وهذا البيع هو في الأساس أعد وعين على أن يعطى بالكراء كالخان والدار والحمام والدكان كذلك عربات الكراء ودواب المكارين^(٤٩)، ولكن يظهر أن هذا النوع من البيع كان مطبقاً على الملكيات العقارية قبل صدور مجلة الأحكام العدلية، وقد يظن البعض بأنه "عقد مزارعة" ولكن تحديد مدة الإجارة بثلاث سنوات وان لم يشر إليها بوضوح، تعطيه حكم بيع الاستغلال. وتبين إحدى الوثائق^(٥٠). أن خالد بن نصار بوشلي بو شقرا اشترى من حمزة عزام جوذية الفريقان من عماطور ثلاثة أرباع الدوارة الزيتون التي تخص حمزة في رأس البيضاء بمبلغ مئة وخمس قروش، وبقي إلى حمزة ربع، يشتغل وينقب وينصب على أن يأكل نصف الغلة، وله نصف الزود وعليه نصف الخس (النقص) ونص عقد البيع

على أن يقدم خالد النصف وحمزة النصف، وإذا اختلف الفريقان، بسبب "أن حمزة لم يحدد المكان بما يوازي ثمن الربع"، يدفع خالد ثمن ربع العقار في المسطرة الدارجة، وقد حددت مهلة الشغل أي أشغال العقار لمدة ثلاث سنوات.

هذا النوع من البيع كان تعبيراً واضحاً عن الاستغلال بمعناه الاسترازي، إذ أن بعض المالكين كان تحت وطأة الضائقة المادية، يبيع القسم الأكبر من ملكيته، على أن يعمل فيها، بالإجارة ويستفيد من منافعها بنسبة معينة، ولكن بعد انتهاء مدة الإجارة يضطر البائع أما إلى إعادة ثمن المبيع إلى المشتري واسترداد الأرض، وأما إلى بيع حصته الباقية.

و- الرهن:

عرف ابن سيدة الرهن بقوله: "الرهن ما وضع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه، وعرف كتاب البيوع الرهن بأنه "عقد وثيقة بمال مضمون بنفسه يمكن استيفاؤه منه، ولا يتم إلا بالقبض والتخلية، وقبل ذلك إن شاء سلمه وإن شاء لا، ولا يصح إلا محوزاً مفرغاً، فإذا قبضة المرتهن دخل في ضمانه ويهلك على ملك الراهن، حتى يكفنه، ويصير المرتهن مستوفياً من ماله قدر دينه حكماً، والفصل أمانة، وإن كان أقل سقط من الدين بقدره، ويعتبر القيمة يوم القبض، وإن أودعه أو تصرف فيه ضمنه بجميع قيمته ونفقة الرهن وأجرة الراعي على الراهن، وغاؤه له، ويصير رهناً مع الأصل، إن هلك يهلك بغير شيء، وإن بقي وهلك الأصل افتكه بحصته. يقسم الدين على قيمة النماء يوم الفكك وقيمة الأصل يوم القبض وتسقط حصة الأصل ويجوز الزيادة في الرهن، ولا يجوز في الدين وأجره مكان الحفظ ودواء مرضه على المرتهن" (٥١).

والرهن أجزى في معظم المجتمعات، وقصد منه تأمين حاجة بيدل والحاجة هي المال نقداً والبديل هو شيء معين من المال المنقول أو غير المنقول وقد حدد الكتاب الخامس من مجلة الأحكام العدلية، الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن، وعقد الرهن وركنه وشروطه وزوائده وتبديله وزيادته ومؤنثه ومصاريفه وغيرها من أحكام، إلا

أن المادة ٧٢٩ من المجلة قد عرفت حكم الرهن "بأن يكون للمرهن حق حبسه إلى حين فكه".

١- عقود الرهن خلال العهد الشهابي:

قبل صدور قانون الأراضي، ومجلة الأحكام العدلية، كان الرهن مادة عرفية^(٥٢)، إذ كانت الأملاك المرهونة، تسلم إلى يد المسترهن، في تصريفه شرط الاتباع، ولا يجوز رهنها ثانية طالما هي مرهونة، ورغم أن المسترهن كان يعتبر شارباً، إلا أن هذا الشراء لم يكن يكتسب حق الملكية، إذ هو توقف على تسديد الدين وقد وضعت شروط على المسترهن في عقد على الأقل منها:

- عدم جواز قبض قيمة الرهن إلا من الراهن.

- يمكن لمن يعينه الراهن أن يدفع قيمة الرهن ويستفك الأملاك المرهونة.

وتفيدنا إحدى وثائق القرن التاسع عشر أن شرط الراهن كان "بقاء المرهون في يد المسترهن وفي تصريفه" لا يباعوا ولا يرهنوا لبعده ما يوصلو قرشه وما عدا على بور بيظهر على بور، والفكك قبل الفلاحة^(٥٣)، وتشتر أخرى^(٥٤) إلى رهن على الأرضية والشجرية من بري وجوي ما عدا الزيتون والخور ويلاحظ أن الرهن حصل لوجود شجر التوت، لأن الشرط كان على انتهاء العقد عند انتهاء موسم دود القسز ومن يم الفكك مالوا يفك قبل ما يدخل البذر إلى المدخن بشهرين" والمقصود بالفكك الرهن، وما يثير اهتمامنا هنا، أن إشارات كانت قد بدأت في مطلع القرن التاسع عشر، تؤكد على النشاط الفلاحي، وضياع الملكيات من الدروز، حيث أن الإدخار المالي الذي كان يحققه الفلاح رغم ظروف الهيمنة والابتزاز التي كانت تحكمه كان يستثمر في شراء الأرض، أو في عمليات التسليف الإرهاني.

٢- تحول الرهن إلى بيع:

يلاحظ من الوثيقة رقم (١٠٢) أن الرهن قد يتحول إلى بيع، وذلك في حالة "العدول عن الفكك" ويعود الأمر إلى إرادة الراهن، بحيث يتم دفع قيمة المرهون من

المال المرهون بنفسه. وفي هذه الحالة تضمن قطعة الأرض المرهونة بالقيمة العادلة فـإن زادت قيمة الأرض عن البديل المحدد عند رهنها يدفع المسترهن الفارق إلى الراهن وإن خاست (نقصت) قيمتها عن البديل المحدد لها عند رهنها، يدفع الراهن أو ورثته الفارق، ويمكن في هذا الإطار ملاحظة شرط تعسفي وهو تطبيق مبدأ الزيادة والنقص في قيمة المرهون، فشجرة التوت التي كانت تنتج رطلاً من ورق التوت كان مقدراً لها أن تعطي رطلاً ونصف الرطل بعد خمس سنوات. وبذلك ترتفع القيمة الشرائية للأرض تبعاً لارتفاع سعر أشجارها. من هنا فإن الراهن وهو المالك الأساسي للأرض كان يحقق ربحاً يتعدى العشرين بالمئة في حال أراد فك الرهن، وقد تنبّه المشرع العثماني لهذه الناحية، ولذلك خلت مجلة الأحكام العدلية من أي نص حول الزيادة والنقصان في قيمة المرهون.

٣- تطور عمليات الرهن خلال عهد المتصرفين:

إن عدم إمكانية رهن الأراضي الأميرية^(٥٥)، وإساحاً في المجال أمام المتصرفين بهذا النوع من الأراضي، التصرف بأموالهم بحرية، فقد أجازت المادة ٢٦ من نظام الطابو للمتصرف بالأرض الأميرية إستقراض دراهم وتأمين دائته بصورة إفراغه بالوفا الأراضي الكائنة بتصرفه بالطابو... وعندما يستخلص المديون أراضيهم بتأدية الدين يصير استرداد سند الدين علماً أن الفراغ بالوفا يجب أن يتم عبر "الطابو". إن المفهوم القانوني للفراغ بالوفا لا يمكن أن يسمى رهناً، ولكن المفهوم الواقعي لهذا النوع من الانتقال المؤقت أو الانتقال المشروط هو رهن.

خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان المسترهن يكتفي باستلام الأملاك المرهونة لقاء المبلغ المقرض، دون تحميل الدائن أية فوائد قانونية، بالرغم من وجود نص قانوني يميز هذه الفائدة، وكان من شروط الرهن في بعض العقود أن يبيع الراهن للمسترهن غلال الأرض "صيفي وشتوي" بإباحة شرعية، والمسترهن يدفع أموال الميرة، حتى استرداد الراهن أرضه، والراهن يسقط للمسترهن بيع الأرض عوضاً

عن عطل ماله، وكان عقد الرهن يكتسب قوته القانونية بتسجيله لدى محكمة القضاء ومن ثم يوقع عليه مدير الناحية^(٥٦).

أدت الكثافة السكانية في إقليم التفاح، إلى تأمين قدرة إنتاجية من خلال عقود المشاركة على الأرض والشجر، وكان المزارعون قد أصبحوا هم المتصرفين بالأرض بعد تطبيق الأحكام المتعلقة بـ "قسمة الأراضي"^(٥٧)، وقد أدت الأحكام المرعية في عهد المتصرفين إلى تشكل طبقة في الإقليم تعاطى التجارة مع أسواق صيدا وبيروت مباشرة دون وسطاء لذا استطاع هؤلاء أن يحتكروا المواسم الزراعية، وقد نتج عن ذلك بوار الأرض العائدة للمالكين الدروز، حيث تركها الشركاء بعد قسمة الأراضي الشائعة. من جهة ثانية كان لقانون الأراضي أن ساوى في رتبة الملكيات العقارية بين الدروز وشركائهم، وقد برز مشايخ القرى بعد عهد المتصرفين كمرجعيات بلدية، فأنيط بهم تحصيل الميري، فألغى دور المشايخ أصحاب العهديات، فامتلك الفلاحون قسماً من الأرض، وتعاطوا مع مشايخهم المحليين وفقاً لأنظمة جباية مال الميري.

إن تدمير العلاقات بين أصحاب العهديات والفلاحين أدى إلى تحجيم دور المشايخ، بحيث ارتفعت كل أساليب الهيمنة والإرهاب والتبعية ورغم الظروف التاريخية التي كانت لم تزل تتحكم في مصير الفلاحين، لجهة علاقتهم النفعية بالمشايخ إلا أن دورهم بدأ يتنامى على حساب هؤلاء، وأمام هذه التطورات لم يعد هناك من مبررات للإبتراز والهيمنة وأصبحت ملكيات الدروز سلعة تنتظر من يبيعها من جديد لذلك اضطر بعض المالكين الدروز الذي لم يوفق في من يشتري ملكياته العقارية إلى رهنها بشروط قاسية لإيفاء الديون المترتبة عليه، أو لشراء أملاك في قريته يمكن الاعتناء بها وجني خيراتها.

خلال الربع الأول من هذا القرن، كان يرتب على الدين فائض قانوني، بالإضافة إلى المنافع التي كان يستفيد منها المتسهرن بدل عطل ماله، هذا الواقع ألقى عبئاً إضافياً على مستقرض المال إذ كان عليه التفتيش عن مورد يؤمن له تسديد

الفائدة القانونية قبل أن يحاول تأمين قيمة الرهن، وهذا السبب الهام، أدى إلى بيع الأراضي تخلصاً من الفوائد التي كانت ترهق الدائنين ولا سيما أن أجل الدين كان يتجاوز في بعض العقود المدة المحددة في عقد الرهن، فالدين الموجل دفعه لمرور سنتين عن رهن ملكيات عقارية في خراج صيدون لم يؤد إلا بعد سبع سنوات^(٥٨).

ز- الشراكة:

عرفت المادة ١٠٤٥ من مجلة الأحكام العدلية الشراكة بما يلي: "الشركة في الأصل هي اختصاص ما فوق الواحد بشئ وامتيازهم به، لكن تستعمل أيضاً عرفاً واصطلاحاً في معنى عقد الشراكة الذي هو سبب لهذا الاختصاص فتقسم الشركة بناءً على هذا قسمين، الأول شركة الملك، وتحصل بسبب من أسباب، التملك كالاشتراء والاتهاب، الثاني شركة العقد وتحصل بالإيجاب والقبول بين الشركاء. كما عرفت المادة أعلاه شركة الإباحة وهي كون العامة مشتركين في صلاحية التملك بسالأخذ والإحراز، للأشياء المباحة، التي ليست في الأصل ملكاً لأحد كالماء.

وقسمت المادة ١٠٦٦ من المجلة شركة الملك إلى شركة عين وشركة دين، فشركة العين هي الاشتراك في المال المعين، والموجود كاشتراك اثنين شائعاً في شاة أو في قطيع غنم، وشركة الدين هي الاشتراك في مبلغ الدين كاشتراك اثنين في قدر كذا قرش في ذمة إنسان أما شركة العقد، فهي عبارة عن عقد شركة بين اثنين فأكثر على كون رأس المال والربح مشتركاً بينهما^(٥٩).

أما مخطوط البيوع فقد عرف الشركة بما يلي: "وتكون في الأملاك والعقود، ففي الأملاك أن يملك الرجلان عيناً وكل منهما أجنبي^(٦٠)، في نصيب الآخر، ويجوز له بيع نصيبه من شريكه وغيره وشركة العقود مفاوضة وعنان، وفي الصنائع وبالوجوه التي تصح فيه الشركة، ولا يجوز إلا بين الحرين العاقلين البالغين المسلمين أو الذميين، ولا تصح إلا بلفظة المفاوضة، أو تبين جميع مقتضياتها، ولا يشترط تسليم المال ولا خلطهما وتنعقد على الوكالة والكفالة، فالربح على ما شرطاً والوضيعة على قدر المال، والربح يستحق بالعقد لا بالعمل".

لا يأخذ الفقه الإسلامي بالشراكة المعقودة شفهيًا ، إذ يجب أن يكون هناك عقد، ينظم العلاقة بين الشركاء في شؤون المعاملات وليس بالضرورة، أن يكون الشريك فلاحاً بالمفهوم الذي عرف في نظام الالتزام فالشريك يصح في الزراعة والتجارة والصناعة، والمال المنقول وغير المنقول والشراكة هنا لا تعني المزارعة التي تنحكم بشروطها.

-الشراكة في الأرض والشجر:-

إن شروط الشراكة في الأرض والشجر هي الإيجاب والقبول، ويمكن أن تخضع عقود الشراكة لجوازات البيوع، كالبيع والرهن، وحق الشفعة والهبة والضمان، والمشاركة في حصة الشريك، وقد يكون هناك أكثر من شريك وفي هذه الحالة توزع الحصص من أصل ٢٤ سهماً، وفي حال تلف الشجر تبقى الأرض مقيدة بمبدأ الشراكة، وهناك عقود شراكة على شجرة واحدة (خلف أو أصل جوز)^(٦١)، فإذا تلفت الشجرة تبقى الشراكة على الأرض وقد أستخدم على تسميتها خلال القرن التاسع عشر بـ "البيش"^(٦٢) والتصرف بملكية البيش هو أيضاً حق بالشفعة والرهن والبيع والهبة.

كان مبدأ الشراكة على الربع أو الثلث أو الثلاثة أرباع وقد يكون على قطعة أرض أو على أصل أو عدة أصول من الشجر، زيتون أو توت، أما ريع الإنتاج فيأخذ بعين الاعتبار مدى سهولة أو صعوبة تحقيق المنافع وذلك لجهة طبيعة التربة، جودة الحقل، بعد الحقل أو قربه من السكن، مروي أو بعل، الفريق الذي سيقدم الجهد لتحسين إنتاجية الأرض وعليه فإن شروط الشراكة تختلف تبعاً للمعطيات المذكورة، فالشريك على الثلثين^(٦٣)، في الأرض البقرية من السكن له نصف الإنتاج، بينما الشريك على الثلاثة أرباع^(٦٤) في مرج بسري^(٦٥) البعيدة عن السكن له فقط نصف الإنتاج.

إن كل أشكال العقود التي نوهنا بها أعلاه، لم تساهم حتى في حدها الأقصى في انتقال الملكيات العقارية. إلا أن عقود الشراكة على الأراضي والشجر والتي

استندت إلى الشرع الإسلامي هي التي شكلت الملكيات العقارية للمسيحيين فقد كانت هذه العقود تحمل صيغ حيازة الملكية، منذ إجرائها ولكن السيطرة التي كان يتجها نظام الالتزام كانت تحول دون قسمة الملكية وبقيت هذه الملكيات مغمورة لا هوية لها إلا بعد أن صدر نظام المتصرفين. كان صاحب الملكية العقارية يعطي الفلاح المسيحي بموجب عقد معزز بالشهود قطعة أرض، وفقاً لشروط تحكم الشريك نذكر منها^(٦٦):

- النصب والعناية والتعب على الشريك
- النصب أرضية شجرية للشريك
- ثلث الإنتاج الأرضي لصاحب الأرض
- المال مناصفة (مال الميري)
- التوت والتين تحت التقدير
- شراكة لا تقسم، إن كان من صاحب الأرض أو من الشريك
- للشركاء في حال عجزهم أن يبيعوا نصف الأرض التي استحققت لهم دون أي تعديل في شروط الشراكة.

إن اللافت في هذا النوع من العقود، خلوه من أية مهلة تمكن الفلاح الشريك، من طلب القسمة، وهذا ما أدى في إطار نظام الالتزام إلى إبقاء الشريك، ورقة ابتزاز في يد صاحب الملكية العقارية، إذ أن عدم استقلال الشريك بمحصته في الأرض، كان يرسم التبعية الحادة لصاحب الأرض ويضع الشريك في موقع العبد الذي ينتظر أوامر سيده، ولكن بالمقابل، فقد أنتجت هذه العقود ملكيات، كانت تظهر تباعاً بعد سنة ١٨٦١ لتعزز هوية الفلاح في قريته وضمن مجتمعه.

وإذا كان من تقييم لهذه الممارسات، فإنه يبقى ضمن إطار النفع الذي كان يحققه المشايخ ولكن إلى حين، إذ أنه لم يكن أحد يتوقع اختلال ميزان القوى في الجبل، وانحيار المؤسسة الإقطاعية رغم الإشارات التي كانت توحى بالانقلاب الكبير،

وعليه نعود ونؤكد أن الملكيات العقارية التي كانت عائدة للمشايخ الدرروز، لم تخرج من يدهم بسبب وضع اليد عليها، أو الاستيلاء عليها كمغانم حرب، بل انتقلت بموجب الشرع الإسلامي، الذي أحازها منذ القدم وكذلك بموجب القوانين الوضعية العثمانية. مع العلم أن الخارج كان له اليد الطولى في هذا التحول ولكن بالرغم من ذلك فإن الفلاح قد استطاع أخيراً أن يتحرر من نفوذ الملتزم وصاحب العهدة، بحيث أن الملكيات التي اكتسبها وفقاً لعقود الشراكة كانت بمجهده وتعبه، ولا علاقة مباشرة بين الواقع السياسي في الجبل، والتحويلات العقارية.

-حصص الشراكة-

لكل عقد شروطه غير الفاسدة للبيع، لذا كانت بعض العقود تلاحظ الربح والخسارة للشركاء، مثلاً له نصف الزود وعليه نصف الخمس (النقص) وكانت قسمة الزيتون تتم بمكيال، وفقاً لمسطرة يتفق عليها المشايخ (العقال)، وكان حجم الكيل يختلف من وقت لآخر (رطل، رطلين، ثلاثة أرطال)، وكان الشريك الذي تحدد حصته من الزيتون النصف قد تصبح الربع في القمح لأن القمح لا يتطلب عناية كالزيتون، كما أن الانتاج في القمح هو أرضي وليس شجري، وحصصة العامل في الشجر تكون الأكثر لأنه بالإضافة إلى قيامه بحراثة الأرض، فهناك التقليم والتسميد والفلاحة الدورية، والري أحياناً أما الجوز فكانت الحصص دائماً متساوية بنسبة مقدار الملكية، فالذي اشترى النصف (الشهير) من أصل جوز له، نصف الإنتاج^(٦٧)، لأن شجر الجوز لا يتطلب العناية.

-مسطرة المشايخة-

وهي اتفاق بين المشايخ على تحديد حجم الكيل^(٦٨) الواجب اعتماده في مواسم قطاف الزيتون، وفي اقتسام الحنطة كان يعتمد سنة ١٨٥٨ مكيال الضيعة^(٦٩)، أما ورق التوت فكانوا يحددون زنة حمل الورق (٢٠ رطلاً ٢٥ رطلاً) وكذلك سعر الحمل أو سعر الرطل حسب العرض والطلب والتوعية مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار

السوق المحلي، وكانت مسطرة السعر هي "قطع السعر" وكانت هذه المسطرة تعتمد ليس في عماطور فحسب بل في القرى المجاورة.

-بيع حصة الشريك:

بما أن الأرض المشتراة أصبحت محكومة بحق الشفعة^(٧٠)، وليس للشريك الحق ببيع حصته حتى ولو كان القسم من الملك المشتري محدوداً من الجهات الأربع، وفي هذه الحالة كان يجب على طالب البيع أن يأخذ موافقة شريكه في الملك قبل حصول البيع. أما في صور خلط الأموال واختلاطها أي عند عدم وجود تحديد لكل ملكية لا يسوغ لأحد الشريكين في الأموال المختلطة أن يبيع حصته إلى آخر بدون إذن شريكه^(٧١).

-إلغاء الشراكة:

إن إلغاء الشراكة يعني استقلال كل فريق عن الآخر في إدارة ملكه المتصرف به، وكان يحصل أن يطلب أحد الشريكين قسمة الملك وفي هذه الحالة لم يكن من مانع يحول دون ذلك سوى الاتفاق على دفع الميري^(٧٢). المحددة نسبتها عند عقد الشراكة، بما يتوافق مع نسبة الحصة المشتراة، فإذا تم الاتفاق جازت القسمة، وإلغاء الشراكة غير مرتبط بجني المواسم أو بالفلاحة، لأن ملكية التصرف مستقلة عن بعضها نظرياً ولكن إذا لم يكن هناك حدود لكل ملكية عندها كان يكلف القسام^(٧٣)، لتحديد الحصص وإجراء القرعة.

-شراكة العين^(٧٤):

سبق أن عرفنا شراكة العين "بأنها الإشتراك في المال المعين والموجود كاشتراك اثنين شائعاً" في شاة، أو في قطع غنم.

كان بعض مقتني الخيول والغنم والبقر، يشارك الآخرين هذه الحيوانات، وتتحكم هذه الشراكة بعقد، وعلى طالب الشراكة أن يدفع إلى المالك الأساسي، الثمن عيناً كسي يستفيد من الربيع، فإذا كانت الشراكة على بقرة^(٧٥) فالشريك بالنصف يدفع ثلث الثمن، ويأخذ نصف الربيع من الخلف (الفلو) أما المالك الأساسي فهو أصبح شريكاً

بالنصف أيضاً، فبالإضافة إلى نصف الربيع (بأكل الكتف سنة) أي يستخدم البقرة في الفلاحة لمدة سنة وينظر المتعاقدان تأمين نصف الربيع إلى كل منهما. أما في شركة الخيول فالذي يربي^(٧٦)، يأخذ نصف الفلاء^(٧٧) (المهر) كذلك يحق في شراكة العين تخصيص ربيع السنة الأولى إلى أحد الشريكين وربع السنة الثانية إلى الشريك الآخر، ويسمى هذا الاتفاق "مهاياة"^(٧٨).

خلال القرن الماضي وأوائل هذا القرن كانت هناك شراكة على الخيول بين بعض أهالي عماطور وجديدة الشوف وبعض أهالي قرى البقاع الغربي والأوسط، قال نصر الله^(٧٩)، شاركوا آل حمية في طاريا، وآل أبو شقرا شاركوا أهالي الصويرة^(٨٠)، والشيخ أحمد علي عبد الصمد شارك أناساً من تل الأخضر^(٨١).

ثالثاً: استثمار الأراضي في إقليم التفاح:

١- مدخل:

تعددت أوجه استثمار الأراضي في إقليم التفاح، وكانت المعاملات القانونية تجري بشأنها استناداً إلى الفقه الإسلامي الذي شكل المادة الأساسية للقضاء خلال العهود السابقة لعهد المتصرفين ويلاحظ أن المسائل الفقيه لم تترك موضوعاً يتعلق بحقوق التصرف في الملكيات العقارية إلا وعالجها.

هذه المسائل الفقيه تضمنها كتاب البيوع الذي هو كناية عن مخطوط، حيث تناولت البيوع، الخيارات، الصرف، الشفعة، الإجارة، الرهن، القسمة، الشركة، الوقف، الهبة، المزارعة، المساقات، وغيرها الكثير من المسائل التي تخرج عن موضوع بحثنا هذا. وإذا كنا قد عالجنا قسماً منها في موضوع انتقال الأراضي، فإن قسماً آخر من هذه المسائل كانت المدخل الفقهي في استثمار الأراضي، الذي شكل الأرضية الصلبة لعملية تطور البنى الاقتصادية في المجتمع الدرزي في جبل لبنان وأسس لعملية انتقال الملكيات من الدروز إلى المسيحيين، في إطار النشاط الزراعي، الذي شكل السمة البارزة في بناء تاريخ لبنان الحديث.

إذا كانت العلاقات الاقتصادية محلية قد توضحت من خلال التشريعات العثمانية، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإن هذه العلاقات كانت ممارسة يومية للجماعات الطائفية التي كانت تشكل مجتمع جبل لبنان، وهذه الجماعات كانت تتطور بشكل أساسي ضمن دائرة التحول العقاري في الجبل، الذي بدأت ملامحه تتكشف منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

كان استثمار الأراضي يتم بطرق : شراكة الملك، والمزارعة والمساقاة والإجارة، وإذا كانت أنواع الاستثمار الثلاثة الأخيرة قد أجاز اعتمادها منذ القسّم وقد شكلت ظاهرة اقتصادية، بعد عهد المتصرفين، لأن شروط عقدتها لا تنتج مفاعيلاً للملك، فإن شراكة الملك أو المشاركة لم تجر على الأراضي الأميرية، لأنها تشترط التملك، وهذا ما كان مناقضاً للأحكام الفقهية، ولذلك كانت عمليات استثمار الأراضي تتم بالطرق التالية.

أ- المزارعة:

ورد في لسان العرب لابن منظور: المزارعة من زرع، والاسم الزرع وقد غلب على البر والشعر وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث وقيل الزرع، طرح البذر^(٨٣).

تعود المزارعة إلى بدايات الإسلام حيث أدت الفتوحات الإسلامية إلى السيطرة على أراضي شاسعة، وكان لا بد من لمن يدفع إلى الأمراء الذين عينوا على ولايات الأمبراطورية الإسلامية^(٨٤)، فكانت الأرض، ورغم الفتاوى التي صدرت حول التصرف بالأرض وجني منافعها، وبالرغم من حصر الملكية بيت المال، إلا أن واقعاً طبقياً فرض نفسه، هذا الواقع أدى إلى تقسيم المجتمع الإسلامي إلى إشراف ونبلاء في موقع متميز وإلى فلاحين يشتغلون في زراعة الأرض لتأمين معيشتهم.

نشأت الدولة الإسلامية الأولى في شبه الجزيرة العربية في مجتمع عربي، معتمد في أساسه على التجارة والزراعة غير المقيدة بتبعية معينة ومن الدليل على صحة ذلك، خلو السور القرآنية من أية إشارة إلى الإقطاع من قريب أو بعيد^(٨٥)، طبعاً هذا لا يعني

مطلقاً أن المسلمين لم يمارسوا الزراعة، كوسيلة منتجة للسلطة فقد كان زرع وزيتون ونخيل وأعناب^(٨٦)، فالزراعة بالنسبة للمجتمعات التقليدية، ليست علاقة إنتاج اقتصادي فحسب ولكنها طراز معيشة اجتماعية أيضاً^(٨٧)، حولها الإقطاع إلى عامل ريعي، تشكلت معه الفئة الفلاحية.

برز الإقطاع لحاجات اقتصادية تتعلق ببيت المال ولتأمين متطلبات العيش المتurf للأمرء والولاة، فكان هناك إقطاع التملك (وهو أرض موات يتم أحياؤها) وإقطاع الاستغلال وهو شبيه بالمزارعة، ويدفع صاحبه عادة الخراج^(٨٨)، وهناك تنظيمات إقطاعية مختلفة كانت مبعثرة في مختلف الأقاليم التي شملها الفتح الإسلامي^(٨٩)، إلا أن نوعين من الإقطاع. ميزا العصر الوسيط وبدايات العصر الحديث، وهما الإقطاع العسكري وإقطاع الالتزام، ورغم التشريعات والفتاوى التي قامت في الدولة الإسلامية على مدى اثني عشر قرناً، حول ريع الأرض وعلاقة المزارع بهرمية المقطعين، ولكن واقع المزارع لم يتغير بسبب التوجه الذي كان يرمي إلى السيطرة على الأرض ومن عليها وما الثورات التي قامت منذ بدايات الإسلام وحتى أواخر القرن التاسع عشر إلا إحدى نتائج الاستغلال المتماذي للطبقة الفلاحية.

١- الإلحاء في المزارعة:

في غياب النصوص القرآنية حول الإقطاع والمزارعين دخل العلماء والفقهاء باب الاجتهاد، وهناك الكثير من الفتاوى المتعلقة بـ "معاملات الناس" وبالأخص مذهب الحنفية، إذ قام فيه بمجتهدون متفاوتون في الطبقة^(٩٠)، وقد أفتى العلماء بحسب مواز المزارعة ضمن شروط تحكمها، والقصد من ذلك الحد من النزاعات التي كانت تنشأ بين مقطع الأرض والفلاح المزارع.

٢- الواقع الفقهي للمزارعة قبل صدور مجلة الأحكام العدلية:

شراكة المزارعة، قديمة، وهي كانت معتمدة في بدايات الإسلام، وفي إطار ما يعرف بالخراج، وفي أواخر العهد الأموي وأوائل العهد العباسي أفتى بها أبي حنيفة^(٩١). وقد اعتمدها قضاة الشرع، في غياب أي فتوى تناقضها، أو تعدلها واستمر

العمل بأحكامها، حتى صدور مجلة الأحكام العدلية، إذ أن الفقه الإسلامي كان المرجع الوحيد للمتقاضين في لبنان خلال العهد الشهابي^(٩٢).

٣- شروط المزارعة:

وضع أبي حنيفة لشراكة المزارعة شروطاً صالحة وشروطاً فاسدة :

-شروط جواز المزارعة :

١- أهلية المتعاقدين، ٢- بيان قدر البذر، ٣- بيان نصيب كالعامل، ٤- خلوص الأرض،

٥- صلاحية الأرض، ٦- بيان المدة، ٧- بيان الشركة، ٨- بيان جنس البذر

-شروط فساد المزارعة :

١- أن يكون البقر والآلات من رب الأرض والبذر من العامل، ٢- أن

يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر، ٣- أن تكون الأرض من واحد

والبقر من آخر، والبذر من آخر والعمل من آخر

٤- فتوى أبي حنيفة في المزارعة:

وهي عقد على الزرع، ببعض الخارج، وكون الأرض صالحة للزراعة، ومعرفة

قدر البذر وجنسه، ونصيب الأجر، والتخليه بين الأرض والعامل، وأن يكون الخارج

مشتركا بينهما حتى لو شركا لأحدهما قفزاناً معلومة، أو ما على السواقي. وأن يأخذ

رب البذر بذره أو الخراج فسدت، وإن شرطاً دفع العشر جاز، وإذا كانت الأرض

والبذر لواحد، والعمل والبقر لآخر، أو كانت الأرض لواحد، والباقي لآخر، أو كان

العمل من واحد، والباقي لآخر فهي صحيحة، فالخارج على الشرط وإن لم يخرج

شيئاً، فلا شيء للعامل، وما عدا هذه الوجوه فاسدة، فإذا فسدت فالخارج لصاحب

البذر والآخر أجر عمله، أو أرضه لا يزداد على قدر المسمى، ولو شرطاً التبن لرب

البذر صح، وللآخر لا يصح ولو سكتا عنه فرب البذر وقيل بينهما، وإن امتنع الآخر

أجبر، وتفسخ بالأعذار كالإجارة ولا يكون للعامل أجرة كرابه (حرث الأرض)

وحفره وأجرة الحصاد والرفاع (رفع الحصيد إلى البيدر) والدياس (الدراس) (وهو

وضع التبن على البيدر ودرسه : التوضيح لنا) والتذرية عليهما بالحصص ولو شرطاه

على العامل لا يجوز وعن أبي يوسف^(٩٣)... وإذا مات أحد المتعاقدين بطلت وإذا انقضت المدة والزرع لم يدرك فعلى المزارع أجرة نصيبه من الأرض حتى يستحصد ونفقة الزرع عليهما حتى يستحصد".

. هذه الفتوى وغيرها من فتاوى ربما كانت مطبقة على مدى الحكم الإسلامي ولكن الثابت لدينا أنها كانت قائمة خلال حكم الشهابيين، ويتضح من مضمون الرسالة^(٩٤) التي وجهها الأمير بشير الثاني إلى المشايخ "عباس وأخوه أولاد بو رحبي عبد الصمد"^(٩٥) أن الأمير طلب "ومن خصوص التبن الذي طالبنه من إبراهيم عطية"^(٩٦) هذا ما جرت فيه العادة أن يتأخذ تبن قسم، وأما القسم من الأغلال، المراد ترفعوا قارشكم عن التبن وإذا لكم دعوى احضروا معهم للشرع بالدير وكما يظهر الحق يجري نؤكد عليكم".

والواضح من رسالة الأمير، عدم جواز أخذ قسم من التبن إذ درجت العادة بأن يؤخذ قسم من الغلال، وأما التبن فيبقى للشريك الذي قدم البذر، والواضح أيضاً أن الأمير لا يذكر أصحاب العلاقة بالفتوى، إذ أن الفتوى تصبح بالممارسة عادة أو عرفاً لاتفاق الناس عليها.

٥- تشريع المزارعة:

إعتمدت اللجنة المكلفة بوضع أحكام المجلة على ما صدر من فتاوى من العلماء والفقهاء والتي كانت نافذة على مدى قرون وفي موضوع المزارعة، استندت إلى فتوى الأمامين أبي حنيفة والحصري، إن مقابلة نصوص المجلة مع الفتوى المتعلقة بالمزارعة، تبين أن هذه اللجنة لم تستبطن نصاً جديداً، وإنما بوبت المسائل وصاغت لها مواداً ليسهل الاستناد إليها والحكم بموجبها مع فارقين هما أن المادة ١٤٣٥ من المجلة عينت حصة الفلاح جزءاً شائعاً من الحاصلات ولم تستثن التبن، كما أعطت المادة ١٤٤٠ الحق باستمرار تنفيذ العقد إلى أن يدرك الزرع ويستحصد.

٦-المزراعة في مجلة الأحكام العدلية:

المادة ١٤٣١: الزراعة نوع شركة على كون الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر يعني أن الأراضي تزرع والحاصلات تقسم بينهما.

المادة ١٤٣٢: ركن الزراعة الإيجاب^(٩٧) والقبول^(٩٨) فإذا قال صاحب الأراضي للفلاح أعطيتك هذه الأرض مزارعة على أن حصتك من الحاصلات كذا وقال الفلاح قبلت أو رضيت أو يقول قولاً يدل على الرضى. أو قال الفلاح لصاحب الأرض أعطني أرضك على وجه المزارعة لأعمل فيها ورضي الآخر تنعقد المزارعة.

المادة ١٤٣٣: يشترط تعيين ما يزرع يعني ما يبذر أو تعميمه على أن يزرع الفلاح ما شاء.

المادة ١٤٣٥: يشترط حين العقد تعيين حصة الفلاح جزءاً شائعاً من الحاصلات كالنصف والثلث وأن لم تتعين حصة أو تعينت على إعطاء شيء من غير الحاصلات أو على مقدار كذا مداً من الحاصلات فالمزارعة غير صحيحة .

المادة ١٤٣٦: يشترط كون الأراضي صالحة للزراعة وتسليمها للفلاح .

المادة ١٤٣٧: إذا فقد شرط من الشروط المذكورة قبل تكون المزارعة فاسدة.

المادة ١٤٣٨: كيفما شرط العاقدون في المزارعة الصحيحة تقسم الحاصلات بينهما كذلك.

المادة ١٩٣٩: تكون كل الحاصلات في المزارعة الفاسدة . لصاحب البذر وللآخر اجرة أرضه ، إن كان صاحب أرض ، وإن كان فلاحاً فله اجرة المثل^(٩٩)

المادة ١٤٤٠: إذا مات صاحب الأرض والزرع اخضر فالفلاح يداوم على العمل الى أن يدرك الزرع . ولا يسوغ لورثة المتوفي ، منعه وإذا مات الفلاح .

فوارثه قائم مقامه أن شاء داوم على العمل الى أن يدرك الزرع زرعه
ولا يسوغ لصاحب الأرض منعه.

الواضح من أحكام المزارعة أنها تناولت البذر، وهي شراكة لا تملك أي لا
تجري عليها القسمة بنتيجة عقد المزارعة ولذلك، فإن الأراضي المقصودة بالمزارعة هي
الأراضي العشرية وليس أراضي الخراج. وإن استثمر بعضها في زراعة الحبوب، من
جهة ثانية فإنه يستخلص من نظام الأعشار^(١٠٠) أن استيفاء العشر على حاصلات
الأراضي، تناول بالأولوية، الحنطة والشعير وأماهما والذرة، والقطن، والأفيون،
والخشخاش، كما تناول الزيتون والعسل والعنب، وغيرها من الفواكه والخضار.

٧- شراكة المزارعة في إقليم التفاح.

إن ندره وجود وثائق تتعلق بالمزارعة في إقليم التفاح يفسر عدم تعميم هذا
النوع من الشراكة أقله منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وربما كان هذا
النوع من الشراكة قبل ذلك بزمان، إذ أن عملية تحرير الأرض التي تمت في ظل نظام
المتصرفين سنة ١٨٦١ ألغت الملكيات الشائعة بين ملتزمي الأرض والشركاء. الذين
أحيلت الأرض الى تصرفهم، أما لحيازتهم صكوك تصرف وأما لإمتلاكهم سندات
ثبتت شراكة المقاسمة منذ أكثر من عشر سنوات، لذلك فإن كل متصرف بالأرض
أصبحت له حرية التصرف بأملكه وإدارتها، من هنا نعتقد بأن المزارعة وإن لم
تتوقف، ولكن اعتمادها كان قليلاً خلال عهد المتصرفين قياساً الى المراحل الأولى من
التزام إقليم التفاح، من جهة ثانية فإن شراكة المزارعة. تتطلب أرضاً سهلة واسعة في
حين أن أراضي إقليم التفاح، جبلية، صخرية، حرشية، في معظمها ولا تصلح لزراعة
البذور كما أن كثرة المياه في معظم مزارع الاقليم شجع أصحاب العهدة
،والفلاحين على شراكة الملك. ولكن بالرغم من ذلك فإن وثيقة على الأقل تتحدث
عن شراكة مزارعة سنة ١٨٩٩ وتشير احدى الوثائق، الى شراكة مزارعة بين وكيل
وقف مجلس عائلة عبد الصمد. واحد الشركاء من مزرعة الأسطبل (عين المر).

ويتضح من الوثيقة أن عقد الشراكة تضمن قسمة غلال^(١٠١) بين الفريقين مناصفة، وبالإضافة إلى ذلك دفع الشريك سلفة^(١٠٢) إلى وكيل الوقف قدره تسعمئة وواحد وتسعين قرشا على أن يبقى هذا المبلغ بذمة الوكيل المذكور "عادم الربح" أي بدون فائدة. ونص الاتفاق على أن يورد الشريك النصف من الحب وله النصف "نظير بذر وزرع" وعند فسخ الشراكة تعاد السلفة إلى وكيل الوقف.

٨- عقود المزارعة الفاسدة

أن العقود الفاسدة هي نتيجة لعدم معرفة الأصول الفقهية والقانونية، أو تحايل على هذه الأصول. وفساد هذه العقود يرتب مسؤوليات على فريقي العقد، ورغم أننا لم نقف عن وثائق تحدثت عن نزاعات في هذا الموضوع، إلا أن عقد شراكة المزارعة في الفقرة (٧) أعلاه يمكن التحقق من عدم صحته بسبب تنفيذ شرط الدفع المعجل. ويصح ذلك في الاجارتين استناداً للمادة الرابعة من قانون معاملات مسقفات ومستغلات الأوقاف والتي تميز انتقال الوقف عند عدم دفع المعجلة إذ أن عقود المزارعة تجري فقط على الحاصلات الزراعية وركنهما الأساسي قسمة الحاصلات بين صاحب الأرض وصاحب البذر، ولكن مضمون العقد كان الإيجاريين.

أن اقتران شرط الغاء الشراكة في عقد المزارعة، المنوه به أعلاه باعادة المبلغ الى الشريك لا يتعارض مع أحكام المجلة إذا كان العقد يقصد تأجير العقار لقاء نصف الانتاج، أما إذا كان الهدف هو شراكة مزارعة فيصبح العقد فاسداً لأن المزارعة لا توجب الدفع المعجل، وبما أن العقار موضوع الشراكة عائد لوقف مجلس آل عبد الصمد، فإن العقد كان يحمل خلفية واضحة وهي عدم طلب استعادة بدل الإيجاريين مما يسمح للمستأجر بطلب الفراغ والتفرغ وبذلك يصبح انتقال الوقف اليه بصفة قانونية.

ب- المساقاة:

عرف الفقه الإسلامي^(١٠٣) المساقاة بأنها كالزراعة في الخلاف والحكم والشروط إلا المدة فأما تجوز وإن لم يبينها وتقع على أول ثمرة تخرج، وفي الرطبة^(١٠٤) على ادراك بذرها وإن سميت^(١٠٥) مدة لا تخرج الثمرة منها فسدت، فإن خرجت فعلى الشرط وإلا فله أجر مثله وإن دفع تحلاً أو أصول رطبة ليقوم عليها فأن أطلق لا يجوز في الرطبة إلا بمدة معلومة ويجوز المساقاة في الشجر والكروم والرطاب، وأصول الباذنجان أن كانت تزيد بالسقي والعمل وأن كانت قد انتهت لا يجوز وتبطل بالموت.

وعرفت مجلة الأحكام العدلية المساقاة في المادة رقم ١٤٤١ على أن يكون أشجار من طرف وتربية من طرف آخر ويقسم ما يحصل من الثمرة بينهما واشترطت المادة ١٤٤٤ أن تكون حصة العاقدین في عقد المساقات جزءاً شائعاً كالنصف والثلث كما في المزارعة وتوضح احدى وثائق سنة ١٨٦٤ أن شراكة مساقاة جرت على قطعة أرض في وادي الليمون على أن يقوم المساقى بتنشئة المطرح ويتعب حق التعب ويأكل من الأغلال النصف، ويدفع نصف المال ويسمح صاحب الأرض إلى شريكه الربع في الربيع شجرية من دون أرضية. وإذا حصل خلاف بينهما يضمن صاحب الأرض إلى شريكه الربع بمسطرة حمل الورق بخمسة وعشرين قرشاً والتين والمختلف يضمن على موجب مسطرة الورق شجرية من دون أرضية^(١٠٦)، واللافت في موضوع المساقاة، أنها يجب أن تقتن بإجارة صحيحة^(١٠٧) شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسلم والتسليم بأجر معلوم على أن يدفعه المستأجر ليد الآخر سلفاً وتعجيلاً وقد أذن الأجر للمستأجر أن يزرع بها ما يشاء.

إن وقف شراكة المقاسمة على الملكيات العقارية في إقليم التفاح بعد صدور نظام المتصرفين، حمى إلى حين هذه الملكيات من التفتيت بين المالكين الدروز وشركائهم المسيحيين، وقد جاءت المساقاة كحل لمشكلة الاعتناء بالأراضي، دون

المساس بعائديتها، ولكن بعد فوات الأوان إذ أن تشكل ملكيات جديدة قد بدأ يظهر بعد صدور النظام المذكور.

ج-الإجارة / الضمان

عرفت المادة ٤٠٥ من مجلة الأحكام العدلية، الإجارة بما يلي: "الإجارة في اللغة بمعنى الأجرة، وقد استعملت في معنى الإيجار أيضاً وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع المنفعة المعلومة في مقابلة عرض معلوم". كما فرضت المادة ٤٥١ في الإجارة أن تكون المنفعة معلومة بوجه مانعاً للمنازعة وأوجبت المادة ٤٥٤ في استئجار الأراضي "بيان كونهما، لأي شئ إستوجرت مع تعيين المدة فإن كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر بأن يزرع ما شاء على التعميم". كما عرف كتاب البيوع الإجارة على أنها "بيع المنافع".

د- الانتفاع :

أشارت المادة ١٢٧ من المجلة إلى أن الانتفاع هو "مال متقوم ... بمعنى ما يباح الانتفاع به". لذلك فإن الإجارة هي التصرف بالأرض لمدة معلومة على أن يستفيد المستأجر بمنافعها، أكانت هذه المنافع نباتاً وأغراساً وأشجاراً، أي ما يزرعه المستأجر من بذور، أو ما يغرسه من أشجار مثمرة (كالعنب والتين)، أو غير مثمرة (كالتوت والحوار) ولكن إذا تمت الإجارة لغاية البناء والغرس، فانقضت المدة، يجب عليه تسليم الأرض فارغة وهذا رأي الفقه الإسلامي.

أما المادة ٥٢٦ من المجلة فقد نصت على ما يلي: "لو انقضت مدة الإجارة قبل إدراك الزرع فللمستأجر أن يبقى الزرع في الأرض، إلى إدراكه ويعطى أجرة المثل، ولو استأجرها للشجر والبناء، وانقضت المدة فليس له ذلك بل يقدمها، إلا إذا أحرر قلعها بالأرض فيمتلكها الآجر مقلوعة".

إن الانتفاع يأتي من الأرض، وعليه يمكن للمستأجر وضمن شروط عقد الإيجار أن يزرع الأرض ضمن مدة الإيجار فالمادة ٥٢٥ من المجلة أجازت لـ "من استأجر أرضاً أن يزرعها ما شاء فله أن يزرعها مكرراً في ظرف السنة صيفاً وشتاءً".

- صياغة عقود الإجارة:

أوجبت المادة ٤٣٦ من المجلة "أن يكون الآجر (الموَجَر) متصرفاً بالأرض أو وكيل المتصرف أو وليه أو وصيه". ولإثبات التصرف بالأرض كانت بعض العقود، تتضمن حدود الأرض الموجهة. وكانت قيمة الإيجار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحدد بالمد ومنه "المد النبطاني" الذي وزنه خمسة أرتال حنطة^(١٠٨)، وكان يشترط أن تكون الحنطة "خالية من الطحلل والتراب والوحل وكل قفشي"^(١٠٩)، والآجر يجب أن يكون صماً^(١١٠) كسيماً^(١١١)، محل على أقبال سالماً من جميع العاهات السماوية والأرضية^(١١٢)، ويمكن أن يتضمن العقد بنداً يتعلق بالكوارث الطبيعية كالجراد والحراب العمومي، وإذا حصل ذلك "ينظر في قيمة المتلف"^(١١٣)، وهناك عقود إجارة بصفة سند دين، ومثل هذه الصيغة لا يشوبه أي عيب قانوني، استناداً إلى أحكام المادة (٢) من المجلة: الأمور بمقاصدها يعني أن الحكم الذي يترتب على أمر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الأمر "فقد جاء في أحد العقود ما يلي: "غب مرور أربع سنوات أدفع إلى الشيخ سليمان نجم بو شقره القدر المفقط أعلاه، البالغ ثمانين مد حنطة... والقيمة المحررة نظير المواجهة منه عن الأربع سنوات"^(١١٤).

- إجارة المنافع بالأمانة:

وهو اتفاق على ممشي أراضي قرية أو عدة قرى بين فريقين يقدم الأول الأرض، ويقدم الآخر خبرته، ورقابته على الفلاحين الذين يقومون بزراعة الأرض، ولكن قانوناً يفترض بالفريق الثاني أن يكون مستأجراً للأرض، إذ أن المادة ٤٦٠ من

المجلة تعتبر أن الإجارة فاسدة" لو وجدت شروط إنعقاد الإجارة ولم يوجد أحد شروط الصحة".

في هكذا عقود يلاحظ أن الفريق الثالث أو الفلاحين، هو الناشط الأساسي في إنتاج مفاعيل العقد، فالفلاحون يقدمون إلى المتصرف بالأرض حصصاً معينة من المنافع، وهذه الحصص تقسم مناصفة بين الموجر والمستأجر، فخلال العام ١٨٥٨ "توافق جناب الشيخ محمد خالد أبو شقرا من عماطور والخواجافدوك كشافاكو"^(١١٥) من صيدا على ممشي (حميلا)^(١١٦) و (خربة شاكر)^(١١٧) "ومهما طعموا الباري من منافع المحلين المذكورين يكون شراكة فيما بينهم. وإذا لا سمح الباري حصل خسارة يكون على الفريقين على أربع سنوات من تاريخ هذه الكتراته"^(١١٨)، وتبين لنا وثيقة أخرى^(١١٩) أن الحصص قسمت على أساس الثلث أي ثلث لفريقي العقد على الإجارة، وثلثين للمزارعين كما أن حصة كل من الفريقين الموجر والمستأجر هي نصف الثلث، وتوضح الوثيقة أنه أخذ من المزارعين بدل نظارة، وحسب لهم بدل "رجيد وكري فرس".

يبقى أن نشير إلى أن الاتفاق على "ممشي حميلا" والذي حدد بأربع سنوات، طلب فسخه من قبل عائلة "كشافاكو" المتصرف بالأرض لأسباب أوضحها^(١٢٠)، اسكندر كشافاكو في رسالته إلى محمد أبو شقرا، علماً أننا لا نعرف ما إذا كان طالب فسخ الإجارة لديه المبررات والصفة القانونية التي تخوله طلب فسخ الإجارة.

هـ- الضمان:

لم تناول مجلة الأحكام العدلية مسألة الضمان، ولا أشار إليها الفقه الإسلامي، ويفهم من ذلك أن الضمان هو صفة معبرة عن المفهوم القانوني للإجارة. يجري الضمان على المواسم وكذلك على الأرض ومنافعها معاً ويتم من خلال عملية التقدير أو تخمين الثمر بالكمية ويقوم بهذا العمل رجل من أهل الخبرة، يوافق عليه المتصرف بالأرض والضامن، ويتم التقدير على الوجه التالي:

- المد^(١٢١) والكيل^(١٢٢): للزيتون والحبوب، ويصح المد في العنب.

- الحمل : لورق التوت، ويصح الحمل في القمح أيضاً والعنب.

ففي الزيتون والحبوب يكون الكيل حسب مسطرة المشايخنة أو حسب المسطرة التي يحددها ملتزم المقاطعة، أو طبقاً للتعليمات التي كانت تستند إلى نظام الأعشار، أما في العنب فعلى أساس الحمل والحمل يقدر بخمسين رطلاً، أما حمل ورق التوت فيبلغ ثلاثين رطلاً شامياً^(١٢٣).

بعد تنفيذ عقد الضمان تجمع الغلال على اليادر بالنسبة للحبوب، وفي الحقول بالنسبة للزيتون والعنب، وعند دروج القبان^(١٢٤)، بالنسبة لورق التوت، بحيث تتم القسمة بين المتصرف بالأرض والضامن وفقاً لشروط العقد.

١- ضمان المحاصصة:

وهو على المواسم، وقبل القطاف، ويتم الاتفاق على أساس المحاصصة، الربع للضامن أو الثلث أو النصف ويؤخذ في الاعتبار جغرافية الحقل، بعده عن القرية، جودة الثمر، نظافة الحقل، ويكون الضمان على موسم معين، وينتهي العقد بانتهاج جمع الغلال وقسمة المحاصيل.

٢- الضمان المقطوع:

هذا الضمان كالأجارة في مفاعيله، فقد يتم ضمان قطعة أرض مشجرة على سنوات معينة، والبدل يكون عيناً، وعلى أقساط معينة، ويمكن تجديد العقد برضى الفريقين، في هذا النوع من الضمان، على الضامن أن يقوم بالاعتناء بالأرض والشجر من حراثة وتشذيب وتطعيم البري، وتنظيف الأرض وتسميدها واقتلاع المضر من الأعشاب.

٣- الضمان والإيجار صفتان لفهوم واحد:

بعد مقابلة أركان الإجارة، وشروطها المنصوص عنها في مجلة الأحكام العدلية، مع إحدى الوثائق المتعلقة بالضمان يتضح لنا مدى وحدة الشروط والغاية

وذلك في الملكيات العقارية دون المسقفات منها، لأن هذه الأخيرة غالباً ما تنحكم بالإجارة وليس بالضمان.

أولاً: في الإجارة متصرف بالأرض ومستأجر وفي الضمان متصرف بالأرض وضامن.
ثانياً: الإجارة على المنافع والضمان على المنافع.
ثالثاً: الإجارة عقد على البدل وكذلك الضمان.

إن وحدة الغاية، وشروط التعاقد، تؤكد على أن الإجارة والضمان هما صيغتان لمفهوم قانوني واحد، وتوضح إحدى الوثائق رأينا في هذه الوحدة، إذ تم الاتفاق بصيغة سند دين على إيجار قطعة أرض مقابل ثلاث غراير^(١٢٥) قمع عن "ضمان سهم الصموخ" ... "حسب الأجار الذي بيد الضامن"^(١٢٦).

إستنتاج

قسمت الدولة العثمانية منذ بادئ عهدها، الأراضي إلى عدة أقسام أهمها: الأراضي الأميرية، الأراضي المملوكة، الأراضي الموقوفة. وتشكلت الأراضي المملوكة من تلك التي تم وضع اليد عليها قبيل الفتح العثماني وخلالها، في جبل لبنان، الذي تميز بانحداراته القوية وعدم صلاح أرضه للزراعة الموسمية الشتوية كالحبوب، إذ كانت أراضيها مغطاة بالأحراش، وكان استصلاحها يستلزم جهداً ووقتاً ولذلك تركت الدولة العثمانية هذه الأراضي ملكاً للمتصرفين بها على أن يقوموا بعمارها، وغرسها، ودفع المال المقرر عليها استناداً إلى تخمين مواردها. وإذا كنا لا نعرف التسمية القانونية التي أطلقت على مثل هذه الأراضي، فإن قانون الأراضي الذي صدر سنة ١٨٥٨، قد أطلق عليها مصطلحاً هو (أراضي الخراج الموظف) أي توظيف دراهم مساحتها في عمليات الالتزام. وعلى مدى ثلاثة قرون من الزمن تقريباً أدى الشلل في مراقبة الأراضي الأميرية وضبطها، إلى ضم قسم كبير منها إلى الملكيات العقارية العائدة للعائلات والأفراد، وقد كانت عمليات المساحة تأخذ بعين الاعتبار توسع الملكيات العقارية الخاصة على حساب الأراضي الأميرية، ولكن ذلك لم يؤدي إلى إشكالات قانونية باعتبار أن هذه الإضافات من الأراضي كانت خاضعة لمال الميري، وهذا وبعد استفحال أمر مثل هذه الأراضي. صدر قانون الأراضي لحسم موضوعها، بحيث أوجب على كل فرد يتصرف بقسم منها أن يصرح بها ويتصرف بموجب سند طابو من الدفتر خانة.

كانت الأراضي المملوكة تأخذ جانباً مهماً في الكتب الفقهية لجهة حقوقها العينية والتصرفية، إذ أجاز الفقه الإسلامي بيعها ورهنها ومبادلتها ووهبها، وتوريثها وغير ذلك من حقوق، وهذا واستمر الفقه أساساً شرعياً في حسم النزاعات على الملكيات العقارية حتى صدور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٨٧٥، علماً أن أحكام المجلة

العقدية تختص فقط بالأموال الصرفة، وليس بالأراضي الأميرية التي عالجها قانون الأراضي.

هناك فارق كبير بين الأراضي الأميرية والأراضي المملوكة، فالشرع الإسلامي لم يكن يضع الأراضي الأميرية في عداد الأراضي التي هي موضوع معاملات الناس، ويتجلى الفارق بين هذين النوعين من الأراضي، في أن الأراضي الأميرية لا تقبل دعوى الشفعة إذ لا حق في الشفعة على الدولة. ولا يمكن وقفها وقفاً ذرياً، باعتبار رقبتها للدولة، ولا يمكن رهنها، ولا يمكن نقل ملكيتها باعتبارها ملكاً لبيت المال وبالتالي لا تجري عليها أحكام البيع والرهن والهبة والإرث والإجارة والشفعة، ولكن قانون الأراضي عاد فأجاز التصرف بها، بما يسمح باستثمارها وفق صيغ أنت بالنفع على خزينة الدولة أولاً ورعايا السطنة ثانياً. هذه الأراضي كانت تلزم من قبل بيت المال أو من يمثله، والتلزم هنا يشمل الأرض والريع معاً بينما كان يجري تلزم الريع فقط في الأراضي الملك، والأراضي الأميرية لم تكن خاضعة للضمان التراتي بالنسبة لجبل لبنان، بمعنى أنها لم تكن تشكل أراضي العهدة، بل كانت تلزم من قبل الدولة مباشرة، ولذلك لم تكن تشكل عامل استقطاب إن كان لأصحاب المقاطعات أو لأصحاب العهديات الصغيرة. أما الأراضي المملوكة فعلى خلاف الأراضي الأميرية إذ كان التصرف بها على وجه الملكية، وكانت تكتسب حقوق الملكية وحقوق التصرف.

لقد شكلت حقوق التملك سبباً مهماً في انتقال الأراضي واستثمارها، من وقف، واستبدال، ورهن، وهبة، وبيع وفاء وبيع استغلال، وفي عام الاستعمار شكلت الشراكة العمود الفقري لعلاقة أصحاب العهديات بالشركاء المسيحيين وكانت الشراكة على الأرض والشجر، على أساس النصف أرضاً وإنتاجاً وهذا النوع من الشراكة هو الذي شكل ملكيات جديدة للمسيحيين علماً أن المغارسة أو المناصبية كانت تعبر عن الشراكة وهي المفهوم الفقهي الذي يؤدي إلى قسمة الأرض، بالإضافة إلى الشراكة كان هناك أنواع أخرى من الاستثمار منها المزارعة، والتي لم تكن ناشطة

في إقليم التفاح بسبب طبيعة الأرض، والتي لا تصلح بشكل عام لزراعة الحبوب، كما أن المساقاة كانت موضوع معاملات الناس ولكننا لم نقف على شراكة من هذا النوع قبل عهد المتصرفين، وكان أصحاب الملكيات العقارية يرغبون في شراكة دائمة، لأن شراكة المساقاة كانت تتطلب المتابعة والإشراف، ولكن هذا النوع من الشراكة كان قد بدأ يعتمد بعد سنة ١٨٦١ وذلك بسبب خوف المالكين من الشراكة على الأرض والشجر والتي تقوض ملكياتهم.

هوامش الفصل الخامس

الأراضي في إقليم التفاح المملوكة والموقوفة

- ١-أ.ن. بوليك الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، نقله عن الإنكليزية عاطف كسرم، منشورات دار المكشوف الطبعة الأولى ١٩٤٨ ص ١٣٧.
- ٢-مجموعة القوانين العثمانية الجزء الثالث (قانون الأراضي) المواد ١١٦ و ١٢١ و ٤٦.
- ٣-مجموعة القوانين العثمانية، المطبعة اللبنانية، طبعة ثالثة ١٨٨٦ (القانون الأساسي للمالك العثمانية) ص ٧ و ٨.
- ٤-بذلها السبت ٢٣ آب ١٨٥٧
- ٥-مجموعة القوانين العثمانية، مصدر سابق، الجزء الثالث (قانون الأراضي) المادة ٤٦
- ٦-مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق، قانون الأراضي المادة ٤٦
- ٧-مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق، قانون الأراضي المادة ٤٧
- ٨-مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق، الجزء الثالث (قانون أصول انتقالات الأراضي الأميرية والموقوفة الحاصل التصرف بها بالطاير) ص ١٠٩
- ٩-أبو عز الدين، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ٣٣٧
- ١٠-أبو عز الدين، مرجع سابق، الجزء الأول ص ٣٣٧ والجزء الثاني ص ٥٨٦
- ١١-عارف أبو شقرا، مرجع سابق، ص ١٧١
- ١٢-مجموعة القوانين العثمانية الجزء الثالث (قانون موقت بحق تحديد وتحريم الأموال غير المنقولة الصادر سنة ١٩١١ ص ٩٧ و ٩٨.
- ١٣-وثيقة رقم ٥ و ٨٩
- ١٤-مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق الجزء السادس (مجلة الأحكام العدلية) وهي مجموعة القوانين الشرعية والأحكام العدلية المطابقة للكتب الفقهية، تاريخ الإرادة السنية (١٢٩٣هـ-١٨٧٥م)،
- ١٥-تكرر في القوانين العثمانية المتعلقة بالأراضي، ذكر (الرقبة وهي في الأصل العتق فحملت كتابة عن جميع ذات الإنسان تسمية للشئ بنفسه، أعتق رقبة أي أعتق عهداً أو أمة... ومن حديث ابن مريم، لنا رقاب الأرض أي نفس الأرض.. إلخ
- ١٦-د. بهرام محمد عطا الله، مدخل إلى حق الملكية والحقوق العينية في القانونين المصري واللبناني، الدار الجامعية، المكتبة القانونية ١٩٩٢ ص ٤٩.
- ١٧-مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق الجزء الثالث (أصول انتقالات الأراضي الأميرية والموقوفة الحاصل التصرف بها بالطاير) ص ١١٠.
- ١٨-د. نقولا الأسود، القانون المدني، المدخل والأموال، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارة (١٩٩٠-١٩٩١) ص ٥٩١

- ١٩- وثيقة رقم ٨٩
- ٢٠- وثيقة رقم ١٥
- ٢١- وثيقة رقم ٩٣
- ٢٢- وثيقة رقم ٥٥
- ٢٣- مندوب : مستحب
- ٢٤- وصية الشيخ أبو محمد حسين عبد الصمد
- ٢٥- هو الشيخ أبو محمد حسين سلمان علاء الدين عبد الصمد، تولى مشيخة العقول بعد معركة سهل المصقانية سنة ١٨٢٥، وبقي فيها نحو أربعين سنة يراجع ، محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، الدار التقديمية ١٩٩٠ الجزء الثاني ص ١٤٢
- ٢٦- وثيقة رقم ٩٠
- ٢٧- الوقف : هو حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة ولا يلزم إلا أن يحكم به حاكم... ولا يجوز بيع الوقف ولا لمليكه... والوقف حبس لوقت حاجته. مخطوط البيوع، مصدر سابق ص ٦٠ و ٦١
- ٢٨- نصت المادة ١٦٦٠ من مجلة الأحكام العدلية على أنه "لا تسمع دعوى الدين والوديعة والملك والمقار والميراث وما لا يعود من الدعاوى إلى العامة ولا إلى أصل الوقف في العقارات الموقوفة كدعوى المقاطعة أو التصرف بالأحاريتين والتولية المشروطة والغلة بعد أن تركت خمس عشر سنة.
- ٢٩- وثيقة رقم ٩١
- ٣٠- وثيقة رقم ٩٢
- ٣١- وثيقة رقم ٩٣
- ٣٢- سليم رستم باز شرح المجله، دار الكعب العلمية، طبعة ثالثة الجزء الأول ص ٦٩.
- ٣٣- وثيقة رقم ٩٥
- ٣٤- وثيقة رقم ٩٤
- ٣٥- وثيقة رقم ٩٦
- ٣٦- نفس الوثيقة
- ٣٧- وثيقة رقم ٩٧
- ٣٨- وثيقة رقم ٩٨
- ٣٩- ذات الوثيقة
- ٤٠- مخطوط البيوع مصدر سابق ص ١ و ٢ و ٣
- ٤١- الديباس: درس الزرع، بعد جمعه على اليلبر
- ٤٢- وثيقة رقم ١٩ و ٢٣
- ٤٣- الجريب: أرض طولها ستين ذراعاً، عرضها كذلك أما الدونم فهو ٤٠ متر طول و ٤٠ متر عرض، المادة ٢٢١ من مجلة الأحكام العدلية.
- ٤٤- وثيقة رقم ٩٩

٤٥- ضاهر عثمان أبو شقرا (١٨٠١-١٨٨١) كان عضواً في مجلس إدارة الشوف (قضاء حزين) ثم انتخب عضواً في مجلس الإدارة الكبير عن إقليم حزين سنة ١٨٦٤، يراجع محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، مرجع سابق المجلد الأول ص ٣٥

٤٦- المادة ١١٩ من مجلة الأحكام العدلية

٤٧- سليم رستم باز مرجع سابق ص ٦٧ و ٦٨

٤٨- المادة ٤١٧ من مجلة الأحكام العدلية

٤٩- ذات المادة

٥٠- وثيقة رقم ١٠٠

٥١- مخطوط البيوع مصدر سابق صفحة ١٥ و ١٦

٥٢- أبو عز الدين، مرجع سابق الجزء الأول ص ٢١٢

٥٣- وثيقة رقم ١٠١

٥٤- وثيقة رقم ١٠٢

٥٥- المادة ١١٦ من مجلة الأحكام العدلية

٥٦- وثيقة رقم ١٠٣

٥٧- مجموعة القوانين العثمانية (قانون تقسيم الأموال المشتركة غير المنقولة) الصادر بتاريخ ١ كانون الأول سنة (١٣٢٩هـ - ١٩١٠) الجزء الثالث ص ١٨٢.

٥٨- وثيقة رقم ١٠٤

٥٩- تراجم المواد ١٠٦٧ و ١٠٦٩ و ١٣٢٩ من مجلة الأحكام العدلية.

٦٠- كل واحد في شركة الملك أجنبي في حصة الآخر، فلا يجوز تصرف أحدهما في حصة شريكه بدون إذنه.

٦١- وثيقة رقم ١٠٥

٦٢- وثيقة رقم ١٠٦

٦٣- وثيقة رقم ١٠٧

٦٤- وثيقة رقم ٢

٦٥- كانت معظم الأملاك في مرج بسري من الأملاك الصرفة وعائدة لأهالي عماطور، وكانت تشكل من (مزرعة الرملة-مزرعة اسطورية-مزرعة الفخارة- مزرعة القليعة) وكان يوجد فيها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدة حارات (بيوت) حارة بيت سلهب- حارة بيت عوكر-حرة بيت محمود قيس- حارة شرف الدين أبو محمد- حارة بيت إسماعيل- حارة حسين بو خمر - حارة بيت أحمد أبو شقرا - حارة محمود رافع أبو عباس أبو شقرا) وكان الناتج الأساسي في مرج بسري الزيتون، التوت ، وكان هناك (عرصات) يزرع فيها الدخان، والعرصة قطعة أرض صغيرة.

٦٦- وثيقة رقم ١١٠

٦٧- وثيقة رقم ١٠٥

٦٨- وثيقة رقم ١٠٧

- ٦٩- وصية الشيخ أبو محمد حسين عبد الصمد، ويتعذر نشرها لأنها تتألف من عدة صفحات.
- ٧٠- وثيقة رقم ٢٩.
- ٧١- تراجم المادة ١٠٠٨ من مجلة الأحكام العدلية
- ٧٢- وثيقة رقم ١٠٨
- ٧٣- هو المكلف قانوناً بقسمه الملك، يعني إفراز الحصص بمقياس الذراع، تراجم المادتان ١١١٤ و ١١٥١ من مجلة الأحكام العدلية
- ٧٤- هذا النوع من الشراكة يخرج عن إطار الملكيات العقارية ولكننا أدرجناه في موضوع الشراكة لأنه يرتبط مباشرة بالريع العقاري.
- ٧٥- وثيقة رقم ١٠٩
- ٧٦- أحد الشريكين
- ٧٧- ما فطم من الحيوان وبلغ السنة
- ٧٨- تراجم المادة ١١٧٧ من مجلة الأحكام العدلية
- ٧٩- مقابلة مع شخص من آل حمية من (طاريا)، وكان يقطن قرية (كفربش) قضاء بعلبك، وأخرى مع السيد عزت نصر الله من حديدة الشوف كانون الأول ١٩٨٠.
- ٨٠- مقابلة مع محمد الزيتوني من قرية الصويري خلال عام ١٩٧٠
- ٨١- أبو عز الدين، مرجع سابق الجزء الأول ص ٢٧٤
- ٨٢- لقد عير عن المشاركة في جبل لبنان، بالمفارسة والمناسة، إلا أن كتاب البيوع الذي تضمن عشرات المسائل الفقهية حول معاملات الملكية العقارية والتي كانت معتمدة خلال العهد الشهابي، وكذلك مجلة الأحكام العدلية لم يلاحظا المناسة والمفارسة، باعتبارهما صيغتان لمفهوم فقهي واحد وهو الشراكة.
- ٨٣- لسان العرب مصدر سابق، الجزء الثامن ص ١٤١
- ٨٤- روم لاندو، الإسلام والعرب، نقله عن الإنكليزية، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٩٧٧ ص ٦٨
- ٨٥- د. إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، مرجع سابق، من تقديم الكتاب للدكتور محمد مصطفى زيادة.
- ٨٦- قرآن كريم (سورة النحل آية رقم ١١) يثبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات أن في ذلك لآية لقوم يتفكرون
- ٨٧- حمود العدوي، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث الغربي، دراسة عن المجتمع اليمني، طبعة أولى ١٩٨٠ ص ٣٣.
- ٨٨- عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، دار الطليعة ١٩٨٧ ص ٥١.
- ٨٩- د. إبراهيم طرخان، مرجع سابق، من تقديم د. مصطفى زيادة

٩٠- مجلة الأحكام العدلية، من صورة التقرير الذي تقدم، لعالي باشا الصدر الأعظم، فيما يتعلق بالأسباب الموجهة لصدور المجلة، وذلك في عشرة محرم سنة ١٢٨٦، ص ٦

٩١- النعمان بن ثابت حنيفة (٧٦٧م) فقيه من الموالي مؤسس المذهب الحنفي.

٩٢- لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري، الفقيه (١٨٠٥-١٨٨٦) بيروت مطابع نصار ص ٩٩.

٩٣- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (٧٣١م-٧٩٧م) وهو صاحب الإمام حنيفة.

٩٤- وثيقة رقم ٩

٩٥- في المرحلة الأولى من وضع العماطوريين، يذهب على بعض مزارع إقليم التفاح، وزعت المزارع على آل عبد الصمد وآل أبو شقراء بالتساوي ولكن تداخل الملكيات، بين العائلتين في معظم المزارع بسبب عمليات الشراء والهبة والتوريث أدى إلى نزاعات بين العائلتين.

٩٦- إبراهيم عطية هو شريك لآل أبو شقراء في وادي الليمون وشريك بالمزارعة عند آل عبد الصمد في (الاسطل) (عين المر) حالياً.

٩٧- الإيجاب كلام يصدر من أحد العاقدین لأجل إنشاء التصرف وبه يوجب وبنت التصرف (المادة ١٠١ من المجلة)

٩٨- القبول كلام يصدر من أحد العاقدین لإنشاء التصرف وبه يتم العقد (المادة ١٠٢ من المجلة)

٩٩- المثل أو المثلي، ما يورث مثله في السوق، بدون تفاوت يعتد به كالقمح والزيت.

١٠٠- مجموعة القوانين العثمانية مصدر سابق، الجزء الثالث (نظام الأعشار وملحقاته) الصادر سنة ١٩٠٥ ص ٣٢٤.

١٠١- وثيقة رقم ١١١

١٠٢- يتضح من صيغة عقد المزارعة (تراجع الوثيقة رقم ١١١) ان الأرض موضوع العقد، ربطت بالأحجارتين وهذا يؤكد أنها أرض موقوفة طبقت بشأنها المادة الرابعة من قانون (معاملات ومستغلات الأوقاف الصادر سنة ١٢٨٧هـ-١٨٧٠م) التي تنص على إمكانية التصرف بالأرض من قبل متأجرها، وذلك بدفع معجلة إلى طرف الوقف مساوية إلى قيمتها الحقيقية ...، وقد اعتمد المشرع اللبناني مضمون هذه الصيغة القانونية في المادة ١٨٠ من قانون الملكية العقارية مع بعض التعديل.

١٠٣- مخطوط البيوع ص ٧٠

١٠٤- كل نبت أخضر طري، وربما كان المقصود بما الفصة، وهي إن زرعت في مكان جيد، يمكن حشها، ثماني مرات في السنة، كما أن الرطبة هي ما نضج من البسر قبل أن يصير ممراً، يراجع لسان العرب مصدر سابق، الجزء الأول ص ٤٢٠ والمنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، الطبعة العشرون ص. ٢٦٦.

١٠٥- السيمة : العلامة والهيئة

١٠٦- وثيقة رقم ١١٢

١٠٧- وثيقة رقم ١١٣

١٠٨- وثيقة رقم ١١٤

- ١٠٩- نفس الوثيقة والقفش) عامة جمع وضم معاً على غير نظام، والقفشة تعني الحنطة المحلوطة معها الزوان وغيره، يراجع أنيس فريجة، معجم الألفاظ العامية، مكتبة لبنان ١٩٧٣ ص ١٤٢
- ١١٠- صمًا: أي لا مناقشة في الأحمر ولا تعديل ولا تبديل في السمر.
- ١١١- كسيماً: أي كسباً في اليد أو مستلماً على الوجه الصحيح.
- ١١٢- الجملة بأكملها، تعني بأنه لا يمكن تعديل شروط وبدل الإحارة مهما كانت الأسباب طارئة.
- ١١٣- وثيقة رقم ١١٤
- ١١٤- وثيقة رقم ٨٤
- ١١٥- لا نعرف عن آل كافاكو الكثير سوى أن أنطون كافاكو كان قنصل النمسا في عكا وصيدا، منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى السنة ١٨٤١ ولا نعرف صلة فريدريك كافاكو بقنصل النمسا، علماً أن الوثيقة تسمى فريدريك (فدوك).
- ١١٦-١١٧- حميلا وخربة شاكر، مزرعتان دارستان، وهما في ساحل صيدا (إقليم التفاح، يراجع خطلط جبل عامل مرجع سابق صفحة ٢٢٧).
- ١١٨- وثيقة رقم ١١٥
- ١١٩- وثيقة رقم ١١٦
- ١٢٠- وثيقة رقم ٣١
- ١٢١- المد يوازي ثمانية عشر كلف، يراجع تاريخ ولاية سليمان باشا العادل مصدر مذكور ص ٨١ هامش.
- ١٢٢- الكيل: ستة أمداد يراجع ابراهيم الأسود دليل لبنان مرجع سابق ص ٣٤٨
- ١٢٣- وثيقة رقم ٧٥
- ١٢٤- ذات الوثيقة
- ١٢٥- الغرارة: أربعة شابل، والشبل ثلاثة أكبال والكيل ستة أمداد يراجع، ابراهيم الاسود، دليل لبنان مرجع سابق ص ٣٤٨
- ١٢٦- وثيقة رقم ١١٧

الفصل السادس

أولاً: تحول الملكيات العقارية إلى المسيحيين

- أ- المبررات الفقهية
- ب- المبررات التاريخية
- ج- المبررات القانونية
- ١- قانون الأراضي
- ٢- مجلة الأحكام العدلية
- ٣- قانون تحديد وتحرير الأموال غير المنقولة
- ٤- تشكل الحدود العقارية للقرى
- ٥- وقف الشيوخ في الملكيات العقارية

ثانياً: النزاع على الملكيات العقارية

- أ- الأسباب غير المباشرة للنزاعات العقارية
- ب- تاريخية النزاع الدرزي المسيحي على الأرض
- ج- أوجه النزاع على الملكيات العقارية
- ١- الرزق السائب
- ٢- نتائج أحداث ١٨٢٥
- ٣- نتائج أحداث ١٨٤٥ و ١٨٦٠

ثالثاً: إقليم التفاح في ظل نظام المتصرفية

- أ- الملكيات العقارية بين تجاوزات الأهالي والقانون
- ب- ممارسات التعسف ضد المشايخ
- ج- النزاعات على حدود الملكيات العقارية
- د- تراجع ملكيات الدروز والدعاوى بشأنها

- ١- وضع اليد على الأرض
- ٢- ثنائية الضريبة
- ٣- الشركاء الدائنون
- ٤- الحجز على الملكيات العقارية
- هـ- العودة إلى عماطور

الفصل السادس

أولاً : تحول الملكيات العقارية إلى المسيحيين

أ-المبررات الفقهية:

كانت معظم الأراضي الزراعية في جبل لبنان تدفع الخراج الموظف وهذا يعني أنها كانت من الأملاك الصرفة التي أجاز الشرع الإسلامي بأن تجري عليها حقوق الملكية والتصرف كافة، وكان الفقه الإسلامي قد أجاز الشراكة بالنص الحرفي التالي "الشراكة لا تجوز إلا بين الحرين العاقلين المسلمين أو الذميين"، وقد شكلت هذه الإجازة مدخلاً واسعاً لعمليات الشراكة في المجالات الاقتصادية كافة، وفي نظام الالتزام كان هناك محظورات، مثلاً عدم شرعية إعطاء أرض لرومي، وكذلك مسموحات كإعطاء الأراضي الموات للمسلم أو الذمي. إذن بشكل عام، لم يفرق الشرع الإسلامي في المعاملات المدنية بين المسلم والذمي، إلا ضمن الأطر المحرمة في القرآن الكريم، ولذلك فإن تملك المسيحيين بطريقة شراء الأرض أو الشراكة لم يكن شرعاً يتطلب موافقة الأعيان، وهذه المسموحات على المسيحيين كانت تضعهم في مستوى العامة الدروز لجهة حقهم في الملكية وحقهم في التصرف، بصرف النظر عن ممارسة الملزمين.

ب- المبررات التاريخية:

لقد شكلت الظروف التاريخية، وتحديدًا الممارسات التي كانت تتم في مواقع القوى في المؤسسة الإقطاعية سبباً هاماً في اختراق ملكيات الدروز العقارية. وذلك نتيجة استنكاف أصحاب العهديات عن العمل في الأرض. فالمشايخ الصغار لم يكونوا في مستوى أصحاب المقاطعات على الصعيد الاقتصادي بحيث يمكن أن ينفقوا من فائض إنتاج غير محدد. ولا هم عامة كي يرتضوا لأنفسهم العمل في الأرض وإدارة إنتاجهم، مما جعل المسيحيين يستأثرون بتنشيط الأرض، من ري وزراعة وجني منافع، لقاء اكتسابهم نصف الملكية العقارية التي يعملون فيها، وبفعل عقود الشراكة التي

طالت كل عهدة صغيرة كانت أم كبيرة تطورت الملكيات العقارية نحو الشيوع. وإذا كان نشو الملكية العقارية عند المسيحيين قد بدأ باكتساب الأرض لقاء الجهد الذي قدمه هؤلاء في إطار عقود الشراكة فإن المسيحيين قد تملكوا الأراضي في وقت مبكر وتحديدًا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إلا أن النفوذ الذي كان سمة بارزة في علاقة المشايخ بالفلاحين المسيحيين كان يحول دون مراكمة المسيحيين للملكياتهم. نظرًا لما تعكسه الملكيات الكبيرة من الغنى والجاه، كذلك فإن عقود الشراكة، التي كانت لها الصفة القانونية كانت مجرد التزام داخلي بين صاحب العهدة والشريك المسيحي. إذ لم يكن أحد يجزؤ على عرض أية مسألة عقارية على القضاء، بسبب الموقع الاجتماعي لصاحب العهدة. لذلك فإن هذا الموقع المعزز بالقوة كان يحول دون قسمة الأراضي وبالتالي كان يمنع الشريك المسيحي من الاستقلال بمحضته، وبالرغم من أن الشرع الإسلامي كان يحمي مكتسب حق الملكية، ولكن المرجعيات الإقطاعية بدءًا بصاحب العهدة الصغيرة وانتهاء بملتزم المقاطعة، كانت تلغي كل استقلالية عقارية للمسيحيين، استنادًا إلى وحدة مال الميري وتوضيحًا فإن الأراضي الملك التي هي بشراكة المسيحيين كانت تدفع مال الميري دون الأخذ بعين الاعتبار ملكية الشريك، بالرغم من فصل المال ضمن العهدة الواحدة بموجب دفتر ميرة المشايخ ودفتر ميرة الفلاحين، وكان ذلك يعني عدم القبول بالفصل بين الملكيتين المحكومتين بالشراكة حتى أن بيع الشريك لحصته، كان مشروطًا باعتبار المشتري هو شريكًا جديدًا في الأرض وشجرها^(١). وإذا كانت الميراثات التاريخية قد مكنت الشركاء المسيحيين من امتلاك الأرض، إلا أن مسألة الشيوع قد أبقت السيطرة الدرزية محورًا هامًا في العلاقات التبعية بين المشايخ والفلاحين فالملكيات الصرفة التي كانت عائدة للمسيحيين وغير محكومة بالشيوع قليلة جدًا، ولذلك لم تكن تشكل عامل ضغط اقتصادي بوجه الدروز، علمًا أن قانون الأراضي لم يؤد إلى تغيير في واقع الملكية العقارية في بلاد حزين وإقليم التفاح لأن الأراضي كانت إما مملوكة، وإما أميرية ومضمومة إلى الملكيات العقارية.

لقد استقرت الملكيات العقارية على حالها في جزين وإقليم التفاح حتى تطبيق نظام المتصرفين، وقد شكل هذا النظام انقلاباً حاداً في واقع الملكيات العقارية، إذ ألغى نظام الالتزام ورفعت أيدي المشايخ عن الملكيات الشائعة ولم يحضر ستان على تطبيق نظام المتصرفين، حتى بدأت تتشكل ملكيات كبيرة مستقلة عن ملكيات المشايخ، وبذلك ظهرت هذه الملكيات كقوة اقتصادية فاعلة استطاع المسيحيون بفضلها أن يشكلوا قوة ضاغطة لخروج الدروز من جزين وإقليم التفاح.

ج-المبررات القانونية:

شكل الضغط الأوروبي، عنصراً مهماً في قيام الدولة العثمانية بإصدار تشريعات حول الأراضي الأميرية والأراضي المملوكة والأراضي الموقوفة، أدت إلى استقلال كل متصرف بأرضه، وقد كان لقانون الأراضي^(٢) فيما خص الأراضي الأميرية، ومجلة الأحكام العدلية^(٣) فيما خص الأراضي الملك، وقانون تحديد وتحرير الأموال غير المنقولة^(٤) وقانون انتقالات الأموال غير المنقولة^(٥) وقانون التصرف بالأموال غير المنقولة^(٦) وقانون تقسيم الأموال المشتركة غير المنقولة^(٧) الأثر الفاعل في تشكيل الملكيات العقارية لدى المسيحيين، بحيث أن هذه الملكيات أدت إلى غط جديد من العلاقات بين الدروز والمسيحيين، فخلال فترة زمنية قصيرة جداً، حدها الأقصى خمس سنوات مال ميزان القوى نحو المسيحيين، وأصبح هؤلاء هم الكلمة الفصل ضمن أروقة إدارة المتصرفية، لذلك فإن التشريعات العثمانية التي ذكرناها أعلاه - وباستثناء قانون الأراضي - صدرت إبان عهد المتصرفين وكانت نصوصها تعبر بشكل أو بآخر عن مدى تطور التشريع العثماني باتجاه مساواة رعايا السلطنة العثمانية أمام القانون.

١- قانون الأراضي:

ألغى قانون الأراضي مسألة الشراكة في الأراضي الأميرية، كما رفع يد الدولة العثمانية عن هذه الأراضي بالرغم من الإبقاء على رقيتها لبيت المال، وذلك بأن أجاز

التصرف بها بموجب سندات طابو وقد أدى ذلك في مزارع، المحارية، والمجيدل ووادي بعنقودين وعين الدلب وبرته وعبرا وإسفنتة إلى إحالة أراضيها إلى كل مكلف فيها. كما أن هناك أراضي اتصلت بالأهالي عن طريق نصبها وغرسها بموجب الشرطنامات السلطانية^(٨) اكتسبت سندات الطابو وهكذا تصرف مسيحيو هذه القرى بالأراضي الأميرية، وفي الأساس لم تكن تربطهم أية علاقة بالمشايخ الدرروز، لأن مرجعهم الجبائي كان متسلم جباع الحلاوي.

٢- مجلة الأحكام العدلية:

شرعت مجلة الأحكام العدلية الأصول النازمة لعلاقة الشركاء فيما بينهم وألزمتهم بالمساواة أمام القانون ولم تتحدث المجلة عن شراكة المغارسة التي كانت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر سبباً في التملك المتصف بالتبعية لصاحب العهدة، وكانت الشراكة هي المفهوم القانوني للمغارسة والمناسبة، هذا وأصبحت قسمة الأملاك بعد صدور المجلة لا تصح إلا بإفراز الحصص وتمييزها وقد أجازت المادة ١١١٢ من المجلة، قسمة القضاء وهي تقسيم الملك المشترك جبراً وحكماً من قبل القاضي بطلب بعض المقسوم لهم.

٣- قانون تحديد وتحرير الأموال غير المنقولة:

صدر هذا القانون سنة ١٩١١، وقد فرض تحديد وتحرير جميع الأموال غير المنقولة الكائنة في الممالك العثمانية، وتخمين قيمة إيراداتها، وقد أوجبت المادة السابعة من هذا القانون تعيين الحدود العمومية والمشاركة بين القصبات والقرى التي يرام المباشرة بتحديداتها، وبين القصبات والقرى المجاورة، وقد أجاز القانون أعلاه تسجيل الأراضي بإسم واضعي اليد عليها في حال عدم وجود إعتراض حولها، كذلك فإن الأراضي الموات التي جرى تملكها فضولياً سجلت بإسم المتصرفين بها، وقد أجاز هيئة التحرير التي كلفت بموجب القانون المذكور الإستماع الى تقرير البيع القطعي أو البيع بالوفاء أو معاملات الفراغ والترهين والهبة. بإجراء قسمة الرضا والمعاملات الإفرازية، وبذلك فقد أزال هذا القانون كل إلتباس حول عائدية الأراضي، واستقرت الملكيات

على نحو موزع بين قرية وأخرى واستمر هذا الوضع حتى صدور قانون ضم الأراضي الزراعية الإجباري الصادر بالقرار رقم ٢٥٠٠ تاريخ ٢٢ أيار ١٩٢٤ بتوقيع حاكم لبنان الكبير.

لعبت الهيئات الاختيارية دوراً مهماً، في كل قرية لجهة التعريف بحدود كل ملكية عقارية أكانت في الأملاك الصرفة أو بالتصرف وكذلك الأراضي التي تشكل الحدود للملكيات المراد تحديدها وتحريرها وقد أدى ذلك إلى تسجيل ملكيات صغيرة على أسماء بعض الأهالي في بلاد حزين وإقليم التفاح وضياع هذه الملكيات، ولا سيما أن أصحابها كانوا قد هاجروا إلى أميركا أو تشتتوا في حوران والأردن. كذلك فقد كان للقرار الذي قضى بضم الأراضي الزراعية أن أصبح لكل قرية أراضيها القريبة منها فعمليات الضم أخذت بعين الاعتبار استبدال الأراضي البعيدة عن القرية والكائنة ضمن قرية أخرى، بأراض قريبة من القرية المعنية، وبذلك أصبح لكل قرية أراضيها، بحيث تشكلت حدودها العقارية، وحتى سنة ١٩٢٨ كانت معاملات ضم الأراضي لم تزال جارية.

٤- تشكل الحدود العقارية للقرى والأراضي:

لقد فرض قانون تحديد وتحرير الأموال غير المنقولة، تعيين الحدود العمومية للقرى والقصبات بما فيه الأراضي الكائنة على مساحة نصف دونم من كل جهة، وأطلق عليه تنمة للسكن. كما قسمت المشاعات بموجب المادة الثانية عشرة من القانون المذكور وأحيل كل قسم إلى القرية المعنية به، كذلك حددت الأراضي والأحراش التي هي خارج حدود القرى والقصبات والجفتلكات المستقلة الخاصة بالأفراد وضبطت مساحة الأراضي المملوكة. التي كانت تتجاوز المساحة الفعلية، وسجلت بعض الأراضي المتروكة بأسماء المالكين الذين يتصرفون بالأراضي الملك التي تحدها، وسجلت الفضلات من الأراضي الأميرية بنسبة ٢٠% إلى المتصرفين بملكيات على حدودها، وأعيد ما يزيد عن العشرين بالمئة إلى الميري.

إن هذا التطور القانوني قد عين لكل قرية حدودها وحدد مواقعها الزراعية بعمليات الضم الإجباري، وبالتالي أصبح المشايخ الذين لهم أملاك في القرى المحددة والمحرة على قدم المساواة مع أهالي القرى، لا بل أنهم أصبحوا غرباء، إذ أن الذي كان صاحب عهدة، يتصرف في الأرض والشجر والبشر، أصبح ملاكاً عادياً لا يملك أية امتيازات في ملكياته العقارية، هذا الواقع أبعد المشايخ أكثر فأكثر عن ملكياتهم في حزين وإقليم التفاح.

٥- وقف الشيوخ في الملكيات العقارية:

خلال سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١٠ م صدر قانون تقسيم الأموال المشتركة غير المنقولة، وقد ألغى المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من قانون الأراضي المتعلقة بالملكيات الجارية التصرف بها بالاشتراك، هذا وقد نصت المادة الأولى من القانون المذكور على أنه "يجوز لكل من الشركاء طلب القسمة بالأراضي الأميرية والموقوفات والمسقفات والمستغلات الوقفية وبساتير الأملاك والعقارات المشتركة وليس لأحد من الشركاء أن يمتنع عن ذلك، حتى في حالة اتفاقه سابقاً على بقاء الشيوخ قائماً في الملكية التي يتصرف بها. كما أوجب إزالة الشيوخ بالقسمة في المحلات التي تشكل منفعة معينة، أما المحلات غير القابلة للتقسيم فتباع بالمزايدة، وأجازت المادة الثانية من القانون المذكور تأخير القسمة لمدة خمس سنوات، برضى الطرفين، وفي نهاية هذه المهلة، يمكن تجديد الاتفاق على الشراكة. وإذا كان قانون الأراضي قد مكن المتصرفين بالأراضي الأميرية، قسمة الأراضي المتصرف بها، دون أن يعطيها الصفة الإلزامية فإن قانون تقسيم الأموال المشتركة قد حسم موضوع الشراكة. علماً أن حل الشراكة كان لصالح الفلاحين المسيحيين إن كان في الأراضي المملوكة أو في الأراضي الأميرية، ذلك أن المسيحيين وبعد مرور ما يقارب القرنين من الزمن على تبعيتهم المطلقة للمشايخ الدروز. إنجهوا إلى تحقيق استقلال ملكياتهم التي كان واقعها التبعية يعبر عن ارتهاقهم لهؤلاء المشايخ.

إن اكتساب الشركاء المسيحيين حقوق التصرف في ملكياتهم وفسخ العلاقات الربعية مع المشايخ أدى وبشكل مفاجئ إلى إهمال ما تبقى من ملكيات عائدة للدروز ووضعتها على المفترق في ظل غياب أي عامل استثماري لهذه الملكيات، وإن وجد فإن مردوده النفعي كان محدوداً جداً ولا يغطي النفقات اليومية للمالك الدرزي.

ثانياً: النزاع على الملكيات العقارية:

أ- الأسباب غير المباشرة للنزاعات العقارية:

النزاعات على الملكيات العقارية في إقليم التفاح، كانت نتيجة تطور حاسم في قوى الإنتاج على حساب علاقات الإنتاج، وبالرغم من أن وسائل الإنتاج، المستعملة في إحياء الأرض، كانت بدائية إلا أن الكثافة السكانية للمجتمع المسيحي في إقليم التفاح، قد أدت بشكل أو بآخر إلى تطور اليد العاملة، دون أن يرافق ذلك تطور المؤسسة الإقطاعية باتجاه أهداف محددة، في المجالات التجارية والصناعية مما أوقع حلاً في علاقات الإنتاج بين الشركاء المسيحيين، والمشايخ أصحاب العهديات، في حين كان التراكم الكمي للملكيات العقارية يتضاعف خلال النصف الأول من القرن السابع عشر والنصف الثاني من القرن الثامن عشر، بقوة النفوذ الذي كان يمارسه الإقطاعيون الملتزمون لجباية الميري، وذلك بضم أقسام من الأراضي الأميرية إلى الأراضي المملوكة. كانت المسألة الديموغرافية، تفرض واقعا جديدا في إقليم التفاح، وذلك بنمو لافت للأسرة الإمتدادية، بدءا بالبيت الصغير وإنهاء بالحارة التي تحتضن كل أشكال الفروقات الطائفية والسياسية، وكان ذلك يتوازى مع حجم الملكيات القانونية والأراضي غير القانونية، وكان المجتمع المسيحي في إقليم التفاح يستوعب الملكيات العقارية تحت شكل بارز من أشكال التفاعل وهو الشراكة، وكان المشايخ أصحاب العهديات، يمارسون سلطتهم التاريخية إنطلاقا من مبدأ ثابت وهو إنفاق فائض الإنتاج، عبر ممارسات المزايدة فيما بينهم.

ولا يمكن هنا إغفال ثورة التغيير في أوروبا، حيث انعكست مباشرة على الدورة السياسية في الدولة العثمانية، وسببت ضغطاً واضحاً باتجاه، صدور تشريعات عثمانية، نازمة لعلاقات الدولة مع رعاياها استفاد منها المسيحيون في جانب مهم، أفراداً ومؤسسات. فالراصد لحركة تطور القوانين العثمانية، يمكنه التحقق من أن معظم التشريعات التي صدرت بعد سنة ١٨٥٨ كانت تهدف إلى تسوية واقع الأراضي باتجاهين، الاتجاه الأول تنمية دخل خزينة الدولة من خلال الجباية الدائمة والمنظمة، والاتجاه الثاني، إلغاء أية فروقات اقتصادية بين رعاياها، علماً أن المسيحيين وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانوا قد أصبحوا المالكين الفعليين لمعظم أراضي بلاد حزين وإقليم التفاح.

من جهة ثانية، كان لعلاقات الكنيستين المحليتين الكاثوليكية والمارونية مع الغرب ولا سيما فرنسا، أثر في تحريك الدورة الاقتصادية عبر آلات صناعية، صدرت إلى جبل لبنان، بحيث استفاد منها المسيحيون بشكل عام، والموارنة بشكل خاص. وهذه الآلات شكلت نواة الأسواق في دير القمر وحزين وزحلة، وكل ذلك جرى بعيداً عن طموحات المؤسسة الإقطاعية.

إن تفتت الملكيات العقارية من جهة، وتحويلها من جهة أخرى إلى الشركاء المسيحيين، لتصل في مرحلة تطور الرأسمال الصناعي والتجاري إلى طبقة تجار استطاعت أن تشكل قوة ضاغطة بوجه المؤسسة الإقطاعية والتي تمثلت في نخبة من العائلات المسيحية والسنية وهذا التحول اللافت لم يكن نتيجة النفوذ الاقتصادي، بل كان وبكل بساطة نتيجة الشلل في علاقات الإنتاج بين الفلاحين وأصحاب الأرض. بالمقابل شكلت الرهبانية اللبنانية، الدائرة المستقطبة لأراضي جبل لبنان، ولا بد هنا من القول إن هذه المؤسسة التاريخية، لم تضع يدها على الأرض نتيجة تطور عسكري حاسم بل أن تملكها الأراضي الواسعة وإن كان على حساب المشايخ كباراً كانوا أم صغاراً، فإنه كان بفعل قوى الإنتاج لديها، وثباتها علماً أنه لا يمكن إغفال

الواقع الديني الذي كان عاملاً أساسياً في ربط هذه القوى مع المرجعيات الرهبانية، حيث شكلت هذه الأخيرة مواقع إعلامية تجلّت بتعميم مقولة القدرة المسيحية على تبديل الواقع السياسي في جبل لبنان.

ب- تاريخية النزاع الدرزي المسيحي على الأرض:

تكاد تخلو وثائق القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، من أية إشارة إلى نزاعات بين الدروز والمسيحيين على الملكيات العقارية في إقليم التفاح وذلك بسبب طبيعة نظام الإلتزام وشروطه، ورغم أن الفقه الإسلامي قد أجاز تملك المسيحيين إلا أن هذا التملك كان محدوداً خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ويرتبط ذلك بمسألة النمو الديموغرافي في إقليم التفاح، الذي شكلت إحدى دعائمه العائلة، من جهة ثانية فإن عقود الشراكة التي كانت سمة بارزة في تشكل نواة الملكيات العقارية عند المسيحيين كانت شبه معدومة، إذ كان التعامل في أوائل القرن الثامن عشر يتركز على المحاصصة ويشير دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩ إلى ملكيات كثيرة نسبياً في إقليم جزين، ولكنها قليلة المساحة مما يعني أن تطوّر هذه الملكيات قد ظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتشير وثائق النصف الأول من هذا القرن إلى نزاعات على الملكيات العقارية ولكنها لم تكن تتجاوز ملّزم المقاطعة.

بعد مقتل بشير جنبلاط أخذت النزاعات شكل الإدعاء أمام أولاد الأمير بشير الثاني، الذين كانوا يسعون إلى حلها في إطار نفوذهم السياسي ويلاحظ أنه في ظل نظام القائمقاميتين تراجعت هذه النزاعات أمام المطالبة بقضايا أكبر. تطال انتقالات ملكيات المشايخ الدروز في إقليم التفاح، ومن جهة ثانية الوجود المسيحي في القرى الدرزية ضمن القائمقامية الدرزية، وكذلك بسبب الواقع الأمني الذي كان يحيط بالمناطق الدرزية المسيحية المختلطة، وبالرغم من صدور قانون الأراضي ونظام الطابو وتعميمهما. فإن وثائق المرحلة الممتدة من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٦٠ لا تشير إلى نزاعات تذكر.

إن تطبيق نظام المتصرفين الذي ألغى نظام الالتزام فتح فجوة كبيرة في العلاقات الدرزية المسيحية، تمثلت في نزاعاتهم على الملكيات العقارية، وقد تطورت هذه النزاعات باتجاه القضاء بعد سنة من إعلان هذا النظام، ولكن هذه النزاعات إذا ما أخرجناها من مفهومها الطائفي، لم تكن طارئة، إذ أن شواهد كثيرة تؤكد على نزاعات الدروز فيما بينهم حول الملكيات العقارية، منذ وضع يدهم على بلاد حزير وإقليم التفاح، ولكن القيادة الدرزية الروحية والسياسية كانت تضع لهذه النزاعات ضوابط شديدة مما حال دون تطورها إلى صراعات دموية، خلافاً للنزاعات المسيحية الدرزية على الملكيات العقارية التي تقاطعت مع تطور النفوذ الأجنبي في لبنان، وتشبث الدولة العثمانية بتاريخية وجودها في المشرق العربي، وفي وجهي النزاع هل كان لهذه الأحداث صلة بتطور الملكيات العقارية في إقليم التفاح...؟.

ج- أوجه النزاع على الملكيات العقارية:

تفيد وثائق القرن الثامن عشر عن أن نزاعات قامت بين أولاد العم، وقد شكل الإرث العامل الأساسي لها، وقد كان للالتزامات الدينية دورها في توزيع الميراث، فالشيخ ناصيف أبو شقرا قطع ميراث أحد أفراد "جبه" بـ "جوزة الشائق" وقطع الميراث كان يدل على عدم رضى الموصي على أحد الموصى لهم، كذلك أوصى إلى أخيه وابن أخيه ببعض الأملاك واشترط على ابن أخيه أن يكون على الطاعة وإن خرج ماله شيء^(٩)، وبعد وفاة الشيخ ناصيف قامت النزاعات بين المشايخ أحمد عرييد أبو شقرا وولده يوسف ونجم حسين سيد أحمد أبو شقرا من جهة والشيخ فخر الدين أبو شقرا على تركة الشيخ ناصيف^(١٠)، وتؤكد وثائق القرن التاسع عشر كثرة شكاوى البنات اللواتي تزوجن إلى أبناء العم، حيث كنا يطالبن بحصصهن من الأملاك، وتشير إحدى الوثائق إلى نزاع على ميراث الأباء والرجوع عن الهبة^(١١)، وقد تصل النزاعات إلى الأخوة، كنزاع الشيخ عرييد أبو شقرا مع أخيه يوسف على "تنور"^(١٢) في مزرعة يبصور.

١-الرزق السائب:

إذا كان الإرث سببا للتجافي، بين أولاد العم، فإن عدم مراقبة الممتلكات العقارية، والإشراف عليها، كانا مدخلا للذين يرتبطون بأواصر القرابة بأحد المالكين في إقليم التفاح، لأن يضعوا يدهم على الأرض والمسقفات وتشير إحدى الوثائق، إلى عدم معرفة أحد المالكين المدعو فخر الدين حمد أبو شقرا بأملاكه في إقليم التفاح، وقد استلزم ذلك طلب الشهادة الخطية من أحد أفراد عائلته ومن ثلاثة من الشركاء المسيحيين، بأحقية بملكه من أراضي زراعية وعمار^(١٣)، هذا وقد أدى التماادي في الغياب عن الممتلكات من قبل بعض أفراد أسرة أبو شقرا، أن قام أحد المالكين بزراعة أرض تخص أحد أقربائه دون علم مالكةا، وذلك بعلم الفلاحين في قرية جنسنيا^(١٤)، ويلاحظ أن هذه النزاعات وإن كانت حاضرة على مدى سيطرة العائلات الأربع في عماطور على إقليم التفاح إلا أن حدتها تجلت أكثر فأكثر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك بسبب الضائقة المادية التي عانى منها كثيرون ولا سيما خلال فترة الاحتلال المصري، بحيث اضطرتهم هذا الواقع إلى إيجاد أية وسيلة لإثبات حقهم في ملكياتهم العقارية، حتى أن أحد أفراد أسرة آل أبي شقرا كان قد بعث برسالة إلى عمه أثناء وجوده في "إنطاكية" مع جيش إبراهيم باشا يطلب فيها بيع رزقه^(١٥) لحاجته إلى المال، وتشير الوثيقة إلى خلفه مع أولاد عمه.

٢-نتائج أحداث ١٨٢٥:

حتى سنة ١٨٢٤، لم يكن هناك من سبب للنزاعات بين أصحاب العهدة من آل أبو شقرا وآل عبد الصمد، من جهة والشركاء المسيحيين من جهة أخرى، فالممتلكات العقارية في الشامي وعشرين قرية في إقليم التفاح كانت جارية بتصرف العائلات الأربع في عماطور، في حين كان الشركاء يزرعون الأرض ويخزنون ثرواتها، ويقدمون معظم هذه الثروات لأصحاب العهدة، ولا تشير الوثائق لدينا إلى خلافات بين دروز عماطور والشركاء خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، وإذا كان هناك من خلافات. فإن نفوذ الشيخ بشير جنبلاط. كان سمة بارزة في حلها مهما كان

السبب. فحتى سنة ١٨٢٥ كانت علاقات المشايخ في عماطور مع الشركاء علاقة فوقية، تسودها السيطرة وأحياناً القمع. إلا أن الواقع تغير كثيراً بعد مقتل الشيخ بشير جنبلاط وتعرض دروز الشوفيين الحيطي والشويزاني ممن هم على الغرضية الجنبلاطية، لضربة قاصمة، إذ أحييت مقاطعة جزين وإقليم التفاح إلى الأمير خليل شهاب^(١٦)، ففوض العائلات النافذة في هذه المقاطعة بإدارتها وقد سهل الأمير بشير لبعض هذه العائلات وضع يده على الملكيات العقارية الجارية بتصرف بعض أفراد في عائلي عبد الصمد وأبو شقرا، وقد سلم إقليم جزين لبني ناصيف وإقليم التفاح لبني المبيض^(١٧).

وإذا كان الواقع الاقتصادي للمشايخ أصحاب عهديات إقليم التفاح وجزين شهد انقلاباً، أمكن استيعابه لحين، إلا أن الضربة المؤذية كانت في موقعهم الاجتماعي، وذلك بترقية بعض الشركاء المسيحيين، فالتقليد الذي رافق علاقات الأمراء الشهابيين بالمشايخ الصغار كان يحمل خصوصية لهؤلاء، ذلك أن مخاطبة الفلاحين كانت تتم عبر المشايخ، وتؤكد إحدى الوثائق أن الأمير خليل شهاب خاطب أحد الفلاحين الشركاء بـ "عز المحبين"^(١٨) علماً أن هذه العبارة كانت تقال للعامة من الدروز فقط.

إن النشاط الزراعي في إقليم التفاح استمر على حاله بعد خروج آل جنبلاط من مقاطعة جزين والإقليم، وترصد وتشير الوثائق إلى حركة عقارية، تمثلت في بيع آل عبد الصمد وآل أبو شقرا بعض ملكياتهم في إقليم التفاح، ما بين سنة ١٨٢٥ و ١٨٤٠ إلى المسيحيين وإذا كانت بعض هذه الملكيات قد أعيدت إليهم، فإن البعض الآخر كان موضوع نزاعات، تؤكد مصادرها تلك الفترة، قال عبد الصمد كانوا قد طالبوا سنة ١٨٤٢ -اقتداء بسعيد جنبلاط- المسيحيين تسليمهم الحجج التي أتاحت لهؤلاء تملك بعض الأراضي في عهد الأمير بشير^(١٩)، كما أن آل أبو شقرا، كانوا قد باعوا بعض ملكياتهم تحت وطأة الواقع السياسي والاجتماعي، إلا أنهم عادوا فوضعوا يدهم على هذه الملكيات مما حمل أهالي إقليم التفاح على التقدم بشكاوى ضدهم لاستعادة الأرض، إتجاه هذا الواقع أضطر آل أبو شقرا لأن يוכלوا

وجيهمهم أحمد سليمان أبو شقرا في الخصومة الناشئة بينهم وبين أهالي الإقليم، لقاء التنازل عن ثمن "ثلث المحلات" التي اشتراها منهم، وقد تعهد أحمد بدفع الأكلاف التي "تلزم بقيام الحق"^(٢٠).

ومهما يكن من أمر، فإن واقع الدروز السياسي كان قد بدأ يندرج مما هو أسوأ، وقد ترتب على هذا الواقع، إغيار الواقع الاجتماعي التي تمثل في فاقة شديدة لبعض الأسر في عائلتي عبد الصمد وأبو شقرا حتى أن عائلات عدة كانت قد باعت ملكياتها في إقليم التفاح خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم يكن لديها ما تتصرف به سوى ملكيات صغيرة متناثرة هنا وهناك، وهذه الملكيات قد بيعت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، علما أن دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩ يشير إلى أن تسعة مكلفين من العائلتين لم يكونوا يملكون درهما واحدا في حين أن المالكين بلغوا ١٤٣ مكلفا، وإذا كان موضوع الملكيات العقارية ضمن خراج عماطور يتطلب دراسة خاصة تتناول دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩ و ١٨٦٩ لتوضيح الواقع الاقتصادي لدى العائلتين فإنه يمكن القول واستنادا إلى دفتر ١٨٤٩ أن الملكيات الكبيرة أي التي تجاوزت المئة درهم تجمعت لدى تسعة بيوت، بمعنى أن معظم البيوت من العائلتين كان دخلها متدنيا.

٣- نتائج أحداث ١٨٤٥ - ١٨٦٠

شكلت أحداث سنة ١٨٤٥، ضربة قاسية للعلاقات الدرزية المسيحية، كانت نتائجها الأولى انعدام الثقة بين الفلاحين الشركاء وأصحاب العهدة، وقد عومل الفلاحون بقسوة شديدة، بعد هذه الأحداث، فسلبت حرياتهم وضيق عليهم، بشكل أصبحوا في واقع أقرب منه إلى العبيد^(٢١)، وقد عانت الكنيسة المارونية الكثير للدفاع عن رعاياها في المناطق المختلطة على أثر عودة الامتيازات الإقطاعية إلى أصحاب العهديات، وكانت المرجعيات العثمانية تشجع على هذه الممارسات، ولئن كانت هذه الممارسات ذات مدلول إنتقامي إلا أن الفلاحين، عرفوا كيف يتعاملون

مع المشايخ، فقابلوا السو بالرجاء والقسوة بالاسترحام، خشية خروجهم من مزارعهم التي رويت بعرق جباههم.

انقضت مرحلة الحركة الثانية، دون أن تترك أثرا على واقع الفلاحين، الذين استمروا يقدمون جهدهم وخبراتهم لتنشيط الدورة الاقتصادية، حرصا على تأمين لقمة عيشهم، ولكن الالاف أنه خلال الفترة الفاصلة بين ١٨٤٥ و ١٨٦٠ لم يسجل حركة بيع لا من قبل الدروز ولا من قبل المشايخ وقد ارتبط ذلك إلى حد بعيد بالواقعين السياسي والعسكري إذ أن كلا من فريقي النزاع كان يجهل ما تخبئه المرحلة المقبلة على الصعيد الاقتصادي. ولكن تجدد الأحداث سنة ١٨٦٠ وضع المشايخ في المأزق الصعب، إذ أن القائمةقامية الدرزية تنبعت إلى سو العاقبة في جزين وإقليم التفاح، فمنع المشايخ في عماطور من عائلي عبد الصمد وأبو شقرا، من التوجه إلى الإقليم، وكلفت عناصر من الضبطية بتنفيذ هذه التعليمات^(٢٢) التي قضت بذلك. والالاف هنا أن أمر المنع لم يطل المكارية من الدروز، مما يؤكد أن نقمة الفلاحين في إقليم التفاح لم تكن موجهة ضد العامة من الدروز بل فقط ضد المشايخ، بيت عمد الصمد وبيت أبو شقرا.

أدت أحداث سنة ١٨٦٠ إلى جهود عام في الحالة الاقتصادية وتراكت الديون على معظم آل عبد الصمد وآل أبو شقرا نتيجة اضطرارهم لشراء الأسلحة والذخائر، وتأمين المواد الغذائية التي أصبح تأمينها صعبا في إقليم التفاح بسبب الواقع الأمني في مناطق العبور من الشوف إلى الإقليم، علما أنه خلال السنة المذكورة وحتى تطبيق نظام المتصرفين كانت عمليات جباية الأموال الأميرية متوقفة نهائيا وذلك نتيجة الأحداث الأمنية.

ثالثا: إقليم التفاح في ظل نظام المتصرفية

عاد مشايخ عماطور إلى إقليم التفاح صيف ١٨٦١، وكان كل شيء قد تغير، لقد ألغي نظام الالتزام، وألغى دور أصحاب العهدة في المجالين الاقتصادي

والاجتماعي، ووضع الفلاحون يدهم على الأرض التي كانوا يشتركون في ملكيتها مع المشايخ الدروز، وأصبح الفلاحون والمشايخ متساوين في الحقوق والواجبات، أمام القانون فماذا حصل بعد هذا التغيير الكبير...؟.

أ- الملكيات العقارية بين تجاوزات الأهالي والقانون:

ارتاح الفلاحون بعد تطبيق بروتوكول ١٨٦١، الذي جعل من جبل لبنان متصرفية تتمتع بشبه استقلال عن الدولة العثمانية، وأزيح عنهم العبء الإقطاعي، ولم يعد بإمكان صاحب الملكيات العقارية التي كانت سابقا تشكل العهدة، من أن يفرض ما يشاء على الأهالي الذين كانوا شركاء في أرضه، لا بل أن هؤلاء أصبحوا أحرارا فيما يمارسونه من أعمال زراعية، وأصبح القانون هو السائد، ولكن الذي حصل في تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن المتصرف، كان ترجمة واضحة لواقع الجهاز الإداري في المتصرفية، فهذا الجهاز كان يتألف من موارد وكتاتوليك وأرثوذكس، في حين أبعد عنه الدروز، لسبب جوهري وهو أن معظم المتعلمين كانوا من المشايخ الذين تفرسوا على نسخ الحكمة الدرزية، وهؤلاء كانوا يأنفون من دخول الوظيفة، لأسباب تتعلق بالمعتقد الدرزي، أما الآخرون فكانوا أميين أو لا يتقنون اللغة التركية قراءة وكتابة وبالرغم من ذلك فقد كان بين موظفي المتصرفية أفرادا من الدروز لا يتجاوزون عدد أصابع اليد وكان بينهم إثنان أو ثلاثة من آل عبد الصمد وآل أبو شقرا، ولكن هؤلاء لم يغيروا شيئا في سياسة المتصرف. وكانت الكنيسة المارونية تتمد جسور التعاون مع هذه الإدارات بصرف النظر عن علاقتها بالمتصرف، وقد أدى ذلك إلى تجاوزات كثيرة مارسها الأعيان المسيحيون. ومن يستقوي بهم من أهالي، فتتج عن ذلك حالة من الفوضى، طالت القرى والمزارع في إقليم التفاح، بحيث أن التعديات على الملكيات العقارية وعلى نتائجها، أصبحت هي السمة البارزة في معظم قرى الإقليم المذكور، وكذلك إقليم جزين، وبالرغم من مطالبة المشايخ الدروز برفع التعديات عن طريق المحاكم النظامية، إلا أن معظم القضايا التي كانت عالقة أمام هذه المحاكم لم يبت بها وقد اضطر الدروز إلى القبول بحلها عن طريق المفاوضات^(٢٢)

ولدينا في هذا الموضوع تليفان موجهان من عامل^(٢٣) إقليم التفاح إلى بعض الأهالي يطالبه برفع التعدي عن ملكيات^(٢٤) أحد أفراد أسرة آل أبو شقرا وعن نتاج ملكيات آخر^(٢٥) من ذات الأسرة ويظهر أن صلاحيات عامل إقليم التفاح كانت محدودة ، إذ ليس بقدرته اتخاذ التدابير التي تؤدي، التي حسم أية قضية ، لذلك كانت نتيجة هذه المراسلات الرسمية إلى بعض أهالي قرى الإقليم، الإهمال، مما كان يضطر عائلي عبد الصمد وأبو شقرا إلى تقديم شكاوى إلى مجلس المحاكمة في جزين، وهذا المجلس كان يلاقي صعوبات كثيرة في إصدار أحكام^(٢٦)، نظراً لكثرة حالات الشيوخ في الملكيات العقارية، وكذلك الفصل في التعديات.

ب- ممارسات التعسف ضد المشايخ:

سبق القول أنه خلال المرحلة الفاصلة بين سنتي ١٨٤٥ و ١٨٦٠، ضيق المشايخ على الشركاء المسيحيين، ومارسوا كل أنواع القهر وقد تجلّى ذلك بآثارهم بالتكاليف والسخرة، ونتيجة فقدان عامل الثقة فيما بينهم، لم يعد التساهل هو القاعدة، بل أصبح الاستثناء، وأخذ بعض المشايخ يلزم الفلاحين بكتابة السندات، التي تثبت الدين عليهم لمصلحتهم. وتشير إحدى الوثائق إلى عتب الخوري يواكيم وداعى على أحد مشايخ عماطور في رسالة^(٢٧) بعث بها إليه مورخه في ١٩ آذار ١٨٤٠ وذلك لإمتناعه على تسليم مكاري دير الراهبات، السند الذي يثبت الدين على الخوري المذكور، علماً أن قيمة السند سبق أن دفعت بعد ثلاثة أيام من استدانته.

إن سندات الدين التي وقعها الشركاء، تفسر عدم تمكنهم من دفع الديون التي كانت مترتبة عليهم، والمتمثلة في بدلات الضمان والميري وتؤكد إحدى وثائق سنة ١٨٦٣، أن المبالغ التي استحققت للشيخ محمد خالد أبو شقرا بذمة الفلاحين بلغت (١٩١٠) قروش، ويظهر أن الأهالي كانوا يماطلون في دفع الدين، وتشير إحدى الوثائق إلى أن أحد مشايخ عماطور كان تقدم بشكوى إلى إحدى الجهات الرسمية في التصرفية يدعى فيها على أهالي مزرعة وادي الليمون: صليبا الخوراني - يوسف روكز - عساف كرم وأخوه، والبعض من أهالي المجيدل: يوسف مسعد وابن عمه ياغي، وأهالي طنبوريت: جرجس أسعد مخول، وابن عمه يوسف أسعد. ويروي الشيخ

المذكور حادثة تعرضه للضرب^(٣٠) في وادي الليمون أثناء قيامه بقبض قيمة السندات العائدة له، واللافت في هذا الموضوع أن شكوى مماثلة سبق وقدمها المدعي بنفس الموضوع ولكنها لم تعالج ولم يتخذ بشأنها أي إجراء قانوني.

هذه الشكوى تختصر الواقع الذي وصل إليه مشايخ عماطور وما عانوه بعد أحداث ١٨٦٠، وتحديدًا خلال عهد المتصرفين. هذا الواقع لا يمكن حصره ضمن مساحة إقليم التفاح فقط، بل كان يطال معظم القرى التي تتشابه مع هذا الإقليم في تاريخه العلاقة بين أصحاب العهدة والفلاحين وبالتالي ردات الفعل التي تجلت بعد إلغاء نظام الالتزام، ويمكن القول إن مثل هذه الحوادث كانت تجري تحت عين السلطات المدنية والعسكرية كافة بدءًا بمختار القرية وانتهاءً بالمتصرف علماً أنه وبالرغم من عدم وجود وثائق تشير إلى إحالة مثل هذه القضايا على المراجع القضائية في جزين، إلا أنه لدينا نموذج من سجل المحاكمات في محكمة جزاء دير القمر يثبت أن حوادث مماثلة قد أحيل المعنيون بها إلى المحاكمة.

ج-التراعات على حدود الملكيات العقارية:

شكلت قضية التراعات على حدود الملكيات العقارية في إقليم التفاح، الشغل الشاغل لمحكمة جزين البدائية، وبالرغم من أن أعمال المساحة لقضاء جزين كانت قد انتهت سنة ١٨٦٤^(٣١) إلا أن تجاوزات حصلت بعد ذلك أدت إلى تحوير في حدود بعض الملكيات العائدة للمشايخ الدروز. وكان الأهالي في إقليم التفاح، يعززون حدود ملكياتهم بوضع أحجار يرسم عليها إشارة الصليب، للدلالة على أن هذه الملكيات تعود للمسيحيين، ولكن هذا التصرف كان يحمل معه مخالفات في تعيين الحدود، وربما كان تجاوزاً للمساحة المسجلة والمرقمة من قبل متصرفية جبل لبنان، ولا بد من الإشارة، أنه بموجب التعليمات التي صدرت عن المتصرف، فإن كل قطعة أرض مسحوة كان يعطى لها رقماً، لتمييزها عن غيرها وبيان موقعها وحدودها، ولكن هذه الممارسة القانونية، لم تبعد طمع بعض الأهالي، فكان يغير معالم الحدود، أو يتلفها كي

تضيع، وغالباً ما كانت المساحة على وجه التقدير والضمانة الوحيدة لبقائها هي الإشارة إلى الحدود على محاذاتها.

إن إهمال المشايخ الدروز للملكياتهم، جعل الشركاء يرسمون لها الحدود التي تتوافق مع حاجاتهم، أو ترضي جشعهم، ولا سيما إن كان هؤلاء الشركاء قد سبق لهم وتصرفوا بأرض تناحها.

لقد فوجئ كثير من المشايخ المتصرفين بملكيات عقارية في إقليم التفاح بعد انقطاع دام سنوات بأن ملكياتهم تحجمت، وكأن هناك عمليات قضم مدروسة، كان يقوم بها الأهالي، طمعاً بزيادة مساحات ملكياتهم. بالمقابل كان بعض المتصرفين بالأرض من المشايخ يعمد إلى بيع ملكياته، بشكل سري ودون علم أحد من أهالي عماطور، وكان البيع يتم إلى الشركاء، وكان الأبناء والأحفاد يفاجأون بأن الأرض التي اعتقدوا أنها من ضمن الميراث ليست لهم، وكان المالك الطارئ لا يملك حجة البيع التي تؤكد انتقال الملكية إليه^(٣٢)، لذلك كانت الدعوى تقام لأن الانتقال كان قد تم بطريقة "الاستيلاء" أو وضع اليد، بحسب زعم المدعي.

كان معظم المشايخ الدروز قد أبتعد فعلاً عن ملكياته العقارية في إقليم التفاح نتيجة الواقع السياسي الذي وصل إليه بشكل عام من كان صاحب عهدة فريارة الشيخ إلى إحدى القرى التي كانت فيها أراضيها، كانت تقابل بالفتور بعد أن كان يستقبل بالتكريم والترحاب والزغاريد، هذا الواقع أيضاً ابعث المشايخ عن ملكياتهم وأدى إلى وضع اليد على أجزاء منها مما كان موضوع شكاوى رفعت إلى محكمة جزين.

لقد عرضت عدة قضايا على محكمة جزين تتعلق بتعديلات على الحدود، إلا أن المحكمة المذكورة وفي إطار الإثبات التي كانت تتوخاها، كانت تطلب من المدعي والمدعى عليه، أن يسمي كل منهما شخصاً "موثقاً" يعرف بحدود الملكية المتنازع عليها، وبعد ذلك كانت المحكمة تكلف هذين الشخصين الكشف ووضع حد فاصل بين ملكيتي المتداعين.

د- تراجع ملكيات الدروز والدعاوى بشأنها:

بالإضافة إلى التزاعات على الملكيات العقارية ونتائجها يمكن القول، إن الفترة الفاصلة بين سنتي ١٨٦٥ و ١٨٧٥، كانت قد شهدت حركة بيع لافتة ، بدليل أن الشيخ محمد خالد أبو شقرا كان يملك مع أخويه ووالدته ٥٧ درهماً "بالشراكة في وادي الليمون"^(٣٤) ، وتشير إحدى الوثائق إلى تراجع هذه الملكيات بحيث أصبحت ٣٣ درهماً وثمانية قرايط^(٣٥)، خلال الفترة المنوه بها أعلاه . من جهة ثانية فإنه من أصل ٣٣ درهماً وثمانية قرايط كان هناك ١١ درهماً و ١٢ قيراطاً و ٦ حبات موضوع دعوى مع الشركاء ، أي ما نسبته تقريباً "ثلث الملكيات العائدة لأولاد خالد نصار أبو شقرا ووالدته"، إذاً خلال عشر سنوات تقريباً باع أولاد خالد نصار ما مساحته ٢٢ درهماً، أما الباقي فكان موضوع نزاع مع الموارنة ، علماً أن هؤلاء كانوا يملكون فقط درهين وأربعة عشر قيراطاً، في حين أن أولاد خالد أبو شقرا كانوا يعتبرون من كبار الملاكين في إقليم التفاح، وهذا يوضح أن التزاعات لم تكن على ملكيات مستقلة بل على ملكيات الشراكة.

١- وضع اليد على الأرض:

خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أصبحت الملكيات العقارية في إقليم التفاح عبئاً على أصحابها الدروز ، وذلك بسبب عدم إمكانية التواجد فيها ، بشكل يؤمن مراقبتها والحفاظ على حصصهم من الإنتاج ، وكان بعض أهالي إقليم التفاح لا يعدمون وسيلة إلا اعتمدوها للتهرب من تقديم المحاصيل الزراعية إلى أصحاب الملكيات ، كما وإن البعض قام بمصادرة ملكيات الدروز ، وذلك إما بغرسها بالنصب لإثبات تملكها ، وإما بالبناء عليها ، ويمكن القول إنه خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، لم تعد هناك من ملكية ضمن المناطق السكنية إلا وأصبحت ملكاً لأهالي الإقليم كل ضمن قريته ، إما بالطرق الشرعية وإما بطريقة وضع اليد عليها ، ولم يبق من هذه الملكيات إلا ما هو بعيد عن القرى ، وبالرغم من

وجود تشريعات تحظر التعدييات على الأموال غير المنقولة . إلا أن المشكلة الكبرى كانت تكمن في إنحكام الملكيات بالشيوع ، وهذا ما أدى إلى اجتثاثها دون إمكانية تدخل القضاء بشأنها ، هذا الواقع كان يضطر المالكين الدروز تحت وطأة الضغط عليهم ، إلى إجراء مصالحات قسرية مع أهالي قرى إقليم التفاح ، لقاء أثمان تدفع إلى المالكين وهذه الأثمان لم تكن تشكل ربع القيمة الحقيقية للأرض .

هذا وقد تنبّهت المرجعيات العثمانية، لهذه المشكلة لكن في وقت متأخر، وذلك بإصدارها "قانون تقسيم الأموال المشتركة غير المنقولة" سنة ١٩١٠، فهذا القانون وإن كان قد طبق على ملكيات الشراكة، إلا أن معظم هذه الملكيات كان قد انتقل إلى المسيحيين.

٢-ثانية الضريبة:

شكلت ثنائية الضريبة أحد أسباب خروج الدروز من إقليم التفاح، فبعد أن كان تحصيل الميري من مهمة المشايخ أصحاب العهديات، أصبح من مهمة السلطات المحلية في القرية، وكان المشايخ الدروز، يعجزون في بعض الأحيان عن دفع ضريبتين واحدة عن ملكياتهم في إقليم التفاح وأخرى في عماطور، وتؤكد إحدى الوثائق أن الشيخ زين الدين (ملاك) لم يدفع مال الميري عن ملكياته في قرية جرنايا، مما دفع أحد المعنيين في هذه القرية إلى مطالبته، بالدفع ، لرفع عبء "ثلاثة ضابطية من جانب الحكومة السنية"^(٣٧) ولم تتوقف الضرائب عند هذا الحد ، إذا أن المالكين الدروز في إقليم التفاح كانوا مضطرين لدفع مال كروسة - صيدا^(٣٨) وطريق عربات المختارة^(٣٩) ومال كروسة بيت الدين^(٤٠) ومال "جسر باتر"^(٤١)، لذلك فإن هذا الواقع الضريبي فرض على المشايخ في إقليم التفاح التخلص من ملكياتهم بعد أن شكلت سببا في إرهابهم بالضرائب.

٣-الشركاء الدائنون:

لقد شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر عملية تحول معظم الملكيات العقارية في إقليم التفاح من العائلات الأربع في عماطور الى المسيحيين الذين أصبحوا

أصحاب الأرض بطريقة شرائها أو ارتهاها أو وضع اليد عليها ، ولم يعد هناك من ملكيات سوى تلك التي تشكل الامتداد الخراجي لهذه القرى وتشير المعلومات التي نقلها أحفاد أصحاب الملكيات ، بأن معظم هذه الملكيات ، قد بيعت في أواخر القرن التاسع عشر ولم يبق لأصحابها موطئ قدم في الإقليم ولكن الأراضي التي حافظ عليها مالكوها أستمر التعامل فيها بطريقة الشراكة أو المساقاة أو الضمان ، ولكن نتاج هذه الأراضي ، كان لا يغطي ما ينفقه مالكوها في إطار إعادة ترتيب واقعهم الاجتماعي . وكذلك في إطار العمل السياسي كمفاتيح انتخابية في جناحي الطائفة السياسي المتمثلين بالحزبين اليزيكي والجنبلاتي . إذ أن معظم النافذين في عماطور كانوا قد أصبحوا في أوائل القرن العشرين خوليين أو وكلاء أو أمناء لدى آل جنبلات ، وهذا الواقع الجديد كان يراكم الدين عليهم^(٢٢)، بالرغم من المدخول المحترم لكل منهم ، وذلك نتيجة الممارسات التنافسية فيما بينهم ، وفي هذا الموضوع تشير وثائق^(٢٣) مطلع القرن العشرين إلى دين ترتب على أحد المشايخ حيث بلغ ٧٧٠ قرشا" وكان الدين يؤجل من سنة إلى سنة حتى بيع ملكيته العقارية وتسديده .

٤-الحجز على الملكيات العقارية:

إن الدين الذي كان يترتب على بعض مشايخ عماطور لصالح الشركاء في إقليم التفاح كانت الغاية منه إطالة بقاء ملكياتهم في الإقليم. إلا أن الظروف السياسية التي مر بها لبنان منذ سنة ١٩١٨ وحتى سنة ١٩٤٣ والتي كانت نتيجة طبيعية للاحتلال الفرنسي حركت القضاء وسرّعت عمله، وبالتالي شجعت الأفراد والجماعات إلى الإحتكام إليه وكانت المرجعيات الفرنسية تشدد على وجوب البت بالقضايا المعروضة على المحاكم بالسرعة المتوخاة، وقد أدى هذا الوضع إلى الإحتكام إلى القانون ولا سيما في قضايا الدين والرهن، وفي هذا الإطار، تذكر الجرائد الرسمية لعامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ عدة قرارات حجز على الملكيات العقارية العائدة لبعض أهالي عماطور وكذلك أحكام مختلفة حول الإلزام بدفع الدين، ومن بين هذه القرارات:

- قرار حجز على أملاك داود سليمان أبو شقرا لاستيفاء دين بقيمة أربعين ألف قرش لصالح رشيد بك مزهر^(٤٤).

- قرار حجز على أملاك خزنة وأمنة وحفيظة وعموم ورثة سليمان ناصيف عبد الصمد وفاء لدين الخواجا يوسف الحاج يعقوب من برقي^(٤٥).

- حكم بإلزام سعيد ملحم عبد الصمد دفع مبلغ ٨٨٢٠ قرش لصالح الشيخ فريد جنبلاط، من عين قني^(٤٦).

- حكم بإلزام محمود سليمان نجم أبو شقرا دفع مبلغ ٢١٢٥ لصالح حسن بك أبو شقرا^(٤٧).

هـ- العودة إلى عماطور:

خرج إقليم التفاح من عهدة مشايخ عماطور، بعد التصرف بملكياته قرابة الأربعمئة سنة أي حتى سنة ١٩٥٠، إذ أن بعض الملكيات العقارية كانت لم تزال جارية بملكية مشايخ عماطور، إلا أنها كانت ضئيلة جداً ولا يمكن أن تشكل محوراً في الملكيات العقارية^(٤٨)، وكان الذين باعوا ملكياتهم قد استفادوا من أثمانها في شراء أراضي في عماطور خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٤ وتشير الوثائق لدينا إلى شراء أراضي بما قيمته سبعة وسبعين ألف قرش، ولكن هذه الملكيات كانت متناثرة ضمن خراج عماطور، وقد تم شراؤها من أناس لم يكونوا يملكون القوت لعيالهم، وقد أدى الواقع الاقتصادي هؤلاء، ولا سيما خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى إلى ترك عماطور والهجرة إلى أميركا أو التروح إلى حوران أو الأردن.

إستنتاج

لم يكن تحول الملكيات العقارية في بلاد جزين وإقليم التفاح من الفئات الاجتماعية ، التي تشكلت منها المؤسسة الإقطاعية إلى القطاع الفلاحي ، حدثاً " مفاجئاً " ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عاملي الفقه الإسلامي ، والتشريع العثماني في إطار الزمن الذي تتواكب ضمنه الأحداث التاريخية ، وحتى العقد الثاني من القرن التاسع عشر لم يتعرض جبل لبنان لحرب أهلية أدت إلى تبدل في مواقع الجماعات التي تولف مجتمع جبل لبنان ، بمعنى أنه لم يحصل فجأة سيطرة ديموغرافية واقتصادية تبديل ملامح الجبل . بل كان هناك تطور سكاني واقتصادي . بدأ يأخذ إمتداداته منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وكان هذا التطور يتركز بشكل أساسي إلى الفقه الإسلامي الذي أجاز تملك المسيحيين وإشراكهم بالمبادلات النفعية ، باعتبارهم من رعايا السلطنة العثمانية ، علماً أن بعض الفقهاء كان لا يشجع على الشراكة مع الذميين ، لسبب أن الذمي لا يهتدي إلى الجائز من العقود (كتاب البيوع) .

في ظل هذا المناخ من الحرية الاقتصادية ، أشرك الدرّوز المسيحيين في الأرض . في وقت كانت السيطرة السياسية العثمانية تجدد مبرر استمرارها وتفوقها . في إطار المؤسسة الاقتصادية الإقطاعية ، التي كانت تؤمن لها الريع العقاري ، مع تبعية حادة في الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية وكان لابد للشراكة أن تنتهي يوماً " في ظل المحاولات الحثيثة لتفكيك الدولة العثمانية وإخراجها من المشرق العربي . وقد أدى تحديث القوانين العثمانية ، وتطعيمها بنصوص من التشريعات الأوروبية ولا سيما الفرنسية منها ، إلى نوع من الحرية على صعيد المبادلات العقارية وقد أمنت هذه النصوص ، حقوق الملكية للمسيحيين بعد أن كانت مغمورة ، نتيجة التسلط الذي مارسه الملتزمون في الإطارين الجبائي والاجتماعي .

إن الأوضاع السياسية التي كانت تسود جبل لبنان نقلت البدائل الخارجية إلى النمط الإنتاجي المتوسطي ، وقد توافقت هذه الأوضاع ، مع وضع القوانين العقارية

موضع التنفيذ ، بحيث أن استقلال المسيحيين العقاري ، عن شركائهم ، الدروز ، أصبح مسألة قانونية في مفهوم السلطات العثمانية ، وقضية عقارية سياسية في مفهوم الجماعات الطائفية ، وقد جاءت أحداث ١٨٤٥ لتعزز مقولة حتمية الطلاق الاقتصادي العقاري بين المؤسسة الإقطاعية والجماعات المسيحية انطلاقاً من عمق المشكلة الطائفية التي كان للجانب الاقتصادي أثر فيها، ومع أن التشريعات العثمانية كانت تحاول الحد من الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين رعايا جبل لبنان إلا أن التعسفي الحاد في مسألة التمايز بين المسيحيين والدروز من قبل التشكيلات الإقطاعية ، أدى إلى انفجارات عسكرية ، كان من الصعب معها إعادة . الزمن إلى الوراء . وقد شكل نظام المتصرفين . منعطفاً "مصرياً" في جبل لبنان ولا سيما لجهة إلغاء نظام الالتزام واستيعاب مكوناته من خلال إدارات المتصرفية .

مع بداية عهد المتصرفين بدأت تظهر ملكيات عقارية واسعة للمسيحيين في بلاد حزين وإقليم التفاح وإن كانت محكومة بالشيوع إلا أنها أحيطت برعاية المؤسسة الشرعية ، فأكتسبت حقوقها من القوانين التي كانت تتلاحق على مدى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بما يؤمن استقرار الوضع الاقتصادي العقاري ، وبذلك وجد المشايخ الدروز أنفسهم وجهاً "لوجه مع القضاء، في نزاعات عقارية مع المسيحيين ، علماً" إن الأجهزة القضائية لم تبذل الجهود اللازمة في سبيل حسم هذه النزاعات لذلك فإن معظم القضايا العقارية التي عرضت على مجلس المحاكمة في حزين ومن بعده محكمة حزين ، كانت تجد حلولها خارج قاعة المحكمة ، وذلك في إطار التوافق على حسم النزاعات . هذا وقد تعرضت البقية الباقية من الملكيات العقارية إلى الاجتزاء وذلك بضم أقسام منها إلى ملكيات المسيحيين ، في غياب أصحابها ، وكانت كل المراجعات بشأنها تذهب أدراج الرياح مما أوجد حالة من الهيمنة في إقليم التفاح ، خرج على أثرها الدروز من هذا الإقليم وقاض اليمين بعد أن تراكمت عليهم الديون ، التي أدى استنفاحها إلى إلقاء الحجز على بعض ملكياتهم في عماطور.

هوامش الفصل السادس

تحول الملكيات العقارية إلى المسيحيين

- ١- وثيقة رقم ١٠٩
- ٢- صدر سنة ١٧٥٧
- ٣- صدر سنة ١٨٧٦ مجموعة القوانين العثمانية الجزء الثالث ص ١٣
- ٤- صدر سنة ١٩١١ مجموعة القوانين العثمانية الجزء الثالث ص ٩٤
- ٥- صدر سنة ١٩١٢ مجموعة القوانين العثمانية الجزء الثالث ص ١١١
- ٦- صدر سنة ١٩١٢ مجموعة القوانين العثمانية الجزء الثالث ص ١٣٣
- ٧- صدر سنة ١٩١٠ مجموعة القوانين العثمانية الجزء الثالث ص ١٨٢
- ٨- وثيقة رقم ١١٨
- ٩- وصية الشيخ ناصيف أبو شقرا
- ١٠- أبو عز الدين، مرجع سابق الجزء الأول ص ٧٥ و ٧٦
- ١١- وثيقة رقم ١١٩
- ١٢- وثيقة رقم ١٢٠
- ١٣- وثيقة رقم ١٢١
- ١٤- وثيقة رقم ١٢٢
- ١٥- وثيقة رقم ١٢٣
- ١٦- عارف أبو شقرا، مرجع سابق ص ١٥
- ١٧- عارف أبو شقرا، مرجع سابق ص ١٦
- ١٨- وثيقة رقم ١٢٤
- ١٩- دومينيك شوقالي، مرجع سابق ص ٣١١
- ٢٠- وثيقة رقم ١٢٥
- ٢١- هناك روايات كثيرة حول الممارسات التي قام بها المشايخ ضد الفلاحين ولكن اختصاراً، نكفي بنقل الرواية التالية: "كان أحد المشايخ من عماطور يشرف على بعض الفعلة في أرضه الكاتنة في مزرعة لبعاء. وكان يراقب هؤلاء من أعلى قطعة الأرض، مستوياً على (طراحة) ومتمكناً على مخدة في ظل شجيرة مستديان، عطش الشيخ فتادى أحد الفعلة، بأن يأتي بإبريق الماء، فاعتقد الفاعل أن الإبريق بعيد عنه، وعندما وصل حيث يستريح الشيخ، فوحى بأن الإبريق إلى جانب، يبعد عنه قرابة الذراع، أعطاه الإبريق فشرب، عندها قال له الفاعل يا شيخنا هيباً وعافية... ولكن أتعديني من أسفل (الثقة) إلى هنا كي أعطيك الإبريق، لم

يكذ ينتهي من كلامه، حتى رفع الشيخ رأسه وبصق بروحه الفاعل، فاستقرت البصقة على جبينه. عاد
الفاعل إلى حيث يعمل والشيخ يراقبه، فراه يجلس القرفصاء ويمسح البصقة عن جبينه.

٢٢- وثيقة رقم ١٢٦

٢٣- وثيقة رقم ١٢٧

٢٤- ورد في المادة الخامسة من بروتوكول ١٨٦١ ما يلي:

"تقسم النواحي إلى جماعات، تتألف من خمس مئة رجل على الأقل ويكون في كل ناحية عامل يعينه المتصرف
بإمضاء مدير المديرية" وقد عدلت هذه المادة في بروتوكول ١٨٦٤، بحيث استبدل اسم "العامل" بالأمور،
يراجع أمد رستم، لبنان في عهد المتصرفين ص ٣٦ و ٥٨.

٢٥- وثيقة رقم ١٢٨

٢٦- وثيقة رقم ١٢٦ و ١٣٠

٢٧- المجلس القضائي الابتدائي كان معتمداً بموجب بروتوكول ١٨٦١، عملاً بالمادة السابقة منه، وقد أُلغِيَ
بموجب بروتوكول ١٨٦٤، وحل محله محكمة درجة أولى (محكمة بداية) يراجع أمد رستم، لبنان في عهد
المتصرفين مرجع سابق ص ٣٦ و ٣٧.

٢٨- وثيقة رقم ١٣١

٢٩- وثيقة رقم ١٣٢

٣٠- وثيقة رقم ١٣٣

٣١- وثيقة رقم ٤١

٣٢- وثيقة رقم ١٢٧

٣٣- وثيقة رقم ١٣١

٣٤- وثيقة رقم ١٣٤

٣٥- وثيقة رقم ١٣٥

٣٦- وثيقة رقم ١٣٦

٣٧- وثيقة رقم ١٣٧

٣٨- وثيقة رقم ١٣٨

٣٩- وثيقة رقم ١٣٩

٤٠- وثيقة رقم ١٤٠

٤١- وثيقة رقم ١٤١

٤٢- وثيقة رقم ١٤٢

٤٣- استندنا في مسألة الدين الذي كان مترتباً على أحد المشايخ، إلى عدة سندات، وعلى مدى ثلاث سنوات
تراجع الوثيقة رقم ١٤١ التي اعتمدناه كأ نموذج.

- ٤٤- جريدة رسمية سنة ١٩٢٧ عدد ٢٠٩٥ ص ٢
- ٤٥- جريدة رسمية سنة ١٩٢٨ عدد ٢١٤٤ ص ٦
- ٤٦- جريدة رسمية سنة ١٩٢٨ عدد ٢١٦٧٧ ص ٦
- ٤٧- جريدة رسمية سنة ١٩٢٨ عدد ٢١٩٦ ص ٤
- ٤٨- خلال الثمانينات من هذا القرن بيعت آخر ملكية عقارية لأهالي عماطور في قرية الحصانية.

فهرس الملاحق

رقم الملحق	موضوعه
١	جدول بالملكيات العقارية المسجلة في دفتر مساحة عماطور العائدة لسنة ١٨٤٩ والكاتبة ضمن مرج سري وضواحي جزين. وبعض مزارع إقليم النضاح، مع بيان إسم المتصرف لها وإسم الشريك.
٢	جدول بالمواقع التي كانت ضمن خراج عماطور في إقليمي سري وجزين وبعض إقليم النضاح سنة ١٨٤٩.
٣	جدول بمراهم مزرعة الحورانية /خرج عماطور/ وفقاً لتوزيعها على بعض القرى والطوائف.
٤	جدول بملكيات الأمراء الشهابيين والمشايخ آل جبلاط في بعض مناطق إقليمي جزين وسري.
٥	جدول بملكيات آل جبلاط وآل شهاب في إقليمي سري وجزين والتي كانت بالشاركة مع الفلاحين والعامة.
٦	جدول تطور المساحة في عماطور ما بين ١٨٤٩ و ١٨٦٩.
٧	جدول بأوقات دفع الميري وفقاً لأشهر السنين الهجرية والميلادية.
٨	جدول يبين المرة التي كانت مترتبة على المشايخ في مزرعة جسنابا خلال عامي ١٨٥٦ و ١٨٥٨ و ١٨٦٠ وفق دراهم المساحة التي كان يتصرف بها كل مكلف.
٩	جدول يبين قيمة الميري المقروضة على دراهم المساحة المتصرف بها من قبل الفلاحين الشركاء في مزرعة جسنابا خلال سنة ١٨٥٧. والنسبة المتوية لكل منها.
١٠	جدول بعمليات البيع والشراء والرهن والهبة في إقليم النضاح بين سنة ١٨١١ وسنة ١٨٩٣.

ملحق رقم (١)

جدول بالملكيات العقارية المسجلة في دفتر مساحة عماطور العائد لسنة ١٨٤٩، والكانسة ضمن مرج بسري وضواحي جزين وبعض مزارع إقليم التفاح مع بيان اسم المتصرف بها واسم الشريك.

اسم المتصرف	البلدة	اخلة المتصرف بها	عدد الفراهم	إسم الشريك في الأرض
عطية ابن إلياس منصور	عماطور	قمر باتر	< ٤	
أولاد بونس هاد علي وأخيه فارس	عماطور	قمر باتر	< ١	
لمود منصور	عماطور	"العودة"	< ٨	< ١: شركة سعيد جيلاط
محمود حسين محمود	عماطور	قمر باتر - البستان - العودة	< ١٥	
شاهين عبال منصور	عماطور	قمر باتر - العودة	< ٨	
ورقة سلوم لطيف	عماطور	قمر باتر - العودة	٢٢	
أولاد خالد نصار	عماطور	قمر باتر	< ٤	
أحمد حسن بالنصر	عماطور	عين الشعرة	٤	
الشيخ بو محمد حسين سلمان	عماطور	عين الشعرة - عودة الشسق - بستان الجسر - برقة-ضيدون	٢١٤	
... حرمة بودعيس...	عماطور	عين الشعرة	١٢	
خلوات الحمد	عماطور	عين الشعرة - حد الجسر	١٨	
شاهين مرعي	عماطور	عين الشعرة - برقة	١٧	
محول جبران	عماطور	عين الشعرة	٣	
ولده فارس	عماطور	عين الشعرة	٣	
نصر الدين بو جابر	عماطور	قمر باتر - جل الحمايري	< ٨	
مصطفى ذبيان وأخوته	عماطور	قمر باتر - البستاني	٦١	
بو نعمة بونس	عماطور	قمر باتر	٥	
خليل ابن حنا ابو دعد	عماطور	قمر باتر	٥	
خليل ابن بو عباس خالد	عماطور	قمر باتر	٣	
فهد ابن كتمان معضاد	عماطور	قمر باتر - البستان	٥	
بونس بو حرمة وأخيه وهبة	عماطور	قمر باتر - سهم لرجوم	< ١١	
حسن بو خير	عماطور	قمر باتر - جل الرغيس برقة	٢٦	

حمين ابن بشير كليب	عماطور	قر باتر - عين الشعرة	< ٣١
أولاد حسين سيد أحمد /وقف المجلس	عماطور	قر باتر - الدقيقة وادي بحين	ث ٣٣
أحمد سليمان نجم	عماطور	عين الشعرة - الدقيقة العودة	و ٣٣
حرمة المرحوم ناصر	عماطور	برقة - ظهر الدير	≤ ١٤
أحمد سليمان /وقف المجلس	عماطور	عين الشعرة - وادي بحين	≤ ٥
ناصر سيد أحمد /وقف المجلس	عماطور	عين الشعرة - وادي بحين	≤ ٣
العلج بو دعيس	عماطور	عين الشعرة وادي بحين	٤٠
مخول مسمعان	عماطور	عين الشعرة	٥
حنا طنوس	عماطور	عين الشعرة	١٠
اسطفان واكين	عماطور	عين الشعرة	٣
مرحال سليمان	عماطور	عين الشعرة - الرملة	١٥
حسين يوسف أحمد	عماطور	عين الشعرة - البستان - الدقيقة - التصونية	< ٣٧
حسن ابن بشير أسعد	عماطور	عين الشعرة	٩
عساف طوبيا وأخيه يونس	عماطور	العوامية	<
بو دعيس ابن قاسم حسين	عماطور	عين الشعرة	≤ ١
حسين ابن يوسف نصر الدين	عماطور	عين الشعرة - الدقيقة التصونية	≤ ١٣
عبد الله يونس بو رعد	عماطور	عين الشعرة	١٦
أحمد ابن يوسف ابن برج	عماطور	عين القدير - بستان العوامية	٣٥
حسين كيوان	عماطور	العوامية	٤
شاهين عساف بالعل	عماطور	قاطع النهر - قدام المفنارة - دائرة الحمارة	ث ١١
عمود وهبة	عماطور	دائرة الرغيس - برقة السلم	< ١٤
وهبة ابن قاسم فرمند	عماطور	قاطع النهر - البستان - قر باتر	١٠ \
عبد ابن شجلي صنديد	عماطور	قر باتر	٦
حسين ابن عمود عزاعة	عماطور	قر باتر	٦
برجاس و ولده	عماطور	قر باتر	< ٩
قاسم سليم	عماطور	الشق البستان	و ٧
بو حسين شاهين محمد	عماطور	الشق	\ ٢
أخيه سليمان	عماطور	الشق - المخورة الرملة	≤ ٢

عني ابن بو عني سلهب	عماطور	الشنق - السوداء - درارة معضاد - خفاشة	≤ ٥٣	دروهم واحد مشترك جناب أولاد الشيخ بشو - ست دراهم شراكة جناب الشايف - درهم شراكة جنابهم النصف
صقر شاهين	عماطور	الشنق - البستان - درارة الرنجس	< ١٣	
شرف الدين بو محمد	عماطور	الشنق	< ٧	دروهم ونصف لقاء الحارة : فوت حريش وعان ليمون مختلف شراكة جنابهم
عابد ازرافل	عماطور	الشنق - حالة	\ ١	
سليمان حمود	عماطور	الشنق	١	
علي بو يزيك	عماطور	الشنق - جل حمود - برنه الفاغمة - صيدون	< ١٤٧	أربعة دراهم ونصف شركة يوسف استفان لي برنه
زين بنت شاهين معود	عماطور	تحت المغارة - العراية	٣	
محمود نصر الله	عماطور	تحت المغارة	٦	
أحمد حسين	عماطور	تحت المغارة	< ٢	
أولاد قاسم حسين	عماطور	تحت المغارة	٢	
نصار بو شيلي	عماطور	تحت المغارة	٥	
اسماعيل ابن حسين بو خير	عماطور	قدام المقارة - التصونية - رأس الجندف	ث ١١ ≤	
حسن ابن بو نوفل	عماطور	حد الجسر - حرف الدقيق	< ٢٧	
سليمان بو دعييس	عماطور	جل محسن - الشراقية - عودة شكر - صيدون	٥٧	نصف درهم في الشراقية : شركة محمد ناصر
يوسف جمل	عماطور	عودة نفاس - الشراقية - صيدون - حرف أم شاهين	\ ٣٥	
عباس بو فندي	عماطور	تحت المغارة	٤	
أولاد سعد عاف	عماطور	الفاغمة (برنه)	< ١٤	
مياسة حرمة عباس بو عدرة	عماطور	حد بيت محمود قيس العراية	٢٤	
يوسف ابن حسين قنديل	عماطور	العودة - البستان - حالة	< ١٠	
علي سليمان جمل	عماطور	الجندف	١٦	
حسن فيصل	عماطور	حد الشراقية - الشراقية	١٤	
أحمد علي	عماطور	الدقيقة - البستان - فر خماس برنه	١٠٥	
حسن شروف وأخيه علي	عماطور	الدقيقة - البستان - فر خماس برنه	< ٢٥	
أحمد شروف	عماطور	المخورة - البستان برنه	١٤	

المشايع بيت حمدان	عماطور	الدقيقة البساتين	١٠	درهم في الدقيقة : شركة أولاد اسمعيل حمود
ابن يوسف حمود	بغفران	الدقيقة - البساتين	١ <	
حمود حيدر	عماطور	الدقيقة	٣	
أبو حسين نجم شمس	عماطور	الدقيقة - البساتين	٣١ <	
قاسم معروف	عماطور	فهر شماس - الفانمية (برقة)	١٦	
عودة الحواجبا عيسى من صيدا	صيدا	الدقيقة - حقة - زاوديا	٥٤	
رهبان دير مشموشة	مشموشة	زاوديا-جل ناشي-شقاديف- ريجات-الفانمية (برقة)	٥٨٢ <	الجزيرة على فهر شماس-الجديدة على فهر شماس
بو دعيس سليم	عين فني	وادي بختين - الحوارانية	٣ و	
مدرسة مشموشة	مشموشة	جل ناشي	١٣٠	
محمد ناشي	عماطور	وادي بختين	١٦ <	
محمود ابن حسين صالح وأخيه	عماطور	وادي بختين - درجة المقررة	٢	
بو عباس نعمان	عماطور	وادي بختين - الرملة	٤	
نجم محمد	عماطور	وادي بختين - الرملة	١٣ <	
محمد إسماعيل عاد	عماطور	وادي بختين - جل البيض - حلا	٤	
حمود رفاعة	عماطور	وادي بختين - جل البيض	٣	
كنج صاهر	عماطور	الدقيقة - كارجودان - الرملة	١ <	
محمود بونس	عماطور	البساتين - الرملة	١٣ <	
قاييل خطار	عماطور	وادي بختين - البساتين	٨ <	
بو حسن ابن شيلي بو صعب	عماطور	البساتين	٥	
أولاد محمد شاهين	عماطور	البساتين	١ <	
ورقة قاسم بشر	عماطور	البساتين - الرملة	٦ <	
جناب الشيخ محمود جنبلاط		البساتين - جل الطنب	٢٢	
سليمان الحكيم	عين فني	مسيل	٢	
علي بو ذبيان	عماطور	البساتين	٣٥	
بو علي حمود	عماطور	البساتين - برقة - الفانمية - كروم الفانمية - الرغمية	٧٣	
غضبان كتمان	عماطور	البساتين	٧	
أخيه بو سعدي	عماطور	البساتين	٧	
سليمان تاج الدين	بغفران	الدوار - ريجات	٦٦	

ناصر فيص	عماطور	البتان - الدوارة - العودة - الرملة	٤٣	
إسماعيل كنان	عماطور	رملة ضاهر مرعي - الرابية - المسيل	١٣	
أولاد حسين وراك	عماطور	رملة ضاهر مرعي	١	
ناصر نجم	عماطور	العودة - حالا - البتان - جل الشامة	< ٣٥	
أولاد يوسف قاسم	عماطور	حالا	٢	
أولاد علي صاخ	عماطور	البتان - حالا	٢	
أولاد قاسم الوبي	عماطور	حالا	٣	
بو علي نعمان	عماطور	البتان - المقليل - ريف -و ضاهر	\ ٢٢	
ورقة أسعد فرند	عماطور	جل الطيب - جل الشامة	< ٢٢	
غطوس طويا	عماطور	الرملة - ريف ضاهر	< ٢٤	
بنات يوسف بو علي	عماطور	البتان	< ٥	
حمد ضاهر بالمع	عماطور	البتان - (كسار) - جودان - الزورة	< ١٣	
ورقة شاهين محمد شديد	عماطور	البتان - الجورة - الرملة	٢٢	
بشير حسن مفضل	عماطور	الجل تحت بيت عوكر	٣	
قاسم بو يزيك	عماطور	جل جودان - الرملة	< ٥	
حرمة إسماعيل أحمد	عماطور	الرملة	٤	
حرمة محمود أحمد	عماطور	الرملة	٦	
الشيخ قاسم حصن الدين	عماطور	الرملة	و ١١	ثمانية دراهم ونصف وللشيخ الدرهم: شراكة أحمد ناصر من عين في
أحمد ناصر	عين في	الرملة	و ٤	
حسن سليم	عين في	الرملة	٥	
علي ابن بو علي عوكر	عماطور	الدورة - الدوارة - الخندق - العودة	\ ١٧	
جناب الشيخ أسعد جبلاط		الخندق	\ ٣	
مصطفى بو خالد	عماطور	حرف الأرز - الرملة - القشنة	٢٠	
حسنة الشوف		الدورة	٣	

فاسم حمد	عماطور	الدورة	٣	
سليم فارس	عماطور	الشرقية	٣٦	
بدية بنت حمد ناصيف	عماطور	الشرقية - عردة - شكر	< ٦	
محمد ناصيف	عماطور	الشرقية - عردة شكر	١٠	نصف درهم : شركة سليمان بو دعيس
إسماعيل قديبه	(١)	الخورانية - العردة - جل الشربين	٣٣ ≤	
ورقة يوسف قديبه	(١)	نقية براهم - جل العاصمة	٣١ و	
ضاهر قمر جودية	(١)	مسيل	١	
حسين ابن علوم قديبه	(١)	الخورانية	٤	
حرمته نزهة ابنة أحمد	(١)	الخورانية - دوار المصغورية	< ٤١	نصف درهم : شركة الشيخ سعيد جيلاط
زينب بنت قديبه	(١)	الخورانية	١٧ و	
أولاد فارس مراد ملاك	(١)	فهر شماس	١	
بو حسين سليمان جودية	(١)	مسيل	١	
حسين جودية	(١)	مسيل	١	
أولاد بو غفل	مزرعة الشوف	استوريت (٢)	٣	
شاهين رزق	مزرعة الشوف	استوريت (٢)	< ٢	
حرمة حبة البعني	مزرعة الشوف	استوريت (٢)	٥	
يوسف علي بو كروم	مزرعة الشوف	الخورانية - البستان	و < ٩	نصف درهم ولثي الدرهم : شركة الشيخ سعيد جيلاط
صالح عز الدين	مزرعة الشوف	استوريت	٦	درهم : شركة الأمير مسعود (٣) كان خلال عام ١٨٨٤ مديراً لمبسر القصر سجل المحاكمات الجزائية دعوى رقم (٩) سنة ١٣٠٣ - ١٣٠٢
نجما عز الدين	مزرعة الشوف	استوريت	٥	شركة الأمير مسعود شهاب
ابن أخيه فاسم	مزرعة الشوف	استوريت	\	شركة الأمير مسعود شهاب
ورقة الست دلا جيلاط	مزرعة الشوف	استوريت	١١	
يوسف محمود	مزرعة الشوف	استوريت	١	
سعد عساف	مزرعة الشوف	استوريت	\	
يحيى إسماعيل	مزرعة الشوف	الخورانية	١٨	
علي يونس	مزرعة الشوف	استوريت	٢ \	
سليمان بو يوسف وابن أخيه	مزرعة الشوف	استوريت	<	
عطايا	مزرعة الشوف	استوريت	< ١	

أخيه صابر	مزرعة الشوف	استوريت	< ١	
وهبة بو علي	مزرعة الشوف	استوريت	١٦	
بو شهبان لطفة	مزرعة الشوف	الحورانية	١٢	
براهيم صهيون	مزرعة الشوف	استوريت	٧	
عبود زيدان	مزرعة الشوف	استوريت	<	
أولاد حيدر فهد	مزرعة الشوف	استوريت	٤	
بو علي أحمد رافع	مزرعة الشوف	استوريت	٢	
سلمان دعيكل	مزرعة الشوف	استوريت	٨	شراكة الأمير سعود
أحمد ابراهيم وأخيه	مزرعة الشوف	استوريت	١	
رهبان دير المخلص	مزرعة الشوف	استوريت - العودة في الحجية	٤٩	
نصار جريس	مزرعة الشوف	استوريت	٣	
ورقة ريشا	مزرعة الشوف	استوريت	١	
حنا أسعد	مزرعة الشوف	استوريت	حس درهم	
نصر الدين العرة	مزرعة الشوف	استوريت	١٦	
أخيه ناصيف	مزرعة الشوف	استوريت	٨	
شاهين علي العرة	مزرعة الشوف	استوريت	٢٩	
حنا لرحات	مزرعة الشوف	استوريت	<	
نصر الدين العرة	مزرعة الشوف	استوريت	<	
قاديه أسعد	الكحلونية	استوريت	١	
بو علي رافع	الكحلونية	استوريت - الحورانية	و ٢١	
بو محمد شهاباص	الكحلونية	المفرقة (الحورانية)	٥	
محمود مرشان	الكحلونية	الحورانية - رأس المزرعة - جل الشربين - العودة	٤٤	
رزق بو ابراهيم من المنقلة	المنقلة	الحورانية	٣٠	
شاهين كليب	بغفران	الحورانية	< ٧	
أولاد مراد كليب	بغفران	الحورانية	< ٢	
أولاد عبد النور	بغفران	الحورانية	\ ١	شراكة الشيخ سعيد جبلاط ثلث درهم
حبيب طراد	بغفران	الحورانية	٨	
إلياس اسطغان	بغفران	الحورانية	٢	
سلوم جمل	بغفران	الحورانية	١	

فارس يقضان ^(١)	بغفران	الحورانية	١ ≤	درهم : شركة الشيخ عطار والمثلث شفا الند ^(٢)
عازر لوند	بغفران	الحورانية	٧	
خالد منا	بغفران	الحورانية	١	
جرجس غطوس	بغفران	الحورانية	١	
أولاد لبس	بغفران	الحورانية	١ \	درهم : شركة جناب المشايخ ^(٣)
أولاد انطوان بو ناصيف	بغفران	الحورانية	٣	دلاهي : شركة جناب الشيخ عطار والمثلث شفا الند المثلث
أولاد سرحال	بغفران	الحورانية - استوريت	١٥ ≤ وو	ثلاث درهم : الائتلاف شركة نعيان بيت ^(٤) درهمين الاربع شركة جنابهم
نعمان فرنسي	بغفران	الحورانية	٥ وو	
أولاد محمد شاهين يقضان	بغفران	الحورانية	٢	
أحمد سلمان	بغفران	الحورانية	٢	
حسن يقضان	بغفران	الحورانية	١	
أولاد زين الدين يقضان	بغفران	الحورانية	٢	ربع درهم شركة الشيخ عطار والمثلث شفا الند
قرحيا	الحجابية	الحورانية	١ < وو	
يوسف غطوس القهوجي	بغفران	الحورانية	<	
بو علي نصر الدين	بغفران	الحورانية	١١ \ ث	نصف درهم شركة الشيخ عطار ونحو درهم شركة الشيخ عطار والمثلث شفا الند
أخيه رافع	بغفران	الحورانية	٥ < ث	
أولاد منصور	بغفران	الحورانية	١	
بطرس قرا	بغفران	الحورانية	١	
أولاد صالح حسين	بغفران	الحورانية	١	
صالح هاني	بغفران	الحورانية	٢ و	المثلث شركة جناب المشايخ
فخر الدين هاني	بغفران	الحورانية	٦ وو	شركة جناب الشيخ عطار والمثلث شفا الند
أولاد عماد غالب وبو سعدي	بغفران	الحورانية - البستان	٣	شركة جنابهم
عطار نصر الدين	بغفران	الحورانية	٣	
بو حسين بنصر	بغفران	الحورانية	٢ <	
أحمد عطار	بغفران	الحورانية	٤ <	
أولاد فارس عطار	بغفران	الحورانية	٥ <	
أولاد حسن باز	بغفران	الحورانية	١٣	

فارس غمر	بعضران	البحرانية	< ١٦	
ذباب طنوس	بعضران	البحرانية	١٤	
علي زين حسين باز	بعضران	البحرانية	< ٨	
مقصود القهوجي	بعضران	البحرانية	٢ و	شركة جناهم
بطرس قرا	بعضران	البحرانية	١٤ و	درهمين الا تحت شركة جناهم
طنوس موسى	بعضران	البحرانية	١٤ و	
بطرس قرا	بعضران	البحرانية	٢	شركة جناهم
أولاد يوسف شكر الله	بعضران	البحرانية	٩	شركة جناهم : درهم واحد
أولاد لاسم باز	بعضران	البحرانية	<	
فاضل بو غوش	بعضران	البحرانية	<	
أولاد مرقس توما	بعضران	البحرانية	٢	
راجي أنطري	بعضران	البحرانية	١	
فارس علامة	بعضران	البحرانية	٢	
بو حسن بشير	بعضران	البحرانية	٦١	
أولاد مارون مخايل	بعضران	البحرانية	٢ \	
عباس يوسف	بعضران	البحرانية	٣	
نجيم يوسف عباس	بعضران	البحرانية	٣	
إلياس يوسف	بعضران	البحرانية	٦	درهمين شركة الشيخ عطار والست شدة الد
محمود علي فخر الدين	بعضران	البحرانية	٢ و	شركة الشيخ عطار والست شدة الد
فارس سلهب	بعضران	البحرانية	٤	
شاهين سلهب	بعضران	البحرانية	١٠	
ضاهر عيسى	بعضران	البحرانية	< ٦	
الأمير محمود شهاب	بعضران	قمر باثر - الهوامية - خفاشة البيستان - استرريت	١١٩	
الأمير محمود شهاب		استرريت	< ٩	
طنوس إلياس	الزعرور	البحرانية	٩	
الشيخ حمد جبلاط	بعضران	شقايف - رجمات - طهر الحبة	١٤٠	
الشيخ عطار وأخوه	بعضران	الخنديق تحت عودة عوكر	٣ \	
أولاد نقولا عيسى	بعضران	قمر شماس - تحت الحارة	٢٥	
فرح حنا موسى	بعضران	قمر شماس	< ٤	

أولاد إلياس لين	بعذران	وادي الحديد	١٣
يوسف اولاد	بعذران	وادي الحديد	< ٩
يوسف براهيم لين	بعذران	وادي الحديد	
براهيم نقولا عبد الله	بعذران	-	-
أسعد عبد الله	بعذران	الحورانية	-
موسى بو عساف	بعذران	الحورانية	٩
أخيه راشد	بعذران	الحورانية	١١
أولاد عبد النور	بعذران	الحورانية	١٠
صاهر الخداد	عين قني	الحورانية	٢
طنوس الياس	صلحما	الحورانية	٢
ابن حسن عساف معطي	الحرية	القوارة	٥
محمد حسن عبد	الحرية	كمار منفر - الدورة	< ٥
أولاد فارس وهي	الحرية	-	-
فارس سمعان	الحرية	حقل المعلم ناصر الدين	١١

مجموع الدراهم في دفتر مساحة عماطور (خراج عماطور) = ١١٣٦٦ درهماً

مجموع هذا الجدول : ٣٢٤٣ درهماً

دير سيدة مسموثة : ٥٨٢ درهماً

مدرسة مسموثة : ١٣٠ درهماً

نسبة دراهم دير ومدرسة مسموثة تشكل ٢١,٩٦ % من مجموع الأملاك الواردة في دفتر مساحة عماطور .

ملحق رقم (٢)

جدول بالمواقع التي كانت ضمن خراج عماطور في إقليمي بسري وجزين وبعض إقليم التفاح
سنة ١٨٤٩

متنسل	إسم الموقع	الإقليم	متنسل	إسم الموقع	الإقليم
١	استويت	إقليم بسري	٢٠	درجة المعرة	إقليم بسري
٢	كفر مابة	إقليم بسري	٢١	حفة زارديا	إقليم بسري
٣	عين الوهرة	إقليم بسري	٢٢	الشراقة	إقليم بسري
٤	مقليل سرحال	إقليم بسري	٢٣	وادي الحديد	إقليم بسري
٥	برقي / العائمة	إقليم التفاح	٢٤	جل ناشي	إقليم جزين
٦	حرف أم شاهين	إقليم جزين	٢٥	الجزيرة	إقليم جزين
٧	صيدون	إقليم التفاح	٢٦	الجديدة	إقليم جزين
٨	عين الشعرة	إقليم بسري	٢٧	شقادييف	إقليم جزين
٩	جل زلفوط علي	...	٢٨	وريمات	إقليم جزين
١٠	سهم ترجم	إقليم بسري	٢٩	الخورانية	إقليم جزين
١١	الشق	إقليم جزين	٣٠	حرف الأرز	...
١٢	المقينة	إقليم جزين	٣١	الزورة	إقليم بسري
١٣	وادي بختين	إقليم بسري	٣٢	الرجسية	إقليم بسري
١٤	ضهر الدبر	إقليم التفاح	٣٣	رملة ضاهر مرعي	إقليم جزين
١٥	النصونة	إقليم بسري	٣٤	المسل	...
١٦	العوامية	إقليم جزين	٣٥	جل الطيب	...
١٧	حالا	إقليم بسري	٣٦	جل جودان	إقليم بسري
١٨	العواميد	إقليم بسري	٣٧	المفرقة / الخورانية	إقليم جزين
١٩	ضهر الحمة	إقليم جزين	٣٨	دير مشموشة	إقليم جزين

ملاحظات :

- ١- إن قرى العوامية وشقادييف وريمات وصيدون وبرقة وجل ناشي والخورانية كانت ملكياتهما العقارية بتصرف أهالي عماطور (العائلات الأربع)
- ٢- إن هذه القرى والمزارع، لم ترد في دفتر مساحة عماطور سنة ١٨٦٩

ملحق رقم (٣)

جدول بدراهم مزرعة الحورانية / خراج عماطور وفقا لتوزيعها على بعض القرى

دروز	القرية	عدد الدراهم	مسيحيون	القرية	عدد الدراهم
الشايع بيت حمدان	باتر	وو للفين درهم	-	-	-
بو دعيس سليم	عين فني	و ٣ ثلاث دراهم وثلاث	-	-	-
سماعيل قديبه	حارة جندل	٣٢ ≤ سبع دراهم	-	-	-
ورقة يوسف قديبه	حارة جندل	و ١٣ ثلاث دراهم	-	-	-
حسين ابن علوم قديبه	حارة جندل	٤ ثلاث دراهم	-	-	-
حرمته نزهة ابنة أحمد	حارة جندل	٤١ < نصف درهم	-	-	-
زينب بنت قديبه	حارة جندل	و ١٧ عشرة دراهم وثلاث	-	-	-
يوسف علي بو كروم	مزرعة الشوف	و < ٩ سبعة دراهم ونصف	-	-	-
يحي سماعيل	مزرعة الشوف	١٨ ثمانية دراهم	-	-	-
بو شهران لطفة	مزرعة الشوف	١٢ اثني عشر درهما	-	-	-
بو علي رافع	الكحلونية	٩ تسعة دراهم	-	-	-
محمود مرخان	الكحلونية	٤٤ أربعة وأربعون درهما	-	-	-
			شلعين كلب	بغفران	< ٧ سبع دراهم ونصف
			أولاد مراد كلب	بغفران	< ٢ درهين ونصف
			أولاد عبد النور	بغفران	\ ١ درهم ورابع
		٢٠٥	+		١١ - ٢١٦
			حبيب طراد	بغفران	٨ ثمانية دراهم
			إلياس اسطفاان	بغفران	٢ درهين
سلوم جمل	بغفران	١ درهم			
فارس بقصان	بغفران	١ ≤ درهين الأربع	خالد منا	بغفران	١ درهم
			جر جس طوس	بغفران	\ ربع درهم
			أولاد لبي (جزيين)	بغفران	\ ١ درهم ورابع
			أولاد انطون بو	بغفران	٣ ثلاثة دراهم
			ناصر (جزيين)		
			أولاد سرحال	بغفران	٦ ≤ ستة دراهم وثلاثة
			(جزيين)		ارباع
			نصمان فرنسي	بغفران	٥ خمسة دراهم

أولاد محمد شاهين بفضان	بعضرآن	< نصف درهم	موسى بو عساف	بعضرآن	٩ تسعة دراهم
أحمد سلمان	بعضرآن	< نصف درهم	أخيه راشد	بعضرآن	٥ خمسة دراهم
حسن بفضان	بعضرآن	\ ربع درهم	أولاد عبد النور (جزئين)	بعضرآن	١٠ عشرة دراهم
أولاد زين الدين بفضان	بعضرآن	< نصف درهم	ظاهر الحداد	عين فني	٢ درهمين
			قزحيا	الحجابية	و < ١ درهم ونصف وثلاثين الدرهم
			يوسف غطوس الفهوجي	بعضرآن	٢ نصف درهم
بو علي نصر الدين	بعضرآن	\ ١٠ عزة دراهم وثلاث	طنوس إلياس	صلبا	٢ درهمين
		١٤٢	+		٥٧ = ٧١ درهماً
أخيه رافع	بعضرآن	< ٥ خمسة دراهم ونصف	أولاد منصور	بعضرآن	\ ربع درهم
			بطرس غرا	بعضرآن	\ ربع درهم
أولاد صالح حسين	بعضرآن	\ ربع درهم	أولاد فارس طراد	بعضرآن	٥٢ حش دراهم ونصف
صالح هاني	بعضرآن	و ٢ درهمين وثلاث	فارس غر	بعضرآن	١٦٢ ستة عشر درهماً ونصف
بو حسين بنصر	بعضرآن	< ٢ درهمين ونصف	ذياب طنوس	بعضرآن	١٤ اربعة عشر درهماً
أحمد عطار	بعضرآن	< ٤ اربع دراهم ونصف	مقصود الفهوجي	بعضرآن	و ٢ درهمين وثلاث
أولاد حسن باز	بعضرآن	١٣ ثلاثة عشر درهماً	بطرس غرا	بعضرآن	و ١٤ اربعة عشر درهماً وثلاثين الدرهم
علي ابن حسين باز	بعضرآن	< ٨ ثمانية دراهم ونصف	طنوس موسى	بعضرآن	١٤ اربعة عشر درهماً وثلاثين الدرهم
أولاد فاسم باز	بعضرآن	< نصف درهم	أولاد يوسف شكر الله	بعضرآن	١ درهم
فارس علامة	بعضرآن	٢ درهمين	فاضل بو غوش	بعضرآن	٢ نصف درهم
بو حسن بشير	بعضرآن	١ درهم واحد	أولاد مرقس دوما	بعضرآن	٢ درهمين
نجم يوسف عباس	بعضرآن	٣ ثلاث دراهم	راجي اندري	بعضرآن	١ درهم
محمود علي فخر الدين	بعضرآن	٢ درهمين	أولاد مارون مخايل	بعضرآن	\ ٢ درهمين وربع
			إلياس يوسف	بعضرآن	٦ ستة دراهم
			فارس سلهب	بعضرآن	١١ احد عشر درهماً
			ضاهر عيسى	بعضرآن	٢ درهمين
		٤٤	+	= ١٩٢	٧١٣٦

جدول رقم (٤)

جدول ملكيات الأمراء الشهابيين والمشايخ آل جبلاط في بعض مناطق إقليمي جزين وبسري

شركة الأمير محمود	استريت توت عطل	ربع درهم	ورثة الست دلا جبلاط
---	العوامية سليخ عطل	١٥ حبة عشر درهماً	جناب الأمير محمود شهاب
شركة سلمان دعيكل	استريت	٢٧ سبعة وعشرون درهماً	
		٤٢ الثين واربعين	المجموع
شركة	في استريت توت وعطل	١	جناب الأمير محمود شهاب
شركة لجا (عز الدين)	مكانه	٥	
شركة	مكانه توت عطل	٥	
شركة	مكانه توت عطل	٢ \	
	مكانه توت عطل		
		٩ < تسعة ونصف	المجموع
	في شقادياف توت بن سليخ كرم	١١٠	جناب الشيخ هود جبلاط
	خروب وعز حواكير	٦	
	ظهر الحية سليخ وعز	٢٤	
	رمات توت زيتون حواكير		
	سليخ		
		١٤٠ درهماً	المجموع
	الحندق تحت عودة عوكسر توت	٣ \	جناب الشيخ خطار وأخوه
	زيتون مختلف		
مجموع الدرهم :		٣ \ ثلاثة وربع	المجموع
١٩٦ درهماً وربع الدرهم			

ملحق رقم (٥)

جدول ملكيات آل جنبلاط وآل شهاب في إقليمي بسري وجزير والتي كانت بالشراكة مع
الفلاحين والعامة

حرمة نزهة ابنة أحمد	مزروعة الشوف	<	في المحورانية توت نصف درهم شركة جنابهم الثلث
يوسف علي بو كروم	مزروعة الشوف	و ٢	(المحورانية) البستان توت ثلاث دراهم إلا ثلث شركة جنابهم الثلث
صالح عز الدين	مزروعة الشوف	١	استوريت توت عطل درهم شركة الأمير مسعود
نجبا عز الدين	مزروعة الشوف	٥	مكانة توت خمس دراهم شركة الأمير مسعود
ابن أعني قاسم	مزروعة الشوف	ك	استوريت مكانين ثلاث أرباع الدرهم شركة الأمير مسعود
بنت سليم عز الدين	مزروعة الشوف	\	في استوريت توت عطل ربع درهم شركة الأمير مسعود
سلمان دعيكل	مزروعة الشوف	٨	في استوريت توت عطل ثمان دراهم شركة الأمير مسعود
بو علي رافع	الكحلونية	و ١	في المحورانية درهين إلا ثلث شركة جنابهم الثلث
أولاد عبد النور	بغفران	١	(المحورانية) مكانة توت دراهم (درهم) شراكة جنابهم
فارس يقضان	بغفران	١	مكانة في المحورانية توت درهم شراكة الشيخ عطار والست شذا الندا
عازر لوند	بغفران	٥	(المحورانية) مكانة توت خمس دراهم شركة جنابهم
أولاد لبس	بغفران	١	(المحورانية) البستان توت عطل درهم شركة جناب المشايخ
أولاد انطون بو ناصيف	بغفران	٢	المحورانية توت درهين شركة جناب الشيخ عطار والست شذا
أولاد سرحال	بغفران	و ٢	المحورانية توت شركة جناب نعمان بك ثلاث دراهم إلا للث
		١ ≤	مكانة في المحورانية درهين إلا ربع شركة جنابهم
كهان فرنسيس	بغفران	٢	(المحورانية) مكانة توت عطل درهين شركة جنابهم
		و ٢	مكانة توت في البستان ثلاث دراهم إلا للث شركة جنابهم الثلث
أولاد زين الدين يقضان	بغفران	\	(المحورانية) مكانة توت ربع درهم شركة جناب الشيخ عطار والست شذا الندا
بو علي نصر الدين	بغفران	و	بو علي نصر الدين شركة الشيخ عطار لث درهم
		ت	مكانة في المحورانية ثمن درهم شركة الشيخ عطار والست شذا الندا
فخر الدين هاني	بغفران	٢	المحورانية توت درهين وثلث شركة جناب الشيخ عطار جنبلاط والست شذا الندا
		٤	مكانة توت اربع دراهم وثلث شركة جناب الشيخ عطار والست شذا الندا

ورد عارف نوفل غالب وبو سعدى	بغفران	< ٢ <	(الخورانية) البستان توت درهمين ونصف شركة جناهم الثلث مكانه توت نصف درهم شركة جناهم الثلث
مقصود القهوجي	بغفران	٢ ر	المفرقة في الخورانية توت درهمين وثلث شركة جناهم
بطرس نمر	بغفران	و و ١	في الخورانية درهمين إلا لث شركة جناهم
أولاد يوسف شكر الله	بغفران	١	في الخورانية توت درهم شركة جناهم
عباس يوسف	بغفران	و و ٢	الخورانية) مكانه توت ثلاث دراهم إلا لث شركة الشيخ خطار والست هذا الد
محمود علي فخر الدين	بغفران	و ٢	في الخورانية توت ثلاث دراهم إلا لث شركة الشيخ خطار والست هذا الد صر درهمين وثلث
طنوس إلياس	صليبا	٢	في الخورانية توت درهمين شركة أولاد الشيخ علي نجم

ملحق رقم (٦)

جدول تطور المساحة في عماطور ما بين ١٨٤٩ و ١٨٦٩

سنة ١٨٦٩				سنة ١٨٤٩	
درهم	قرواط	حبة	اسم المكلف	درهم	اسم المكلف
م					
	٢	٨	<u>أرلة قابيل</u>		<u>قابيل ابن عطار بن عمر</u>
	٨	١٢	الشاوي سليخ	٣	١-الشاوي سليخ بري تحت الدرب
	٣	١٨	نبعة عابد زيتون توت مختلف	٨<	٢-نبعة عابد توت زيتون مختلف
	١٥	١٢	اللويزة زيتون	٤	٣-اللويزة زيتون مختلف
			الفوارة زيتون سليخ	١٣	٤-الفوارة توت زيتون مختلف
	١		<u>أولاد ناصيف نجم</u>		<u>ناصر نجم</u>
	١	١٨	عين البستان زيتون مختلف	١	١-عين البستان توت زيتون مختلف
	١		الصفلة بمختلف	١<	٢-الصفلة بين جوز
	١٢		الشوارات زيتون توت	٦<	٣-الشوارات (حقل عامر) توت زيتون مختلف
	١		<u>أرلة قاسم بشير</u>		<u>أرلة قاسم بشير</u>
	١		الدار والحربة توت مختلف	<	١-الدار والحربة توت مختلف
	٢	٦	نبعة عابد توت زيتون مختلف	١٢ \	٢-دوارة نبعة عابد زيتون مختلف
		١٨	حفة غر البليط	<	٣-حفة غر البليط سليخ
	٣	٤	كرود الست توت سليخ	٣	٤-كرود الست توت سليخ مختلف
	٣	١٨	<u>شاهين عساف بالجمع</u>		<u>شاهين عساف بالجمع</u>
	١		زيتون توت مختلف	١ \	١-الدار والحربة وفوق البيت توت زيتون بين عطل
	٧	٦	أصيل زيتون لفي فوارة نجم ناصيف	<	٢-أصيل زيتون في سليخ ناصيف نجم في الفوارة
			القلعة زيتون مختلف	٤ \	٣-القلعة حد السافة توت زيتون مختلف
	١٥	١٢	<u>معضاد حسن</u>		<u>معضاد حسن</u>
	٥	٦	الزقاق زيتون توت مختلف	١<	١-الزقاق زيتون توت مختلف
	٢		غر البليط زيتون توت	٥	٢-لجر البليط تحت الدرب توت زيتون سليخ
			سكانة زيتون توت سليخ	١<	٣-سكانة البليط تحت خندق جود محازم توت زيتون سليخ

سنة ١٨٦٤				سنة ١٨٤٩	
اسم المكلف	حبة	قيراط	درهم	اسم المكلف	درهم
<u>علي بو يزبك</u>					
-جل نبعة بشر توت زيتون مختلف		١٢	١٥	-جل نبعة بشر توت زيتون مختلف	
-جل السفر حلقن زيتون توت مختلف		١٩	٤	-جل السفر جملة توت زيتون مختلف	
-لرق المصار زيتون توت مختلف		١٩	١٠	-لرق المصار توت زيتون عريش بين مختلف	
-الرميلات زيتون سليخ مختلف		١٨	١٦	-الرميلات زيتون عطل	
<u>الشيخ بو محمد حسين</u>					
-حقل اسمعيل عقل سليخ خمس	١٢	٥	١٣	-حقل اسمعيل عقل في الرميلات بالقلعة لرق المصار سليخ	
قراويط ونصف			١٠	-حلقن العرايس سليخ	
-حلقن العرايس سليخ الكنية زيتون توت		٧	١٠	-جل الكنية تحت المرب توت زيتون صدر مختلف	
أحد عشر قيراط وحين	٢	١١			
<u>بو يوسف ظاهر عثمان</u>					
-الهدفة زيتون توت مختلف	١٢	١١	٤	-الهدفة توت زيتون مختلف	

ملحق رقم (٧)

جدول بأوقات دفع الميري وفقاً لأشهر السنين الهجرية والميلادية

	اسم المزرعة	الواجب		تاريخ الدفع	
		السنة	الشهر	السنة	الشهر
١	جسنايا	١١١٧	ربيع الأول	١٧٠٥	٧ تموز
٢	جسنايا	١١١٥	ربيع الأول	١٧٠٣	٢٩ تموز
٣	وادي الليمون	١١١٤	صفر	١٧٠٢	١١ تموز
٤	جسنايا	١١١٧	٥ شوال	١٧٠٥	كانون الثاني
٥	وادي الليمون	١١٢٦	رجب	١٧١٤	٢٥ أيلول
٦	جسنايا	١١١٨	١٥ رمضان	١٧٠٦	١٩ كانون الأول
٧	جسنايا	١١٢٩	٢٥ رجب	١٧١٧	٤ تموز
٨	جسنايا	١١٢٩	٢٥ شعبان	١٧١٧	٣ آب
٩	جسنايا	١١٢٩	٥ شوال	١٧١٧	١١ أيلول
١٠	جسنايا	١١٣٨	١٥ جمادى الثاني	١٧٢٥	١٩ كانون الثاني
١١	جسنايا	١١٣١	١٥ رمضان	١٧١٩	١ آب
١٢	جسنايا	١١٣١	ذي القعدة	١٧١٩	٢٩ أيلول
١٣	بهور	١١٣٨	جمادى الثاني	١٧٢٥	١٨ شباط
١٤	جسنايا	١١٤٢	١٥ شعبان	١٧٣٠	٥ آذار
١٥	جسنايا	١١٣٧	ذي الحجة	١٧٢٥	٢٤ آب
١٦	جسنايا	١١٤١	ذي الحجة	١٧٢٩	١١ تموز
١٧	جسنايا	١١١٤	صفر	١٧٠٢	١١ تموز
١٨	بهور	١١٤٥	ربيع الأول	١٧٣٢	٥ أيلول
١٩	وادي الليمون	١١٤٦	جمادى الأول	١٧٢٨	٢٤ تشرين الأول
٢٠	وادي الليمون	١١٤٩	جمادى الأول	١٧٣٦	٢١ أيلول
٢١	جسنايا	١١٣٦	ذي القعدة	١٧٢٤	٦ آب
٢٢	وادي الليمون	١١٤٧	٢٥ صفر	١٧٣٤	٢٧ تموز
٢٣	جسنايا	١١٩٦	١٥ رمضان	١٧٨٢	٢٥ آب

إحصاء أشهر الحياطة:

كانون ٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين ١	تشرين ٢	كانون ١
٢	١	١	×	×	×	٧	٥	٥	١	٢	١

ملحق رقم (٨)

جدول بين المري التي كانت مفروضة على المشايخ في مزرعة جنسنايا خلال أعوام ١٨٥٨ و ١٨٥٩ و ١٨٦٠ وفق دراهم المساحة التي يتصرف بها كل مكلف

اسم المكلف	عدد الدراهم	القيمة المفروضة	النسبة المئوية للمري المترتبة على كل ملكية
جد عساف - عساف جد	٨٣,٥	٣٣,٤	٤ %
أولاد خالد نصار	٥٨,٥	٢٣,٥	٤,٠١ %
إبراهيم منصور - منصور وأخيه ملحم	١٦	٩,٣٥	٥,٨٤ %
قاسم سيد أحمد - أحمد	٣٩,٢٥	١٥,٧٥	٤,٠١ %
جود حيدر	٢٤,٢٥	٩,٧٥	٤,٠٢ %
نجم محمد منصور	١٧٧	٦٩,٧٥	٣,٩٤ %
حسين يوسف ناصر الدين	٢١٥,٥٠	٨٦,٢٠	٤ %
حسين يوسف قاسم	٢٥,٧٥	١٠,١٣	٣,٩٣ %
محمود أحمد	٦,٥	٢,٦	٤ %
إسماعيل أحمد وزوجه	٣٠,٧٥	١٢,٣٠	٤ %
نجيب وأخيه شاهين (وهمية)	٥٥,٥	٢٢,٢٠	٤ %
أحمد سليمان نجم	٢٢	٨,٧٥	٣,٩٧ %
محمود يونس وأولاده	٧٣,٥	٢٩,٤٠	٤ %
أرلة جهجاه فارس	٤١	١٦,٤٠	٤ %
جبلط يوسف قاسم	١٧,٥	٧	٤ %

تم وضع هذا الجدول بالإستناد إلى :

١- الوثيقة رقم ٣٨ تاريخ ١٨٦١ وهي تتعلق بعلم تقريغ جنسنايا نقلاً عن النسخ سنة (١٢٧٦هـ-١٨٥٩م) و (١٢٧٧هـ-١٨٦٠م)

٢- الوثيقة رقم ٦٢ وهي تتعلق بدفتر مري جنسنايا الخاص بأصحاب المهدات وذلك عن سنة ١٨٥٩ تقريباً ويتضمن هذا الدفتر دراهم المساحة التي كان يتصرف بها كل مالك، علماً أن الدفتر كتابة عن لثاني صفحات وحدت على أربع صفحات.

٣- الوثيقة رقم ٦٤ تاريخ (١٢٧٥هـ-١٨٥٨م) وتتعلق بعلم تقريغ دفتر جنسنايا نقلاً عن النسخ وقد سجل فيها المسيحي المفروضة على كل ملكية.

٤- تطابق عدد دراهم المساحة بين الوثيقتين رقم ٣٨ و ٦٢

■ إن المعدل الوسطي لنسبة المري التي تربت على أصحاب المهدات بلغت ٣,٩٩%

■ هناك مالك واحد بلغت نسبة الضريبة على ملكياته ٥,٨٤% وربما يعود ذلك إلى عدم وجود كامل ملكياته في الدفتر بسبب ضياع إحدى صفحاته.

ملحق رقم (٩)

جدول يبين قيمة الميري المفروضة على دراهم المساحة المنصرف بها من قبل الفلاحين الشركاء
في مزرعة جنسنايا خلال سنة ١٨٥٧ والنسبة المئوية لكل منها

اسم المكلف	عدد الدراهم	القيمة المتوجبة	النسبة المئوية للميري المترتبة على كل ملكية
نقولا يوسف ميري	٥٠	٣٠,٧٥	% ٦,١٥
ميري ميري	٥١	٢٦,٥	% ٥,١٩
أولاد جرجورة	١٢	٦,٣	% ٥,٢٦
صاهر الساعي	١٢	٦,٣	% ٥,٢٥
إلياس بطرس الشختوري	٨	٤,٢	% ٥,٢٥
الحفوري يوسف	٩,٥	٥	% ٥,٢٦
يوسف بطرس الحفوري	٧٩	٤١,٥	% ٥,٢٥
داود اسطفان	١٢	٦,٣	% ٥,٢٥
ناصر عطة	٨	٤,٥	% ٥,٦٢
إبراهيم عطة	١٢	٦,٣	% ٥,٢٥
غنطوس جبور	٨	٤,٢	% ٥,٢٥

استندنا في وضع هذا الجدول إلى :

١- الموليفة رقم ٦١ تاريخ (١٢٧٤ هـ - ١٨٥٧ م) المتعلقة بعلم دهر ميرة الفلاحين نقلاً عن النسخ الأصلي.

٢- الموليفة رقم ٦٣ تاريخ ١٨٥٩ تقريباً المتعلقة بدهر ميرة الفلاحين.

وبين من هذا الجدول أن نسبة الميري المفروضة على الفلاحين هي ٥,٢٥، باستثناء مكلفان فرض على كل منهما
نسبة تجاوزت الـ ٥,٥٠ % بالنسبة للأول و ٦,١٥ % بالنسبة للثاني، وربما كانت هذه الملكيات، تزوع موسمين (شتوي
وصيفي) مما رب عليها زيادة في الميري.

ملحق رقم (١٠)

جدول معاملات البيع والشراء والرهن والهبة وغيرها في إقليم النجف بين سنة ١٨١١ وسنة ١٨٩٣

مستعمل	نوع المعاملة	السنة	البائع أو الموهب	أرضه	المشتري أو الموهب	أرضه	القيمة	المشهود
١	وهن	١٨١٣	محمد محمد منصور بن شقرا	عمادطور	منصور ابراهيم زين الدين	عمادطور	٨٠	ناصر نجم فرزند - محمد أسد
٢	بيع	١٨٢٤	محمد بن شقرا	عمادطور	اولاد يوسف مري ثقولا واصفاء مري	جندابا	٥٠	عبد الرحمن شيخ الصفا - حسن زهراء - طوم زهراء الصباغ - سليم منصور بن شقرا
٣	بيع	١٨٣٩	نجم محمد منصور	عمادطور	الفرجات يوسف وثقولا حبلط	؟...	٢٥٠	مختلف قسم و خرا - جيسر طبرس خشموي - جرجرة ابن طوس و نجم يوسف طوس و نجم - جرجرة و خرا
٤	حصان	١٨٥٦	نجم محمد منصور	عمادطور	جرجس طوس و نجم	يهور	-	
٥	هبة	١٨٣٧	ناصر الدين علي زين بن شقرا	عمادطور	نجم محمد منصور	-	-	
٦	بيع	١٨٧٤	سليمان نجم محمد بن شقرا	عمادطور	الغوري ابراهيم حرقص النشفي	؟...	٧٠٠	
٧	وهن	١٨٧٩	فارس نجم بن شقرا	عمادطور	عبد فرحات وثقولا عيرد	وادي بختودين	٨٨٨ ريال	طبرس طوس بن لدا - جيسر مري - حسن الانطلق
٨	هبة	١٨٣٦	شوي ابنه ناصر الدين حمد	عمادطور	نجم محمد منصور	-	-	
٩	لمسة	١٨٦٤	يوسف بن مصعب	حارة جندل	اولاده وهي ومنصور	مروحة - الحسنة - كفر فانوس	-	
١٠	بيع	١٨١٥	بو حسن ابن حسين حبلط	عمادطور	بو علي نعمان ابن بو عالة حصفلي	جندابا - يهور - مركبات	٥٠٠	
١١	بيع	١٨٥٤	يوسف ابراهيم لاهل	وادي الليمون	علي نصان بن شقرا	عمادطور	٦٢	فارس سمع الفوي - جيسر - يوسف حمد خور
١٢	بيع	١٨٣٢	اولاد يوسف ابراهيم بن ثقال	عمادطور	ابراهيم منصور ابراهيم	عمادطور	٦٦٠	
١٣	بيع	١٨٣١	يوسف صالح	؟...	نجم بن شقرا	عمادطور	١٢	دب الغوري - يوسف عيرد بن حنوني - حنا ابراهيم - طوس مري
١٤	بيع	١٨٥٦	صالح الاخرج	الضاحية الارض في وادي بختودين	حمد عالة محمد حنا بنو شقرا	عمادطور	٥٠	
١٥	بيع	١٨٢٧	ابراهيم حنا و جهور	بره	ناصر بن شقرا	عمادطور	٣٠	ابراهيم لادن : بره - ناصر كلب حمد - احمد - جرجس ابن لودا موسى - صباغ بن بره - صباغ و صباغ بن بره
١٦	بيع	١٨٣٨	ابراهيم منصور بن شقرا	عمادطور	ناصر بن شقرا	عمادطور	٨٠٠	فخر الدين بو علي - جندابا - احمد - يوسف جواد احمد - طبرس - حسن و خرا - حبلط - يوسف و خرا - فرحات حنا فرحات - احمد - حبلط - حبلط - حبلط
١٧	بيع	١٨٣٤	ذيب الهادي ذيب	؟...	بو لاهي طوس بن خرا	؟...	١٠٠	
١٨	بيع	١٨٥٣	عماد و صباغ احمد ابراهيم و ابن عمهم جود حنا	عمادطور	نجم محمد منصور	عمادطور	٣٩٩	وهم منصور - صباغ حمد - صباغ - كلب و حنا و حنا و حنا
١٩	بيع	١٨٨٥	علي قلات حسن صولف	عمادطور	سليمان نجم محمد بن شقرا	عمادطور	٣٠٠٠	يوسف فارس و خرا - احمد احمد سليمان اي شقرا - حسن صالح حمد - صرد حسن حمد احمد
٢٠	بيع	١٨٣٦	ابراهيم منصور	عمادطور	نجم محمد منصور	عمادطور	٤٠٠	حمد ناصر - طبرس حسن - صولف - طبرس ولس
٢١	وهن	١٨١٥	زين حمد بن شقرا	عمادطور	ثقولا ابن بو بختودين النشفي	-	٥٠	احمد محمد زين - ابراهيم ابن مري بو عيرد - لاهي و حنا

٢٢	بع	١٨٨٨	فارس نجم محمد	عماطور	سليمان نجم محمد	عماطور	٢٠٠٠	خود مير و ذفر - حسن محمود - ذفر - نجم جهاد و ذفر -
٢٣	بع	١٨٤٠	حبيب منصور حبيب	جغتيا	ناصر علي عطية	عماطور	٨٠	سليمان حركه صاهه الشهود
٢٤	بع	١٧٤٥	ابو تار فاسم عمر (بو ذفر)	عماطور	الشيخ و علي ناصر ابو ذفر	عماطور	١٢	محمد علي قل - ابيد الخراج علي جهاد
٢٥	بع	١٨٢٧	روميل و سلمات و هي	عماطور	بو حسن يوسف فاسم	عماطور	٢٧٠	سر حال فاسم - ابو ابراهيم منصور - حمد - صاف فاسم - سالم منصور ابو فاسم - فريد حسن خواف
٢٦	بع	١٨٢٩	الحوري جرجس كاهن الغربية	الغربية	لصار بو ذفر	عماطور	٤	يوسف لمة
٢٧	بع	١٨٣٢	جهجاه فارس باور كانه عن نوراده فارس و عهد السلام	عماطور	عادل لصار بو ذفر	عماطور	٣٠٠	خاف فاسم - ابو - حمد صاف - فاسم - صين واك - صين بن سلمان
٢٨	بع	١٨٢٠	سليمان و أمه بطوط بو لاد نوما بو نجم و ابراهيم	بره	عبد الله بن تارة الحوري	-	٣٠	و ابراهيم لادن - و اكرم جلمسي
٢٩	بع	١٨٧٣	بنو خالد بو ذفر	عماطور	جوان يوسف و و كز	وادي البيوت البيضا	٩٥٠	
٣٠	بع	١٨٣٩	بو حسن مصطفى بو ذفر	عماطور	بو فاسم نصار خالد	عماطور	١٢٠	علي - صاف - مصطفى فاسم - حمد - خاف - صاف - بو ذفر - جهجاه - احمد - حسن - صاف - صين - حمد
٣١	بع	١٨٢٥	نجم محمد منصور	عماطور	بو فاسم نصار يوشلي	عماطور	٣٠٠	عبد صاف فاسم - محمد بن باور كانه - بن لفر - لادن - احمد و ابراهيم بو ذفر - احمد و ابراهيم بو ذفر - خاف و ساف
٣٢	بع	١٨١١	محمد سر جوان	عماطور	يوسف مراد ملاك	عماطور	٩٠٠	فارس - مراد - ساف - مراد - يوسف - حسن - فاسم - فاسم
٣٣	بع	١٨٩٣	بنو و علي محمود حسن عبد الصمد	عماطور	شاهيجه احمد محمود حسن عبد الصمد	عماطور	٥٠ ليرة فرنسية	حسن محمود حسن عبد الصمد - محمود - عبد الصمد - و ابراهيم و خاف - خافين فاسم - بو ذفر -

فهرس الوثائق

رقم الوثيقة	تاريخها	موضوعها	ملكية الوثيقة
١	١٨١٢	بيع أرض في مزرعة جرنابا	رؤوف حسن ملاك
٢	١٧٦٠	حجة شراء في "سوريت" مرج بسري	رؤوف حسن ملاك
٣	١٧٨٠	حجة شراء	رؤوف حسن ملاك
٤	١٧٠٠	حجة بيع نصف مزرعة الميدان في جزين	أنور محمود أبو شقرا
٥	١٧٣٧	حجة شراء نصف مزرعة الحورانية وسعد في جزين	غير معروفة
٦	١٨٦٤	قسمة عودة عاري	حكمت هاني عبد الصمد
٧	١٦٩٩	إيصال بدفع مال حصة في مزرعة جنسابا	أنور محمود أبو شقرا
٨	١٧٢٥	إيصال بدفع مال ميري بصور	أنور محمود أبو شقرا
٩	١٨١٥ تقريباً	رسالة الأمير بشير الثاني إلى أولاد بو رحبي عبد الصمد حول مال الطرح، وحصى البن	نجيب أمين أبو شقرا
١٠	١٨٦٤ تقريباً	رسالة محمد خالد أبو شقرا إلى أولاد عمه حول تصرفات أهالي جرنابا واستقوانهم بآل عبد الصمد	نجيب أمين أبو شقرا
١١	١٨٢٦	الفاق بين أولاد العم على ميرة وادي بعقودين ومغارة الكنيسة	نجيب أمين أبو شقرا
١٢	١٨٥٧	علم دفتر ميرة الفلاحين عن سنة ١٢٧٤	أنور محمود أبو شقرا
١٣	١٨٤٦	إيصال بدفع مال ميرة مزارع الشوف	فوزي مسعود أبو شقرا
١٤	١٧٨٠	إيصال بدفع مال ميرة إلى الأمير يوسف الشهابي	أنور محمود أبو شقرا
١٥	١٨٤٩	قيمة دراهم المساحة المسجلة على اسم كل من دير مشموشة، ومدرسة مشموشة	أنور محمود أبو شقرا
١٦	١٧٤٥	حجة شراء بيت في مزرعة جنسابا	أنور محمود أبو شقرا
١٧	١٨٣٦	حجة شراء حصة في نج القيقق في جنسابا	أنور محمود أبو شقرا
١٨	١٨٥٣	حجة شراء بيت في جنسابا	أنور محمود أبو شقرا
١٩	١٨١٥	حجة شراء أرض سليخ في الساحل وجبل الأعور في الرماننة	هيجت سليمان أبو شقرا
٢٠	١٨٣٢	بيع أراضي في جنسابا لوفاء دين شرعي	أنور محمود أبو شقرا
٢١	١٨٤٥	الفاق على حسم نزاعات بين أولاد عم	نجيب وديع أبو شقرا
٢٢	١٨١٥ تقريباً	رسالة الشيخ بشو جبلاط إلى بعض أفراد أسرة أبو شقرا حول نزاع على قسمة أرض.	نجيب أمين أبو شقرا
٢٣	١٨٥٦	حجة شراء أرض في وادي بعقودين والبائع من الصالحية	نجيب أمين أبو شقرا
٢٤	١٨٢٧	حجة شراء أرض في وادي الليمون، والبائع من برته	نجيب أمين أبو شقرا

٢٥	١٨٢٠	حجة شراء أرض في وادي الليمون.	نجيب أمين أبو شقرا
٢٦	١٨٣١	حجة شراء أرض	نجيب أمين أبو شقرا
٢٧	١٨٢٠	رسالة سيد أحمد نجم حسين أبو شقرا إلى قاضي الشرع حول توضيح مسألة تتعلق بزراع على الأرض.	أنور محمود أبو شقرا
٢٨	١٨٣٨	حجة شراء أرض في جنسنايا	نجيب أمين أبو شقرا
٢٩	١٨٢٧	حجة شراء أرض في المرافقة / جنسنايا	نجيب أمين أبو شقرا
٣٠	١٨٣٩	حجة شراء أرض في ظهر جنسنايا	أنور أمين أبو شقرا
٣١	١٨٥٩	رسالة من امكندر كاتالكو إلى الشيخ محمد خالد أبو شقرا حول إجازة	نجيب أمين أبو شقرا
٣٢	١٨٤٠	حجة شراء من آل الخوري بمبلغ ٧٥٠ قرشاً "رومة" المشتري من مزرعة الحسانية والباع من (وادي...)	نجيب أمين أبو شقرا
٣٣	١٨٧٥	كتاب مدير الشوفين الشيخ نجيب جنسلاط إلى شيخ وعثماني عماد طور حول تصحيح مساحة	أنور محمود أبو شقرا
٣٤	١٨١٠ تقريباً	رسالة طاهر خالد (أبو شقرا) إلى والده وأعمامه يطلب فيها حضورهم مع المخرجين إلى جبل الأعور من أجل حضور عمية المسح.	نجيب أمين أبو شقرا
٣٥	١٩٠٤	رسالة وكيل مديرية الشوفين إلى قاضي دفتر حارة جندل حول توزيع مال إعانة.	رزوف حسن ملاك
٣٦	١٨٧٥	رسالة إلى أحد مراجع المنصيرية حول دين، ودفتر مساحة.	أنور محمد أبو شقرا
٣٧	١٨٥٥	بيان تفريع دفتر وادي الليمون عن سنتين عن الجديد.	نجيب أمين أبو شقرا
٣٨	١٨٦١	علم تفريع دفتر جنسنايا نقل عن النثر	أنور محمود أبو شقرا
٣٩	١٨٤٩	لعلي الحساب عن قائمة دفتر جنسنايا	أنور محمود أبو شقرا
٤٠	١٨٣٩	علم رجعه إلى أهالي جنسنايا حول أجرة مقومين ومباشرين وكتاب	أنور محمود أبو شقرا
٤١	١٨٦٤	بيان توزيع أكلاف مساحة قضاء جزين	رأفت سعيد عبد الصمد
٤٢	١٨٦٤ تقريباً	مساحة أملاك مزرعة شهر الدبر	د. وليد رفيق عبد الصمد
٤٣	١٧٠١	إيصال بمال أهالي وادي الليمون	نجيب أمين أبو شقرا
٤٤	١٦٩٩	إيصال بمال حصة الشيخ أبو فخر الدين عساف وأخوته في جنسنايا	أنور محمود أبو شقرا
٤٥	١٧٠٦	إيصال من دفتر مال المرج	أنور محمود أبو شقرا
٤٦	١٧٣٧	إيصال بمحصول دفتر العرامية	أنور محمود أبو شقرا
٤٧	١٨١٣	إيصال بمطلوب يصور	أنور محمود أبو شقرا
٤٨	١٧١٣	إيصال بمصرف وادي الليمون	أنور محمود أبو شقرا
٤٩	١٧٣٢	إيصال بنصف مال أهالي وادي الليمون مع المصرف	أنور محمود أبو شقرا

٥٠	١٧١٤	إيصال من أهالي وادي الليمون من مال مارت سنة ست وعشرين	أنور محمود أبو شقرا
٥١	١٧٠٣	إيصال بدفع مال جنسنا	أنور محمود أبو شقرا
٥٢	١٨٧٨	إيصال (فوجان) بدفع مال جنسنا	أنور محمود أبو شقرا
٥٣	١٨٧٧	إيصال بدفع قسم من مال ميري	أنور محمود أبو شقرا
٥٤	١٨٥١	إجراء محاسبة بين أولاد خالد أبو شقرا مع شقيقهم محمد	نجيب أمين أبو شقرا
٥٥	١٨١٧	وضع وادي بصفودين بمهدة أهلها لسنة ١٨٣٣ من قبل معلم جباع (الحلاوي)	نجيب أمين أبو شقرا
٥٦	١٨٤٧	اتفاق بين أولاد خالد (فرع من الجب) على خراج وادي الليمون	نجيب أمين أبو شقرا
٥٧	١٨٢٧	اتفاق بين أولاد المم على مطالب حاكم الديار	نجيب أمين أبو شقرا
٥٨	١٨٣٣	اتفاق بين أولاد نصار أبو شقرا على قسمة ملكياتهم وعلى مطالب حاكم دير القمر	نجيب أمين أبو شقرا
٥٩	-	أعلام من الأمير بشير الثاني إلى الذين لهم أرزاق في خراج (وادي) بصفودين حول إرسال الميري والطرح	نجيب أمين أبو شقرا
٦٠	١٨٠٤	اعتراف أحد الشركاء بزرعه قطعة أرض لقاء الربيع لصاحب الأرض	نجيب أمين أبو شقرا
٦١	١٨١٩	إيصال بدفع مال ميري من قبل الفلاحين	أنور محمود أبو شقرا
٦٢	١٨٥٧	علم دفتر ميرة الفلاحين في جنسنا	أنور محمود أبو شقرا
٦٣	١٨٥٦	دفتر ميرة الفلاحين	أنور محمود أبو شقرا
٦٤	١٨٥٦	دفتر ميرة المشايخ	أنور محمود أبو شقرا
٦٥	١٨١٥ تقريباً	رسالة الشيخ بشير جبلاط إلى الشيخ نصار أبو شقرا حول تسليمه دفعهم علم الميري	نجيب أمين أبو شقرا
٦٦	١٨٤٥	رسالة الشيخ سعيد جبلاط إلى أهالي عماطور حول إيراد مال إقليم التفاح	أنور محمود أبو شقرا
٦٧	١٨٥٨	إيصال بدفع مال ميري وادي الليمون عن سبع عشرة سنة	نجيب أمين أبو شقرا
٦٨	١٨٤٦	إيصال بدفع كسور ميرة دير القمر	فوزي مسعود أبو شقرا
٦٩	١٨٥٧	إيصال بدفع مال ميري جنسنا عن ١٧ سنة	أنور محمود أبو شقرا
٧٠	١٨٥٧	إيصال بدفع مال وادي الليمون عن ١٧ سنة	نجيب أمين أبو شقرا
٧١	١٨٦٣	علم ذراهم بموجب مندات	نجيب أمين أبو شقرا
٧٢	-	بيان بالدينون المترتبة على أهالي المجيدل	نجيب أمين أبو شقرا
٧٣	١٨٦٢	شراء حاكور وتوضيح كيفية ونوعية السلع	أنور محمود أبو شقرا
٧٤	-	علم قدار ورق في وادي الليمون	نجيب أمين أبو شقرا
٧٥	-	بيان ذراهم، وضمان ورق	نجيب أمين أبو شقرا

٧٦	١٨٩٥	حجة ضمان ورق لوت	نجيب أمين أبو شقرا
٧٧	١٩٠٢	علم مبيع شرائق من صيدون	حكمت هاني عبد الصمد
٧٨	١٩٠٢	بيان محاسبة على محصول شرائق	حكمت هاني عبد الصمد
٧٩	١٨٦٤ تقريباً	رسالة من أحد الشركاء في إقليم الضاح إلى الشيخ أبو سعيد (ملاك) حول إرسالية ابن وتصرفات بعض الشركاء	رؤوف حسن ملاك
٨٠	١٨٠٣	بيان إرسالية ابن إلى الشيخ أبو سليم في عماطور	نجيب أمين أبو شقرا
٨١	١٨٦٤	عقد شراكة على تبة الموشة في جسنيا	أنور محمود أبو شقرا
٨٢	-	علم مبيع دخان في مزرعة كفرها	حكمت هاني عبد الصمد
٨٣	١٨٨٩	إيصال باستلام دخان	حكمت هاني عبد الصمد
٨٤	١٨٨٣	تأجير قطعة أرض لمدة أربع سنوات لقاء ثمانين مد حنطة	أنور محمود أبو شقرا
٨٥	١٨٨٧	بيان محاسبة بين أهالي قرية حارة جندل وشقيتها على مال ميري ومشايخ مزرعة كفرماية	رؤوف حسن ملاك
٨٦	١٩٠٨	رسالة محمود يوسف عبد الصمد إلى ابن شقيقته حول وصول حمل حنطة، وطلب تفحيم أشجار عتيقة	رافقت سعيد عبد الصمد
٨٧	١٧٣٣	اعتراف بتوقيع حجة تتعلق بأمالك	أنور محمود أبو شقرا
٨٨	١٧٥٥	حجة شراء مول في عماطور	نجيب وديع أبو شقرا
٨٩	١٧٣٣	حجة شراء أرض في خراج عماطور	نايل توفيق أبو شقرا
٩٠	١٩٢٦ تقريباً	استدعاء بطلب بزاع على وقف	عادل سليمان عبد الصمد
٩١	١٨٠٩	حجة تحليل ورق	نجيب أمين أبو شقرا
٩٢	١٨٧٣	قسمة أملاك نجم محمد منصور أبو شقرا	أنور محمود أبو شقرا
٩٣	١٨٨٠	قسمة تركة خلف قاسم أبو شقرا	هيجت سليمان أبو شقرا
٩٤	١٨٦٢	حجة قبضة وعيضة أملاك	عائد نعمان أبو شقرا
٩٥	١٨٤٦	حجة تعارض أملاك	نجيب أمين أبو شقرا
٩٦	١٨١٤	وصية الشيخ ناصر نجم فرزان عبد الصمد	د. وليد رفيق عبد الصمد
٩٧	١٨٨٦	توكيل بشأن استبدال عقارات عائلة لوقف الشيخ ناصر نجم فرزان عبد الصمد، في "عبرا" و "كفرجرة" وعماطور وحارة جندل وذلك بطريقة البيع والشراء.	د. وليد رفيق عبد الصمد
٩٨	١٨٩٧	توكيل عائلة عبد الصمد بشأن استبدال عقارات في "كفرجرة" و"سري" و"ظهر المير" بأخرى في عماطور	د. وليد رفيق عبد الصمد
٩٩	١٨٦٥	لفظ نزاع	نجيب وديع أبو شقرا

١٠٠	١٨٢٢	حجة بيع أرض واستلافها	نجيب أمين أبو شقرا
١٠١	١٨١٣	حجة رهن	رأفت سعيد عبد الصمد
١٠٢	١٨١٥	حجة رهن أرضية وشجرية	أنور محمود أبو شقرا
١٠٣	١٨٧٨	المصادقة على صلح رهن أمام قاضي قضاء جزين	أنور محمود أبو شقرا
١٠٤	١٩١٥	صلح رهن	رأفت سعيد عبد الصمد
١٠٥	١٨٤٦	حجة شراء نصف "خلف" جوز	أنور محمود أبو شقرا
١٠٦	١٨٤٩	سند ملكية لثلاثة "اباش"	أنور محمود أبو شقرا
١٠٧	١٨٣٨	حجة شراء وشراكة	أنور محمود أبو شقرا
١٠٨	١٨٥٤	شراء وزيق الشراكة	عائدة نعمان أبو شقرا
١٠٩	١٨٣٨	عقد شراكة على بقرة	نجيب أمين أبو شقرا
١١٠	١٨٦٣	عقد شراكة على أرض وشجر	أنور محمود أبو شقرا
١١١	١٨٩٩	استلام مبلغ على سبيل القيدة بدل التصرف في سليف عائد لوقف مجلس عماطور على سبيل المزارعة	رأفت سعيد عبد الصمد
١١٢	١٨٦٤	عقد شراكة مساقاة	نجيب أمين أبو شقرا
١١٣	١٨٦٥	نموذج عقد مساقاة	بهجت سليمان أبو شقرا
١١٤	١٨٧٦	عقد إجارة أرض	أنور محمود أبو شقرا
١١٥	١٨٥٨	عقد اتفاق على ممشي حملا	نجيب أمين أبو شقرا
١١٦	-	بيان محاسبة بشأن ممشي حملا	نجيب أمين أبو شقرا
١١٧	١٨٥٦	عقد إجارة على سليف	رأفت سعيد عبد الصمد
١١٨	١٨٥٨	حجة شراء أرض	عادل سليمان عبد الصمد
١١٩	١٨١٠	نزاع على ميراث	نجيب أمين أبو شقرا
١٢٠	١٨٣٣	نزاع على "تنور"	بهجت سليمان أبو شقرا
١٢١	١٨٣٧	شهادة حول إثبات ملكية	أنور محمود أبو شقرا
١٢٢	١٨٧٦	شهادة حول أخذ غلة	أنور محمود أبو شقرا
١٢٣	١٨٣٥	طلب فخر الدين أبو شقرا أثناء وجوده في إنطاكية بيع أملاكه	أنور محمود أبو شقرا
١٢٤	١٨٣٥	تدخل الأمير خليل الشهابي في نزاع على عقار	أنور محمود أبو شقرا
١٢٥	١٨٤٥	تعهد أحمد سليمان أبو شقرا بالدفاع عن أولاد عمه لقاء تنازلهم عن الثلث بعض ملكياتهم	أنور محمود أبو شقرا
١٢٦	١٨٦٠	طلب "قول أغاسي" مدير دائرة جزين بمنع تروجه آل عبد الصمد وآل أسو شقرا إلى إقليم النضاح	أنور محمود أبو شقرا

١٢٧	١٨٧١	حل نزاع على ملكيات عقارية	نجيب وديع أبو شقرا
١٢٨	١٨٦٤	رسالة عامل إقليم التفاح إلى تابعه لتحصيل حق	نجيب أمين أبو شقرا
١٢٩	١٨٦٧	رسالة عامل إقليم التفاح إلى المحوري جرجس شلهوب حول حضور مراقبة في المجلس	نجيب أمين أبو شقرا
١٣٠	-	طلب عامل إقليم التفاح إلى الشيخ يوسف سعد حول الحضور إلى المجلس	نجيب أمين أبو شقرا
١٣١	١٨٨١	حكم بحسم نزاع على ملكيات عقارية	نجيب أمين أبو شقرا
١٣٢	١٨٤٠	رسالة الأب يواكيم وداعي إلى الشيخ محمد خالد حول معاقبته لعدم تسليمه سند دين.	نجيب أمين أبو شقرا
١٣٣	-	شكوى الشيخ محمد خالد على بعض أهالي إقليم التفاح بعرضه للضرب	نجيب أمين أبو شقرا
١٣٤	١٨٦٥ تقريباً	بيان خراج وادي الليمون	نجيب أمين أبو شقرا
١٣٥	١٨٦٥ تقريباً	بيان دراهم في وادي الليمون	نجيب أمين أبو شقرا
١٣٦	١٨٧٦	رسالة أحد الشركاء للشيخ أبو سعيد ملاك حول تعديبات أهالي جرنابا على أملاكه	رزوف حسن ملاك
١٣٧	١٨٧٠ تقريباً	رسالة بعض أهالي جرنابا إلى الشيخ زين الدين (ملاك) حول مطالبة بدفع ميري	رزوف حسن ملاك
١٣٨	١٨٩٧	إيصال بدفع مال طريق "كروسة" صيدا	رزوف حسن ملاك
١٣٩	١٨٨٥	إيصال بدفع مال طريق "عربات" المختارة	رزوف حسن ملاك
١٤٠	١٨٨٢	إيصال بدفع مال طريق "كروسة" بيت الدين	رزوف حسن ملاك
١٤١	١٨٨١	إيصال بدفع مال جسر بالتر	رزوف حسن ملاك
١٤٢	١٩١٥	سند دين متوجب لصالح أحد الشركاء	وألفت سعد عبد الصمد

Y97

وجه تحرير وهو حسب تسميته وهو اننا بعنا عينا بوقاسم
 نصار شكر من قريتنا بطور من حزن جندنا من احد
 قريتنا كاشوف الحبيب خسا خنصر في شور كرمنا
 الذي لنا في منا شرا لشعر على قفا الدن انزهم نحي
 نحن بلدهم نحي شرا قريتنا نصفهم خسه وعشرين
 قريتنا قبضنا اربعة قبضه واحد في علس واحد
 الملك مللادون مللنا وفتن نحي نحي بقم حسن
 كفا وذللا المبيع صحت شرعا بانا قاطعا ما ضيا
 مضى لا شرط فيه لا فاد ولا مرجع في ذلك
 ولا حلا ولا بيع الا اسلمه ونفوذ الا حزم
 دهم لحا من شفقه او نفعه فضما نفا علينا وما
 السلطان لازم من التار خرد لولا
 في ختام شهر رمضان المبارك سنة الف وماية
 وخمس وتسعين مع كبر على نفسه
 محمد بن الحسين
 محمد بن الحسين
 محمد بن الحسين
 محمد بن الحسين
 محمد بن الحسين

(٤)

حجة بيع نصف مزرعة الميدان

شهادة

قد بعنا منه البطريرك ...
مزرعة الميدان الممدودة والمحروقة حدودها
الطبيعية وما بينهما إليها وذلك قبة تامة
كبار كالملي النوزة وأرضها رضى الوشم
وانتقوا وفيه وعملية شايب القلعة
البرضا اعطيت بقوة الجاني ...
بناني محمد ابو ...
...

١٥٠
 فقاموا من الرحمة ووجهي وفتي وبنات من هذا الموضع الفاتح
 واليا صخرة الشيخ علي بن لاد والشيخ ابراهيم الذي فاسم من الشيخ اشترى من الشيخ بن
 سيف الدين الخليلي معاد جنة اشترى منه فاسم نصف منعت في البيع جود منعة
 حصة الشيخ المذكور حليم بليغها من قوت وغير شريفي وانعام وسليح وعطلة ملا ويريد
 وجهي فكى والم يذكر نصف حصة بمنزلة سعد بليغها من قوت وكرم وانعام وسليح ملا
 ملا وذلك الشرا بخر قوت ميان ماله وقوت وضع الشايج المذكور بخر ملا في البايح الملك
 منعة ماله ومجلس واحد وما مال الملك ملك الاشاريين دون ملك البايح يصر في بحث
 شاء وذلك بعد التعمين والتكرار والجزء والمحافظة الشريفة وتحد من الفدح حدود محضات بله
 الساقية ينهار من حيله ومن الغرب باق حصة الشيخ ومن المال الساقية بين وبين خيرة
 ابن احمد من الشرق الصار الذي بينهم وبين اليد وذلك بشا مصفا شرا فاما ما ياتر
 لا شرط فيه ولا فساد ولا يرجع في ذلك للاحاد بل يرجع الاسلام ونفرد الاحكام ببحث ونفرد
 وتناظر على الزمان التباين وانما لا يتركها عليها والتمس في تركها في شهر رجب في شهر رجب

[illegible]

قسمت عودتي غريبه فيما بين اخوتنا وهيبه هذا الخالق
 العلميه والارض دار العلميه في اخر السنين تقبل على كواكبها الذي فوق الرمانى جلين
 تحت العلميه حرم من القبل المصار المذكور الذي فوق الرمانى ناطقين شالو الخ لغيره القضا
 الذي شالو العلميه ويردنه الفاري الذي شالو الرمانى خلعه الجلين الذي ذكره بحقت البيت
 وينزل الفاري على التوت المفرد على الميلي الذي اخر التوت العتيق الى الشوار الذي فوق
 مر بالملول ويعدنا الذي الموار المذكور حيث مفرم الى المصار الكبير الذي في اف عورت محو
 شيل ويعدنا شالو المصار المذكور عرنا الى الفري الرمانى منه وللشال ناطق الى الاخر
 وزمانه المحيط الذي ناطق قبل وقال عرنا الحى اكسديان ناطق على سوا الخ من ذلك
 حالنا بولمان عدي وقيلوا الى البيدر بالمشيات والزيوتات ثم فوق العلميه ثلاث
 اطوي وتوتته فوق حيط العلميه ولجبه الزر لخت والعرضه والمللوله الذي في حيط
 العلميه الخندق الذي قاطع الساقه للقبل وشغف رقع حد الذي هم قبل البيت جودهم
 كل الذي بقي بنا صفة الحى السديان الشريبي الوصل بلو الذي في شغف الخ
 الذي هي خاضت حقت البيت الهزازه والسهلت الذي بها فوق العلميه الى الدهر خلاصه
 التوتين الذي هم نذكور في كل فام توتته

هو الذي الدماكي الخري اعلاه فم خاضت اخونا عبد الخالق بموصيا ورق قرعه بمنافرت
 اصحاب الخيره بحضورنا واعطى لهم حجة بيد لوط العلم بموصيا وارنوز من اقرا
 ابال شهاد ومرتجي الذي اتقعه سنة الواحد وثمانين وثمانين و (١٢٨١) هـ
 ١٢٨١

(۷)

ایصال بدفع مال فی مزرعة جنسایا

۵

مستحق الباع ابو غفر الذي كان له
مال حصص جنسا ابا التمام والكل ذلك
في حق جنسا احدى عشر مائة
عن مال

(۸)

ایصال بدفع مال بـصور

۱۱
۰۱۵
۰۰۳
۰۰۶
۰۰۲
۱۱

مستحق الباع ابو غفر الذي كان له
مال حصص جنسا ابا التمام والكل ذلك
في حق جنسا احدى عشر مائة
عن مال

۱۵
۰۱۵
۰۰۳
۰۰۶
۰۰۲
۱۱

مستحق الباع ابو غفر الذي كان له
مال حصص جنسا ابا التمام والكل ذلك
في حق جنسا احدى عشر مائة
عن مال

غارنا المياح بمطافح اولاد بورجيني عبيد
 ليدلوق فوكم لى خولينا غارنا المياح بيت بستره بال
 عندكم سريكن يقال لى ابراهيم عيطه كودي فرىخ في كود رطل
 عندكم سريكن يقال لى كياى والدة وادكم تاخوونه ابراهيم سريكن
 غارنا المذكورين طرح حيث ذلك يذم سريكن ان يدفع كدي نجر
 نه طرح في الحلى كدي اوتو الماد تصار فى المذكورين بوج
 و نه قصص من كدي طلب كنه ابراهيم عيطه هذا ما جع في
 يا ضد بنى قسم واما القسم في الغلول الماد تر قصدا
 كنه واداكاه كنه واداكاه واداكاه باليروكا نظم
 فذلكم عبيد

7.8

٠٠١	المجود في وادي بجنين درم في راس الميستان
٠٠٢	المستان في وادي بجنين ثمان درم
٠٠٣	فوق المستان زيتون مخمل و درم
٠٠٤	جرت في السليم ملح و درم و ملاط درم

في الدقيقه ثوب درهم شركة اولاد محمود
في المورانيه ثوبين الدرهم ثوب عطل الى اولاد

استفادہ خودی و غیرہ

في الدقيقه ثوب عريش ريف درم
دوارت المسامير ثوب مختلف ثلاث دراهم ونصف

دوم و نصفی

المجلد في الحقيقة ثلث وثلاثون مجلدات مختلفة دراهم
بالمائة ثلث دراهم

۸۰۰ - مکانیخ عقل ربع درهم
الیتان وادی کنین توت و عرش رمان نمون

جسودت قیصریتون سلج و عرسه درام

بسم الله الرحمن الرحيم

في الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٧
الجلسة ١٨

دربارهٔ احزاب سیاسی

... في الدفيعه عوفد ام ...
... اربع اشرازم ...
... حفه ناديا نوت رستون هريش نين سوريل عطل عطل الحلف ...

بسم الله الرحمن الرحيم

نائبہ عیسیٰ عذرت ناز یا توں حضرت سلیم علیہ السلام میں درم

... المجذوم علي بن عثمان بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

۳۰۔ اَلْکَافِیۃُ لِیَخْرُجَ عَطْلُہٗ وَ یُؤْمِنَ دَرَم

جل ناسی من عود حیدر قوت زیون عریش تین

سید علیہ و آلہ و سلم

وہی ہے جو کہیں کہیں ملتا ہے۔

و... بلدیہ درامہ

سنة ١٢٧٠ هـ - جلوس علي زينون عرش سنجق حلب في خلف ما به واللائحة

مجلس ناشی

۸۸۰. وقت اقامت درام

مستند

مسألة في درجة المغفرة وحسن ناره ياتوت سنو سرج عجل

۲۰۰۰

بہارِ نبویؐ

حرف اللام في

بسم الله الرحمن الرحيم
 السيد المفضلنا هو ان اشترا منا حطرتنا
 الجميلة المحترمة الساجد بون علي تاجيد و
 البيت النجدة الذي يحدنا حطرتنا يد
 من ثلثه يملغ قدر هو اتنا اعز قريشنا
 فنهيمون تاجيد سيدنا انفسنا النسر والتمنا
 الشريعة وقيلنا الداهم المدعوم قيلنا
 وصارت الخرج ملكه نيفر في بها قريشنا املا
 كها وبعها ادركوا المبيع الصالح والرحمة من
 ام قنعا ووزنا شرا بيقا قاطنا ما قينا
 او درنا حطرتنا ولا معاد ولا من حطرتنا املا ولا فساد
 ان لا م ولا حطرتنا ان محتام وقيلنا ان لا الحجة
 بنا وان بقا حطرتنا املا وجرافيا شحرتنا
 من حطرتنا حطرتنا ونحيت ومايه والقالي

[illegible]

५५५

7.9

[illegible][illegible]

قلت هذا الشخص المحي للاصلية الذي يبدى ابن التائب ابراهيم ابن منصور واهل بيته
مخافا ولا زيادة كالتصاها او يكون قتل قاطا او لسان بغير جاد او رهايم
وحكمها املها كاهن وشرع عن في شهر رجب العرش ١٢٤٢ سنة وغبني وانباني
والفصل

Handwritten signatures and stamps in Arabic script, including names like 'عبد الله' (Abdullah) and 'محمد' (Muhammad), and dates like '1412'.

[illegible]

[illegible][illegible]

ووجهه في
صحة ما ذكرناه من أن المشتري في حله بوجوبه باللفظ دون غيره من باقيه سمعان العرف
من قدرة المصالح في صحة المذكور حسب وصافته المعروفة على أن الأخير القاصر للضرورة كغيره
ما هو للقاصر المقتول من القول استكفاً من القربة المذكورة وفي حكمه الأول البه بالعرف
الشرعي البه وذلك بجميع محصة المفرد في بستان بوعا في الكائن في وادي بعقودين
المعلوم ذلك بين المتعاقدين العلم الشرعي شهره ووصفاً كغيره من المشتري المذكور
بالباقى بين قدرة من القربة المذكور المسامح ما بين تاريخه فحسب قرض حاله بقوته
من المشتري المذكور بعد البائع كوصي المحرر القصر التزم الثاني للجهالة شرعاً وذلك بعد
سبق الظاهر والحد والمعاينة الشرعية وإسقاط الغبن الناشئ لو كان وقد صار كامل
الاستان المرقوم المحتوي على جهته من ملكا المشتري المذكور بمصرف به حيث أن دفع
المالك في حكمه من دون معارض وله فاضل يسيراً وشراءه من شرعية بتخلي
على أن يحجب والقول من الطرفين والتسلم وتسليم وتسلم من الجانبين بتدفع
من كل واختار من غير كراه وله أخبار ودر هذا الحق الزعيم له جل البيان
نحسب في ذي الحجة من سنة ١٢٨٤ لله في سبعين وثمانين والف

منصور	مخول	حنان	جرجي	محمد	التمجافه
المجدد	المخالف	المليانة	مخول	محمد	التمجافه
المصالح	المصالح	المصالح	المصالح	المصالح	المصالح

514

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
والأحبا حصةم الذي خصهم في وادي الليمون في كعب جلناهم في أرض المقصعة شرقة المشايخ
أولاد خالدة بن شمر بأعوان عبد الله بن شارة الخوري والتمتع بولاية قريش والمقصع خالدة سليمان
وقبصة من يد الشاري إلى يد الباعين قبضة واحدة في مجلس واحد وأبر وأدته في نقدها ووزنها
ولا يبر عليها وهي بيعاً صحيحاً شرعياً تاماً طامناً مضمناً لا شرط فيه ولا فساد بل بيع صحيح
وهو نفوذ الأحكام بهما أدرك المبيع المصحح شرعياً من شفعاء أم تبعاء فصالحا على الباعين
المذكورين كتبنا ذلك بخاتمهم ومضاهم من غير غبطة ولا اغتصاب وحررنا ذلك لاهل البيان
خواتم حول ارس الزمان غريباً في شهر صفر الحيد الذي هو في شهر رجب سنة ١٢٢٥ الهجرية
وسنة ١٢٨٤ شمسية
شاهد بذلك
وكلمة الخوري
براهيم لوز
قابلة على التوقيع
سليمان وأحمد
أولاد خالدة بن شمر
خوري

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
والأحبا حصةم الذي خصهم في وادي الليمون في كعب جلناهم في أرض المقصعة شرقة المشايخ
أولاد خالدة بن شمر بأعوان عبد الله بن شارة الخوري والتمتع بولاية قريش والمقصع خالدة سليمان
وقبصة من يد الشاري إلى يد الباعين قبضة واحدة في مجلس واحد وأبر وأدته في نقدها ووزنها
ولا يبر عليها وهي بيعاً صحيحاً شرعياً تاماً طامناً مضمناً لا شرط فيه ولا فساد بل بيع صحيح
وهو نفوذ الأحكام بهما أدرك المبيع المصحح شرعياً من شفعاء أم تبعاء فصالحا على الباعين
المذكورين كتبنا ذلك بخاتمهم ومضاهم من غير غبطة ولا اغتصاب وحررنا ذلك لاهل البيان
خواتم حول ارس الزمان غريباً في شهر صفر الحيد الذي هو في شهر رجب سنة ١٢٢٥ الهجرية
وسنة ١٢٨٤ شمسية
شاهد بذلك
وكلمة الخوري
براهيم لوز
قابلة على التوقيع
سليمان وأحمد
أولاد خالدة بن شمر
خوري

الحمد لله

[illegible]

محرم الاخر
اسماء الجوري
قيا لى الى
اولاد صالح

شماره پنجم
شماره ششم
شماره هفتم

توضیح مسألة تتعلق بزراع على أرض

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

بمجلس

هو زعيم تاريخ بناته قد انما حقت في يوم من تير الكندي بالقر
 ارض في اياقلم اشفاق بعلمه بدوي ما هون و حذر فمقتا
 تحت تصرفنا الشكر في عاقبة ما هذه ارض في جناب الكو اجات
 بوعج و تقو لا يطيق تحت المي كلة و ارم و طر ايفر و محقق في
 مستحقاته و مضافات و ما بسبب المنة و رم صفا و عينا
 و الاخر جميع الجوز و الهبات شرفا و فز و قهلا و سالا و دنك سنا
 و شاد و صبا و شرفين بازي و ثابت لاديين لاشرفين
 و دوق و لاد و جمع و لامعار و و قه و قس و رشيد و طرافين
 ينتم قس و بيان الى زدي و ما ينتم و غنيت و رشيد و ارم راجه
 مله و منه يغلب لثقا ملها و عينا و عفا و العرش اربعة و قه و قه و قه
 و رشيد و رشيد الى بدينا قضا و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد
 اكماله و الكف و الكف و الرشيد و الرشيد و الرشيد و الرشيد
 رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد
 ما هو كواقع في رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد
 رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد

حجور و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد
 رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد
 رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد و رشيد

الحکم و الزحف

جای حضرت علی (علیه السلام) و امام محمد باقر (علیه السلام)

[illegible]

[illegible]

إلى قاضي دلفر حارة جندل

لما كان من رغبة مودنا الخفية لوقف سرعنا في الموضع المهم الذي قصته بعد فلتة العافية
فقد حسنت الرتبة السنية المقدسة بمجمع عمارات الرعية العلية في بيوت الطمان وحيث مساعدة على
انتم من الماشية التي هي راحة ماثر الحق المملوك اليه لاني ونبأ على حدة حدة والرفعة
منيرة على الكريمة صدارة الى مرجع المديونة اكلية مجمع الرعية والمدينة فاحال على
ولانته وسوءه سيادته فيكم وفيكم التوزيع الذي جرى في التوزيع المسار الى سلم
فمنذ ذلك زمان لم يكن من راحة اوراقه في اناته وسوءه ورقه على ورقه في بيته راحة
مبدي وقره اوراقه في بيته راحة اوراقه في اناته وسوءه ورقه على ورقه في بيته راحة
جميع قريته في راحة اوراقه في بيته راحة اوراقه في اناته وسوءه ورقه على ورقه في بيته راحة
السياسة



بيان سراج دهر وادي الحيون	
٨٢٥	٨٢٥
١٢٤	١٢٤
١٨٥	١٨٥
١٦٤	١٦٤
١٥١	١٥١
١٠٩٥	١٠٩٥
١٠٨٤	١٠٨٤
١٠٩٨	١٠٩٨
١٥٤	١٥٤
٨٥٧٤	٨٥٧٤
١٧٥	١٧٥
١٧١٤	١٧١٤
١٣٠٤	١٣٠٤
١٠٦٠	١٠٦٠
١٠٤٥	١٠٤٥
٢٣٦	٢٣٦
٣٣١٤	٣٣١٤
١٠٣١٤	١٠٣١٤
١٠٣٢	١٠٣٢
١١٥	١١٥
١٢٩٩	١٢٩٩
١٠٩٩	١٠٩٩
١٠٦٨	١٠٦٨
٢٤١	٢٤١
٥٣٨	٥٣٨
١٠٩	١٠٩
١٧٩	١٧٩
٣٣١	٣٣١
٤٠٤	٤٠٤

هذه هي تارخ قديم الحبيب عفا بركة دقة جنت يا عزيز
 ثلاث سنوات وقدر في الكاوس بدار وبيع وعينة قوتى و تاجه و ذلك
 ما بين اصحاب الدار في جنت يا و علف حسابهم ولد ناحية
 بعد بوجيب دراهم و مولات كاهن علال و حور لاجل كيه ان
 في شهر حادى لعل

سنة ١٢٠٠
 محمد عارف
 منصور
 محمد عارف
 محمد عارف

محمد عارف
 محمد عارف
 محمد عارف

علم رجعة على هاني جنسنايا
 اجرة مقومين و بارش و كتابه و بوجى و تاجه و علف و ثمانية و ثمانين
 دراهم و ثمانين و بوجى و تاجه و علف و ثمانية و ثمانين

سنة ١٢٠٠
 محمد عارف
 منصور
 محمد عارف
 محمد عارف

(٤٣)

إيصال بحال أهالي وادي الليمون

ممن أهالي وادي الليمون عن طريق الشيخ أبو حنيفة
بحال أهالي وادي الليمون عن طريق الشيخ أبو حنيفة
بالنظام والكمال قد كان عن حال نذير الأمان عشر
رقابة حالفه

(٤٤)

إيصال بحال حصّة في مزرعة جنساي

وصلة إلى الشيخ أبو حنيفة عن طريق الشيخ أبو حنيفة
بحال حصّة في مزرعة جنساي
في قرية جنساي إلى النمام والكمال قد كان ذلك
عن طريق أحد عشر ومائة فاعلم

(٤٥)

إيصال من دفتر مال المرج

وصلة إلى الشيخ أبو حنيفة عن طريق الشيخ أبو حنيفة
من دفتر مال المرج
عن طريق أحد عشر ومائة فاعلم
عن طريق أحد عشر ومائة فاعلم
عن طريق أحد عشر ومائة فاعلم

(٤٦)

إيصال بمحصول دفتر العوامية

صلى الله عليه وسلم
في سنة ١١٥٠
١١٥٠

(٤٧)

إيصال بمصرف وادي الليمون

وصلنا في طلبه
والمستحقين
والمستحقين
والمستحقين
والمستحقين

(٤٨)

إيصال بنصف مال وادي الليمون

وصلنا في طلبه
والمستحقين
والمستحقين
والمستحقين
والمستحقين

(٤٩)

إيصال بنصف مال مع المصرف

والا نصف مال اهالي لدرى القرون: انعام وكرم
مع مصرف وكرم في مال اهل داره في داره
دليل مصرفي
١١٤٥

(٥٠)

إيصال من مال مارت

وإيصال من مال اهالي داره في داره
وكرم وكرم في مال اهل داره في داره
دليل مصرفي
١١٤٥

(٥١)

إيصال بدفع مال جنسنايا


وإيصال من مال اهالي داره في داره
وكرم وكرم في مال اهل داره في داره
دليل مصرفي
١١٤٥

(٥٢)

قوجان بدفع مال جنائيا

نورده	ورقه ٢٨	منعصر نية جيل لبنان	قوجان ١٩	نورده
خاصة قرية جنائيا التابعة مديرية التفاح ضمن قنجا جيت				
بارہ غروش	مال ویرکو	درهم	قیراط	جہ
٩٥ ٩٥	عن الارزاق	٤	١٠	٣
	عن الاعناق	نفر		

فارس
وسل من شيخ سليمان بن فاضل الملقب المرقوم اعلاه وقدره انتم تسعين غرضي
من ویرکو سنة ١٢٩٦ ولاجل اليه ينقبضه اعطى هذا العالم وخبر
محرراً في ٥ ابيس ٩٥
امضا
معمول
مستحق



بغیر

4.12

۴۰۲

[illegible]

سید محمد علی حسینی

الحمد لله الذي قد جرت المحاسبة فيما بين حفرة اخوتنا اولاد المرحوم خالد بن قرقا على قسمة الرزقة الذين
 انبتناهم والدعم وجدهم فانقسم الرزق هذا بيننا من الحجاب الخبز من حبه ولا حتى الرزق
 نال والحمد لله والى مبشر تلك في الجبل والساحل وكل من منهم فوز حصة في قاسم
 اما كن معلوم بطريقه من قبله فكل منهم في بعده قد جرت المحاسبة على الذي داخل محمد في اقل
 الرزق في الجبل والساحل من حصة حمد وبشير يحضروا لدفعهم من جميع الحسا ان الما فيه
 الى الان فالذي نتفقا في ذمة محمد عن امداد قمي وثمان ارطال زينة من بعد ذلك لم يبقا في قسمة
 المذكور محمد في نجهة فله الرزق الذي داخل محمد وقد ابوا اخيه المذكور حمد وبشير و
 لدتهم ابراهيم المقط لكل دعوه شرعية وحق شرعي ولم يبق للمذكورين علي وبشير ودفع
 عليا المذكور محمد حق من سائر الحقوق ولا طلب حتى الجين ولو وجد وقد اوتفوا على الفهم
 بان لم يبق لهم دعوه على محمد دعوه زود عنما هي وان بعد منها ادعا زود عنما سهل لا يقوم
 لم دعوه ولا ينفذ لم مراد وقد حرا ذلك الخط برضاهم وقبولهم من غير غبطه ولا كلفة لا محذورين
 ولا مكلفين واذنونا عليهما بالارضاء طوعا حرا للبيان ويعمل به عند سائر الانام حتى يبرأ
 من محمد الحرام افتاح شلالم خالتيه وسينيه من الما يتفوا والى محمد

والقسمه انصب عليها قوم قابلهما
 من قسمة خذ ورث لاهد منها وير على نفسه مبشر
 محمد خالد ووالدته
 عبد الله يوسف
 عبد الله جهجاه
 الفقير
 نا صوانت
 سيقا حه
 ثوبه
 الفقير
 حيدر بن
 سلمان غيد
 الهمل
 الحسين
 طلع

بعلبقرين وادي بعلبقرين المتابعة لجامع درهنت أهلها واجب ما دام...

بعلبقرين
١٢٩١

قطر فانيف واحدة لا بد من...

أما عن الزعم من الزطابة هذا القول الذي هو في حقهم من غير أن يكونوا واجبا...
هذه شأنا لا يخصهم ولا يصح أن يكونوا من أعمال جامع...
من طرفنا التزام بغيره من الكافة ما عمل جامع...
سنة ثلاثه وثلوثه على المجلد المذكور...
المجلة اعلو سنوي على المجلد المذكور...
وخلول المجلد المذكور...
أرادوا للدوائر...
رقدوا منهم...
فما على...
المذكورة...
وعلى يدات...
سارح...
تكون...

بعلبقرين
١٢٩١

(٥٩)

إعلام من الأمير بشير حول إرسال المعري
والطرح

اعلام الذي لم يزل في خزانة بفسطاط

اعضوا الزكوة من كنتم اوردتم ما لم يدرى في طرحة على انكم ولهم في بيانكم منسوبي
الانتم ودم السخيب لم يدرى في طرحة جت ان هذا سبب جاري في جميع البلاد على انكم
منذ بورد على طرحة بكونت ولم يدرى في جت من اذن ولم يدرى في جت من اذن
اعلى اجاب ان اذ لم يدرى في جت من اذن ولم يدرى في جت من اذن ولم يدرى في جت من اذن
وفقكم

الحمد لله
وهو ان طلبنا شهاده من بطرس صالح على
التقفت فصالج الذي في لزم الغزال كني
فوق القنا الذي على الساقية تحت القنا
ينطق قنا منا انه زرع المطرح المدكوس سنة
وقت خالنا ابوشبلي وخالنا خطار واكل
زور المطرح المدكوس خالنا ابوشبلي على حيا
احد خطار وبعد هذا ما صدقناه حتى
حلفناه ايمان على كنيته نهار الاحد
الاسم بركة نام بطرس اسطفا وثام الحداد
والله اعلم صرحه ذكره وجا في شهر ربيع
سنة ١٢١٩ لله زرع اعتراف وما بين
والق

علم دفتر ميرة الفلاحين عن كتابه ذي الحج فقام تخطيطه الفتح الاصيل
٣٠ - تقلا متجدي فاحد بلان فميرت الاربع
٣١ - اجم سنة وعشرين في فري ولفي
٣٢ - اولاد جوجون سنة فرد وبعثت ولفي
٣٣ - اميا ابن ابراهيم فميرت اربع ولفي
٣٤ - خاين كله فميرت اربع
٣٥ - ابا سرجل في الفتح ولفي اربع ولفي
٣٦ - جوجون بطر اربع ولفي
٣٧ - خا السفيته فميرت اربع ولفي
٣٨ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٣٩ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٠ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤١ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٢ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٣ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٤ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٥ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٦ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٧ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٨ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٤٩ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي
٥٠ - اجم ابا س فميرت اربع ولفي

[illegible]

۱۰۰ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۱ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۲ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۳ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۴ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۵ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۶ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۷ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۸ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۰۹ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۰ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۱ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۲ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۳ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۴ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۵ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۶ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۷ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۸ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۱۹ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر
 ۱۲۰ - المصنف رحمه الله تعالى في شرح الدرر

بکھن کھلاچیت

سه نقد لکھن مری

۱۲. کرم المیاد تنغور درم
 ۱۴. و در او در خواها و بیع عشر درم
 ۱۵. زینتات آلتی شمع و صول شکر بقم و درین درم
 ۱۶. کرم کسیر شکر و عسل و زیتون و خردل و درم
 ۱۷. خطنقین و زعفران و درم
 ۱۸. انانق و سیلست و درم
 ۱۹. بکھن کھلاچیت درم

ایم مری

۱۲. نشتات البان تنغور درم
 ۱۴. و در او در خواها و بیع عشر درم
 ۱۵. زینتات آلتی شمع و صول شکر بقم و درین درم
 ۱۶. کرم کسیر شکر و عسل و زیتون و خردل و درم
 ۱۷. خطنقین و زعفران و درم
 ۱۸. انانق و سیلست و درم
 ۱۹. بکھن کھلاچیت درم
 ۲۰. جلاطین و زعفران و درم
 ۲۱. دوات البان و زعفران و درم
 ۲۲. خلعت عین کز و زعفران و درم
 ۲۳. کمان شکر و زعفران و درم
 ۲۴. جلاطین و زعفران و درم
 ۲۵. جلاطین و زعفران و درم
 ۲۶. جلاطین و زعفران و درم
 ۲۷. جلاطین و زعفران و درم
 ۲۸. جلاطین و زعفران و درم
 ۲۹. جلاطین و زعفران و درم
 ۳۰. جلاطین و زعفران و درم

١٥٩

ميرزا محمد	٢٨
أخيه محمد	٢٨
أخيه بشير	٢٨
والدهم	٢١
	١٠٧

فقط مابه وسبعة قوت ودرج

وصلنا مال ميري واري اليوم القوت انه يدفوات المشايخ اهل ايداي
 المرقومين اعلاه من دفع ٧٤ ليرة وثمانية اياها في ٧٤ ليرة وثمانية
 لقد المشرق اعلاه الكيل نفقة ثلاثة وخمسة قوت وثمانية قوت وثمانية
 بدو عمر و٧٤ ليرة وثمانية قوت وثمانية قوت وثمانية قوت وثمانية قوت

ميرزا محمد
 ميرزا محمد

دفعه لمرزا محمد بن علي

وصلنا مال ميري واري اليوم القوت انه يدفوات المشايخ اهل ايداي
 المرقومين اعلاه من دفع ٧٤ ليرة وثمانية اياها في ٧٤ ليرة وثمانية
 لقد المشرق اعلاه الكيل نفقة ثلاثة وخمسة قوت وثمانية قوت وثمانية
 بدو عمر و٧٤ ليرة وثمانية قوت وثمانية قوت وثمانية قوت وثمانية قوت

(٦٩)

إيصال بدفع مال ميري جنسنايا

٦٩

٢٤٤ ج. محمد علي واهل بيته محمد علي

فقط اذنه عشرين قش، دفعا

وصلنا انا ميري جنسنايا من اقراننا المشايخ اهل اباد الكساي
المقرمين اعداه من فرغ له قسمة وعينه الاغاية هكذا دفعوا له
لقد رشحوا اعداه كماله ففقدت في الاربع نصاب، وحرر ولا يجوز
الواقع وفي وجهه في الادب وسبعين

٦٩

فقط اذنه عشرين قش، دفعا

(٧٠)

إيصال بدفع مال وادي الليمون

٧٠

٢٨ ج. محمد علي
٢٨ ج. محمد علي
٢٨ ج. محمد علي
٢٩ ج. محمد علي
١٠٧

فقط اياه وسبعة وثلاثين

وصلنا انا ميري وادي الليمون الفخام من اقراننا المشايخ اهل اباد الكساي
المقرمين اعداه من فرغ له قسمة وعينه الاغاية هكذا دفعوا له
لقد رشحوا اعداه كماله ففقدت في الاربع نصاب، وحرر ولا يجوز
الواقع وفي وجهه في الادب وسبعين

٧٠

فقط اياه وسبعة وثلاثين

علم دراهم بموجب سندات
۱۱۲ عند یوسف الکسر وانیة ذواته علی عبد الطلیح
۱۴۸ عند لیلک طنوخ وانیة ذواته من الهالجه
۱۱۲ عند سکیمان وانیة ذواته من الهالجه
۲۲ عند حنا وانیة ذواته من الهالجه
۴۸ عند حنا وانیة ذواته من الهالجه
۳ عند حنا وانیة ذواته من الهالجه
۱۴ عند نقور وانیة ذواته من الهالجه
۵۵ عند نقور وانیة ذواته من الهالجه
۵ عند فرج وانیة ذواته من الهالجه
۹ عند لیلک الدير وانیة ذواته من الهالجه
۴۰ عند ذاد وانیة ذواته من الهالجه
۵۵ عند بر وانیة ذواته من الهالجه
۱۰ عند حنا وانیة ذواته من الهالجه
المطلوب من محمد بن
محمد بن وادی وادی
۶۶ عند وادی وادی
۲۴ عند وادی وادی
۲۳ ۴۵ عند وادی وادی
۳۷ عند وادی وادی
۵۲ عند وادی وادی
۱۱ ۳۰ ۵ عند وادی وادی
اولا لیلک وانیة ذواته
اولا وادی وانیة ذواته
اولا بر وانیة ذواته
طنوخ وانیة ذواته

٢٥٠ اهل الجبل خرد بر احييم شعرا مايتيا و تخمين
 ١٠٠ مراد شقيا تلون مايه
 ١٠٠ طنوسد ايلو سرتو
 ٤٠٠ ياغدا برتو مايه
 ٤٥٠ اخو بر احييم ابرو مايه و تخمين
 ١٥٠ ليلد داوود احييم مايه
 ٢٠٠ ليلد سرتو مايتيا قسرتو
 ٢١٦٠ اهل الجبل سمدان النخو اجاتلن مايه
 ١٠٠ اهل الجبل سمدان النخو اجاتلن مايه
 ٤٥٠ اهل الجبل طنوسد ابرو مايه و تخمين
 ١٠٠ بولصد و حيرت مايه و تخمين
 ٥٠٠ مخور كرم محمد مايه
 ١٠٠ نقولا سا با مايه و تخمين
 ٣٢٠ يوكا الكسرو ايلو مايتيا و تلون
 ١٥٠ ليلد نوما مايه و تخمين
 ١٢٠ يوسف سمدان منكو فالو مايه و تلون
 ١٥٠٠ يوكا بطرس و نكرو حيرت مايه و تخمين
 ٢٥٠ يوسف محفو و مايتيا و تخمين
 ٤٤٠

١٢٩٨
 ابيعت منا الى الكسرو
 بعد ذلك فاحد الاجه و مع الماطي
 على كل من جوز فرار و حسب المصل بين
 من اجله
 من اجله
 ١٧٩
 ١٠٦٢
 ٢٥٢

[illegible]

(٧٦)

حجة ضمان ورق توت

بيان در اقسام
 عقد حیدر و طلا و برنج و سکه و بقر
 من و طلا و سکه و برنج و سکه و بقر
 ضمان و ورق و طلا و برنج و سکه و بقر
 تلاته و طلا و سکه و برنج و سکه و بقر
 و نقد و خمس قطعه الی بنشین نقد و طلا و برنج

(٧٧)

علم مبع شراق من صیدون

علم مبع شراق من صیدون و خالتنا صید و خالتنا صید

ط جلیه	صید	صید	صید	صید	صید
٠٠٤٠٠	صید	٤٠٤	٧٨	٤٢٠	١٤١٥٠
٠٠٧٠٤	ناصیف	٤١	٤٧	٤٥٠	٠٥٠١٥
١٠٩٠١٤	الخوفه	٤٠٤	٤٤	٤٠٠	٠٧١٤٥
٠٠٠٠١٩	بوسه بطکر				
٠٠٠٠١٥	جبر حیدر				
٠٠١٠٤٥	اولد و حیدر و خالتنا				

٢٥٨

٢٥٩

حنطه

٨٠

فقط ثمانون مده حنطه لافير

غير مردار ربع سنو من تاريخه اذ وقع لمر السبع سلطان نجم محمد بوقوق القدر المخط اعلاه
 الجانغ ثمانون مده حنطه ندفعه له معاً سلمه عن كل سنة عشرين مده حنطه على نصفه
 خالي من الغلت والزوان والقيم المحرمه نظير الاجر منه عن الارب سنو كبري كماله دفع القيمة ليد
 على موجب الاجار منه والبيان بخر في ١٥ تشرين ثاني ١٨٨٤ سنة وثمان مائة وثمان مائة
 الموافق في ١٥ محرم ١٣٠١ سنة وثلث مائة وارب مائة

كانه
 جبران منري
 بوعيون من
 حنطه يا

ابو الحار
 محمد
 الهادي
 عاز

سلطه
 ربه
 وره
 اندر

للك
 ربه
 ربه
 ربه

للك
 ربه
 ربه
 ربه



٢٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وكفيا وصلى الله على سيدنا
الطيبين المصطفى وآله ما اشترى الرجل المذموم باسمه فأننا أبو نوفل بن
عنه عن ابن أبي شجرة عن قريش بن عيسى ما علم من الشرف المذموم تابع
صديق المذموم واشترى من ابن عيسى بن أبي رابطة قاسم ابن أبي شجرة
المذموم من القريش المذموم والعميل المذموم اشتراهما له لنفسه
دون غيره دون سائر الناس المذموم وهو المذموم الكاين
بين فوق بين الشاري المذموم المذموم والشاري المذموم
بندرها وملازمها بمهما ثلثها ما علم المذموم الذي ورأها وذلها
فقدرة وميانه أبعده وأربعين قرش مقبوضه دفعة واحدة
من يد الشاري إلى يد المذموم المذموم وأبو نوفل من نقدها
ورفعها واليمين عليها وذلك بعد النظر والمخبر والمعاينة الشر
بيعا مبيعيا قاطعا فاملا مخرجا لا شرط فيه ولا فساد ولا عيب
في ذلك ولا مما يدل على بيع الأكرام ونفوذ الاستكامة وما بها من شفوة
أمر تبعه ففرضنا المذموم المذموم المذموم وصارت إليه ملكا الشاري المذموم
بمقتله ومالها بما في عليه اعتراض مخرق عيبا أو قبول أو فناء عليهم
والأشهاد مخرق براقي شهر ذبيح الأول من شهر ربيع الثاني وما به
ومشقة وستين مخرق حبيب المذموم المذموم المذموم
المذموم المذموم المذموم المذموم المذموم المذموم
من يد المذموم المذموم المذموم المذموم المذموم المذموم

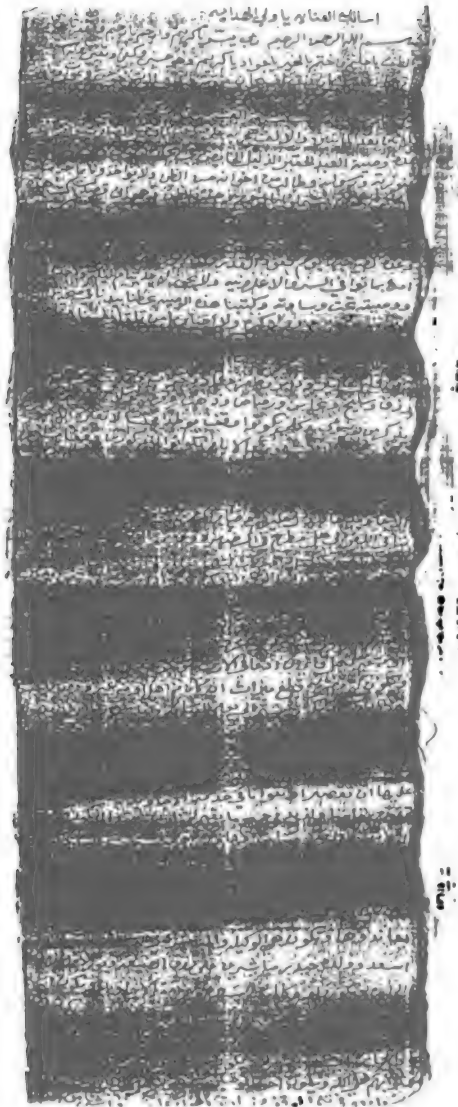
[illegible]

عليه بدونه حكم مبرم وبعد المرافعة حكم قاضي المذهب المستر عليه بوجه الوجهة المذكورة المعددة
 في عقارات الوقف التي تزل المحاكم مذهبيا جارية على الاستدلال وحسبها انما انما محمود يوسف بن محمد
 حمدان فاما بشكو بدونه حق من جهة العقارات التي تكون بحقه من حيزها الموجهة من رنا
 ما تقدم وهو مستعمل بحيلة ومخبر الطبع بقصد اختصار رنا داته من بعض ^{خط} فلا ان
 انما هو الواضح اليدها مع ان يمكننا تكذيب ذلك بمراسلات الوقف من ذوي العدالة والقوى
 تؤيد مدعانا علوة على صحة الوجهة الرسي الذي ابرزناه والذي لا يمكن الذهاب
 لعدم اعتناء بدونه حكم رسي حقه ~~و~~ وحسبنا ان محمود المذكور مع ذلك
 ستمدد بغيره وسأله في البطريركية المارونية وقضاهة توفرت وغيرها فاحد
 استلم عقارات الوقف الموقوف نزاعا وعدلوه استلم في ~~المرافعة~~ فباكم العدل والنسب
 وبحق انتا لنا سعادتك الذي لنا الشرف والفتحة زهواكم ~~هو~~ ^{هو} فانه تظاننا اننا نجده
 ان رايه باجل العدل الذي لا يطلب سواه وبانه لا تزول وسأله حضانة الغير
 شرعية ~~و~~ صندا مع عدم وجود ما يؤيد دعوا حضانة الباطل وطلباتهم الغير
 محقة وسأله ان يبرم لنا وهو كالمزيف

الحمد لله وحده

وهو ابنه حكيمنا ابن عمنا قاسم بن عبد عمار بن شيبة بن تحليل رزقان الذي سترته هنت
 من بني شمر ونحن احببنا مع اجاويدنا مثل حضرت شيخنا الشيخ بوعيا شرفه في القافيه و
 شيخ بوعبد ناصر اليينا والشيخ بوعيا عز الدين وجملة اعيان من البلاد وانهم لنا تحليل
 الذي سترته اولادنا الذي مالهم ولم يبق قتل الحرم وامرونا ان كل من يدفع ثمنه الذي في يده
 ومنهم من يدفع ثمنه عن يدنا ويدايدنا الى العصب قطيع بيت عميد
 بنابيلنا والمنشد عند اللكثمان قرونت قبضت ايدينا عمار ايدينا حكا ولبنا
 الذي هو من شهور سنة الف ومائتين واربع و عشرين سنة ص ص
 محرم الحيد
 الحيد الحيد
 حيد حيد
 وحيد

في هذا التوقيف
 في هذا التوقيف
 في هذا التوقيف
 في هذا التوقيف



[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حبي وكلي و
 ابن خالنا سعيد ابن محمد منصور ابن بوري
 اليا مله في منعة جناتيا في اقليم التقى
 داره من المقد المذكور سعيد الي ابن عمه من
 من القروش الاسدية ثمانين قرش نصف ذلك
 للاسلام قبضته من يد السلطان الي يد
 قورشه للعين فعلا علي بوري يظهر علي بور
 فان ابن خيه نجم لاديفك لم عليه اعترض
 ارثه سعيد جيت ان قورشه لم يطبيع عليه وان
 العهد له فان زاد عن الرهن يكمل منصور
 من المذكور ومن ارثه والمال تابع للطرح
 من الفريقتين غاطم وتام رضام حر
 الفومانيين وتسعة وعشرين

محمد
 نعم ابن عم
 خلات

علي
 محمد
 محمد

علي
 محمد
 محمد

(١)

هذه الحجة بينا وبين

[illegible]

ГЛО

والمشاع

سبب تخريبه هو انه يوم ارتفعه قد وقع الرضا والنفاد فيما بينه
على سوي وفتح على ما قوت به بيت له باؤن ذكره المذكور
على سوي في يومه بالنقص الى المذكور في وفتح المذكور الى على
تحت المائدة على والرعي في نفس ذلك الشئ وشربا وشاؤنا
وصار الى افرج الصفا وان طاعة شئ الى على الصفا سلم ان لا
قطع ام قطع في صام را ام باع يفر الى على الصفا ونا قطع في
وكرم انني لا كل التفت في فرج وحررنا ذنوبنا والحيات في
تجر في رجب ١٥٠٠ اصب والى وانتهى وان رجبه في رجب

محمد
عاشق

سيد
محمد

سيد
محمد

١٥٠٠

۹۹۱
فقه شافعی و فقه حنفی

[illegible]

519

هو انه يوم تاريخه اقرضنا على نفسه فلان من محل الفلانة
 بانه سلم فلان الفلانة الاصليين الزيتون الذي هم مكعب
 الكاينيني في محل الفلانة محدودة طارعا سبيل المساقاة بنا
 يعمل الزيتونان من العمل التام ويورث له من الفله من ومن
 الفلانة جزوا واخذت من حايه وشيخي جزوي وشيخي
 جزوا نظري عمله ومدة هذه المساقاة سنتين كاملتين
 ابتداءها في غرة رجب سنة ١٢٨٢ ونهايتها في غرة رجب
 سنة ١٢٨٤ وذلك مساقاة صريحة شرعية
 وغيب ذلكي قد اجر فلان المذكور القطعة الارض المحررة
 من المساقاة المذكور اجاره صريحة شرعية مشتملة على
 الاعجاب والقبول والتسليم والتسليم باجرة قدرها مائة قيراط
 قد دفنها المتاجر ليلاد هوسلفا وتجبيل قاتا وكتمان ومدة
 هذه الاجاره هي مدة المساقاة بقينها السنتين
 المذكورتين اعلاه وقد اذن الاجر لنا جر المذكور ان اجاره
 في الارض المذكورة مئة الاجاره المحررة وينفع بها
 بنها عايتنا ومجمل قرار ورضائل منها بدلكي تحدد وانفع
 بهذا الصلح لبيان وصلى الله على الارض والتجريد نعم
 المالك المذكور هو راسبيان في غرة رجب

و من راسبيان
 المالك المذكور هو راسبيان
 المالك المذكور هو راسبيان

بخطی خود نوشتن اینک محمد دادایو شرف از عید مافور و خواجا اندوگو کتبا کو به صلا
 علی بنی جیلا و فرزند ناگرو و همایط صمدی الیای به فانیع المکلفین المذکورین بگوشترا که
 فیما بینهم شاعره و از الوشم و یلای عقل سفلا و یکو ط غلبه الزینتین و شتر که علی
 اربع شتوان به شایریم هذه کلکتر از ولاد جل و یکن هر هذا عنایات بمانر

عزیز و دادایو شرف
 المذکورین بنی جیلا
 المذکورین بنی جیلا
 المذکورین بنی جیلا
 المذکورین بنی جیلا

هو ان تبارخ قد ترتب بدمه جزى ابن طنوس بنو نجم في مزرعة بصيرة الى حفظ
لهذا الصك عنما نجم محمد مبلغ قدره لذلك ثلاث غراير في نصفهم غراير
ونصف في نصف طالى في الفلك والزوان وذلك عن عثمان بن سالم الصمغ
يكون الدير اربعة كل موسم نصف غراير في مكبول القديم في بصيرة الذي يجرى
جنابها ركن وذلك الدير اربعة من جيرة الى عنما نجم محليين الى عينا طور
من غير اجرة الاجار الذي بيد الضامن والاجار الموقوف عقدينا الى
ستة سنوات فخلع هذا الموسم القادم دخل الاجار القديم واذا كانت
القلة غلة يفرل لراباها واذل لنا بنجر علك فستوا لبيان
في نهج جاد اول ^{الملك} ثلاثة كسعين وعاتبة والف ص في العود
في نهج جاد اول ^{الملك} ثلاثة كسعين وعاتبة والف ص في العود

١٢٠

الحمد لله وحده

بحسب الشريعة الشريفة وصار يوشقوه ويناتونهم بوعين وحفرة
 حرة قاسم يوخالد ولدها مصطفاً وأدعت أن أهلها المذكورين
 أكلين ثلثي رزق والدها للتوفي بغير طريق شرعي وأبوزت وصية
 ولدها أطلعنا على الوصية وجدنا مقيداً بكذا مخدوفين اسماء
 ومحقول الرزق مع وجود العاقبة أن كان كذا ثم اننا هم اصحاب
 الورثة ثم اجاب بنصار ان الميراث بعد تصرفها بميراث والدها او هبت
 اولادهم والبنسار واعمامه وابوزجة وهيه ممرجه بشهود
 الثقات في الثلثين وايضاً باقرارها الميراث بعد كام سنة بغير ثابته
 واقرار تلك بعد كام سنة من تاريخ الاول انما ارضيه من غير كونه
 حلالاً من الورثة ثم ما خدش وقد شاهدناها الشهود
 ولا جبر حيث اطلعنا على الميراث الذي بيد بنصار وبنات عمه وصحة
 صح عندنا في الحكم الشرعي باطلا دعوى الميراث على الاكادعها ان ج
 صحة الاقرار لم يسوغ انكاره ومضى على ذلك ثلاثة وعشرين سنة
 بنا على ذلك اثبات الحج والعمل بموجبهم شرعاً والماله هذه حرة في
 شهر رمضان المعظم قدره ^{٥٠٠} مائة على الفقير
 فذللتهم امرهم انهم يسوع العلما بجهلكم شر الدين
 كالتمسان ذلك شتمها الشريعة الشريفة القاضي
 واسم القاضي والنزاع خبلاط
 وخومهم ما عرفنا محط مثل ختمهم ولا زيادة ولا نقصان ولا مكيدة
 فلهذا لا يجوز

وقد استركت
مجلسه

عنه
عن ابن جرير قال بن عبد البر قال قاله
ان السمر سامه بن عبد البر قال قاله
عن ابن جرير قال بن عبد البر قال قاله

الحمد لله وحده
وهو ان صفرا ابي المحاربيه والتقينا نحن ويا موقاسه نزار خالدين
وبوبير غنجر عطيه ونطقوا فلما منا من جهن زرق ابن عمنا فخير
حمد وبعلهم من نون وبلغ وعما في جنسا يا ويصور شهر بجصوا فخر
حمد واخوه زين له جاريها لبللا طاو وعاريها البحر وباعهم المذكور
المعلمين الجليل اليب اولاد خالنا بحر حيز واولة خوتنا هو ذيب الذي
باعهم في عمنا زين ويقوت المحاربي ابن عمنا فخر الدين هذا الذي نطقوه
قد امنا وكنيناه هذا لستفهم من غير اشتباه شخرا في شهر رجب الفرد
الذي هو من شهر سنة الف ومانينين وثلاثة وخمسين
هـ
هذا الكتاب محرو وشاهد ومبعلنا
خضرة الحقيير بوش خلد
الحقير في حبيبي
كما من المحاربيه
خالد
مقود ابو بوش
مقود ابو بوش
خالد
مقود ابو بوش
مقود ابو بوش

بنايحه حضرتي عننا الشيخ سليمان بن نجم محبوب شرفه وسألنا عن محاصلات التي طلحوها اليه المذكور سليمان بن الرافعي الكاينته
في قرية جنابا التي اتصلوا اليه بالوصية من ورد بنت سالتنا اجبناه انه شاهدين فتدعي اخذ من غلة الادرافعي الموصي بهم الي
سليمان المذكور من ورد الجرح اربعة وعشرين مد عنطه وسبع امد شعير وهذا الذي نعلمه ونشهد به وبحققين عليه ذمنا ومائة

واسمخيرنا هدي بن مربي شوار ١٢٩٦ هـ وياثين واربعة وتسعين
 يد الله يد الله يد الله يد الله
 ليلى طاهره محمد بن محمد بن
 اسفيني فقهاء بدره مذكر

نشره علي اقدار اخواننا الذي باطنه



جنازة عننا محمد المكرم حفظ الله تعالى من بعده ختمنا
وكالا الواجب الاحترام وبث الشوق الذي لا يرام الي هذا
تكم الصالح علي الدوام بكل خير وعافيه ونعمه المبارك
تأمر وافيته وصل مكتوبكم وفهمنا ما ذكرتم من شأن الرزقان
الذي لنا ونحن وكلناكم فيهن في نقد بين كتبنا كثر وكان
مشتان الرزقان الذي لنا وان احدثا لم يدر اعرضها
علي افندينا الامير يثري ونحن منقول اهرام وجد الصريح علي
ارمن يغير ويبدل اهرام والله يفظي عليهم كل من يقوم ليد
ويحسن من خاطرنا وارضانا لا مغبوطين ولا مكوفين وديمنا لك
علي والدنا وطيلم ووسيل من البيت حرام عليك ان ما
عليه لغتوا وابتعت لنا مصاري لا نتاعا وريما من كل بلد
تبيع لنا رزقنا وابتعت لنا ومعه فكم كفايه وخلي حفره
انتهى بوجهي رحمة سامان يكتب لكن وجهه كما يحسن في المكتوب
سعدكم حسنكم قدامكم احد بكم ما اكرمها محاسن
بتاريخه وقفنا على المكتوب الذي وصل من
اولادنا انظاكم ونقلنا هذه النسخة من حرف من رزقنا ولا
نقصان او يكون من قبل غلط او نسيان غير لا في
هذا القفلة كعلمه

(١٢٤)

لدخل الأمير خليل الشهابي في نزاع

عنه الميرزا محمد علي في اقليم كركوك
لذلك هو من قريته الميرزا محمد علي في اقليم كركوك
بها وطلب الميرزا محمد علي في اقليم كركوك
في اقليم كركوك

تبارخه متوجهاً وکلوا ربعة انفار من درون کالندر وهر علی نعمان ووزیر علیه محمد وخر
محمد وکلیم حمید خرفا عه الا ربعة الا هم موجود به قبلوا فیانهم تنزه علیهم
انما جبر وقرتیم حبیب نزل الزمان علونهم وای من ومرتبی خلقوا اگر چه حق بود
ادون حالو سکس لعل کرگن عیان به بعد ان تنزه علیهم ودریا کنی فی ماله بود
الونی ولالد حظه علی الطرفیه حتی لا یحیی علی مقصد به علی احد ولامی علی منزله
معارضه علی کنزی بید هم الدورانی لا یصلح (۹) ودریا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

نا بقنا ابراهيم عليه

فردني محمد خالدين لهو قد استيقظ حال ورق عند طوبى
 بولهي عازر هو سنوان وعن خنب وقد اصيل وملش
 يقضي عطف لهو حفة فخرية عن كل عمل ورق عفا وخرب
 قرشي ونبي الخشب مثلاً باعه وقد اصبحت ابراهيم
 فاقله متفري من نخب في الخالون وافق بده عليه
 وطوبى مربي منكم يقضي تركلهم عمنه الى الخالون وطوبى
 بولهي ارا نعلك اركل عمنه الى الخالون ومثلاً بنبية
 بجا الكول عوجه وبهذا كتابه بجا ن
 عامل عام

مجلس الشيوخ

إيها الأديب المحترم المحوري
 غلبت أباؤكم وكنتم على كل ما يربح حظه لشيخ سليمان بن يوسف
 وطلب دفعه ليدفعه وانه لا يفرقه لفتا في أرضه وطلبكم الخلاقه
 وفيلاد مرنا لكم وطلبكم انتوا بابه الى المجلس وافتقونا انكم
 فما الصود والدة المذنب بطبيعته ان لفتا دفعه بارضه ليعدا انهما
 المرافعة بفتن في او غنصوا غنص لفتا بارضه او ظلموا ظلموا
 المرافعة ولذي بسببه لهو الخاف في مريضه لا يغفلوا مثل من
 الاول والخبركم ما يلزم زيارة شريف ورجع في رزقكم
 محمد علي



حقة اخذنا على بن يوسف سعد الله

بنار بن فرز لشيخ محمد خالان شر كاه ابن ابراهيم يوسف قاضي
 حش بن درون مشورت وطلب الى المجلس بفتن في بن يوسف علي
 ابن ابراهيم يوسف انه بنوه صبيته الى المجلس كذا لانه فر انه لهو
 رعد بن ابراهيم يوسف بفتن في بن يوسف علي المذكور ان بطلعه هو
 واباه الى المجلس وبهذا كتابه
 فاعلم
 محمد علي

८५३१



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۰۰

[illegible]

A circular library stamp from the National Library of Medicine is visible in the upper right corner. To its left is a handwritten signature or set of initials in dark ink.

2. ۱۱ جوان ۱۲۸۳، ۱۲ مرداد ۱۲۸۳،

روزگار؟ روزگار
بیت

اخذ الرسم تمامًا ٦

محکمہ عیسائی
ڈپان ایفنتیک

انموذج الفهرست
الكتاب المذكور
في سنة ١٢٨٥

(١٣٩)

دفع مال طريق

٦١٤٤

فقط ستماية واشتا عشر قرش وربع لا غيرهم

المبلغ المرقوم اعلاه وقدره ستماية واشتا عشر قرش وربع قد وصل ليدنا على وجه
 الامانة من يد الشيخ حبيبي يدسني بنده الدين وذلك من اصل المطلوب من اهالي
 حارة جندل لحساب طريق عربات المخطاه واشتاراً بدعول المبلغ قد تحرر
 هذا العمل بخبرنا ٨٨ بمؤرخة ١٢٨٥
 محمد صالح
 السوي

(١٤٠)

دفع مال طريق

فوتني
٥٧١

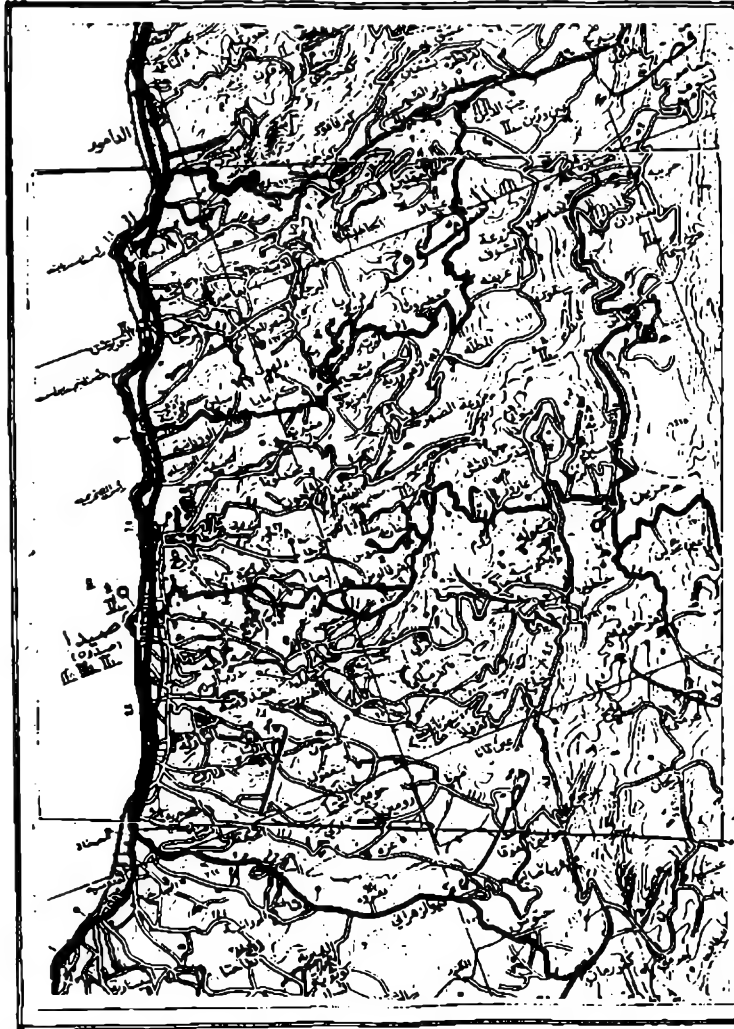
٥٧١

فقط فستماية واحد وسبعون غنمي وغملة باره لا غير

المبلغ المرقوم اعلاه وقدره فستماية واحد وسبعون غنمي وغملة باره لا غير وذلك القيمة
 عن عمارت جندل من مال لاقتر كروسة بيت الدين فاشعارت بذلك اعطاهذا المبلغ
 محمد صالح
 السوي

بینه اندر دفع بودی اوقاف و موقوفه شیخ فرخ حازه جلد
 کتاب جسر باینر عالم ترک الدار و غیره در دفع
 ۲۸۶ دفعه اولی ۲۸۶
 ۱۴۴ ۱۴۴
 ۶۰۹ ۶۰۹
 قطع اربعاء و نفعه خودی و غیره اعم از این عالم ترک الدار و غیره
 مبلغ اعمده قدم اربعاء دفع خودی و غیره اعم از این عالم ترک
 الدار و غیره در دفع اوقاف و موقوفه شیخ فرخ حازه
 جلد کتاب جسر باینر عالم ترک الدار و غیره در دفع
 دفعه اولی ۲۸۶
 ۱۴۴ ۱۴۴
 ۶۰۹ ۶۰۹

المقاطعات الجنوبية وبلاد بشارة



مكتبة البحث

- ١-مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، دولة المماليك الأولى لابن فضل الله العمري، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى (١٣٠١-١٣٤٩) دراسة وتحقيق دوروتيا كرافولسكي، المركز الإسلامي للبحوث الطبعة الأولى ١٩٨٧٦.
- ٢-ابن يحيى صالح، تاريخ بيروت أشرف على تحقيقه فرنسيس هورس اليسوعي وكمال الصليبي، دار المشرف ١٩٨٦.
- ٣-ابن سباط، تاريخ المروز في آخر عهد المماليك حسب رواية حمزة بن أحمد بن سباط، في كتاب صدق الأخبار، حققه وعلق حواشيه ورب فهارسه نائلة تقي الدين قاندييه، دار العود الطبعة الأولى.
- ٤-آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، دار النهار للنشر، ١٩٨١.
- ٥-الأمين محسن، خطط جبل عامل، حققه وأخرجه حسن الأمين الجزء الأول، الطبعة الأولى ١٩٦١.
- ٦-الهمزاني حسن بن أحمد بن يعقوب، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء دار الآداب بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٣.
- ٧-الحموي ياقوت، معجم البلدان، دار صادر بيروت، الجزء الثالث.
- ٨-مرهج عفيف، أعرف لبنان، موسوعة المدن والقرى اللبنانية الجزء الثالث.
- ٩-الدويهي اسطفانوس، تاريخ الأزمنة، نشره لأول مرة وعلق حواشيه الأبائي بطرس فهد، مطابع الكرم الحديثة ١٩٧٦.
- ١٠-قواعد الآداب حفظ الأنساب، نشره وحققه ووضع مقدماته وملاحقه وفهارسه د. إلياس القطار، منشورات الجامعة اللبنانية.
- ١١-يربلك، يوسف إبراهيم، أوراق لبنانية، السنة الثانية الجزء السابع.

- ١٢- المقرئزي، تقي الدين، كتاب المواعظ والإعتبار، بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقرئزية، طبعة جديدة بالأفست الجزء الأول.
- ١٣- مكّي، محمد علي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (٦٣٥-١٥١٦) دار النهار للنشر، الطبعة الثانية ١٩٧٩.
- ١٤- لبنان مباحث علمية واجتماعية، نشرته لجنة من الأدباء، بمحة إسماعيل حقي بك، متصرف جبل لبنان سنة ١٩١٨، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه، الدكتور فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٩ الجزء الأول.
- ١٥- الصليبي، كمال سليمان، منطلق تاريخ لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧٩.
- ١٦- محمد، أحمد رمضان أحمد، المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، والوسائل التعليمية، جمهورية مصر العربية ١٩٧٧.
- ١٧- جيور، جبرائيل سليمان، البدو والبادية، صور من حياة البدو في بادية الشام، أشرف على تحريره، د. سهيل جبرائيل جيور، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- ١٨- الولي، طه، القرامطة أول حركة اشتراكية في الإسلام، دار العلم للملايين بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١.
- ١٩- علي، محمد كرد، خطط الشام، دار العلم للملايين الطبعة الثانية (سنة أجزاء) ١٩٦٩.
- ٢٠- الصفدي، الخالدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، عني بضطه ونشره وتعليق حواشيه، ووضع مقدمته وفهارسه، الدكتوران أسد رستم وفؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٩.
- ٢١- عبد الغني، بدر الدين أبو البقاء محمد بن يحيى شاكّر، القول المستظرف في سفر مولانا الأشرف، أو رحلة قايتباي إلى بلاد الشام، تحقيق د. عبد السلام للمصري، منشورات جروس برس الطبعة الأولى ١٩٨٤.

- ٢٢- قوستفلد. ف. فخر الدين أمير الدروز ومعاصروه، نقله إلى العربية بطرس شلقون، حققه ووضع فهرسه والخاتمة فؤاد إفرام البستاني، دار لحد خاطر بيروت ١٩٨١.
- ٢٣- طرخان، إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، فرع مصر ١٩٦٨.
- ٢٤- المفلوف، عيسى إسكندر المفلوف، تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، منشورات المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية بيروت ١٩٦٦.
- ٢٥- الشهابي، حيدر أحمد، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، عني بضبطه ونشره، وتعليق حواشيه، ووضع مقدمته وفهارسه، الدكتوران أسد رستم وفؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية (ثلاثة أجزاء) بيروت ١٩٦٥.
- ٢٦- العورة، إبراهيم، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل (١٨٠٤-١٨١٩) قدم له وعلقى هوامشه، انطوان بشارة فلقانوا، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٩.
- ٢٦(مكرر)- الحركات في لبنان، رواية حسين غضبان أبو شقرا، تأليف يوسف خطار أبو شقرا، تحرى نصها وعلقى حواشيه وملاحقها ووضع مقدمتها وفهارسها، عارف أبو شقرا، ١٩٥١.
- ٢٧- الباشا، محمد خليل، معجم أعلام الدروز، الدار القديمة (جزءان) الطبعة الأولى ١٩٩٠.
- ٢٨- أبو زكي، فؤاد، الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي، سيرته وأدبه، الطبعة الأولى نيسان ١٩٩٧.
- ٢٩- خاطر، لحد، لبنان والفاتيكان، العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصارية حتى ١٩٦٦، منشورات مجلة الرسالة المحلية ١٩٦٦.
- ٣٠- فهد، بطرس، علاقات الطائفة المارونية بالكرس الرسولي، مطابع الكرم الحديثة، لا تاريخ نشر.

٣١- رحلة الأب، أيرونيوموس دنديني إلى لبنان سنة ١٥٩٦، عرّفها الخوري يوسف يزبك العمشقي، ظهرت تباعاً في المجلة البطريكية، مطبعة جريدة العلم بيت شباب لبنان ١٩٣٣.

٣٢- اليسوعي هنري لامنس، تزيح الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار دار الرائد اللبناني الطبعة الثانية ١٩٨٢.

٣٣- نويهض، عجاج، التوخي، الأمير السيد جمال الدين عبد الله التوخي، والشيخ محمد أبو هلال المعروف، بالشيخ الفاضل، مطابع دار الصحافة بيروت ١٩٦٣.

٣٤- شرف، جان، الأيديولوجية المجتمعية، مدخل إلى تاريخ لبنان الإجماعي، الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٩٦.

٣٥- قرأ لي، بولس، لخير الدين المعني الثاني حاكم لبنان، دار لحد خاطر ١٩٩٢.

٣٦- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة بيروت ١٩٨٧.

٣٧- سميليا نكايّا، إيرنيا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، نقله إلى العربية، يوسف عطا الله، راجعه وقدم له، د. معمود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩.

٣٨- مصادر التاريخ اللبناني، ولاتق من منتصف القرن السابع عشر إلى سنة ١٨٦٥، جمعها ونسخها وصنفها وقدم لها سليمان أبو عز الدين، تحرير د. نجلاء أبو عز الدين، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بعقلين (جزءان) ١٩٩٥.

٣٩- الماطي، دومينيكو ماغربي، رحلة إلى جبل لبنان، نقله عن الإيطالية إلى العربية، حققه ووضع له الحواشي والشروح والفهارس، كميل أفرام البستاني، دار لحد خاطر بيروت ١٩٨٥.

٤٠- لبنان في السنة ١٦٤٣، نقلاً عن تقرير الأب توما فيتالي، عربيه وعلق حواشيه، الخوري بولس قرأ لي، مدير المجلة البطريكية، مطبعة صدق الشمال، طرابلس ١٩٣٨.

- ٤١-الباشا، قسطنطين، تاريخ طائفة الروم الملكية والرهانية المخلصة ١٩٣٨.
- ٤٢-بطرس فهد، بطارقة الموارنة وأساقفتهم، القرن الثامن عشر، منشورات دار لحد خاطر ١٩٨٥.
- ٤٣-الحوري، شاكور الحوري، مجمع المسرات، دار لحد خاطر، قدم له، د. إلياس قطار، الطبعة الثانية ١٩٨٥.
- ٤٤-شوفالييه، دومينيك، مجتمع جبل لبنان، في عصر الثورة الصناعية في أوروبا نقله إلى الفرنسية، منى عبد الله عاقوري، نظر في الترجمة د. أحمد بيضون، دار النهار للنشر بيروت ١٩٩٤.
- ٤٥-فهد، بطرس، تاريخ الرهبانية اللبنانية، (أحد عشر جزءاً) الجزء الثاني، مطبعة الكرم جونية ١٩٦٤.
- ٤٦-ذكروب، محمد حسين، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان، استناداً على دراسة انثروبولوجية للنموذج الماروني الشمالي في بلدة "تورين" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٩.
- ٤٦(مكرر)-حقيقة، الحوري أسقف بطرس، تاريخ بكننا وأسرها، لا دار وتاريخ نشر.
- ٤٧-الحضري، محمد، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة العباسية، المكتبة التجارية الكبرى، لا تاريخ ودار نشر.
- ٤٨-رستم، لبنان في عهد المتصرفين، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- ٤٩-الأسود، إبراهيم بك، دليل لبنان، المطبعة العثمانية ١٩٠٦
- ٥٠-أبي صعب، الحوري يوسف، تاريخ الكفور كسروان وأسرها لا دار نشر ١٩٨٥.
- ٥١-حليب ولويد الحازن، مجموعة المحررات السياسية والمقارصات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٤، مطبعة الصبر جونية ١٩١٠.

- ٥٢-بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، قدمت له الباحثة السوفياتية أ.م. سميليا نكايا، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجع النص العربي وقدم له، مفعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٦.
- ٥٣-غيز، هنري، بيروت ولبنان، منذ قرن ونصف القرن، تعريب مارون عبود، منشورات دار المكشوف الطبعة الثاني ١٩٥٠.
- ٥٤-الحتوي، منصور، تاريخ المقاطعة الكسروانية، طبعة ١٩٥٦.
- ٥٥-بولياك، أ.ن.، الإقطاعية في مصر وسوريا ولبنان، ترجمة عاطف كرم، منشورات دار المكشوف ١٩٤٨.
- ٥٦-ابن منظور، لسان العرب (حصة عشر جزءاً) دار صادر.
- ٥٧-عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤) دار المعارف مصر ١٩٦٩.
- ٥٨-فرجة، أنيس، القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٠.
- ٥٩-باز، سليم رستم، شرح التلمذة (مجلة الأحكام العدلية) دار الكتب العلمية طبعة لائحة (جزءان).
- ٦٠-لاندر، روم، الإسلام والعرب، نقلة عن الإنكليزية، منير البعلبكي دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٩٧٧.
- ٦١-العدوي، محمود، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي، دراسة عن المجتمع اليمني، كلية الآداب، جامعة صنعاء، عالم الكتب القاهرة طبعة أولى ١٩٨٠.
- ٦٢-القرآن الكريم
- ٦٣-خاطر، لحد، الشيخ بشارة الخوري الفقيه (١٨٠٥-١٨٨٦) بيروت مطابع نصار ١٩٥٦.

- ٦٤- سعيد، عبد الله، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفين، دار المدى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ١٣٢ حتى ١٣٨.
- ٦٥- صليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة بيروت ١٩٧٨.
- ٦٦- بازيلي، قسطنطين سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدم موسكو ١٩٨٩.
- ٦٧- سميليا نكايا، إيرينا، الحركات الفلاحية في جبل لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار الفارابي بيروت، دار الجماهير دمشق ١٩٧٢.
- ٦٨- عطا الله براهيم محمد، مدخل إلى حق الملكية والحقوق العينية في القانونين المصري واللبناني، الدار الجامعية المكتبة القانونية ١٩٩٢.
- ٦٩- الأسود، نقولا، القانون المدني، المدخل والأموال، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، (١٩٩٠-١٩٩١) ص ٥٩١.
- ٧٠- الأمين، محسن، خطط جبل عامل، حققه وأخرجه، حسن الأمين الجزء الأول الطبعة الأولى ١٩٦١.

مصادر قانونية

- ١- مجموعة القوانين المعمول بها في جميع البلاد العربية المنسلخة عن الحكومة العثمانية، عرب تعديلاً وضبط ترجيحاً عن الأصل التركي عارف أفندي رمضان، إصدار يوسف إبراهيم صادر، (سنة أجزاء).
- ٢- مجلة الأحكام العدلية، وهي مجموعة القوانين الشرعية والأحكام المدنية المطابقة للكتاب الفقهية حررها لجنة مؤلفة من العلماء المحققين والفهاء المدققين صدرت بالإرادة السنية في ٢٦ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣.

مخطوطات:

- ١- دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩
- ٢- دفتر مساحة عماطور لسنة ١٨٦٥
- ٣- كتاب البيوع" لمؤلفه البطريك مكسيموس مظلوم.

دوريات:

- ١- مجلة المشرق سنة ١٩٣٣
 - ٢- مجلة المشرق، من تقرير الأب روجين أوجيه، بعنوان الأرض المقدسة المجلد الأول الجزء الأول.
 - ٣- صفحات من لبنان والموارنة والدروز، من كتاب سفر في الأراضي المقدسة والمشرق للراهب "فرنسيسكو سوريانو" مجلة المشرق المجلد الأول الجزء السادس.
 - ٤- مجلة الطريق : علاقة أوروبا بفخر الدين، الثاني عبر تطور الكنيسة المارونية نيسان ١٩٩٠ العدد الثالث.
 - ٥- المخطوط المعروف باسم "تاريخ شيان" المحفوظ تحت رقم ٢٦ في المكتبة البطريكية المارونية، وقد نشر قسماً منه مجلة المشرق.
 - ٦- مجلة الشراع السنة الأولى ١٩٤٨، العدد الثاني والثلاثون.
 - ٧- جريدة النهار ١٩٨٨/١٩/١
- دراسات غير منشورة:
- غنام، رياض ، التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمقاطعات جبل لبنان، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ بيروت ١٩٩٦ .

فهرس الموضوعات

الصفحة	
١	-الإهداء
٢	-شكر
٣	-تقديم
٥	-تقديم
١١	-مصادر البحث
١٣	-إشكاليات البحث
١٦	<u>الفصل الأول : الإطار التأسيسي التاريخي للبحث</u>
٣٨	<u>الفصل الثاني : الأطر التأسيسية الاقتصادية والاجتماعية للبحث</u>
٦٣	<u>الفصل الثالث: المهدات في بلاد حزين وإقليم التفاح</u>
٦٥	<u>أولاً: أضواء على تشكل الملكيات العقارية في بلاد حزين وإقليم التفاح</u>
٦٨	أ- ظهور ملكيات التصرف
٧٠	ب- آل القاضي وآل حنبلات وإشكالية التصرف بمهدة حزين
٧٢	ج- خروج مهدة حزين من مشايخ عماطور
٧٤	د- دور الصراع على الأرض في نشوء الفرضية الصمدية الشقراوية
٧٦	هـ- الموارنة والملكيون في بلاد حزين وإقليم التفاح
٧٨	و- دير مشحوشة أول مؤسسة مارونية في بلاد حزين.
٨٠	<u>ثانياً: المهدة في بلاد المروز</u>
٨١	أ- عهدة الشوف ودورها التبعي في الأسرة الجنبلاطية
٨٤	ب- مدخل إلى فهم الزعامة المرزية
٨٦	ج- رزق السمية
٨٩	د- الخراج
٨٩	هـ- مزارع حزين في خراج عماطور
٩٠	و- ملكيات الأمراء الشهابيين والمشايخ آل حنبلات في إقليمي بيري وحزين

٩٥	ز-ملكيات الشيخ ناصف أبو شقرا في إقليمي بصرى وحريز
٩٥	ح-دور المهدة في استقطاب العائلات الفلاحية
٩٦	<u>ثالثاً: الصراع على دير مشموشة</u>
٩٧	أ-الرهانية اللبنانية في دير مشموشة
٩٨	ب-علاقة الأمر ملحم الشهابي بالرهانية اللبنانية
٩٩	ج-موقع علي جبلاط في الإمارة الشهابية
١٠٠	د-مواقف متعارضة بين الأمير والشيخ حول دير مشموشة
١٠١	هـ-مشروع اجتماع السمقانية
١٠٣	و-دير مشموشة مقراً للريهان الحليين
١٠٤	ز-علي جبلاط يرفع يد الريهان الحليين عن دير مشموشة
١٠٤	ح-ملكيات دير مشموشة ضمن خراج عماطور سنة ١٨٤٩
١٠٦	<u>رابعاً: استنتاج</u>
١١٧	<u>الفصل الرابع:</u>
١٢٠	<u>أولاً: الربع العقاري في إقليم التفاح</u>
١٢٠	أ-الجب محوور المهدة
١٢١	ب-إنشكالات المهدة مع الدولة المفوضة
١٢٣	ج-مراحل انتقال أراضي التصرف
١٢٨	ثانياً: الخراج / المساحة
١٢٩	أ-عمليات مسح الأراضي
١٣١	ب- دفتر المساحة
١٣٢	ج- درهم المساحة
١٣٢	د-تفريغ دفتر المساحة
١٣٣	هـ-تعليق الحساب
١٣٣	و-الخطوات العملية في إجراء مسح الأراضي
١٣٥	ز-قراءة في دفتری مساحة عماطور لسنة ١٨٤٩ و ١٨٦٩
١٣٧	ح-تطور المساحة بين ١٨٥٦ و ١٨٦٩
١٤٠	<u>ثالثاً: مال الموري إبان المهددين الشهابي والمتصرفين</u>

١٤١	أ- المال نصفه يمتظ أصله
١٤٢	ب- أوقات دفع مال الموي
١٤٤	ج- نظام التمركو وقانون وركوا المسففات
١٤٥	د- الالتزام الفرعي للموي
١٤٦	هـ- الالتزام المباشر للموي
١٤٦	و- تبريع الموي
١٤٧	ز- الحوالة بخفمة
١٤٨	ح- الأكلاف:
١٤٨	- مال الطوح
١٤٨	- الدرهم الجواني
١٤٨	- الدرهم البراني
١٤٩	- زود الأكلاف
١٤٩	<u>رابعاً: مصادر الجباية في إقليم التفاح</u>
١٥١	أ- مرة المشايخ ومرة الفلاحين
١٥٢	<u>خامساً: تحصيل الأموال الأموية</u>
١٥٤	أ- السنة المارتية
١٥٥	ب- التناهب الإجرائية في تحصيل الأموال الأموية
١٥٥	ج- تشكيل قويمسون التحصيلات
١٥٦	د- دفع الموي
١٥٧	<u>سادساً: الإحناء الإقطاعي في عهد الفالقمقين</u>
١٥٧	أ- سمد جتلاط بصادر الصلاحيات المالية للقامقام الفرزي
١٦٠	ب- مكاسب المشايخ الكبار
١٦١	- رسم الحنولة
١٦٢	ج- مكاسب المشايخ الصغار
١٦٤	<u>سابعاً: مصادر الإنتاج في إقليم التفاح</u>
١٦٥	أ- الناتج الزراعي في إقليم التفاح
١٦٦	- الحرير

١٦٧	-التين
١٦٧	-الدخان
١٦٧	-القمح
١٦٨	-الحطب
١٦٩	ب-المراعي
١٧٠	-المراعي في التشريع العثماني
١٧٠	-منع التمددات على المراعي
١٧٠	-الجفتلك
١٧١	-مراعي الصيف والشتاء
١٧٢	-استنتاج
١٨٥	<u>الفصل الخامس:</u>
١٨٨	<u>أولاً: الأراضي في إقليم التفاح المملوكة والمرفوقة</u>
١٨٨	أ- مفهوم الملك
١٨٩	ب- أنواع الأراضي
١٩٠	ج- أقسام الأراضي
١٩٤	د- حق الملكية وحق التصرف
١٩٦	<u>ثانياً: انتقال الأراضي في إقليم التفاح</u>
١٩٦	أ- الوفاء وإشكالية إدارته
١٩٨	ب- التحليلة
١٩٩	ج- المهور ونتائجه
٢٠٠	د- الاستبدال
٢٠١	هـ- بيع الأراضي
٢٠٢	-بيع الوفاء
٢٠٣	-بيع الاستغلال
٢٠٤	و- الرهن
٢٠٥	١- عقود الرهن خلال العهد الشهابي
٢٠٥	٢- تحول الرهن إلى بيع

٢٠٦	٣- تطور عمليات الرهن خلال عهد المنصرفين
٢٠٨	ز- الشراكة
٢٠٩	- الشراكة في الأرض والشجر
٢١١	- حصص الشراكة
٢١١	- سطرة المشايخ
٢١٢	- بيع حصة الشريك
٢١٢	- إلغاء الشراكة
٢١٢	- شراكة العين
٢١٣	ثالثاً: استثمار الأراضي في إقليم النفاخ
٢١٣	- مدخل
٢١٤	أ- المزارعة
٢١٥	١- الالتئام في المزارعة
٢١٥	٢- الواقع الفقهي للمزارعة قبل صدور مجلة الأحكام المملية
٢١٦	٣- شروط المزارعة
٢١٦	- جواز المزارعة
٢١٦	- فساد المزارعة
٢١٦	٤- خوى أي حنيفة في المزارعة
٢١٧	٥- تشريع المزارعة
٢١٨	٦- المزارعة في مجلة الأحكام المملية
٢١٩	٧- شراكة المزارعة في إقليم النفاخ
٢٢٠	٨- عقود المزارعة الفاسدة
٢٢١	ب- المساقاة
٢٢٢	ج- الإحارة
٢٢٢	د- الانتفاع
٢٢٣	- صياغة عقود الإحارة
٢٢٣	- إحارة المنافع بالأمانة
٢٢٤	هـ- الضمان

٢٢٥	١-ضمان المحاصصة
٢٢٥	٢-الضمان المقطوع
٢٢٥	٣-الضمان والإحارة صيفتان لمفهوم واحد
٢٢٧	- إستنتاج
٢٣٦	<u>الفصل السادس:</u>
٢٣٨	<u>أولاً: تحول الملكيات العقارية إلى المسيحيين</u>
٢٣٨	أ- المعونات الفقهية
٢٣٨	ب- المعونات التاريخية
٢٤٠	ج- المعونات القانونية
٢٤٠	١- قانون الأراضي
٢٤١	٢- مجلة الأحكام العدلية
٢٤١	٣- قانون تحديد وتحرير الأموال غير المنقولة
٢٤٢	ب- تشكل الحدود العقارية للقرى والأراضي
٢٤٣	ج- وقف الشبوع في الملكيات العقارية
٢٤٤	<u>ثانياً: الواع على الملكيات العقارية</u>
٢٤٤	أ- الأسباب غير المباشرة للراعات العقارية
٢٤٦	ب- تاريخية الواع للرزى المسيحي على الأرض
٢٤٧	ج- أوجه الواع على الملكيات العقارية
٢٤٨	١- الرزى الساب
٢٤٨	٢- نتائج أحداث ١٨٢٥
٢٥٠	٣- نتائج أحداث ١٨٤٥-١٨٦٠
٢٥١	<u>ثالثاً: إقليم التفاح في ظل نظام التصرفية</u>
٢٥٢	أ- الملكيات العقارية بين تجاوزات الأهالي والقانون
٢٥٣	ب- ممارسات التصف ضد المشايخ
٢٥٤	ج- الراءعات على حدود الملكيات العقارية
٢٥٦	د- تراجع ملكيات النروز والدعاوى بشأنها
٢٥٦	١- وضع اليد على الأرض

٢٥٧	٢-تأثية الضريبة
٢٥٧	٣-الشركاء المالكون
٢٥٨	٤-المحز على الملكية المقاربة
٢٥٩	هـ-العودة إلى عماطور
٢٦٠	-إنتاج
٢٦٥	-الملاحق
٢٨٩	-الوثائق
٤١٦	-المخاطب
٤١٨	-مكة البحث
٤٢٦	-فهرس الموضوعات

التحويلات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع جبل لبنان

إن المنهجية العلمية التي تتصف بها هذه الدراسة، هي نموذج يجب أن يحتذى، في هذه المرحلة التي تتعرض فيها الأبحاث التاريخية، حول المناطق اللبنانية، لكثير من الدخلاء ذوي الأغراض المتنوعة. وإن الجهد المبذول في جمع الوثائق وفي تحليلها ومقارنتها، ورقتها بمصادر ومراجع أساسية، ووضعها في السياق العام للمرحلة التاريخية التي تنتمي إليها، مع الاستنتاجات المستخلصة، هو جهد يفرض الاحترام والتقدير.

ومن الأكد ان هذا البحث سيكون له موقعه الخاص والتأسيسي الى جانب دراسات أخرى لزملاء لبنانيين، يسعون لتحقيق نهضة فعالية في كتابة تاريخ لبنان، وهاجسهم خدمة العلم، وتحسين الذاكرة التاريخية لشعبنا، في مواجهة كل الاخطار المحدقة والعاملة للقضاء على قيم الاستقلال والوحدة والديمقراطية الحقة.

د. عصام خليفة

استاذ تاريخ الدولة العثمانية في الجامعة اللبنانية



لعل الاستنتاج الاساسي الذي يخرج به القارئ متابعة هذا الجهد، العلمي الذي يقدمه الاستاذ ابو شقرا هو أنه اول محاولة لفهم الانقلاب الاجتماعي والسياسي في جبل لبنان من زاوية التحويلات الحاصلة داخل المجتمع الدرزي الأمر الذي اغفله المؤرخون السابقون والباحثون الذين ركزوا على جانب واحد من هذا الانقلاب برصد صعود الدور المسيحي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجبل ولكم كان مهماً جداً لو أن التاريخ قد تجاوز نطاق البحث الذي اختاره لنفسه الاستاذ ابو شقرا والمحصور عملياً في منطقة الشوف الاعلى وأطراف جبل لبنان الجنوبي المتاخمة لجزين واقليم التفاح لكن العبرة التي خرج بها الاستاذ ابو شقرا تؤكد ان انهيار الموقع الدرزي داخل نظام جبل لبنان كان سببه انهيار نظام السيطرة المقاطعية دون ان يتمكن الدروز من ايجاد بديل اجتماعي لهم يؤمن فعاليتهم بعد ان انهارت الوظائف العسكرية والادارية التي قاموا بها طوال ما يقرب الاربعة قرون والتي ساهمت في تشكيل النظام السياسي في لبنان في ما بعد.

المحامي سليمان تقي الدين